

المحتويات

العولمة القاهرة العصر

صفحة

٩	د. الطهيب الجنداني	عالمية العولمة: الواقع والآفاق
٣٩	د. عبدالخالق عبدالله	العولمة: جغرافيا وديناميا وكيفية التعامل معها
٩٥	د. حيدر إبراهيم	العولمة وجعل الهوية الثقافية
١٢٣	د. أحمد مجدي حجازي	العولمة وتأثيرها الثقافية الوطنية: رؤية نقدية من النظام الثقافي
١٥٧	د. محمد شومان	عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي
		العولمة: الأبعاد والامتكاسات السياسية
١٨٥	د. حسنين توفيق إبراهيم	(رؤية أولية من منظور علم السياسة)
٢٢٧	د. حسام الخطيب	أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة
٢٦١	د. أيوب طه	موسمولوجيا القرابة في التلفزيون

تقديم

العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدود لعولمة الأخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر.

والعولمة ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضارياً متجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة، والتعامل معها يحتاج يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل مع تلك الظاهرة إيجابياً.

تتمثل العولمة في مجموعة التوجهات ذات البعد المستقبلي، وتدور حول قضايا مثل الديمقراطية والليبرالية الغربية والنسب السوقي الحر... الخ، ويرى منظروها ومؤيدوها بأنها إيجابية في العموم، بيد أن آخرين يرون فيها مخاطر أساسية عديدة، حيث تلعب المسألة عدداً من الأسئلة الصعبة التي تنتظر الإجابة مثل: هل ستؤدي العولمة إلى تحطيم الحدود بين الأنظار، وإذابة الهوية القومية؟ وهل سيسود الغرب المتقدم بنمطه الاقتصادي الرأسمالي ويعولم الاقتصاد والثقافة والوضع السياسي في العالم لحسابه، لعدم قدرة الدول النامية على مواكبة تطور العالم الأول، والتعامل معه ندياً على كل المستويات؟ وهل في إمكان العرب، كجزء من العالم النامي، تطوير أوضاعهم في المستقبل المنظور للتعايش السلمي والإيجابي مع ظاهرة العولمة؟ هل

العولة صرعة في المصطلحات والمفاهيم التي تظهر في قاموس السياسية والاقتصاد والثقافة بين الحين والآخر، أم هي واقع حتمي معاش وقادم؟

لعل كل هذه الدراسات التي تناولها محور هذا العدد تحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، وتبقى حقيقة لا بد من التأكيد عليها ألا وهي أن التعامل مع الظواهر الكبرى في التاريخ مهما كان مضمرها يتوقف على درجة تطور الشعوب التي ستتأثر بها، ذلك فقط يحدد مدى الاستفادة من ظاهرة العولة أو غيرها وانعكاساتها الإيجابية أو السلبية.

يتناول هذا المحور دراسات حول ظاهرة العولة بأبعادها السياسية والثقافية والإعلامية، ونعتقد أن هذه الدراسات ليست كافية في تغطية الجوانب المختلفة المتعلقة بالعولة، إلا أنها ربما تهيئ ما طرحته كتابات أخرى معاصرة ركزت على جوانب معينة في معالجة هذا الموضوع.

وليس التحرير

العملة قاهرة مصر

- العملة الواقع والافتقار
- العملة جذورها وفروعها
- العملة وجعل الهوية الثقافية
- العملة وتأسيس الثقافة
- عملة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي
- العملة الأبعاد والامتصاصات السياسية
- الثقافة العربية وأدائها في عصر العملة
- نحو تأسيس مفهوم الانزياح
- سيوسولوجيا الترفيه في التلفزيون

ظاهرة العوالة الواقع والآفاق

د. المحيىب المنطاني*



ARCHIVE

تمهيد

إن المدارس للظواهر الكثيرى التى عرفها التاريخ الحديث للمجتمع البشرى يلخص فى يسر ان التنظير لها، والتبشير بها قد سبقا فى جلّ الحالات الواقع للعيش، والممارسة اليومية مثل ظاهرة تصفية الاستعمار، وظاهرة امة الطبقة العاملة، وظاهرة التجارب الاشتراكية، وغيرها من الظواهر العالمة^(١).

اما اليوم فقد اصبحت هذه الظواهر تمارس، ويعيشها الناس يوميا نتيجة تطور وسائل الاتصال، ثم ينطلق التنظير من عالم الفعل اساسا مثل ظاهرة العوالة فقد اصبحت حقيقة ملموسة تعيشها الشعوب فى جميع اصقاع المعمورة سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، وإعلاميا، بعضها يعيشها طرفا فعلا ومؤثرا، بل قل موجها وامرا، ويعيشها البعض الآخر تلقيا، مفعجا ومشدوها، ونجد ضمن هذه الفئة الشعوب العربية.

* كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - تونس.

قد سأل حير عزيز حول الظاهرة رغم جدتها، وأصبحت في طليعة نشاطات المنظمة المثقلة العربية، فهي التي ترصد ضغوطها، وإفرازاتها اليومية، ومطلعة على خطط الناسكين برامها بفضل حرية الإعلام، وبحل الوصول إلى المعلومة، أما نخب المجتمعات النامية، وبينها النخبة العربية، فهي في هذا المجال تابعة تفتقر في ظل الحالات ما يشتر في الغرب، صانع المعلومة، وانتظر لها، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الحداثة، أو ظاهرة النظام العالمي الجديد، وكل ما يستلزم الجدول في صولها أن يسهموا به هو التميز بنتائج الظاهرة في المستوى العربي.

إن المفهوم لا يزال غامضا على الرغم مما كتب عنه، ومن الطبيعي أن يختلف الناس في فهمه، وتحليل أبعاده، باختلاف رؤاهم من جهة، ويمدى اطلاعهم على ظواهر الظاهرة، وبمقارنتها من جهة أخرى، ونحن نعلم أنها سريعة التطور، متعددة الجوانب، تحرك خبرتها في مجالات عديدة أيد حقة، وتتجاوز قولها قول الدول، والمنظمات الدولية الرسمية⁽¹⁾.

وكي نذكر ما ستواجهنا به المعلومة فلا ندع من الوشوف أياها عند المفهوم، كما ينظر له المشرعون به في عصر دار، مثبته، حتمية تاريخية، ولكن أحدث الدراسات تثبت أنه من صحت قوي عالية ذات نظرة مستقبلية عربية كيف تسجل طرفا دولة معينة لفرض نظرتها إلى مستقبل معلوم، من يتلخر عن الدارج إلى رواية الكبرى المتمكنة الحرة من طرف سلطة كونية جديدة تملئ شروطها على جميع الأصناف عبر قنوات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بعمق، ويتجاوزها القطر.

إن عدم قدرة البشر اليوم على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال الإلكترونية جعل الظاهرة تبدو فيما تقرره يوما من نتائج إيجابية وسلبية، وكأنها قضاء وقدر، فلا مناص - إذن - من التعامل مع الظاهرة باعتبارها تدشن مرحلة جديدة في تاريخ البشرية، ولا يوجد أي خيار أمام الشعوب بعد أن انتهزت الحدود، وأضحت الحدود، ومن خلف مترددا أمام بوابة المعلومة بلغظ لفظ القوة، وأبهر إلى القول: إن المعلومة ظاهرة إيجابية، وتعد خطوة نوعية جديدة في تقدم المجتمع البشري، رغم جوانبها السلبية، ورغم الوعي بأن ضرر النتائج السلبية سيصيب المجتمعات السائرة في طريق النمو أولا وبالذات.

يخطئ بعض الناس حين يمحسرونها في حرية السوق، وانتقال رؤوس الأموال من دون حواجز، إنها ظاهرة لن تد تعقودا من ذلك، وأكثر تشعبا، إنها ولادة الحداثة في أوج مظاهرها،

إنها بلوجاز إيدولوجية الليبرالية الجديدة، كما ولدت الأسبرالية في نهاية القرن التاسع عشر إيدولوجية الرأسمالية الكلاسيكية³.

ولاية أن تعرف بأن أفراد متصارعة حول المفهوم وحول الأسس التأسيسية للظاهرة وهو الأمر الذي زرع الرعب والخوف من حال الظاهرة وتأثيرها في البلدان النظمية والجماعات القومية معاً، ذلك أن ملامح المستقبل غير جلية كما يؤكد ذلك أحد مؤسسي نادي روما (الكسندر كينج) فمثلاً: «إننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ميلاد مجتمع معول لا نستطيع أن نتخيل الآن بهيكلته المخطط»⁴. أكدت أن الموقف الإيدولوجي للكتاب الذين حاولوا التفسير للظاهرة لم أثر بوضوح في محاولتهم رسم ملامحها عاصراً ومستقبلاً، بل بلغ التشاؤم ببعضهم إلى الحديث عن حضارة القوضي، مستلهمين: هل العالم يسير نحو حضارة القوضي، راسمين لوحة قاتمة تتنبأ بانهيار البطالة، وانعدام الأمن، وتدهور الوضع البيئي، وتقليص الأمراض الفتاة للعوية وانتشار الرشوة، بالاضافة إلى الحروب القسرية والطائفية، وانتشار ظاهرة العنف، إن هذا الموقف للمشائم ينطلق من واقع يعنى تعيش المجتمعات البشرية، وتعيش في الوقت نفسه نظاماً عالمياً وثقافة سارما، والنظام والقوضي يشهدان بهدوان العالم، كما يقول بول فاليري، فنظام الإحاطة الضمنية التي يحول الإنسان إلى رقم مكتشف من الأرقام، يهبط حركته الشخصية، ويتكشف جميع أبعادها، ويصبح ملامحها، يصير سريرة ترصد جميع حركاته، في العمل، والشوارع، وفي المنزل، يقطأ أوتارها، مفرداً أو مراقباً، وما شكل الرقعة ويحيطها يلتقي في تهديد حياة الشعوب والبلدان بقوضي التطرف والعنف، وسقوط القول، ونشفي البلدان، وانتشار فئات التهميش، والأوية الفتاة، والتدهور البيئي.

النظام والقوضي معلمان بارزان من سمات ظاهرة العولمة، لغة عجيبة يوظفها ستة أسس: رأس المال الجديدة لتحقيق أهدافهم في لغة بصر، أو تقنيات مفعلة لتسليتها القيادة العسكرية للتحلف الأطلسي لضرب مواقع معادية بالانذار، ومن مسافات بعيدة، وفوضى الحياة اليومية في أحياء العيون داخل المدن الأمريكية العملاقة، أو بضواحي باريس.

إن التناقض الذي نقره الظاهرة من جهة، وبسرعة التحويلات من جهة أخرى تجعل النماذج الفكرية الفرنسية القديمة عاجزة عن فهمها، وتحليلها، والتفسير لها، فلا مناص من تجديد النماذج، وتعير المسالك للمقاربات، وتبذ عقلية «الفكر الواحد» و «الفكر الواحد الضاد»، فلا مناص من تتبع ما نقره الظاهرة بسرعة مذهلة، والإقامة من الجوانب الإيجابية مثل: كونيّة مبادي، حقوق

الإنسان، والاعتراف بالآخر، واحترام الخصوصية الثقافية، والتصدي للخطر النظام الاستبدادي، ومقاومة الجوانب السلبيّة مثل: محاولات السيطرة، وإسلاء الشروط على الشعوب الضعيفة، وتحالف سيطرة أمة راس المال مع منظمات القابض، وتجار المخابرات، ولا يمكن أن تتجسّد هذه المقاومة إلا من خلال العمل السياسي، والتضامن الاجتماعي^(٩). إن العولمة الاقتصادية لا تعني قسوتها على العمل السياسي خلافاً لما تزوّج له بعض النظم السياسية، بل بالعكس فالظواهر السلبية لمسياسة العولمة تفرض إسقاط بعد جديد للعمل السياسي والاجتماعي، فالعولمة ليست تضام، وتعدّ، كما نلاحظ إلى ذلك، بل هي من صنع البشر، وهم قادرون بأنفسهم على كبح جماحها، وتعديل وجهتها، مظهرين من ومثالها الطقّة الجارية من جهة، ومن تجارب تضامن الشعوب عندما تصدّد لسلطات الرأسمالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر من جهة أخرى. نعم إن زمن نهاية الألفية الثانية يشكّل جذرياً عن زمن نهاية القرن الماضي، ولكن الوسائل تختلف أيضاً، وبرزت قوى اجتماعية عاملة لم يعرفها القرن التاسع عشر. إن شعاعها العولمة يمكن أن ينقلنا إلى مثليين فاعلين قول خشيّة سمرح الأحداث الخطافية في الألفية الجديدة، فالتحديات الهمّية قائمة دون ريب بظلال الجوع والحرمان.

تتمثل القاهرة اليوم في مجموعة التوجهات العالية ذات البعد الاستقبالي، وهي توجهات خطيرة الشأن، ولكنها ليست بالضرورية متضادة ومتنافسة، وهذا ما يفسّر معنى القوى الدولية الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التطوير الاستراتيجيّة جديدة تكون قاعدة للظاهرة، ولتساعد على تقديم النموذج الأمريكي بدلاً كونها عن النماذج الأخرى التنافسية منها، ولتقاسمها فلاغزو- إذن- أن نحاول الإجابة عن الأعداد الدولية الكبرى للتشوير بهذا النموذج، ونعنيها: أحداث من قيادة التحالف الدولي عام ١٩٩١ تحرير الكويت، وطرد العراق، وترسيخ مبدأ الشرعية الدولية، وإعادة الاعتبار لنظام الأمم المتحدة لغض النزاعات الدولية بعد أن شلّت صنفا الحرب الباردة طيلة عقود من الزمن، وبهذا اختلف الناس حول التفسير الحديث فقد جاء التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت تروسة أمميّاً. لدموع النظم الاستبدادية ذات الطابع الترسسي، فالجنتسح الدولي لا يمكنه بعد سنة ١٩٩١ أن يطبق مكرهه الأيدي عندما يغزو بلد أحراراً سيادة، ويضربوا في المنظمات الإقليمية والدولية مهما كانت الأسباب- ومنها تضامنت أهمية البلد العربي عليه استراتيجيّة واقتصادية.

ومن أبرز ما ابرزه في المستوى السياسي نجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت بمرور مفهوم النظام العالمي الجديد، وبالارتباط به من رؤية جديدة للعلاقات الدولية^(٢).

ثم جاءت أزمة كوسوفو، وسياسة التطهير العرقي، وتشريد شعب بكامله من طرف نظام استبدادي فاشي لعطي بعداً جديداً سياسياً وعسكرياً لمفهوم العولة، فهي -إن- ليست مجرد تعبير عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بل هي رؤية شاملة تنسج من كلب شتى المجالات، وفي طليعتها المجال السياسي، وقد كشفت أزمة كوسوفو عن مسائل خطيرة بشأن حرية المزيد من الدراسة والتدقيق، منها:

أ- إن القوى الدولية الكبرى قادرة على إعطاء مفهوم العولة أبعاداً جديدة من جهة، وعلى تعديل وجهتها من جهة أخرى، إن الدول الضعيفة اقتصادياً وعسكرياً قد أصبحت أسيرة ظاهرة العولة، وبخاصة أمام شروط مؤسساتها الدولية مثل المنظمة المالية للتجارة، والبنك الدولي، وغيرها. أما الدول الحرة الكبرى فلا تزال قادرة على اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة كما برهنت على ذلك أحداث البلقان واليمن القريب واليوم.

ب- إن الديمقراطية هي الوجه الآخر لمفهوم العولة فهي -إن- ليست مجرد حرية السوق، وسقوط الحواجز أمام البضائع، كما يحلو للبعض، بل هي -كما- يعني التطهير بذلك، وهو التيار السيطر في البلدان النامية، وفي معظمها البلدان العربية، إذ نجد قيادات عربية تقول: نعم للعولة إذا كانت تعني الحرية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط القطاع العام، وتحالف سماسرة الداخل مع كبار المضاربين في العالم، أما إذا كانت تعني الديمقراطية، واختراق حريات المواطن، والتدخل في الشؤون الداخلية لئلا من حقوق الإنسان فلا.

ج- إن أوروبا الديمقراطية لا تقبل البتة أن يقوم في قلب القارة نظام ديكتاتوري بعد أن سقطت نظم العسكر الشرقي الواحد ذو الأمر، وبدا يتهدد الفضاء الأوروبي الديمقراطي، فقد وضع رئيس الحكومة الفرنسية ليونال جوسبان هذا العهد الأوروبي الجديد قائلاً: «لا يمكن أن نلبي اتحاداً أوروبياً مؤسساً على مبادئ الديمقراطية والحرية، واحترام حقوق، ونسج بالجازر ضد الأقليات الوطنية داخل هذا الفضاء»^(٣).

إذا وفرض الغرب أن يقوم اليوم في قلب أوروبا نظام استبدادي ذو أهداف توسعية بعيد إلى الأمام مأساة التاريخ فلا بد أن نناضل القوى الديمقراطية في العالم من أجل أن يصبح هذا

المبدأ عالميًا، ويطبق داخل جميع أضعاف المعمورة بإشراف هيئات دولية، فمن المعروف أن اهتمام الغرب بحقوق الإنسان في الستينيات والسبعينيات كان ينحصر في الدفاع عن هذه الحقوق في بلدان ما وراء البحار المعقدي ليشمل اليوم العالم بأسره. وإثباتًا من ذلك سرعته ضمن مشاريع هيئة الأمم المتحدة، ولديها من المنظمات الدولية والإنسانية، ولتحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف النبيلة للعولة، فإننا نؤمن بضرورة دعم العمل السياسي، والتضامن الاجتماعي في العالم من أجل كبح البعد المثالي القسري في الظاهرة.

وأولاً الطميح في نهاية هذا الشهيد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت كيف تلعب من الوضع الدولي المثالي لتعود ظاهرة العولة معقدة في ذلك على قوتها العسكرية بالمرجة الأولى، ولما في هذا المجال تجربة سابقة، فقد جاءت مشاركتها في الحرب العالمية الثانية خطوة حاسمة لانحصار القوى الديمقراطية على النازية والفاشية، ومنه انتصارها العسكري يوصل إلى نشر النموذج الأمريكي في أوروبا، وبرز هذا النموذج اليوم في أشكال جديدة من خلال القواعد الأمريكية لمعاهدات الحلف الأطلسي في يوغوسلافيا، وتحت هذه الظروف السريعة وجها من وجوه العولة، وهذا يؤكد من جديد ما قلنا أنه من أن المفهوم لم يتطور بعد، ومن هنا فلا مناص من التركيز على مظاهر العولة التي لا تظهر إلا في بعض الأحيان.

<http://Archivebeta.Sakhril.com>

١- العولة سياسياً

قد يبدو لأول وهلة أن العولة ظاهرة منطقية متسقة تكامل فيها الجوانب المختلفة، ولكن إيمان النظر فيما نقره من قضايا متنوعة، ومعتدة، يجعلنا نلمس التناقضات الجادة، فإلى جانب دينامية الانحسار، والتكامل، والاتحاد، وسقوط الممران، وانتهاء الحدود، قربت المسافات، واتحدت الشعوب على اختلاف ألوانها، ولغاتها، وثقافتها، وساعدت وسائل الاتصال الحديثة على التعرف، بمحضارة اسم كانت مجهولة، أو نكاد، فاسهم كل ذلك في القضاء على أيديولوجية التفوق الديني لعنصر على آخر، وهي الأيديولوجية التي برزت بها الرأسمالية الكلاسيكية في مرحلتها الإمبريالية سواء استعمار الشعوب تحت شعار رسالة التبشير^(١)، نجد جوانب أخرى تتزامن مع هذه السمة الأساسية الإيجابية من سمات الفترة التكوينية الجديدة، وأعلى بروز ظاهرة التفكك، والتشتت، والحروب الأهلية ذات الطابع العرقي، أو الطائفي، ومع تصاعد قوى اليمين المتطرف في المجتمعات الغربية، ومع انتشار العنف والإرهاب الدولي، ومحاولات النازيا العابرة الحدود، يكفي أن نذكر هنا أرقام الخوف الثاني: طففي ولاية كاليفورنيا- التي تحتل بمفردها

المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية- بلغ الإثقال على السجون ما يقارب المجموع الكلي لبرازيلية المتطوعين وهناك 28 مليون مواطن أمريكي- أي ما يزيد على عشر السكان- قد حصنوا أنفسهم في أبنية وأحياء، سكنية معزولة، ومن هذا فليس بالأمر الغريب أن ينطلق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنقل الدولة على الشرطة⁽¹⁾.

إن هذه البرازيل قد جعلت بعض الدارسين يتوقعون عودة الصراعات السياسية والاجتماعية التي عرفتها أوروبا في العشرينيات- وقد مهدت لوصول الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، وأدت في نهاية المطاف إلى كارثة الحرب العالمية الثانية. ينطلق هذا التنبؤ من تحليل معطيات الواقع الحاضر في المجتمعات الأوروبية بصفة خاصة، فقد نصف الوضع الاقتصادي للنازيم - وبخاصة نظام البطالة، وتدهور المستوى المعيشي للطبقة الوسطى، وسرقة التسيج الاجتماعي - أسس دولة الرعب، وعوامل التجمد والانحصار.

يشكل هذا الوضع تجربة خصصة للتساوي قوى اليمين المتطرف، خاصة من كيش غدا، يحتمل نتائج ضعور الطبقة الوسطى إما داخل الحدود، بتوجيه أصابع الاتهام إلى الجاليات الأجنبية المنحدرة من أصول اسبانية وإفريقية، وفي خارجها بتوجيهها إلى الجاليات الإسلامية، أو خارج الحدود بنشر الطوفان من خطر وبائي، يقول أحد أعضاء الكونغرس الجديد- وقد شغعت عليه مظاهرة الكرادل تركيا طريقة إلى مطار مدينة مستديرف- «لو كان الأمر يجري لوجهة في الحال قوات الحدود، وقوات مكافحة الإرهاب، وأنهت المشكلة في خمس دقائق»- مستشرية: «المشكلة تكمن- والأسف- في أننا في ألمانيا لا نزال نعتقد العزب المصحوب، وسيغير الوضع في رأيه لو ظهر في ألمانيا شخص شبيه بالسياسي التشادي جورج هيدر- وهو زعيم القاريين الجدد في التشاد».

بعد هذا الوضع الجديد من أبرز مفارقات العزلة، فقد أزالت الحدود، وظهرت المسافات، وتلبرت عبر وسائل الاتصال فيما إنسانية جديدة مثل التمازج، والذود عن حقوق الإنسان أينما كان، والاعتراف بوحية الآخر وثقافته من جهة، وأبعدت من جهة أخرى كره الآخر، ورفضه، والمعاداة بعزله في أحياء المهشقين، أو طرده، وإن كان من أبناء الجيل الثاني، أو الثالث، أي أنهم قد وادوا فوق الأرض الأوروبية، وحققوا لغة القوي، واستوخوا حضارتهم وعاداتهم، وأصبحت لا تربطهم بالانتماء الأصلي إلا مظاهرة باهتة، لكن مشكلتهم أن بشرتهم لم تتغير، ويظنوا بشعوب أهل الجنوب الذين لا يمكن أن ينحدروا البتة في مجتمعات أهل الشمال حسب أيديولوجية التفوق العرقي التي تنبأها قوى اليمين المتطرف. وهكذا تحول الشعور بالعزلة داخل الدار- والعجز عن

التقلد مع الأوضاع المعولة إلى عدم نمو الأثر، والطاقة بعثرة وإيقاظ بعيدا، وما إجراءات إلتاق حدود دول الاتحاد الأوروبي في وجه القادمين من الجنوب إلا مظهر من مظاهر التعبير عن هذا الشعور. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدراسات الجديدة عن صورة الإسلام في الغرب اليوم قد أكدت أن هذه الصورة متأثرة إلى حد بعيد بصورة الإسلام لدى المسيحيين في العصر الوسيط وعقيدة الصليب الصليبية، وجاءت الشاهد الأرشية التي تنقلها يوميا البرامج التلفزيونية المختلفة عن حوادث الإرهاب التي تعاني منها بعض من البلدان الإسلامية لتغذي الصورة القبيحة، وتطلق النار من قنطمة، فحصل الطلح والقيس، وما بلغت النظر في ظاهرة المعولة تزامن التنظير للمسلم الكونية الموحدة، وأهمية رأس المال، ولعصر الصورة الضاربة الجدران. والمبادرة المحدود مع التنظير لضرورة استعداد الغرب لنوع جديد من الصراع سينسجم به القرن الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة لعامة سقوط الاتحاد السوفييتي، وهو صراع ذو طابع عرقي وبنيوي، وقد حول أحد أساتذة جامعة هارفارد البارزين مسؤولي مي هاتلينغتون فيسماه صدام الحضارات في مقالته الشهيرة **الصائغ في صيف ١٩٩٢** بمجلة «العلاقات الخارجية»، وقال التنظير لصدام بين الغرب والإسلام قضية الأسرى في هذه المراسم، بينما مظاهر التطرف التي تشكل منها بعض البلدان الإسلامية فإلا على التماثل الكامل مع الحضارة الإسلامية، مطبوعاً إلى أن حلف شمال الأطلسي بدأ يخطط لمواجهة التهديد القادم من حدوده الجنوبية بعد زوال الخطر عن حدوده الشرقية بسقوط نظام المصنك الشرقي، وهو نظير ينسجم بالمبالغة والتحويل جاء متشما بقولة «نهاية التاريخ»، وانتصار نظام دولي واحد وحيد، انتصر على الصراع السياسي والأيديولوجي بين الدول، وعلى أنه أن ينلصق في معارك الصدام الحضاري والجمية الأولى في حروب الغرب الحديثة، حرية مع الإسلام الذي يقدمه التنظرون الجدد بهذا قيم الغرب الطماني.

وأود التفكير في هذا الصدد بأن البشرين خلال عقود من الزمن بعولة النمط المعيشي الغربي عامة، والأميركي بصفة أضخم، قد ألتوا بالتمسك في الأعراف الأخيرة بعد أن ارتكوا أنهم عاجزين عن تعاقبه في عقر داره، لما بالك في العالم أجمع، فقد سقط النموذج مع سقوط جدار برلين، وقد كان سلاحا ناجحا من أسلحة الحرب الباردة، وحل معناه شعاعا دافعا نفسه من يستطيع لشدة فراد فئات من سكان الغرب نفسه أن الطلائع السياسية يكمن في العزلة، والسياسة الانعصافية (بوغسلافيا-زعات في إيطاليا وإسبانيا - كورسيكا - كندا - تشيكوسلوفاكيا سابقا)، ولتخذ هذه النزعات في المجتمعات النامية المتأخرين: اتجاه نمو الداخل لسلك في

الصراع العرقي والطائفي والمذهبي والفيلقي والمشاربي، واتجاه نحو الخارج تمثل في بروز دعوات للعزلة عن الغرب، ورفض الآخر.

إن مجموع التيارات الفكرية الجديدة الآن، التي ميولها إلى العزلة، تفرض حرية السوق دون قيود، قد أدت إلى ظهور أصوات جديدة هي أصوات حرية السوق، ولهذا الأصوليات الدينية، والوطنية، والسياسية. إن الاقتصاد العلوم الجديد الذي قضى على علم مجتمع الرفاء، وأصبح منظوره يلحسون عن مجتمع العشرين قد دفع فئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتميش، وخلق تربة خصبة لتتو حركات التطرف، والتزامات القومية الشوفينية، والبعث الدينية من قبيل حركة، Scienceology، التي يرى فيها الدارسون الاجتماعيون «صيغة جديدة من صيغ التطرف السياسي». وقد تبا تلك الكتاب الأمريكي المعروف وإيم كرينر عندما كتب يقول: «تزداد الفاشية في ظل ظروف اقتصادية وعالية معينة، إن كل سياسي أمريكي تصلطي يوهي بشي، من الصداقة حينما يعد الشعب بأنه سيمثل له مصل المصنوع على لغة العيش سيقول فوراً وأهراً، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه ببرازات عنصرية الدموي»^{٢٠}. فليس من المصادفة إذن أن تلتصق حركات الفاشيون الجديدة من بات بركان، والولايات المتحدة إلى الديماغوجي العنصري في روسيا، ورومانيا، وألمانيا، في فرنسا، وروسيا، وفرنسا، في تلك الفترة، ويظهر في النمسا، وأستراليا، يوس في إيطاليا، وعضء الحركة الاجتماعية الشوفينية في جزيرة كورسيكا، وغيرهم كثير. ومن هنا جاء وصف بعض علماء الاجتماع لأتصادم أصولية حرية السوق، وما يلقون بها من مضاربات، ونسب للمكاسب الاجتماعية، بأنهم أميون سياسياً. ولا غرابة في ذلك فكثير منهم سحابة يجهلون العمل السياسي، ويجهلون دروس التاريخ، فمن المعروف أن الثوار الاجتماعي العنيفة، وانتشار البطالة كان لهما دور حاسم في فشل الديمقراطية. وصعود اليمين في العشرينات.

من دروس التاريخ أن الديمقراطية لا تنهت دون حرية سياسية، والفئات الاجتماعية، والمتنوعة بالمستوى، والذاتين الاجتماعي ضد نواب الدهر. والشاعرة بالامتحان في عملها اليومي هي القوى النشطة سياسياً واجتماعياً، والفائدة من الديمقراطية، أما القوى المهمشة مادياً واجتماعياً فإنها تحلم بالجيل. وإن جاء من قاع الجحيم فتصدق كل ناعول، وهو مايفسر شعبية الحركات اليمينية المتطرفة في أوساط الفئات المهمشة، وبخاصة فئة الشبان غير المؤهلين لصارمة مهنة معينة، وبالتالي لا تتوفر لهم فرصة عمل، ومن الغريب في هذا الصدد بروز نوع آخر من الشوفينية يشبه

الذين الجديد من الأثراء، ضمن أحزاب سياسية ليبرالية مثل الحزب الليبرالي الألماني، يتهمون العاطلين عن العمل، والمرضى، والمسنين بالطغرافية الاجتماعية. فرفعوا حقولاً مفادها «أن تغيير الحياة في حالة التضييق، والمرضى، وفقدان فرصة العمل يجب أن يترك للمبادرة الشخصية الفردية من جديد».

إن الأثراء العالم، وأصحاب الشركات العابرة للحدود لايفكرون في خطر تضاع البؤس بين الفئات الاجتماعية، وإنهم يجمعوا العاطلين عن العمل على مستقبل النظام الديمقراطي في الغرب. بل هم منشغلون أساساً بتطوير تقنيات نظم حراسة أرخبيل الأثراء، الذي يعيش داخله، كما اعترف بذلك واحد من صلفوفهم، عساق الإعلام التلفزيوني (CNN) تيد تورنر قائلاً: «إن أصحاب القيارات الكثيرة مشغولون الآن بتسريح كادرهم الإداري الواسطي قبل أن يتكهن لهم حق الحصول على راتب تقاعدي من الشركة، إننا في طريقنا لأن نصبح المكسيك، أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار، مثلهم في ذلك مثل ألبانيا، هولندا، ويشغل العديد من أعضائنا جيشاً من فرق الحماية الخاصة لشرفهم من الاختلاس»⁽¹⁾.

ونلاحظ في هذا السيد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصروها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق، وأسماء راس المال قد رافقتها نهاية صولة من الأثراء، الحرة. وقد ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية لمدة الهيروريين إلى خمسين ضعفاً لثلاثين المائتين، أما للتجارة بالكوكاكين فقد ازدادت خمسين مرة إن الفئات القادرة على التجارة بالمخدرات، وهي فئات لها حماية داخل السلطة العليا، وبخاصة في البلدان النامية، قادرة في الوقت ذاته على التجارة بالسلاح والسيارات المرسوقة، بل ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل في تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية، ويكفي التفكير في هذا الصعد براق واحد حسب تقرير إحدى الدوائر الأمريكية الرسمية مفاده أن بعض العصابات الصينية المتخصصة في هذا النوع من التجارة الجديدة، تجارة الرقيق المعاصر، قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفي العالم الواحد، مليارين ونصفاً من الدولارات. وأصبحت الدول الحديثة تسن القوانين المناهضة مع الحرية الشخصية، وإسرار المواطنين بحجة مقاومة الجريمة، وهكذا فتح باب التفتت على المواطنين القابعين في منازلهم بسمرة أي شك يخطر على باب المطلقين في جريمة من الجرائم. مع ملاحظة أن الجريمة التي رافقت ميلاد الليبرالية الجديدة المنطرة تختلف اختلافاً جذرياً عن ظاهرة الإجرام القديم، فقد جاءت من التقنيات الحديثة، ومسالك التجارة الدولية

العابرة للحدود، وأصبحت قادرة على إسقاط نظم سياسية يكاملها في بلدان العالم الثالث.

إن هذا الوضع ينكرنا بمقولاتين المنهما كبرت توطؤاسكني، المقولة الأولى صرح بها ليله الأزمة العالمية في نهاية العشرينيات فقال: «إن الإجرام والراسمالية غلبت هما المنظمان في أوروبا تنظيمها عابرا للحدود»، أما المقولة الثانية فقد قالها في عهدهم الأزمة، وهي: «بعدما ينقل أصحاب المشروعات كل ما يحوزونهم من أموال إلى الخاصة، يتحدث البعض عن لنظام الحال».

وعندما تعود إلى البلدان العربية والإسلامية فإننا نلاحظ أن جميع الدراسات الجدية التي نشرت في الأموم الأخيرة حول الحركات الإسلامية التطرفية تؤكد على أهمية العامل الاقتصادي الاجتماعي، فليس من الصدفة أنها تجند لتصارفها في الأحياء الشعبية حيث نسبة البطالة المرتفعة، والفئات الهشة.

إن هذه الإشارة السريعة عن ظاهرة التطرف، والجريمة المنظمة، والمنطف غربا وشرقا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلالات الكبرى المتكون.

أولا: ما هو مصير الدولة في نظام العولمة؟

عشت الدول الدولية في عصر العولمة الأوروبية مرحلة لنز العالم فيما عرف بالنظام الاستعماري ابتداء من القرن الخامس عشر، أما اليوم فإن أهمية رأس المال، والشركات المتعددة الوطنية هما اللذان يغزوان العالم، وهكذا بدأت معاول القهرية الجديدة في هدم الأساس الذي ضمن وجود شقيقيتها الكبرى: الراسمالية الكلاسيكية، أعني الدول القوية، والاستقرار الديمقراطي، فإصبح اليوم أصحاب الشركات العالمية الكبرى، والتحالفون معهم من المضاربين يذهبون إلى أن نحل الشركات محل الدولة، فلاغربية- إذن- لن نجد كثيرا من الدول فشلت في التعامل مع فرضية السوق العالمية، بل نهانز بعضها لحد خسرات سماسرة السوق، وأصبح الاقتصاد هو المهيمن على السياسة، وإذا كان الإعلام الحر، والقضاء المستقل، في المجتمعات الديمقراطية يحيطان القام من هذه الهيمنة، ومن أساليبها القنوية، فقد تحولت إلى ظاهرة مزمنة في البلدان النامية حيث أصبح سماسرة السوق يؤثرون تأثيرا بعيد المدى في القرار السياسي، ويؤثرون بالتالي في مستقبل مجتمعات بأسرها.

يحدد الليبراليون الجدد مهمة الدولة في عصر العولمة بأنها مسؤولية للشركات المتعددة الجنسية، وما يفتقر بالفداقة من كرم وترحم، وفرض البسط، ولزمن الطرقات، وغيرها من

الخدمات ولكن المشكلة أن هذه الخدمات أصبحت باعثة للكلفة. وتحمل الدولة اعباء مالية مفرقة لتبسيطها، وهي مضطرة في الوقت نفسه إلى إعطاء الشركات العالية من الضرائب، أو التخليص فيها على الأقل، وهو ما يؤدي حتما إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة من نقل، ومدارس، ومستشفيات، وجامعات، ومؤسسات ثقافية وترفيهية، ويتزامن كل ذلك مع مطالبة الشعوب بحكوماتها بالمزيد من الجهد لتأمين المستوى المعيشي بزيادة الأجور، ودعم الخدمات العامة، وهكذا نستطيع أن نتصور الوضع الذي أصبحت عليه الدولة في عصر العولمة، ونكتفي هنا بالإشارة إلى مشاكل من المجتمع الغربي الصناعي، يتصل بالشأن الأول والقانون المصري الجديد الذي قدمته الحكومة الائتلافية المحافظة في صيف ١٩٩٦، والذي إلى انخفاض دخل الأفراد - وميزانية الدولة بمبلغ ١٤.٦ مليارا من الماركات في السنة الواحدة، كما تلزم تقارير معهد البحوث الاقتصادية الألماني بأنه لم تخفيف اعباء الجباية بالنسبة لأصحاب الشركات - وللمعاملين لحسابهم الخاص - بالشار تخفص أما المثال الثاني فهو يكشف مدى تدهور الأوضاع في بلد يعتبر مثاليا في تطبيق النظرية الفايبرالية الجديدة، فقد اقترحت نظم التعليم والرعاية الاجتماعية في بريطانيا من السيطرة الكاملة في القرن التاسع عشر بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ونشأ طفل في كل ألف والطفلة، ويضطر مليون ونصف من الصبيان ممن هم في سن دون السادسة عشر عاما إلى العمل لتوفير لقمة العيش نتيجة هزال نظام الرعاية الاجتماعية^(١٢)، فلم يتخبر حلم تطبيق مجتمع الرفاه ففصم، بل وقع التراجع في الحقوق الاجتماعية المكتسبة فالتصعت الفوة بين الأثرياء، والفقراء، وصحرت كثير من فئات كثيرة من الطبقة الوسطى نحو حافة الفقر، فليس من الصدفة - إذن - أن تصوت الجماهير المعرصة في كل بلدان الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الأخيرة لمخالفة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أملا في إنقاذ السفينة المترنحة.

هذا وضع الدولة في البلدان الصناعية الغنية، أما في البلدان النامية فحدثت عن البحر ولا حرج، فقد تدهورت مؤسسات كثير من الدول وهياكلها لتصبح مجرد نظم رسائلها الأساسية حراسة أرخبيل الثراء الداخل والطواغ، فلم يعد الحديث عن الدولة، بل عن الجبهة القليلة المتصارعة والمؤثرة في القرار السياسي، ولم يعد الحديث عن المجتمع، بل عن هذه الجماعة أو تلك.

إن الحديث عن مصير الدولة في عصر العولمة يجرّ إلى التساؤل عن هدف الليبرالية الجديدة، وما هو النموذج الذي تسعى إلى فرضه على العالم؟ ويجزّ كذلك إلى التساؤل السياسي الاستراتيجي المركزي، وهو سؤال ذو علاقة بمستقبل الدول. وأخيراً من هو دور الغرب اليوم، ذلك أن الرأسمالية قد عولمت طوال تاريخها الطويل على خلق دور، ولم تكن روسيا، فما هو دور الغرب اليوم؟ قد كان الجواب واضحاً طيلة سبعين سنة: الخطر الشيوعي، والعسكر الشرقي، فكيف الآن بعد سقوطه؟

من المعروف أن الحلف الأطلسي بدأ يتسائل عن دوره الجديد بعد سقوط العسكر الشرقي. وتصفيته خلف فرضه، وبدأ التنظير للدور الجديد. والتسميح له بوضع استراتيجية تهدف أساساً إلى مواجهة خطرين: الخطر القادم من بلدان شرق أوروبا، وقد زعم أنها الأزمة الاقتصادية، وانتشرت فيها تيارات القوميات الشوفينية، واليمين الكتيبة¹³، والخطر القادم من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، هذا الخطر الذي تسميه القيادة الاستراتيجية الحلف، في شطوطه نسبة الدور الديمقراطي، وفي واقع القضايا، تتلخص في ثلاث مزايا استراتيجية: مواجهة، وتلميع، والتفويض في ظاهرة الإسلام السياسي المتطرفة، فاعلم أن الخطر الحاد الأوروبي - المتوسطي الجوانب الأمنية الاستراتيجية، وبخاصة التعاون مع الحلف الأطلسي، وكافة أصبح يمثل الوجه العسكري للعولمة، وهو بُعد أصبح واضحاً اليوم بعدما أكلته حرب البلقان¹⁴، فقد تحدثت أوروبا العدو، ولم يعد وجهها واحداً تمثل أثناء الحرب الباردة في الخطر الشيوعي، فهو اليوم الحروب المحلية، ومحاولة تنظيم التكتلات الدولية ذات الأهداف التوسعية، وقد يكون لها تجارة الطائرات، أو البحرية المنظمة، ويقتل - دون ريب - الوجه البارز للعدو الجديد: الحركات الأصولية المتطرفة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، كتب الفيلسوف الأمريكي في شؤون العالم الثالث روبرت د. كابلان يقول: ربما أن ٩٥ في المئة من الزيادة السكانية تتركز في أفقر مناطق التنمية، لذا تم بعد السؤال يدور حول ما إذا كانت مستطاع حروب أم لا، أيضاً يدور يدور حول طبيعة هذه الحروب، ودور من سيحارب من؟ فمن بين الاثنين والعشرين دولة عربية تنخفض الناتج القومي في سبع عشرة دولة منها، وهذا في وقت يتوقع فيه أن يتضاعف حجم السكان في بعض هذه الدول في العشرين سنة القادمة. في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام بسبب تزايد المطلق للشعوب والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدور المظرد الانتشار على المستويين العالمي هو البداية

الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح⁽¹⁾، ومن المعروف ان هذه النظرة المستقبلية ذات الطابع الأمني الاستراتيجي لم يقلعها نظير سياسي حضاري لنصه الفكر الأمريكي هانتينغتون في مقولة «صدام الحضارات» كما لمنا إلى ذلك.

ثانياً: ما هو مصير الديمقراطية؟

تلك البلدان المقتمة ٨٠ في المئة من الدخل العالمي، وهي تمثل ٢٠ في المئة من سكان العالم، ولكن المشكلة لا تكمن في السماع البهجة بين أثرياء الشمال، وفراء الجنوب فحسب، بل أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوروبي بعد أكثر من خمسين مليون فئير، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩٧ عشرين مليوناً، وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعرّم تقرر يومياً عدداً متزايداً من المهشمين، وبخاصة في صفوف الشباب والنساء، والمهاجرين، وقد حثّتهم حركات اليمين المتطرف تبعاً لنظري البطالة، والتضايك الاجتماعية التي تئن تحت عبثها البلدان الأوروبية.

إنه من الطبيعي ان يتساءل المرء في مثل هذه الأوضاع عن مستقبل الديمقراطية، وأن نلوم الرعية حول غايية الديمقراطية الجديدة.

وليس من الغائفة في شيء القول هذا، إن القضية مستقبل الديمقراطية في الغرب، وبخاصة في أوروبا هي القضية المعنوية التي تشغل بال الفئدة السياسية والفكرية الأوروبية بجماعتها اليساري والكبيرالي، وهي حجر الزاوية فيما صدر من مؤلفات جديدة عن العولة خلال الأعوام الأخيرة.

واعتقد أن صيانة الديمقراطية في الغرب أولاً، وفي بقية بلدان العالم ثانياً تقع أساساً على كاهل النخب السياسية والفكرية الأوروبية، والتي في الطبيعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وحركات اليسار، وهي أمام خيارين لا ثالث لهما: الاستمرار في الدعوة إلى مجتمع المثورين، والباقية هم فائزون عن العولة، وهو الطريق الذي اختارته الليبرالية الأمريكية، أو كبح جماح حركة السوق بضوابط صارمة ورافعة، ودعم دور الدولة، والسعي من أجل استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد، وترسيخ العقيدة الديمقراطية بنقوية دعامتها الصلبة، المجتمع المدني، وبخصوصاً إغناء محتوى جديد على مفهوم الديمقراطية يشمل فيما يبرز خلال العقود الأخيرة من مفهوم معاصر لحقوق الإنسان، وبذلك تكون أوروبا وفية لتراثها السياسي والفكري منذ الثورة

الفرنسية حتى اليوم، فخطتها هي التي بلغت شعار التفضيل من أجل الحقوق السياسية في القرن الثامن عشر، ومهدت بذلك الثورة ١٧٨٩، وعرف العالم الحقوق الاجتماعية من خلال نضال قواعده الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فلا بد أن تضمن فلسفة حقوق الإنسان سمة المبدأ الديمقراطية في الألفية الثالثة.

٢ - العودة اقتصاديا

عاش الأوروبيون في مطلع الثمانينات من مجتمع الثقلين، أي مجتمع الرفاهية التي ينتج بها الثقلان، ويقابله مجتمع الثقل من العوزين، قلقوا لانهم ارتكوا أن هذا الثقل القاتع من الحياة سيصبح مصدر إزعاج وتوتر، وقررات اجتماعية مفاجئة، كما يحدث من حين لآخر في كثير من البلدان الأوروبية، وتزل طير جديد كالصاعقة بعد خمس عشرة سنة عندما بدأ المنتسبون في الدراسات المستقبلية في ابتعاد نظرية قيادة العالم بفندق فيرمونت بعنده سان فرانسيسكو في خريف ١٩٩٠ يتحدثون عن مجتمع العشرين، أو مجتمع الطس في القرن الثامن الجديد، أي أن عشرين في المائة سيكون لهم عمل يدر عليهم دخلا يسمح بمستوى معيشي مقبول، أما البقية من المواطنين الفاضحين من الحاجة ليستطيعون أن يحصلوا على ما يلزم، إن الليبرالية الجديدة الحافسة الليبرالية العودة قد أعادت من تجارب المستقبل الكبير، الراسخية في عصرها الكلاسيكي، وارتكت أن عصر الصورة لا يسمح لسكان الرخييل القراء بالتمتع بحياة الترف واليدج دون إزعاج وكوابيس مغرقة، فلا بد - إن - من التفكير في إنهاء الثمانين في المائة وتطهيرهم، والاقامة لتحقيق ذلك من أحدث وسائل الاتصال في مجال القرعة والألعاب، وليس من الصعوبة - إن - أن يكون أحد كبار المخلصين في القضايا الأمنية، ومستشار الأمن القومي في البيت الأبيض سابقا القدير الأمريكي ذو الأصول البولندية برجنتمسكي من أبرز نجوم اجتماع فندق فيرمونت، وهي - به - يلفت على الحاضرين من رجال السياسة والمال أسلوبة يمكن من سد رمق المواطنين الفاضلين عن العاجلة، وتطهيرهم حتى يواصلوا العيش في عالم الأحلام، ويستروا قاعري الأفراد أمام ما شطروهم به الأتعار الصناعية من مسود وبرامج، وتقلقت فريحة التطوير في المسائل الجيو-استراتيجية من مقولة الإلهاء، بعض حلم الأتداء القنطرة مشيرا بذلك إلى العالوب الذي يعيش من تدني الرضعة، والمقتبل في المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تسد الرمح بالإضافة إلى الخطط الأخر التمثل في ثقافة «ماك دونالد»، و«والث ديزني»، أو ثقافة التواج الفتيان

المثقفين أمام منازلهم في أحياء الصفيح بالدار البيضاء - أو أحياء شعبرا بالقاهرة، أو أم مرملة بالخرطوم، بنهاستين حول صفات صدر داميلاً أندرسون سيادة الإقطاع في المسلسل الأمريكي جاي والش، وكنتها إحدى بنات الهي التي يمكن أن تصبح يوماً ما زوجة أحدهم. وسكانها في الفترة التالية بالإنسار السريع إلى بعض الأرقام الدالة على أن العالم قد دخل فعلاً في نهاية القرن الحالي في مرحلة مجتمع القمص. إذ إن ٢٠ في المائة من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على ٨٤,٧ في المائة من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى ٨١,٢ في المائة من التجارة الدولية. وبملاذ سكانها ٨٩,٥ في المائة من مجموع مصروفات العالم، ورافقت كل تلك ظاهرة جديدة تعيشها اليوم هي أزمة رأس المال. وكنتها أزمة يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية. فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولي أمام الأزمة المالية في المكسيك بأن «العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصيوان» وهو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي. وقد أصبحوا لا يمتلكون قوة مالية هضبة بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية. إنهم قادرين بالتالي أسلوب مختلفة - مثل إغلاق احتياط الاستثمارات المالية، أو حتى رؤوس الأموال على الدولة، أو الضغط على عملة معينة لتتهدد ونهار - على تحريك الانقلابات الشعبية لتأتي على الأخضر والباهج. فقد جاء الرئيس والخطط أيام عملية «فرع البيرز» لتتبعها برع الصعراء في حرب الخليج. فعندما التوازن العملة التكنيكية في أساطح ١٩٩٥، وطمعت قوى مالية جبارة مثل قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والمصارف التركية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها أيد خفية هي أيدي عصابة سوق الأسهم المالية الذين وطمعت يومئذ ميشال كامينيسر مدير صندوق النقد الدولي بالصيوان. وكان لسان حاله يقول: إنهم أصبحوا يملكون ولا يملكون؟ وجاء تصريح رئيس المصرف المركزي الألماني ثومبير أمام المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي بطرقة دافوس عام ١٩٩٦ أكثر وضوحاً قائلاً: «إن غالبية السياسيين لا يزالون غير متريكين أنهم قد صاروا الآن يطمعون لرفاهة أسواق المال، لا بل إنهم قد صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها. وقد أصبح الخبراء في شؤون أسواق المال يوصفون بأنهم العقلانيون الحقيقيون، لا يطمعون ورتنا الهوس الزعماء أو لضعافات سياسية أو لشغائهم. كما هو الشأن لدى كثير من رجال السياسة، بل يطمعون إلى إصلاح ما يفسده السياسيين. فوم ليسوا سوى «مكتفين بمقالبين لشقاء السياسة يطمعن سحر الصرف، ويفرض أسعار فائقة أعلى».

إن مرحلة الأهمية التالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهمية عصر الاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وعصر العناية والإشهار، وهو الجانب الثقافي في القضية. وهو حقله مثيرة بكل مشروع يهدف إلى التجديد الفكري أو السياسي، فلابد أن نعلم في هذا الصدد أن مبرازية صناعة العناية والإشهار تلعب في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مائتين وخمسين ملياراً من الدولارات. وهكذا انتشرت ثقافة شركات «والد بيرزلي» و«ماكغونالد» عبر الإشهار الدولي. وأصبحت الأفكار مثل السلع تروى جلاباً موحداً، واقتلعت الأبطال المنطلقة لما ترسله الأقمار الصناعية من صور وإشارات ملايين البشر من بيناتهم الحضارية. ومن الملاحظ عيشهم ليصبحوا يطمحون بالحق بمستوى معيشة أثريا. الأرميل العالي الجديد. ويركز قادة العونة أن هذا الحلق مستحيل. فجاءوا في اجتماع عشق فيرمونت بأقل الاختصاص للصدى لتفاسات الشعوب. وبغضها. لينظروا الضرورية تسليتها برفع الأداء المظرة. كما لحما إلى ذلك قبل قليل. إننا أصبحنا نعيش حقا على وقع القرن الجديد العلم. بدأ من النهضة المعروضة في مكاتب القرى القصية. ووصولاً إلى النول عبر الانترنت في قاعات **يوربانت** العالمية. أو التسوق في أشهر المغازات في الدنيا. بل أصبحت الشركات الكبرى الوجهة الإلكترونية لتبادل الفلين في بلدان العالم الثالث عبر أجهزة الكمبيوتر. ويقع المروم. وتخرم من النول والبطرق نفسها.

خرجت الليبرالية الجديدة - إن - منتشرة على الشبوعية بعد سقوط طلعها الأولى: الاتحاد السوفيتي. رافعا شعارها الكلاسيكي: حرية السوق سئل كل المشاكل. ونقضي على البطالة والفقر. وسلمحق مجتمع الرفاه ليس في المجتمع الغربي فحسب. بل في العالم بأسره. وتلق الفراء في العالم أمالا عريضة على الوصفة المسخرة الجديدة. وأداروا ظهورهم إلى التجارب الاشتراكية على اختلاف أنواعها. وروا أن الخلاص الوحيد يكمن في تقليد النموذج الليبرالي. وقد سعى زعمائه إلى فرضه على جميع أصناف المعورة عبر البنك العالمي. وصندوق النقد الدولي. والمنظمة العالمية للتجارة. وغيرها من المنظمات الدولية. ولكن سرعان ما خاب الأمل. وانكشفت المفاقم المرة. فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال. والمضاربون في اليوربانت المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة. وعلى حساب الدول نفسها. وبدأ مسلسل الانهيار القدي منذ أكتوبر ١٩٨٧. ورافعة الإفلاس المتكرر نتيجة السمسرة والغش. وبرز ظهور اقتصاد الكازينو. وتحول المقامرون المتخلفون حول ملحة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال مطرب بهم للآل. بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة وتم. ويقع كثير منهم اليوم في

غرائب السجين^(١١). وإذا انتكشت أرواق هؤلاء الثامنين في البلدان الغربية فذلك يعود إلى توجه الآخر لعلة الليبرالية الديمقراطية المتمثلة أساساً في حرية الإعلام واستقلال القضاء، وهي نقطة القوة في النظام الليبرالي، أعني التواءة بين حرية السوق والديمقراطية باعتبارها خضعة الإنقاذ للخروج من دوامة النظام الشيوعي، وبماسي التخلّف، ويؤكد بناءً على ذلك أحد فلاّك الليبرالية (الاقتصادي الأمريكي جفري ساكس) قائلاً: «إنّني أؤمن بصيق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل، وبينها مشاكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي^(١٢)، ولكن الواقع اليومي، ودخل المجتمعات الغربية نفسها بسفّه هذا الإيمان العميق، وإذا كان التوجه الآخر لعلة النظام الليبرالي، أعني الديمقراطية، يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الاقتصادية الحقيقية، وليست المزيفة، فإن الوضع يختلف في حلّ بلدان العالم الثالث، فهي لم تلقَ من الليبرالية طمعا أو كرهاً إلا وجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية المضطّدة أو شكّية في أحسن الحالات، وبعد هذا من أبرز نتائج الاقتصاد المعولم.

إن الجوانب الاقتصادية في ظاهرة **العولمة متعددة ومتنوعة**، ولا يعرف أكثر الشخصين لها ما سيؤول إليه الأمر في الأقاليم الفقيرة، ولذا إذا لم يكن هذا المدخل العوامل الاقتصادية الموضوعية القائمة على اقتصاد إنكمي مهيكّل مع الاقتصاد الطفاوي القائم على الحول، والإقامة من قوانين التشجيع على الاستثمار، ومن مصادرات تلك التراحات الضريبية فقد كشفت السلطة السويسرية أنه وصل منذ عام ١٩٩٦ من روسيا الواقعة على حافة الإفلاس إلى البلدان الغربية نحو خمسين مليار دولار جرى جمعها بطرق غير شرعية، ونجد ضمنتها أموال المافيا الروسية، وتر هذه الأموال عبر جزيرة قبرص بالشريحة الأولى، إذ يوجد في هذه الولاية الضريبية صغوراً، أي على الترقّ مايورين من للأمانة مصرف روسي بلغ رقم معاملاتها اثني عشر مليار دولار، أما في المستوى العالمي، فإن إحصائيات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن ما يزيد عن ألفي مليار دولار يخفي من دفع الضرائب تحت راية ديولات صغيرة وقد أصبحت دول العالم الثالث بصفة خاصة تتنافس في استضافة هذا الطفل المثلل، رأس المال الاستثماري، ولكنه في كثير من الحالات لا علاقة له بالاستثمار، ولا بالإنتاج، ولا بالتشغيل، بل يأتي للاستفادة من الامتيازات الضريبية فربح مرتين: مرة من هروبه من دفع الجبائية في الوطن الأصلي، ومرة ثانية من الإعفاء الضريبي والامتيازات الأخرى في البلد المضيف، ويصاحبه فيه رأس المال الطفاوي فوقوي لغرفة، ولتفتح له الأبواب، ويصبح مؤثراً ليس في القرار الاقتصادي فحسب، بل في القرار السياسي

أيضا ، وإذا كانت الدول الصناعية قادرة بلجهزتها الحديثة وشبكاتها المعلومات فيها على كشف المتحالفين على القوتين ، وبخاصة القوتين العنصرية منها ، فإن دول بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك. وإذا تجرأت أن تطبق ضامدة الضمادة على اقتصادها الوطني ، فإن الشركات العابرة للحدود تلقنها دوسا قاسيا ، وصل إلى زعزعة النظام الاقتصادي والسياسي معا ، وهكذا يمكن أن نتحدث عن الرئيس التركي ، والفكراني ، والباليزي ، والأثونييسي ، وغيرها من الرؤس ، بل روضت القوم الأسيرة الشهيرة للصبح قطعا البهة .

إنه من الخطأ أن توجه أصابع الاتهام إلى جميع أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان الأسيرة والإفريقية ، فينبذهم من أسهم بجد في تنمية كثير من هذه البلدان ، واستفادة صناعاتها الفنية من تقنيات جديدة ، ولكن الإشارات السابقة تكشف مدى تعقد الظاهرة ، وصعوبة اتباع مقاربة واحدة لإثبات كنهها ، تلك أمثا خمس جوانب سلبية مدمرة مرافقة للجوانب الإيجابية ، ويبدو أنه من الصعب الفصل بينهما ، وهو ما يجعل البعض يتحدث ليس عن هوة واحدة ، بل عن «هولت» ، إنها في حقيقة الأمر ظاهرة واحدة ، ولكنها لشديدة التعقيد . كثيرة التناقضات ، ولعل ذلك يمثل ملصقا جليا من الملصبات .

إن التهمة البارزة من سنوات العزلة الاقتصادية التي نزل بها - أممية رأس المال المنصرفة على أسيمة الطبقة العاملة - وهي أنمية أحادية يتفرع تحتها في مكاتب وثيرة وفي عمارات عصرية فاخرة ، مطوقة بمراسي بطنين ، تلوح العازلين أمامها ، وكلها نقر يباب - إنهم يمثلون نطفة النطفة ، ينظرون من كل ما هو عام وعمومي ، سلاحهم الشاحج فتة من كبار المختصين في شؤون المال ، يطعنون أمام ضامطات أحدث ما أبدعته وسائل الاتصال الحديثة ، فلا حراية -إن- أن تشدد الحركة في صفوفهم من أجل السيطرة على صناعة المستقبل في الألفية الجديدة : صناعة وسائل الاتصال .

اعتقد العازليون بشؤون الاقتصاد والمال قبل عقدين من الزمن أن محافظي المصارف المركزية يستقنون ضمن أكثر الفئات الاجتماعية ثكاء ، وكثافة ، وإطلاعا ، وحظوة ، وهم في البلدان الغربية مستقلون عن السلطة السياسية ، ويدهم مقياس حرارة الاقتصاد الوطني ، لكنهم اليوم متناقلون بشؤون الشقة في أوساط نطفة أممية رأس المال - خلق الخبير المالي غريغوري ميلمان على مظاهر الأزمات المالية عبر المتوقعة قاتلا :

إن محافظي المصارف المركزية قد اعتادوا قيادة الصوق النقدية ، كما لو كانوا يقومون عروة

فورد أكل الدهر عليها وشرب، فالمسوق أصبحت من حيث يعود فعلها، نقابة سيارات السباق السريعة، نقرة بسيطة على كايبيها، تلف برانكيها عبر الزجاج الأمني إلى قارعة الطريق في الحال^(١٧).

وأرد في نهاية هذه النظرة إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: تمتد الصانع لخطوط أسمية رأس المال في اتجاهات متعددة تمتد في اتجاه المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية الرسمية، ونحو مراكز القرار الاقتصادي - المالي داخل أجهزة الدولة، وفي اتجاه جيش عرمرم مسلحاً إلكترونياً خائفاً من الصيحات اللاهين والبعثات الأجنبية، وأخيراً وليس آخراً في اتجاه مراكز القرار السياسي، إنه من السطحية أن يعتقد المرء أن نخبة أسمية رأس المال لا تهتم بالسياسة، وما عنيها هو نهجها اقتصادياً فحسب. إن مسكنها بجانب السياسة أمر حيوي في استراتيجيتها، فقد أعلن رئيس البنك الألماني الفيدرالي صراحة أن رجال السياسة أصبحوا من الآن فصاعداً تحت رقابة الإسرائيل المالية، وهو ما اكده الزعيم النقابي الفرنسي مارل بلونداي في منتدى دافوس سنة ١٩٩٦ قائلاً: «إن السلطة الرسمية لم تعد تمثل في أحسن الحالات سوى مقالة داخلية تابعة المؤسسة، السوق يحكم، والمركبة تسير».

لقد اعاد الفرنسيون أن يذكروا أن وائلي أن وائلي أسرة تنحدر من صيف فرنسا، ويمكن القياس على ذلك، والقول إن مائتي شخص داخل قيادة أسمية المالية يستجرون العالم، فهل نستغرب بعد ذلك من مقولة: إن المسيرة انصرفت على الدولة.

ثانياً: لا شك أن القوة المالية التي يترجم على عرشها كيان الأسمية المالية تحتل أساساً في الشركات العابرة للحدود، فعلى ٢٧٠٠٠ من هذه الشركات مع فروعها ١٧٠.٠٠٠ المنتشرة في جميع اصقاع المعمورة هي المسكة في مطلع التسعينات بثلاثين الاقتصاد العالمي، فليارافها العابرة للقارات بسرعة الضوء، تعدد أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة التنافسية لهذا البلد، أو ذلك، ولعلنا إذا، بلية عملاق بلدان العالم، وهي موزعة جغرافياً بين البلدان التالية: اليابان ٦٢ شركة، الولايات المتحدة الأمريكية ٥٢، ألمانيا ٣٣، فرنسا ١٩، بريطانيا ١٦، سويسرا ٨، كوريا الجنوبية، إيطاليا، وهولندا ١، وكل يدار المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن تذكر الأمثلة التالية: يوقو رقم معاملات «جنرال موتور» المثل الوطني الخزام للامبارك، ويوقو رقم معاملات فورد المثل الوطني لجنوب إفريقيا، ويوقو رقم معاملات شركة توتو المثل الوطني للزويج، ويشمل نشاطها جميع التامين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يشعل قيادة العمل إلى يدم في بلاط أسمية رأس المال.

الثاني: أسس المذهب الاقتصادي العالي في القرية السويسرية والموس من أجل تعميق الحوار بين قوى سياسية واجتماعية مستقلة الرأى حول أفضل الدول لتطبيق تنمية شاملة ومتناسقة، وبخاصة في المناطق التي لشكر من التخطف والفقر. فهو توأم نادي روما، وما أسهم به من جهود في الستينات والسبعينات. ولكنه تحول في الأعرام الأخيرة إلى كعكة يخبج إليها غلاة الليبرالية الجديدة، وأصبحت والموس عاصمة العزلة، ومركزاً لتعميم الفكر الواحد بعد ما كانت رمزاً بين مسلمي شافى الفيلادلفيا، ومنبرا عالميا يتعاضد فيه أهل الشمال مع القامسين من الجنوب. وقد حسب أحد رؤساء الدول العربية أن الأمر لم يتغير فتحدث في مناسبة قريبة من فوق منصة ملقن والموس عن التعاون بين الشمال والجنوب فتمتم معالجة الاقتصاد العالمي، ولكن لسان حالهم يقول أين وجد كراس يروسة القديمة في الجغرافيا لو تحدثت بلغتها عن اقتصاد سقطت فيه الجغرافيا أمام شاشة الكمبيوتر، والآترنت، وهذا يذكرنا بما نطعن إليه أخيرا القادة العرب أن هناك اتفاقية عربية تتحدث عن السوق العربية المشتركة، بعد أن مر على اتفاقية روما المعاصرة لها ما يقرب من نصف قرن، ووصلت السوق الأوروبية المشتركة إلى صلة موحدة، إنها شعارات جوفاء، اكل عليها الدهر وشرب، وتكثف من مدنى الرذائل التي بلغتها السياسة العربية، فهل العرب اليوم أحرار في استيرادهم كل بضاعة طعام وهي وهم نظام السوق العربية المشتركة

وأخيرا: إن من يطالع على إحدى قوة تنمية رأس المال الجديدة، وعلى سيطرتها على الاقتصاد العالي يحسب أنها قلعة منية الفوائد لا تؤثر فيها الأعاصير العالية، ولكن حطوة الأمر تخطف عن ذلك، فسطرها قوتها وتتموجها تفضح في الوقت نفسه هشاشتها، كما برهنت على ذلك أزمة متعددة من انهيار في الأعرام الأخيرة، وجعلت أهل الاختصاص يتحدثون عن انهيار الشامل النسبية بكارثة يوم الجمعة الأسود سنة ١٩٢٩، ذلك أن إفلاس مصرف واحد كبير يمكن أن يتسبب بين عشية وضحاها في إفلاس مصارف أخرى في العالم، ويصبح وقوع أكبر كارثة محتملة أمر ممكن بلا أدنى شك. كما حذر من ذلك في مطلع عام ١٩٩٤ رئيس اتحاد صناديق الانقاذ الألماني هورست كولر^(٣٤)، والكارثة لا تحدث عندما يصيب الإفلاس مصرفا كبيرا فحسب، بل يمكن أن تحدث حينما يعصف بأحد اللاهين الدوليين.

ويشل هذا الوضع إحدى نقاط الضعف الكبرى في ايدئولوجية الليبرالية الجديدة، وهي نقاط كشفت عنها الأزمة العالمية في نهاية العشرينات، وحاولت الكهنة ابتداء من عام ١٩٣٦ معالجتها، وبدأت بعد ذلك مرحلة الليبرالية المنطواء كما سمعنا بعض الباحثين العرب، وهي الرحلة التي

لمحدث من 1929 إلى 1940، وبرزت خلالها مقولة «نولة الرفاء» لتتخلل مع بداية الرحلة الثالثة من المصادر الليبرالية، مرحلة «الليبرالية المتطرفة» أو «الليبرالية الطائشة» نياسا على طيش «صبيانها التعيين» اللاحق في أسواق رأس المال العالمي.

3- العولة اجتماعيا

تطرح أبرز سمات العولة في المجال الاجتماعي، إذ إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الناس اليوم في الدول الغنية والدول النامية لم يتكشف عبر الليبرالية الجديدة المتطرفة من تحقيق نسب نمو عالية والظضاء على البطالة وتعمس المستوي المعيشي، كما بشر بذلك دعايتها، بل كشف كذلك حيلها للتراجع الدول من المكاسب الاجتماعية القديمة، فتدهورت القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر، وليس من الصعوبة أن يفهم خلاصة الليبرالية جبردهم لتمهيش دور النقابات، والتخلص من حقوق نقابية مكشوفة، بل أيضا من حقوق ضمتها الدستور مثل حق الإضراب، وعلى الرغم من التقاليد النقابية العريقة في بلد مثل ألمانيا، فقد خسر الاتحاد العام هناك حوالي مئتي ألف عضو منذ عام 1991، بل ارتفعت أصوات تنادي بإلغاء الحق في الإضراب بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشى مع عصر العولة وأنه يتسبب في خسائر الضرورات لأسواقها، ويتم استبدالها إلى حرية السوق المستطفي على البطالة، وتحقق ذلك الانهيار الاقتصادي والعولة الاجتماعية، ونسبي هؤلاء، أن العولة الاجتماعية لا يفرها منطق السوق الحرة، بل لفرضها القوى النافذة من أجلها، كما يؤكد ذلك تاريخ الصراع الاجتماعي طوال قرون من الزمن.

قد يفر البعض قائلا: إن من أتمن مكاسب العولة التقدم التقني، وقد أصبح هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات دون إحداث مواطن شغل جديدة، إنه فعلا كسب شين يحفظه التقدم، ولكن لا ننسى من مواجهة مشاكل التقدم يطول جديدة تضمن للإنسان فقط ثمار التقدم وتزجها بطريقة عادلة تعمي الإنسان من التهميش والعيش داخل أسوار أحياء الفقر والمرض والمضط، وقد ظهرت بوادر هذه الحلول في مشروعات بعض الأحزاب الاشتراكية الحاكمة في أوروبا الغربية مثل قانون ساعات العمل الجديد في فرنسا، ويقترح الخضوع في أوروبا اقتسام حصص العمل الأسبوعية بين القوى العاملة، لتصبح ساعات العمل 21 ساعة دون تعطيل في الأجر، وهي نسبة ترفض الليبرالية المتطرفة سماعها، بل بدأت في تطبيق أساليبها القديمة، أي تسريح العمال الفائضين عن الحاجة، فقد أغلقت شركة جنرال موتور، في الولايات المتحدة على سبيل المثال 21 معملا، وسرعت 2000 عمالا، و 10000 كافر، كما أغلقت شركة إي م 2000 مكان عمل، كما أغلقت الصناعات الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة

عمل. ولكي تسلم شركة الاتصالات الألمانية في قدرتها على المنافسة في السوق العالية فإنها يتعين عليها تسريع ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى عام ٢٠٠٠، والأمور لا تختلف كثيراً بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد طغت منذ عملية الخصخصة عام ١٩٨١ مائة وثلاث عشرة فرصة عمل، ونخطط لتسريع ستة وثلاثين ألف عامل آخر حتى عام ٢٠٠٠. وبذلك تكون قد سرحت حوالي النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال الطروديين من التشغيل في فرنسا (عام ١٩٩٦) ٢٥٠٠ عامل في الشهر، وخسرت مليوناً وثمانمائة ألف فرصة عمل في القطاع الصناعي. وبلغت نسبة البطالة ١٢,٢ في المائة، وهو رقم قياسي لم تتصله نسب البطالة في فرنسا من قبل.

إن أرقام العمال الطروديين، وفرض العمل الضائعة متشابهة في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، ومن المعروف أن كثيراً من الشركات الكبرى قد أغلقت أبوابها، وسرحت عمالها في البلدان الصناعية، وهاجرت إلى الواحات النورية في البلدان النائية لترويج مرتبة مرة من الإطعام النوري، والمنتج بجميع الخدمات التي توفرها قوانين الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان، وبركة أخرى من الأجور الزهيدة، فهناك مليار ونصف من عمال آسيا في منطقة المحيط الهادي يتراوح أهر الواحد منهم في اليوم بين دولارين ونصف وأربعة وأربعين دولاراً، بينما معدل الأجر اليومي في أوروبا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة لا يتعدى بين خمسة وستين دولاراً (١٢٠) في فرنسا والولايات المتحدة، ١٩٥ في ألمانيا، ولكن الفرق الاجتماعي لا يزيد التسعة بين سكان بلدان الشمال وبلدان الجنوب، فبسبب كل في قلب سيمتلئ الدول الصناعية نفسها، وهكذا سقطت مقولة رفاه الأبرار لينحصر الأمر في وحدات أفراد.

أعلن بعض المجتمعين في الاجتماع الأخير بفضيق فيرمونت بسان فرانسيسكو أن الكلمة حينها لتتوقف عن النمو وتغير الحراك السياسي، وهو كلام مفسطاتي معناه ذلك أن الكلمة لم تتوقف عن النمو، بل استمر نموها، والسمت دأرتها، كما هو الشأن في الولايات المتحدة أثناء الأزمات الأخيرة، وإنما أصبحت توزع على فئات قليلة انعزلت في أرخبيل الثراء، وعهدت إلى السلطة السياسية التابعة لها بأن تقمع فئات المؤسساء حتى لا تزججها، ويلقى عبءه عن شواطئ الأرخبيل، فلا غرو - إذن - أن تخصص ميزانية وزارات الداخلية في كل البلدان التطورة والنامية، وأن تتفصل ميزانية وزارات التربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية، وأن تزدهر شركات الحراسة الخاصة، وتصبح قطاعاً اقتصادياً مزدهراً، لقد تبلورت الألام، وبساعدت اللجنة الأوروبية، خشي الأوروبيون في مطلع الثمانينات من يوارم مجتمع الثلاثين الذي، وما بدأ يطرحه مجتمع الثلاث من يعيشون على حافة البؤس من مشاكل اجتماعية وأمنية طردت القوم من جوفن سكان وأحات الثلاث، ولم تدر سوى خمس عشرة سنة حتى فاجأ المجتمع النطية بفضيق فيرمونت بمقولة مجتمع العشرين، أي أن عشرين في المائة فقط من سكان القرية الموعودة سيمتلئون بشغل

فأر، ومستوى معيشي محترم، أما الحقيقة فهم فالتصور عن الحاجة ينبغي التفكير في إيمانهم بحر وسائل ثقافة الاستهلاك، ومنذ رفقهم بعض حلم القضاء، المسكنة، كما لحنا إلى ذلك في بداية هذا البحث.

توقع المخططون في الدراسات المستقبلية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينات أن تحول تكاليف الحرب الباردة إلى مساعدة البلدان الفقيرة، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، بل اتضح أن المساعدات السخية التي ألقها الغرب على بعض البلدان النامية في الستينات والتسعينات كانت لمقاومة الخطر الشيوعي القائم يومئذ. وليس من أجل سواد عيون أهل الجنوب. وإذا كانت قوة الجشع الكبي في الغرب، وحرارة تقاليده السياسية والاجتماعية تمكنته من رسم خطط جديدة لمواجهة النتائج السلبية لمقاومة العزلة في المجال الاجتماعي، فإن بلدان العالم الثالث عاجزة عن ذلك، بل أصبحت مهددة بكارثات بيئية، وبانتشار الأوبئة الفتاكة مثل طاعين فم الماعز في الأنظار الإفريقية جنوب الصحراء بل بدأت مدن شرقية ذات تقاليد حضارية عريقة تغلب إلى بحر هائلة الفساد والجريمة، وتغطي ظاهرة العنف، يستلزم الآن في كل من يومياني ونيجيري أكثر من عشرة ملايين ساكن، وبمستشفيات هذا العدد في أقل من عشرين سنة، وهذا في طرفيها إلى أن يصبحا مثل مدينتي الهام والفرج، مكسيكو وسابواواو، أما المدينة البلطونية كراتشي فتشير التوقعات إلى أن عدد سكانها سوف يتجاوز ٦٠ % إلى عشرين مليونا.

إنني لست من المولعين بالأرقام في حد ذاتها، وإنما تكون مقيدة عندما تسعى دلالاتها جليلة بليغة، فما هي دلالات هذه الأرقام يا ترى؟

١- إن الاقتصاد العولم لم يشمل في تحقيق نسب نمو مرتفعة، والمحد من ظاهرة البطالة الحاصب، بل خسف التكاثر الاجتماعي القديمة، ورعى بفئات اجتماعية متعددة، كانت تغطي يعمل فأر، ومستوى معيشي محترم، إلى قوة البطالة والفقر. وسنكون التكاثر الجديدة أشد هولاء، وأكثر فزعا في البلدان النامية، وليس من باب المبالغة القول هنا: إن أكثر النتائج السلبية خطرا في المجال الاجتماعي هو القضاء على الطبقة الوسطى، وبمخرجها نمو حالة الفاقة، وهي الطبقة النشطة سياسيا واجتماعيا، وتقائفا، والقوة السلبية للمجتمعات الحديثة، كما أنها الطبقة الكارحة لاجتماع تيارات التطرف والغلل، ومثلت دائما وأبدا السند القوي لدولة القانون والديمقراطية، دولة الرعاية الاجتماعية، وهي التي قامت في المجتمعات النامية بحركات التحرير الوطني، وحملت مشعل العدالة والتقدم، وبرزت من صافرها النخب السياسية والفكرية المجددة، وهي طبقة واسعة تضم فئات اجتماعية متنوعة عرفت بتفانيها حول القضايا الأساسية مثل الدفاع عن الحريات، وعن حقوق الإنسان، وعن العدالة الاجتماعية، وعن النظام الديمقراطي، وتماثلت العداء، طوال تاريخها للعد لقرى الاستغلال والاحتكار من قبل، وبغرض البروليتاريا الرلة من أسفل، ولكنها تحالفت

دائما أيام الأزمات المهددة لاستقرار المجتمع، ولتدور الدولة الوطنية مع الهيكل النظمي للطبقة العاملة، وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: إذا كانت الطبقة العاملة تعاني من البطالة، وتضعف القوة الثورية، والخوف من فقدان فرص العمل، وهذه الطبقة الوسطى تنحصر، وتتخرج نحو الأسفل، فمن ألام - إذن - من حيرة الاقتصاد للعالم، ومن زيادة نسبة الفقر في كثير من البلدان؟

الحار من ذلك بالمرجة الأولى أمراء الأنمية المالية الجديدة، وهم الذين أطلقنا عليهم سكان وأعداد الكراء سواء كان ذلك في سان فرانسيسكو، ولانس فيغاس، أو في ساو باولو، أو في ليمبي الجديدة، أو في الدار البيضاء، والقاهرة^(١٩)، إن هذا الوضع يؤكد مقولة: ارتفع سطح البحر، وترسخت السفن الطافية نحو الأسفل.

إنه من العرف أن خلق الرأسمالية الكلاسيكية أدى إلى بروز حركات اجتماعية قادتها طبقة عاملة منتظمة، وواعية سياسيا، وتصدت دائما للحركات القوضوية، وللايديولوجيات العنابية. وتعد هذه الحركات كسدا في تقدم المجتمع البشري، وهو تراث ثمين يمكن أن نلهم منه الشعور لكبح جماح القويوة المنطوية، ويخشى الدارسون لطائفة العزلة اليوم أن تنسب أصولية الأنمية المثالية الجديدة الزيت على نار الأصوليات المنطوية تحت أنواعها.

ب- إن التعرف إلى النتائج السلبية لطائفة العزلة في المجال الاجتماعي بصفة عامة، وفيما أصاب الطبقة الوسطى من تدهور ونقص في الخدمات الاجتماعية، ونسبتها المعيشية، يجعل المرء يتساءل أولا عن مثل الدولة، وثانيا عن تحديد النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية.

لما الدولة في البلدان النامية - أو في جلها على الأقل - فقد أصبحت خاضعة لإملاء أممية رأس المال، وأدائها القناعة للمنظمات المالية والاقتصادية الدولية، وأصبح دور أصحاب السلطة فيها يلعب دور رجال الطائفة، الرافضين في جميع الاتفاقيات لإخفاء الحرائق، حرائق البطالة، والزهاد، والعنف، والأوبئة الفتالة، والجريمة، ومصادبات المافيا.

أما الديمقراطية فهي الضمنية الأولى لهذه الأزمات المستعصية، ويزعم أهداء الحريات العامة وحقوق الإنسان بوقنا أن العديد من الديمقراطيات في مثل هذه الأوضاع ترقا لأمر يد عليه، بل عرفة ليجود السلطة الساعية لإيجاد حلول للأزمات الطائفة، وهذا يذكرنا بمقولة مفسطاسية رديها أهداء الديمقراطية في العالم العربي أثناء المصقولات زاعمين أن جاء - الاشتراكية - وتحقيق الوحدة أهم بكثير من الديمقراطية. وكان هناك تناقضا بين التنمية، والعدالة الاجتماعية، والوحدة من جهة، والبناء الديمقراطي من جهة أخرى، وقد برهنت جميع التجارب المعاصرة أنه لا تنمية حقيقية شاملة، ولا نجاح لأي مشروع سياسي من دون الديمقراطية.

وأرد في هذا الصدد إهداء التلخيصات التالية:

أولاً: تزايد التقارير الاقتصادية الدولية أن فئات اجتماعية معينة في بلدان العالم الثالث هي المستفيدة بدرجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: إحصاء إلى يوم جزر الفراء داخل هذا النظم الهائل من آلاف الملايين من سكان الكرة الأرضية، وعلى الرغم من المسافات الشاسعة الفاصلة بين هذه الجزر فإن سكانها متجاورون عبر شبكات الاتصال العالمية، بل يشعرون أن أوضاع القري والمناطق الريفية الراجعة بهم هي أقوى من العلاقات التي تربطهم بيني جلدتهم القاطنين على مرمى حجر، فقد أغرت - إن شاء الله - الشركات العابرة للقارات فئات اجتماعية هائلة للقارات بدورها، ولا عربة في ذلك إذا عرفنا أن ثلاثمائة وثمانية وخمسين شخصاً من أصحاب القوارب يشكلون ثروة لشخص ما يملك مليوناً ونصف من سكان المعمورة، أي أن ثرواتهم تقارب مجموع ما يملكه نصف سكان العالم^(٢١).

وهذا تناقض آخر من تناقضات الطائفة، فوالجوز ترويل بين جزر الفراء مهما كان البون شاسعاً جغرافياً بينها، وتصبح متجاورة بين أسياد الثروة والرفاء وأحياء الفقر داخل القبة الواحدة، ولكن مشكلة من الرفاه إنما أصبحت مشكلة هامة ارتفاع الأسعار، وتقلت التناقص، ويعود الفضل في ذلك إلى العولمة نفسها، أي إلى تكتلاتها الاقتصادية.

ثالثاً: هل أصبحت القوة الصاعدة العالمية بعداً جديداً لم يكن معروفة من قبل، فأصبح هو أيضاً عامراً بالحدود والقرارات.

خاتمة

تم التركيز في هذا النص على تطلعات ظاهرة العولمة سياسياً، واقتصادياً، وأجتماعياً، لكننا لم نذكر أكثر من مرة على شموليتها، ولم نغفل عن تطلعاتها في مجال تطوير البشر، أعني المجال الحضاري وأبعاده الثلاثة: البعد الشريفي، والثقافي، والاتصالي، حيث إنه مجال يحتاج إلى دراسة فاحصة بذاتها، وبخاصة تأثير التطور التكنولوجي لامتداد الاتصال خلال العقود الماضية في تطوير سمات العولمة، ولكنني أود في خاتمة هذا البحث الإشارة بإيجاز إلى النقاط التالية:

- تمثل مظاهر القوة في المجتمع البشري للمعومات في السيطرة على الفضاء، ويتطلب ذلك صناعة متطورة في مجال وسائل الطيران، والقنات، والصواريخ، والانسار الصناعية^(٢٢)، ولست فائرة على ذلك إلا بعض الدول في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان، الهند، وإسرائيل، فهذه القوى تملك الأوراق السياسية لها بالسيطرة على هذه التكنولوجيات لتتقدم إلى طليعة القوى المسيطرة على الألفية الجديدة، وهي تكتلات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناعة المستقبل: صناعة ومقاتل الاتصال.

- يتحول المجتمع الصناعي في نهاية القرن العشرين إلى مجتمع الطوفات. فليس من الصفة إذن أن يمثل إصلاح النظام التربوي في المجتمعات المتطورة الرهان الأكبر لمسيرة هذا التحول. وازدهار الثورة صفا في هذا المجال بالذات بين دول الشمال ودول الجنوب. ذلك أن إعادة النظم التربوية من أحدث تقنيات الاتصال لتتأخر إلى راسد سيرليات غسطة في الوقت الذي تضاعفت فيه موارد الدولة، وقرضت مؤسسات العمولة الاقتصادية تطفؤض الإلتحاق الحكومي في التلاميذ الاجتماعية بعضاً أخرى.

- الإنتاج الثقافي مفهومه الواسع - رياضة، موسيقى عالية، سينما، مسلسلات تلفزيونية، الأخبار، المجلات ذات الرواج الواسع - أصبح بأيدي التجار أصحاب رؤوس الأموال المضطمة، فلاغربة أن يتراق النموذج الثقافي نحو الأسفل، فتطغى مظاهر الرذالة، والإفراط، والسطحية.

يتساءل بعض المفكرين الغربيين في هذا الوضع عن دور المثقفين والباحثين، إنهم لا يستطيعون - في نظري - كثرة اجتماعية خاصة أن يفعلوا شيئاً مؤثراً. يمكن أن يؤثروا دوراً ذا تأثير إذا تعاونوا في ذلك مع فاعلين جدد في الساحة السياسية والاجتماعية للتأثير في القرار السياسي. وأنتي بالفاطون أجدد، ضيقاً المرأة من كساد المثقفين.

- لصفا فيما سبل إلى أن صناعة وسائل الاتصال الجديدة هي صناعة المستقبل، وأصبح أهل الاختصاص يقررون اكتشافات هذه الصناعة، وبخاصة بعد الرقمية، والوسائل المتعددة الوسائط، بالافتراح جوتتيرغ للمطبعة عام 1411. ولكن الخطر الذي تتسبب في طيها هذه الوسائل التي خلعت بها البشرية لتحقيق خطوة نوعية نحو التقدم وتمثل في خطورتها لخلق السبيل. ومن هنا جاء صراع أمراء اعمية رأس اأقال من أجل السيطرة عليها فاصبح التأثير في الرأي العام العالمي ولديهم حدثان يبرهتان على أن القضية الاتصالية لا تعني بالضرورة إعلاماً موهومها وجهداً. حدث الأميرة ديانا، وقضية كيليون - لويشكي.

إن هذا الضرب من الإعلام التضم ذكر كثيراً من المفكرين وبسبحة الفزع التي أطلقها كل من جورج أورويل، واليوس هكسلي، محذرين من التقدم الزائف لعالم تتحكم فيه شرطة الفكر⁽³⁾. فقد أصبح من الواضح أن أرباب وسائل الاتصال العابرة للحدود قادرين على توجيه الرأي العام العالمي، بل قادرين على تغيير الذهنيات في مستوى الكوكب الأرضي. وقد بهذا أن هذه الوسائل تعد ركناً أساسياً في الاستراتيجية جلم الأعداء المتطورة.

- إن المجتمع المتحضر يرفض العنف داخل صفوفه، فالمتحضر والعنف يلتقي أشكاليته متناقضتين.

لذا قامت فلسفة التقدم في الغرب على عاملين: القضاء على الاستبداد السياسي، وعلى إشكالية شرعية السلطة من جهة، والقضاء على الفروق الاجتماعية المهيمنة من جهة أخرى، وهما ظاهرتان تمثلان تربة خصبة لنمو العنف.

وسعد النخب السياسية والفكرية تحت راية التقدم طيلة قرن كامل إلى رفع مستوى التعليم، وتنمية الحقوق الاجتماعية، والرفع في القدرة الاقتصادية للضمان المتوسطة والمتدنية الاجتماعية، كل ذلك من أجل سد الطريق أمام العوامل الفنية لطاعة التيهيش والعنف، وقد كان الدولة القوية دور خطير الشان لتسهيل هذه الأهداف. وينتسب قديم المجتمع المدني اليوم أن تتصف سيطرة منطق السوق بأسس فلسفة التقدم.

ما هو الحل؟ ليست هناك وصفة سحرية. وليس هناك في تاريخ تطور المجتمع البشري حل جاهز، خلافا لما نحب. إنه المألوف والدونماتيون. لا عناصر من العمل في عصر العولمة من الدعوى إلى أن عصر الأطفال واليهامات قد ولى وأدب. فإن المحضر عموماً الشعوب. وعصر التضامن، والحلول الموزونة، والتوفيق بين السكان والمسؤول. عصر المنظمات غير الحكومية: الرعاية الصحية للمجتمع المدني. إذ من دونه لا حرية ولا ديمقراطية، وأنه كذلك عصر نوع جديد من المجتمع المدني، إذ من دونه لا حرية ولا ديمقراطية، وأنه كذلك عصر نوع جديد من السلطة. العالم ينتقل من أسلوب السلطة الهرمية المطلقة إلى أساليب جديدة. أساليب تفاوضية أخف، وليست عمودية أكثر تحضراً ولكنها أشد تعقيداً. ومن هنا فإنها تحتاج إلى كفاية، وثقافة عميقة ومتنوعة، وتحتاج قبل هذا وذلك إلى خطاب جديد. وأجيال جديدة تقوم ببطيعة جديرة مع أساليب الماضي، وبخاصة في المجتمع العربي. وفي هذا المستوى بالذات ينبغي علينا رفض مقولة «فكر عالمياً، وتصرف محلياً»، وتصرف محلياً، وتعويضها بمقولة: «فكر عالمياً، وتصرف عالمياً».

العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها

د. عبد الخالق عبداللّه



ARCHIVE

مقدمة

منذ بداية عقد التسعينيات والحديث يجري على نطاق واسع في كل أنحاء العالم وعلى المستويات جميعها وربما بين كل الفئات عن العولمة. وبرزت خلال الآونة الأخيرة تساؤلات مشروعة عن طبيعة العولمة. وعن حقائقها وأوهامها. وعن فرصها ومخاطرها. وعن كيفية التعامل مع إغرائاتها ومفترقاتها. وأصبح من غير الممكن فهم عقد التسعينيات وما حدث ويحدث فيه من تطورات متلاحقة دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة التي أصبحت الآن - وكما يقول فترستون ولاش - الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية⁽¹⁾. لقد برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينيات. لكنها سرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة. وهي الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل ، وتعدّها إعطيات ومتطلبات القرن

د. عبد الخالق عبداللّه - جامعة الإمارات العربية المتحدة .

الواحد والعشرين. وأصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية الملهمة والتسارعة التي يشهدها العالم هي: إما سبب من أسباب العولمة، أو أنها مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة. كل المجتمعات - بما في ذلك أكثرها راحة في الانعزال - تعيش حالياً وبدرجات متفاوتة عصر العولمة. كما أن كل الدول - بما في ذلك أكثرها ميلاً للتفوق - معنية اليوم بالعولمة. شامت تلك أم أبت. لكن في الوقت الذي يلجأ فيه الكل نحو العولمة، فإن البعض يبدو متدفعاً نحوها بسرعة فائقة، ومن دون تردد، وبحماس ما بعده حماس. في حين أن البعض الآخر يبدو وكأنه يحبو نحوها ببطء شديد، وبتردد، وربما يتخوف ويخطو إلى الأمام بخطوتين إلى الوراء.

لكن مهما كانت سرعة القبول والإقبال، فإن موجة العولمة، وحركة دمج العالم اقتصادياً وثقافياً وربما سياسياً، أخذت لزخماً وقوة إلى كل المجتمعات، وتنتج نحو كل الثقافات، وتغلغل إلى الاقتصادات، وتربط كل أركان من أركان العالم القديم والجديد. كانت حركة دمج العالم موجودة باستمرار، وغير كل التغيير التاريخي، بيد أن هذه الحركة أخذت تتسارع خلال التسعينات بشكل خاص مستمدة حيوتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الرافدة، ومن التطورات المعيشية في وسائل الاتصالات والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل⁽¹⁾. كل ذلك أدى وبوضوح ليس إلى دمج العالم فحسب، بل إلى انكشافه، فإلى انكشاف كل شيء على صعيد الزمان والمكان، وسيزداد انكشافاً يوماً بعد يوم. كما أن الأفراد ودولهم وثقافتهم ومجتمعاتهم وبنياً اقتصاداتهم هي اليوم أكثر ترابطاً، وبداخلياً، وأكثر اقتراباً من أي وقت آخر، وستزداد ارتباطاً واقترباً من بعضها بعضاً، حيث سيصبح من الممكن قريباً الحديث عن اقتصاد عالمي واحد، ومجتمع عالمي واحد، ونظام سياسي عالمي واحد، وربما أيضاً ثقافة عالمية واحدة. كذلك أصبح الفرد اليوم أكثر وعياً بعالمه، وأكثر تعلقاً بما يجري في العالم الخارجي، من أي وقت آخر، وذلك بعد أن حدث تلاطم بين الداخل والخارج. ففي ظل موجة العولمة لم يعد يجري الفصل بين المحلي والعالمي، وبين الداخل والخارج.

لذلك إن العالم يعيش حالياً بدايات لحظة العولمة، وما زال يلعب على مقدمتها. لكن العالم

لا يعرف. على الإطلاق إلى أين تتجه العوالة وما هي نهاياتها؟ وتبدو العوالة حالماً. وفي ظل العوالات والمخاطبات القائمة والمحفوظة كعقود فعل جديد في التاريخ الإنساني. بيد أن هذا الفصل مازال غير مدون نموذجاً كاملاً. كل ما يعرف من هذا الفصل التاريخي الجديد هو عنوانه البارز كل البروز والذي هو العوالة. فهنا عدا ذلك، فإن كل الكلمات والعبارات الأخرى لا تكفي بغيرها لتعريف ماهية هذا الفصل، أو الجزء بتفاصيله والتشويق بمضمونه. أو تحديد من يقوم بتدوينه. كل ذلك غير مدرك للعالم خلال المرحلة الرابعة من بروز وتطور العوالة بما في ذلك القرن الكبير التي تعتقد أنها تلوه هذه اللحظة التاريخية والمضاربة الجديدة. ظهور العوالة، والتي هي قوى علمية ومعرفية وتكنولوجية واقتصادية وسياسية، تبدو مستقلة كل الاستقلال عن إرادة كل الدول الكبيرة والصغيرة. ففجأة يزداد العوالة، وفجأة يزداد الحديث عنها، وفجأة يزداد الإحساس بالتمسك بالعالم. وفجأة تتفكك التوراة والتفريعات من كل الاتجاهات وفي كل المجالات. وفجأة يزداد الالتفات بأن التحويلات الفكرية والسياسية والعلمية - سرعة كل السرعة حتى يتفاهى عصر السرعة. إن سرعة التحويلات العقلية والفكرية الرابعة هي من العمل حيث إن الجهاز العصبي والدماغ للإنسان المتحضر أصبح عاجزاً عن مواكبتها والتكيف معها. فالتعامل أو التكيف معها، لأنها أصبحت خارج سائر أي تحكم بشري. يقول كل من إروين شين وأيرلين في كتابهما «مثل جديد لعالم جديد» إن كل الأشياء تحدث الآن بقوة والجهاز المعنوي البشري يعجز عن فهم العلم الجديد الذي يحتاج أيضاً إلى عقل جديد⁽³⁾.

على الرغم من ذلك فقد جرد محاولات فكرية عديدة لفهم طبيعة هذه التحويلات، واستيعاب ماهية هذا العالم الجديد. وفهم سماته الأساسية ومماراته المنقلبية. وربما كانت أبرز الاتجاهات في سياق فهم طبيعة هذه اللحظة المضاربة المتداخلة هذه التداخل لك التي تربطت بمؤلفات صامويل هانتغتون مؤلف كتاب «سراخ المضاربات» الذي يشير إلى أن البشرية وهي في حركتها نحو عالم جديد. كانت طفلة على شفا من الحروب العارمة بين المناطق المضاربة الكبرى⁽⁴⁾. وفرانسيس فوكوياما مؤلف كتاب «نهاية التاريخ» الذي يتلخص المرحلة الرابعة في التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي الذي يعطي بالقبول الراشح من أكبر قدر من القول والتبشعات في العالم⁽⁵⁾. والتي حدث فيها بينها تقارب ملحوظ وهي على مقربة من القرن الحادي والعشرين⁽⁶⁾. ويول كينيدي مؤلف كتاب «معمود وهبوط

الأميراطوريات، الذي توقع انهيار الاتحاد السوفياتي، وتنبأ أيضاً باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العالمي في المستقبل إذا ظل الإنفاق العسكري الأمريكي على مستوياته الحالية، والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الإجمالي العالمي¹⁷. وروبرت روبرتسون مؤلف كتاب «العولمة» الذي يؤكد على أن العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً وأكثر انكماشاً. ويعتقد روبرتسون أن الوعي بهذا الترابط والانكماش العالمي هو إحدى أهم سمات هذه اللحظة التاريخية¹⁸. وجون بيبوت مؤلف كتاب «معضلة العولمة» الذي يلخص بالتفصيل عن القوى التكنولوجية والثقافة الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور المهيمن في تشكيل مستقبل البشرية خلال القرن المقبل¹⁹. والفيلسوف مؤلف كتاب «الرجعة الثالثة» وكتاب «مقدمة للمستقبل» وأشهر كتاب «تحولات القوة» والذي سبق الجميع من حيث التعقيد في فهم طبيعة الفصل الجديد في التاريخ، وتحميد سماته للفترة من العصور السابقة²⁰. هذه المؤلفات وغيرها من الكتب التي مرزت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات تجسد محاولات التفكير في الدور المتقدّم لهذه لحظة العولمة، واستيعاب ما يجري في العالم من تحولات عميقة وغير عادية، والتي تزيح أمام لحظة حضارية جديدة. هذه المؤلفات والتي أصبحت الآن من المؤلفات المرجعية والأكاديمية، تبليغ إسهامات فكرية مهمة في مجال فهم الأسم المتقدمة لحظة الحضارية التي نعيشها، والاستفادة من فرصها، وتفادي مخاطرها.

هنا كانت حليقة وظهيرة لحظة العولمة، فإن الأمر المبرور منه هو أن هذه اللحظة الحضارية الجديدة - كما نراها من التحولات الساطعة والألمنة - مليئة بالفرص والمخاطر والاحتمالات. إن فرص العولمة كثيرة ومتنوعة، وبالإمكان استغلالها لتطبيق أهداف محلية ووطنية، وإغاثة إنسانية وإغاثية، فالعولمة تحمل معها فرصاً معرفية هائلة مصاحبة للقوة العلمية والتكنولوجية، والتطورات في وسائل الاتصالات، ولتقيات المعلومات، والتي وسعت البشرية اليوم أمام أعينها معرفية لاتناهية. والعولمة تلخص على ما يبدو فرصاً استثمارية ضخمة وبواسطها ومرتبطة أساساً بالتطورات المتصاعدة في بيئة الاقتصاد العالمي، واتجاهاته الجديدة نحو فتح الأسواق المالية والتجارية، وتقليل القيود على حركة المال والسلع والخدمات والمعلومات. لكن بجانب الفرص فإن العولمة تحمل في طياتها مخاطر عديدة متنوعة، وإلغافوت مخاطر العولمة بين المخاطر السياسية والثقافية والاقتصادية. وترتبط المخاطر السياسية بمحاولات الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في

مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأزمة العالَم، والاستقرار بالشأن العالَمي وإدارته إدارة أحادية، بما يتناسب مع مصالحها وقابليتها. أما المخاطر الثقافية فإنها تتضمن احتمالات تهيمن الثقافات، وتهدد الخصوصيات الحضارية من خلال هيمنة الثقافة الاستهلاكية، التي أخذت تنتشر على الصعيد العالَمي متسلحة بأخر المستجدات الدعائية والإعلامية. أما المخاطر الاقتصادية فإنها تلحق شكل التراكُم الشديد للثروات، وبالتالي زيادة حدة الفجوة بين الدول الغنية التي تزداد غنى وتقدماً وهيمنة، والدول الفقيرة التي تزداد فقرًا وتخلطاً وتبعية للنظام الرأسمالي العالَمي. لذلك، ونتيجة لشدة تدخل القوي والمخاطر، فإنه من غير الممكن اختزال العولة وتبسيطها. لا يمكن اختزال العولة في المخاطر دون الفهم أو في الفهم دون المخاطر. ولا يمكن تجاهل إيجابيات العولة والتفحص كل البؤس كما لا يمكن استبعاد سلبياتها القادرة كل البؤس. كذلك لا يمكن التعامل عن المستجدات الحياتية، والفكرية المعاصرة، والاعتقاد بأن العالَم لم يتغير وبالتالي الاستقرار والقوالب الحياتية والفكرية السابقة للحداثة، والتي ربما لا تناسب الفصل الجديد في التاريخ، وربما نوحى بالواجبة **والفعال المعارك** غير الضرورية مع العولة. إن من المهم تفحص العولة تنظيماً متوازناً بكل ما لها وما عليها، ونحن نتحدث عن عولانية عقلانية وعقلانية مسيئة، أو إطلاق المقام قديمة وأخلاقية جاهزة تغير عن التطلعات والتحديات هي أقرب إلى الأوهام البهيمية كل البعد عن عقلية ما يجري في العالم من تحولات حضارية عميقة. إن المطلوب فهم العولة وليس التفاعل المعارك معها.

تحاول هذه الورقة الاقتراب من العولة وفهمها فهماً صحيحاً، وذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات حول ماهيتها وتاريخ بروزها، وتجلياتها المظلمة وكيفية التعامل معها، ويتمديد أكثر تحاول الورقة الإجابة على السؤال حول ما هي العولة، وكيف يمكن تعريفها، وهل هناك تعريف واحد وموحد لها؟ ثم متى برزت العولة وهل هي حركة قديمة أم جديدة؟ هل كانت قائمة دائماً أم أنها ولادة التطورات الراهنة؟ ثم ماهي أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية؟ وما هي التأثيرات الحياتية والفكرية للعولة؟ وما هي إيجابياتها وسلبياتها؟ وما هي فرصها وما هي مخاطرها؟ كيف يمكن الاستفادة من فرصها وكيف يمكن تجنب مخاطرها؟ وأخيراً كيف ينبغي التعامل مع العولة كفكرة وكإيديولوجية؟ وكيف يمكن أيضاً التعامل معها كواقع حيائي وحضاري جديد من الواضح أنه سيستمر خلال المستقبل المنظور؟

وهم العولة

الحظة العولة هي لحظة شائكة وفاسدة وتثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من إجابات. إن العولة بكل أشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية مثيرة كل الإثارة منذ بداياتها، وربما ستكون أكثر إثارة في نهايتها التي مازالت غير مدركة. والعولة مثيرة في حقلها الفلسفي وفي أوهامها الفلسفية، والتي أصبحت واسعة الانتشار، بل هي أكثر انتشاراً من الطفاق. إن أوهام العولة، وكما يقول كل من بول هيرست وهرام ثومسون، هي أكثر بكثير من حقائقها⁽¹⁾. وما لا يعرف عنها هو أيضاً أكثر بكثير مما يعرف. أوهام العولة، وما يروج من مبالغات حول قدراتها وتأثيراتها ومعارفها وفرضها ومخاطرها، هي التي تزيد الإثارة والعنف والتعقيد حول ماعية العولة، وهي المسؤولة عن جميع رموز الأعمال العاطفية وكل الترفق الحادة والتهابة كل التباين. ورغم الحضور القوي والمباين، للعولة في معظم المجالات الحداثية والفكرية المعاصرة، وتغلغلها الواسع في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وإلى درجات كل في كل من الثقافة والسياسة المحلية. فإن العولة مازالت من أكثر الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية غموضاً وإثارة للجدل.

فالبعض وقبل أن يلمح العولة أو يفهمها يجد منها شيئاً إيجابياً وعقائدياً مسبقاً، وأخذ يمدح الجميع لمعارفها، والبعض ركز تركيزاً إيجابياً على مخاطرها دون فهمها، ويألف في تصنيف هذه المخاطر. وأخذ يرمي التمتع بكل حقائق وسرور مراجعتها والتعدي لا يعرف «دخ العولة» الذي يتضمن الاعتقاد على الديمقراطية والرفاهية⁽²⁾. والبعض الآخر تعرف على فرضها دون المخاطر. وأخذ يبالغ في إبراز مخاطر العولة الاستثمارية والمعرفية. ويشرح الجميع بتعريفها الوحيد في ظل النظام الرأسمالي الليبرالي⁽³⁾. أما البعض الأخير فإنه أساء فهم العولة كل الإنسان. واعتقد وأغماً أن العالم قد تمت عولته بولة كاملة، وهو الأمر الذي لم يتم بعد، وأخذ بالتالي يتراجع في مواقف ومخاوفه. فهو معها أحياناً ومضادها أحياناً أخرى. وهو يرى مخاطرها أحياناً، ولا يرى سوى مساوئها أحياناً أخرى. لكن بالإضافة إلى كل ذلك هناك شرائح اجتماعية واسعة كالتشباب ورجال المال والأعمال. اتبعت على العولة كل الإقبال. وتداول ما بعد تداول. وانغمست في معطياتها كل الانغماس يوهي أو من دون وهي. بل إن هناك مجتمعات تعتقد أنها مستفيدة من العولة. ويستندون على في ظل تحولاتها السريعة والمتعددة. لكن هناك أيضاً قطاعات اجتماعية أخرى، من الفقراء والعمال والجماعات الدينية. تنظر للعولة نظرة شك وتعير عن

ورفضها لها كل الرفض، وانكسبت منها كل الانكساث، فعالم العولة هو عالم متوحش، وسيزداد توحشاً وإن يجلب سوى المزيد من الناعب والصعوبات والتحديات، فذلك لأن البعض يرى العولة وكأنها نعمة ولكنها حستات، وسيذهب بها كل الترهيب، والبعض الآخر يراها نقمة ولا يرى فيها سوى كل السيئات، وسيحارب كل المحاولات الجارية لخلق عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية⁽¹⁴⁾.

كل هذه التصورات والأحاسيس والمواقف تعبر عن سمة انتشار أوهام العولة ومغالطاتها على حساب حقائقها ووقائعها، فلا يمكن للعولة أن تكون في الوقت نفسه طيراً ودرأ، ولا يمكن أن تكون نعمة ونقمة، فذلك ربما كان من التفيد قبل الإجابة عن السؤال حول ما هي حقيقة العولة، البد، بتوضيح ما هو ليس بالعولة، والشعوب على حدودها، والفصل بين الطول وقير الطول في الجدل الدائر حولها⁽¹⁵⁾. فالعولة أولاً ليست بشعار من الشعارات السياسية أو الفكرية الجديدة التي تبرز ثم سرعان ما تختفي بعد أن تكون قد أثبت عايتها وأغلامها الطفلة والمستقرة، والعولة ليست بموضة فكرية عابرة لا تجتاز لها في الواقع، أو بدعة ابتدعتها عقول المتكررين والمضطرين لإنهاء الشعوب، التكلفة والنفقة في الزواجر السياسي اليومي، والعولة ليست بموضة مستغنى مع اقتداء العاجية لها ويرى طلب عالمي جديد لرفعة فكرية أخرى، والعولة ليست كلمة الصعر التي ستفتح أبواب الثروة والرفعة للشعوب التي ماركت حيث عن مطارج لغزها وتطابقها العلمي والثقافي، كما أن العولة ليست بكلمة الصعر التي ستفتح آفاق الحاضر والمستقبل التي ماركت بوصفة أمام التكثير من المجتمعات في كل أنحاء العالم، والعولة ليست بالنسار الضخم الذي يحدد مصير البشرية في أي اتجاه من الاتجاهات الفرعة أو المظلمة، هذه التصورات هي بكل تأكيد تصورات وأهمة وعمية كل البعد عن جوهر العولة وحقائقها.

على صعيد آخر فإن العولة لا تعد بعالم أكثر أمناً واستقراراً وعدالة وديمقراطية، إن العولة لا تسعى بالضرورة إلى خلق عالم أكثر إنصافاً للمجتمعات التي لاتتمتع حالياً بالإنصاف، إن تحقيق الأمن والاستقرار العالمي والعدالة بين الدول والديمقراطية للشعوب ليس من اختصاص العولة، كما أنه لا ينبغي التصور أو التعامل مع العولة كآلة لتأجيل إنهاء فقر الفقراء، وإخراج الشعوب الظيرة من ظورها، أو تخليص المجتمعات البائسة من يؤسها، أو مساعدة الدول المتخلفة لإنهاء تطرفها الوطني، أو تحقيق الديمقراطية والحرية للملايين من سكان العالم الذين يعيشون في

ظل أنظمة سلطوية تصادر حقوق الإنسان وتنتهك حرياته السياسية والمدنية فالتنظف والبطش والفقر والقمع كانت قائمة قبل مجيء العولمة ومنطقي انتهاء مرحلة العولمة، وربما ستظل قائمة بعدها. العولمة ليست بالفتنة، ولا يمكن التعامل معها وكأنها معجزة القرن القادم، ولا ينبغي تحميلها أكثر مما تستلزم سلباً أو إيجاباً. إن الاعتقاد بأن العولمة كلها خير ينير هو اعتقاد وهم ومغال وإغراء منطقي، ولا يقرّبنا من فهم طبيعة العولمة وحقيقتها.

من ناحية أخرى، فإن العولمة لا تعني اجتماع العالم على منهج اقتصادي واحد مهما بالغ هذا المنهج في التأكيد على صلاحيته العالمية. والعولمة لا تعني أن على دول أن تتبني النمط الواحد مذهب سياسي واحد مهما اتسعت فوائده هذا المذهب، ومهما كان مذهباً من القوى العاقلة الحاكمة، كما أن العولمة لا تعني أن على العالم اتباع نموذج ثقافي واحد مهما بدا هذا النموذج جذاباً ومغرياً ونابهاً وفائراً على نشر ثقافته وقيمه وتوجهاته على الصعيد العالمي. إن العولمة لا تضمن لغتاً التنوع الحضاري أو اللغوي، على النقيض الثقافي، أو نزوح ذاتية الحضارية، أو إلغاء الاختلافات بين الشعوب والمجتمعات والحضارات العولمة بعيدة كل البعد عن كونها محايدة وأعية ومضيفة ومطروطة في دولها، بل هي نتاجاً على القيم والثقافات الأخرى في العالم، إن الاختلاف الحضاري، والتعدد القيمي، والتنوع الثقافي إنهم حاداً في العالم سيظل قائماً، بل ربما أن العالم سيرداد تنوعاً ثقافياً وحضارياً وقيماً في ظل العولمة، لذلك لا يمكن تصوير العولمة وكأنها العول القام لايتلاخ الانتماءات الوطنية وانتزاع الهويات الثقافية، والقضاء على الخصوصيات الحضارية والقيم المحلية والتي دائماً ما تشعر بالتهديد من أي جديد ليس الهدف من العولمة العدوان على سائر الثقافات أو نشر المباداة الثقافية⁽¹⁾، أو ضرب الهوية الوطنية للشعوب، أو طمس خصوصياتها الحضارية، فالانتماءات الوطنية والهويات الثقافية والخصوصيات الحضارية كانت قائمة قبل العولمة وستظل باقية خلال العولمة وبعدها. هذا الفهم المبسط للعولمة، كعول وكوحش، يخلق مواقف سلبية ورفضية ويغفل العاركة غير الضرورية، ويضع الشعوب في مواقف حضارية وسياسية غير منطقية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الوهم الاعتقاد بأن العولمة هي حركة استعمارية أو إمبريالية جديدة⁽²⁾، فالاستعمار كان قائماً قبل دخول العالم إلى عصر العولمة، كما أن العولمة الاستعمارية التي سيطرت سيطرة مباشرة على الثروات والموارد الطبيعية للدول الأفريقية والآسيوية والأمريكية

اللاتينية، انحصرت من العالم خلال الستينات بعد نجاح حركات التحرر، وفيما الحكومات الوطنية في الدول القائمة. أما مصطلح الإمبريالية فقد استلزم في بدايات هذا القرن لتعديد لحظة من لحظات التراكم على الصعيد العالمي والدلالة على تطورات تاريخية محددة. لقد فقد مفهوم الإمبريالية دلالة التاريخية، وتراجع من القاموس الميادي والاقتصادي المعاصر، ولم يعد الآن يناسب وقائع وحقائق نهايات القرن أو المرحلة الراقنة من مراحل بروز وتطور النظام الرأسمالي العالمي الذي يعرفه ريت هيلبرغر بإرساءه في القرن ٢٠ ذات السمات المظلمة كل الاختلاف عن رأسمالية بدايات القرن^{١٢٤}. صحيح أن تهب ثروات الشعوب مازال قائماً، وصحيح أن التول الاستعمارية القديمة والجديدة مازالت تسعى للهيمنة على دول العالم، وصحيح أيضاً أن الشركات الاحتكارية مازالت تمارس دورها الاستغلالي لاقتصاديات الدول القائمة، وصحيح أيضاً أن هناك أجهزة اقتصادية وسياسية وعسكرية تسعى لإدارة العالم إدارة مركزية، وتعمل على حماية مصالح الدول الهيمنة، وتخطط أحداثاً وتحتاج لتوجيه العالم في اتجاهات مترافقة مع غاياتها وأهدافها، كل ذلك صحيح **وقائم في العالم** ربما سيظل لنا لفترة طويلة قائمة. لكن ربط العولة بالهمنة التحكم في العالم والاستعمار والهيمنة والذهب والاستغلال والهيمنة لن يفيد في فهم حقيقة العولة ولا فهم طبيعة اللحظة المعاصرة الراقنة، فالتهم والاستغلال والهيمنة والإمبريالية والاستعمار شيء، والعولة شيء آخر.

أخيراً، فإن العولة لا تعني الأمركة. الولايات المتحدة هي العولة الوحيدة في العالم التي تتمتع اليوم بكل مواصفات العولة المعاصرة^{١٢٥}. وهي بكل معايير العظمة القوة العظمى الوحيدة في العالم المعاصر ومن دون منافس. ولأنه أن الحكومة الأمريكية لتصرف حالياً وكأنها هي الحكومة العالمية الوحيدة، والرئيس الأمريكي المنتخب من الشعب الأمريكي يتصرف وكأنه رئيس كل العالم. والاقتصاد الأمريكي يديره وكأنه هو المركز الأساسي للاقتصاد العالمي. والثقافة الأمريكية تسعى لتكون الثقافة العالمية الرائدة والقوية للجميع. لأنك أن الولايات المتحدة تسعى لإعادة أسلاك العالم، وهذا هو ربما أسوأ ما في العولة. كما أنها تهدف للاستمرار بالثمن العالمي، وهذا هو أخطر ما في العولة. وتحاول بكل الوسائل المتاحة لها، نشر ثقافتها وقيمتها ومعاييرها وترويجها العياني والفكري على الصعيد العالمي. وهذا ما لن تتمكن من تحقيقه أبداً. لكن رغم صحة كل ذلك فإن العولة ليست بالأمركة. والولايات المتحدة لن تتمكن مهما رغبت في ذلك. ومهما وظفت من

فدوات وإسكانيات من امركة العالم. والحكومة الأمريكية مهما حاولت من فرض سياساتها وتشرعاتها فهي ليست بالحكومة العالمية. والثقافة الاستهلاكية والشبابية الأمريكية ستجد الترواح لدى البعض ليس لدى الكل. فالثقافات العريقة والحية لن تقبل بهيمنة ثقافة واحدة مهما كانت مغرية ورائجة. الهيمنة السياسية والثقافية الأمريكية الراهنة ستجد من يستجيب لها ويكتيف منها. بيد انها أيضاً ستجد لطاعات شعبية واسعة تعارضها وتقاومها أشد المقاومة. وذلك كما هو قائم في مناطق كثيرة في العالم. والشاهد أن دول وشعوب العالم هي اليوم أكثر ميلاً للأخذ بالنموذج الاجتماعي الأوروبي وأكثر إعجاباً بما يجري في أوروبا من نجاحات على صعيد إلغاء الحدود الاقتصادية، ودمج الدول الأوروبية نظماً، والسعي لتقليد نجاحات أوروبا الاقتصادية أكثر من التل نحو النموذج السياسي والثقافي الأمريكي الذي يجد المعارضة حتى من أصدقاء وحلفاء أمريكا.

وبالمختصر، فإن العولة ليست امركة. ولا هي مشروع استعماري جديد. والهدف لضرب الأوطان، أو تحويل البشر إلى سلع تشترى وتباع على أجهزة الآلات. كذلك فإن العولة ليست شراً مطلقاً كما انها حتماً ليست كلها خيراً مطلقاً. الأهم بأن العولة كلها شر بشر هو اعتقاد خاطئ. ولغير منطقي كما أن تصوير العولة وكأنها كلها خير بشر هو أيضاً تصور مضلل وغير منطقي. لا يمكن فهم العولة بمثل هذه الأوصاف والاعتقادات المسانحة كل السذاجة. لا يمكن التعامل مع العولة بمثل هذه المفاهيم البسيطة والغارقة في البساطة والتبسيط. كما أنه لا يمكن التعامل مع العولة بمثل هذه العقلية الثأورية التي تصبغ القول والجلسات في مواجهة خاسرة مع العولة. وتصطنع الماركة مع عدو هو ليس بالضرورة عدواً. أي فهم للعولة انطلاقاً من مثل هذه التصورات هو فهم قاصر وخاطئ. ويرتكز على التشويز وليس على الضمور. كما أنه يركز على الأوهام وليس على الحقائق.

إن المطلوب في هذه المرحلة هو تحرير العولة من الأوهام والمبالغات والتصورات الملوطة. هذا التحرير من مثل هذه الأوهام سيساهم في الاقتراب من حقيقة العولة. كذلك فإن المطلوب في هذه المرحلة الأولى من مراحل بروز وتطور العولة هو فهمها وليس أخذ مواقف مسبقة منها. بالإضافة إلى ذلك فإن المطلوب أيضاً تشخيص لحظة العولة. وتحليل مظاهرها ومسبباتها. ومعرفة كل ما لها وما عليها¹⁷. والاشد أن المسئل لكل هذا التشخيص هو التسليح بالذوات ومفردات تحليلية

جديدة وبخطية غير العقلية التنافرية المباشرة الآن. فلا يمكن التعامل مع حقائق نهايات القرن عقلية بدايات القرن. كما أنه لا يمكن استيعاب حقائق التسعينات بشعارات الستينات. ولا يمكن التعامل مع المستقبل والعروة إلى الماضي، بل إنه لا يمكن التعامل مع النظام العالمي الجديد من خلال التمسك بمسلمات وديمويات النظام العالمي القديم.

إن البشرية - كما يقول الدكتور ميلاد حسا - تواجه اليوم مرحلة ما بعد عام 2000 عليها أن تعيش لحظة حضارية جديدة مليئة بالتحولات والمستجدات الملاحظة⁽¹⁾. وهناك اليوم قوى علمية واستثمارية جديدة، كما أن هناك وسائل اتصالية ومعلوماتية جديدة تقطع في اتجاه انكشاف العالم وزيادة ترابط أفراده ودوله ومجتمعاته وثقافته واقتصاداته. تقارب أجزاء العالم يتم حالياً بمعدلات سريعة، ويترتب على السياسات والسلوكيات والقضاعات، ويشير إلى بروز وهي عالمي جديد يؤمن بالتنا جميعاً -جبران في عالم واحد⁽²⁾. وأتينا جنس بشري واحد يمكن في قمر صناعي واحد، ويرزقه غروباً ومشترياً ونشأنا شقيقاً. هذا العالم الجديد، وهذا الوعي الجديد، يحتاج إلى المزيد من التوضيح لمعرفة ماهيته وكيفية بروزه ومتطلباته بالنسبة للأفراد والقطاعات والاقتصادات والسياسات.

حقيقة العروة

<http://www.Archivebeta.Sakhr8.com>

إن ما يجعل الأرقام والمبالغات واسعة التداول والانتشار هو عدم وضوح ماهية العروة في المرحلة الرابعة من مراحل بروزها وتطورها. فما هي حقيقة العروة؟ وكيف يمكن تعريفها؟ وما هو التعريف الأكثر انتشاراً لفهم العروة؟ وهل يوجد تعريف واحد ينطبق عليه ومقبول من الجميع؟ ما معنى وضوح عناصر ومكونات العروة؟ هل العروة مفهوم اقتصادي أم ثقافي أم سياسي أم اجتماعي؟ هل العروة ظاهرة فاعلة ومكونة أم أنها ظاهرة قيد التكوين؟ وما الذي تشير إليه ظاهرة العروة؟ هل تشير العروة إلى بروز عالم جديد أم هو استمرار للعالم القديم؟ هل تتضمن العروة بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية؟ هل تشمل العروة الفواصل والعوارض والحدود التقليدية بين المجتمعات في ظل العروة؟ هل تعني العروة دمج العالم وتوحيده اقتصادياً وثقافياً وسياسياً؟ هل تعني العروة بروز نظام اقتصادي واحد أم تعني قيام حكومة عالمية واحدة؟ هل تعني العروة انكشاف العالم وترابط دوله ومجتمعاته واقتصاداته؟ هل تعني العروة لويان المحلي في العالمي وبروز العامل الخارجي كعامل مؤثر وحاسم في مواقف وسلوكيات وقضاعات الأفراد

على المستوى العالمي، ثم ما هي النماذج التي تمت عولتها فعلاً حتى الآن؟ هل العالم معولم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً وسياسياً، أم إن العالم قد تمت عولته عولاً كاملاً؟

من الواضح أنه لا توجد حتى الآن إجابات حاسمة لمثل هذه التساؤلات عن حقيقة لعملية العولمة التي تعيشها البشرية اليوم، وستعيشها خلال المستقبل القريب. ويثير أيضاً أن تعريف العولمة هو أمرشائك وتوجد صعوبات كثيرة في الاتفاق على مثل هذا التعريف أو القبول بتعريف واحد. ومحدد لهذه الظاهرة التاريخية التي دارت في حالة سيولة. كما أن كل العمليات والتجارب الأولى تشير إلى أنه لا ينبغي الاعتقاد أو الاقتناع بتعريف واحد لظاهرة تاريخية جديدة وغير مستقرة وبطبيعة ومتعددة السمات وبطبيعة بكل الاحتمالات كالعولمة. لا يمكن حصر وتعديد العولمة في تعريف واحد مهما اختلف هذا التعريف بالشمول والدقة. بل إنه من الطبيعي أن يظلون فهم الأفراد للعولمة ومبادئها المختلفة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وبطبيعة المرحلة الرابعة من التولم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التغيرات العولمية والتكولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع الذي يحدد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا التفجير السكاني والبيئة والفقر والفساد والازدحام المدن والازهاق، بالإضافة إلى بروز المجتمع الفني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالمشاكل الثقافية، والذي يهتم ما يحدث من افتتاح للثقافات والحضارات، وتربطها مع بعضها بعضاً، والاحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والثقافات المحلية. لقد أصبح من الواضح أن العولمة ناهض أكثر من شكل وثقافي في أكثر من صيغة واحدة، لذلك أصبح من الضروري التمييز بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية والعولمة العلمية والعولمة الاجتماعية. فلا توجد عولمة واحدة، بل هناك عولمات عدة تتقاربت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على أرض الواقع.

هذه أول حقيقة مهمة عن العولمة. أما الحقيقة الثانية فهي أنه لم يكن لفهم العولمة أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينات. قبل ذلك لم يكن لهذا المفهوم أي حضور خاص، بل إن قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار لفهم العولمة للمرة الأولى عام ١٩٩١ واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات^(١). لكن حتى لو كان هذا المفهوم قائماً قبل

ذلك، فإنه لم يكن يستلزم أي اعتماد أو انقياد، وكان يعامل معاملة عابرة كتلك الكلمات والعبارات الأخرى التي لا تدور إلى واقع وحقائق حياتية مهمة. كل ذلك تغير خلال التسعينات، حيث بدأ مفهوم العولمة يزداد تدافؤاً وانتشاراً، وهو اليوم واحد من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً في الشرق والغرب، وفي الدول النامية والمتقدمة، وفي المراكز والهامش، و لدى الجمهور العام والخاص، وتغلغل إلى كل التخصصات بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة والأشياء. لقد تعددت معاني مفهوم العولمة، وكثرت استخداماته، بما في ذلك الاستخدامات العابرة والسطحية والمضللة، وأصبح من الصعب الآن حصر جميع هذه الاستخدامات اللغوية والتعارفية مع بعضها بعضاً، بل إن الانتشار العالمي والسريع لمفهوم العولمة، وكما يوضح زورابسون، هو جزء من حركة وهي عالمية العالم، وهو تأكيد على أن البشرية تعيش - فعلاً وليس قولاً - عصر العولمة⁽¹⁾.

الحقيقة الثالثة من العولمة هي أن الحديث عنها توازن مع بروز مجموعة من الظواهر الحياتية والمستجدات الفكرية والتطورات التكنولوجية والطبية، والتي تدفع في اتجاه زيادة ترابط العالم، وزيادة تقاربه والتكاملية، وربما يستلزم لديه ترويضه الاقتصادي وثقافياً وسياسياً، الأمر الذي يعني إلغاء الحدود والفواصل الرافعة للتمسك بين الأفراد والمجتمعات والثقافات والدول. كما أخذ الحديث عن العولمة يزداد مع زيادة الوعي بتكوين عالم بلا حدود⁽²⁾، والذي هو عنوان أهم كتاب من العولمة الاقتصادية صدر في بداية التسعينات، والذي يؤكد أن البشرية دخلت مرحلة جديدة، أهم صفاتها المميزة قيام اقتصاد عالمي بلا حدود، وقائم على القور العنصري للشركات العابرة للجنسيات، وعلى الحرية الكاملة لانتقال السلع ورأس المال والخدمات والمعلومات، وبإقل قدر من القيود أو التدخل من قبل الدول التي يدعو أنها غطت السيطرة على الحياة الاقتصادية. إن العولمة هي حركة تسلمت حيورتها الرافعة من محاولات إلغاء الحدود الاقتصادية التي شهدت منذ بروز الدولة القومية على أن يلغيها لاحقاً إلغاء الحدود الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية. لقد أصبح الاقتصاد وإلى درجات بعيدة بلا حدود، والاتجاهات العالمية الرافعة كلها تشير إلى إمكانية قيام ثقافة بلا حدود وسياسة بلا حدود قريباً.

الاتجاهات العالمية الجديدة، والتي برزت بشكل خاص خلال التسعينات، والتي تشير إلى أن العالم على وشك المخول إلى عصر العولمة كثيرة ومتنوعة منها الإيجابي ومنها السلبي.

لقد برزت هذه الاتجاهات العالمية خلال التسعينات، والتي هي الآن من القوة والمضور، حيث إنها أصبحت غير قابلة للعودة، وتنتج سريعاً في اتجاه واحد ووجود هو توحيده العالم، وزيادة ترابط اقتصاداته، وتشابك ثقافته.

هذه الاتجاهات الحياتية والفكرية المختلفة هي التي تعمل على صياغة عالم واحد، وهي الاتجاهات التي تقود العولمة، وتفرض الحقيقت عليها كحقيقة حيائية وليست ككافة عابرة. فالعولمة لم يبرزت من وهي هذه الاتجاهات، وهي وليدة هذه التطورات، والتي محاولة لفهمها وتعريفها وتحديد عناصرها ومكوناتها لا بد وأن نشأت من هذه المصطلحات الجديدة إن أحد أهم، وربما أقدم، تعريف للعولمة هو تعريف رونالد روبرتسون الذي يؤكد على أن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وهي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش^(١٢).

ربما كانت حركة انكماش العالم قديماً قدم البشرية وعمرت بمراحل تاريخية كثيرة صعوداً وهبوطاً. بيد أن هذه الحركة تسارعت بمعدلات متفجرة نظراً وبخصوصاً خلال عصر التسعينات، وذلك نتيجة للتطورات العلمية والمعلوماتية الجديدة، وبرزت خلال هذا العقد القرن، ومؤسسات وشخصيات واتجاهات تعمل على تحقيق هذا الانكماش العالم اليوم يتخلص، ويزداد اقتراباً ويزداد صغراً يوماً بعد يوم، والمسافات بين الدول لم تزد إلا انكماشاً، بل أصبحت غير مهمة وفي طريقها للاختفاء. والأماكن البعيدة أصبحت أكثر قرباً من بعضها بعضاً، فأمريكا هي اليوم أكثر قرباً من أوروبا، وأوروبا هي أكثر قرباً من آسيا. المسافات الجغرافية تتقلص وتقلص معها أيضاً المسافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي كانت قائمة حتى الآن. لذلك فإن الحركة فيها بين القارات والمجتمعات أصبحت أسرع وأكثر سهولة من أي وقت آخر. أما الثقافات فهي الآن أكثر تقارباً في بعضها بعضاً، والاقتصادات هي جنباً إلى جنب أكثر ترابطاً بروابط مختلفة ومتنوعة وغير مثقولة في كل التاريخ البشري^(١٣).

لكن وكما يقول رونالد روبرتسون فإن العولمة لا تعني مجرد الانكماش التوسعي للعالم، وإنما الأهم من الانكماش الذي حدد على صعيدي الزمان والمكان، هو وهي العالم لهذا الانكماش. إن بعد وهي العالم بالانكماش هو بنفس أهمية الفعل الانكماش العالم في تعريف روبرتسون للعولمة. بل إن الوعي بالانكماش هو أهم سمة من السمات المميزة للعولمة خلال التسعينات. فالعولمة بهذا المعنى تشير إلى وهي وإحساس الأفراد في كل مكان بأن العالم يتكمن، ويتقلص، ويتقرب من

بعضه بعضاً. إننا نرى العالم قبل هذه الحركة يعني أن العولة قد أصبحت حقيقة حياتية معاشة في الواقع وفي الوعي. فالذي لا شك فيه أن سكان العالم هم اليوم أكثر وعياً بحاليتهم. وهم أكثر إدراكاً لإسائيتهم من أي وقت مضى. العولة تتلخص تخيل أن البشرية قد أصبحت أكثر ترابطاً بفعل وسائل الاتصالات المتقدمة، وتتنصرف وكأنها وحدة واحدة، وتتأثر بمجموعة من المؤثرات والفضايا العالمية المشتركة، وتتعامل عبر مؤسسات عالمية، وتحمل وعياً بالصنبر والانتعاش الإنساني المشترك. هذه هي العولة على صعيد الوعي. ولا شك أن مثل هذا الوعي يسمح بإعادة تأسيس العالم على أسس جديدة تنطلق من المجال العالي، وليس من المجال المنخفض، ونعتقد إلى فكرة أن العالم هو وحدة تحليلية واحدة⁽³²⁾.

إن أهم ما يميز تعريف روبرتسون هو تركيزه الشديد على فكرة التكامل العالمي، والتي تتضمن أموراً كثيرة منها: تقارب المسافات والثقافات، وترابط المجتمعات والدول، حيث لم يعد بالإمكان العزل والانعزال، وسرعة التحولات والمستجدات وعدم القدرة على مجاراتها. ورغم أن هناك إجماعاً على فكرة التكامل **وعناصريها المختلفة**، والتي هي أهم ما يميز عصر العولة، إلا أن هناك أيضاً جدلية من التعريفات التي تركز على بعد واحد من الأبعاد المختلفة الحركة التكاملية التي يعيشها العالم. فانتزعي جودنا يعرف العولة بأنها مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحضارة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإستراتيجية⁽³³⁾. هذه الروابط التي نزداد يوماً بعد يوم كاتعني إلغاء المحلي إلغاء كاملاً، وكاتعني أن البعد العالي قد انتهى البعد المحلي، ولا نعي استبعاد الخارج بالداخل، كل الذي تتضمنه العولة كامتداد وكنيجة للحداثة هو إضافة بعد جديد إلى الأبعاد المحلية. حيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على سلوكيات وفناعات وانتشار الأفراد. إن العالي يضاف إلى المحلي ويتعايش معه ويؤثره ويبرزه، بل وأحياناً كثيرة يفوقه، بحيث يصبح المحلي عالمياً والعالمي محلياً⁽³⁴⁾. إننا نرى من الخطأ الاعتقاد بأن العولة هي نقي للمحلي أو أنها تتم على حساب المحلي.

من ناحية أخرى، يعرف سالكرم واترز مؤلف كتاب «العولة» بأن العولة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد⁽³⁵⁾.

لذلك وبخلافاً لروبرتسون فإن العولة تشير إلى وقائع ولطورات، ومستجدات عالمية محسوسة ومستقلة عن وهي الأفراد. ورغم أن هذه المستجدات ليست متجانسة كل التجانس إلا أن محصلتها النهائية هي خلق المجتمع العالمي الواحد حيث يكون العالم بأسره هدفاً لأي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو سياسي. ففي عصر العولة يصبح الإنتاج الاقتصادي موجهاً في أساسه إلى الأسواق العالمية وليس للأسواق المحلية. كما يتوجه النشاط الثقافي إلى الأفراد في كل الدول والثقافات. وليس إلى الأفراد في منطقة ثقافية واحدة. كما تلوحه السياسات، وتعمل المؤسسات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي^(٣٧). أما كينيث أوهاني فإنه على الرغم من انتقاده على أن العولة تتضمن زيادة حجم وجود العالي في المحلي، وبما يسمح لاحقاً ب بروز النجاة العالي كبديل للسجل الوطني. إلا أنه يركز في تعريفه على البعد الذي يعتقد أنه البعد الأكثر وضوحاً لعصر العولة. فالعولة ترتبط شرطاً بكل المستجدات، وبخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه ترابيع حاد في العقول الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً. ويصبح الأفراد أكثر استناداً من ترابيع هذه الحدود. لقد تغرد العالم على العيش ضمن حدود جغرافية مغلقة. الأنظمة لتنام العولة الطولية، وكانت الدول ومازالت تتعامل مع الحدود الجغرافية كمسألة من المسائل السياسية التي لا تقبل المساس. والتي تفصل بين الداخل والخارج وبين الوطني والدولي. لكن هذه الحدود الجغرافية لمحت تغطتي الآن كحقيقة من الحقائق السياسية القائمة في العالم. ومع ترابيع الحدود ترابيعاً أيضاً القيود على الارتباطات الثقافية والاجتماعية. لذلك فإن العولة تتضمن بروزاً عالمياً بالحدود جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. لكن إذا كانت العولة تعني علماً بالحدود. فإن هذا العالم غير موجود حالياً. والعولة الكاملة لم تتحقق بعد. ولا يتوقع عولة العالم عولة كاملة خلال المستقبل المنظور. فالعولة الكاملة للعالم تتضمن بروزاً مجتمع عالمي واحد، بثقافة عالمية واحدة، وإقليم حكومية عالمية واحدة. هذه هي النتيجة النهائية لحركة إلغاء الحدود. أي العولة التي يدور أنها قد بدأت. بيد أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن.

هذه هي بعض من التعريفات الأكثر شأواً للعولة. بيد أن هذه التعريفات ليست الوحيدة. فهناك العشرات من التعريفات التي تسم بالشمول والذقة والمحصن. لكن مهما كان الأمر بالنسبة للتعريف، ومدى دقته أو شموليته، فإن الأمر الطرؤ منه الآن هو أن هناك أكثر من عولة واحدة.

ففي المقام الأول هناك العولة الاقتصادية التي تبدو أكثر وضوحاً من الجوانب الأخرى للعولة. وتشير العولة الاقتصادية إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتم على الصعيد العالمي وبغير شركات عابرة للقارات، والتي لا تخضع نشاطاتها للرقابة الحكومية التقليدية. وتشير جميع صيغاتها الإنتاجية بمعزل عن الدول. ثم هناك العولة الثقافية التي هي البعد الأكثر شمولاً من الأبعاد الثلاثة للعولة. وتشير العولة الثقافية إلى بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمة والسلوكية بحرية كاملة على الصعيد العالمي. ونقل قدر من الشغل من قبل الدول. ثم هناك أخيراً العولة السياسية، والتي هي أكثر مجالات العولة إثارة للجدل. وتشير العولة السياسية إلى تراجع أهمية الدولة، وبرز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي في الوقت الذي تنتج فيه الدول للثغري، الطوعي أو الإصطراطي، عن مظاهر المداة الثقافية.

إن كل مجال من هذه المجالات المختلفة للعولة يحتاج إلى المزيد من التأسيس. لكن قبل القيام بذلك لابد من توضيح متى برزت العولة ليس كالفكرة وإنما كواقع حياتي وثقافي، إن تحديد متى برزت العولة ربما يساعد في توضيح معنى العولة.

<http://Archivebeta.Sakhril.co>

بروز العولة

إذا كان تعريف العولة صعباً فإن تحديد متى برزت العولة كمفهوم حيواني أكثر صعوبة. وإن كان هناك إجماع بأن العولة كمصطلح قد برز خلال التسعينات وأصبح بعد ذلك واسع التداول، فإنه لا يوجد أي إجماع على الإطلاق حول تاريخ ولادة العولة كواقع اقتصادي، وربما ثقافي وسياسي معيش. ليس من السهل تحديد لحظة ولادة العولة كما أنه ليس من السهل الإجابة على السؤال حول متى برزت العولة؟ وهل العولة ظاهرة حياتية قديمة أم جديدة؟ هل كانت العولة موجودة دائماً أم الرطب ولانها بالتطورات العلمية والتكنولوجية الراضة؟ هل العولة استندة للحدثة أم أنها ليست مسألة ما بعد الحدثة؟ ثم هل العولة فائمة فعلاً أم أنها مجرد ظاهرة تاريخية قيد الولادة ولم تكتمل بعد معالها الاقتصادية والثقافية والسياسية⁽¹⁾.

إن جزءاً مهماً من التوضيح حول متى برزت العولة يعود إلى تلك العاني والمضامين المختلفة التي اعطيت لمصطلح العولة. فإذا كانت العولة تعني حركة الدمج العالمي، فحركة دمج العالم قديمة

كل القدم. وإذا كانت العولة تغير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإن ربط العالم بروابط اقتصادية بدأ فعلياً. وكما يقول إيمانويل والرشتاين: مع بروز نمط الإنتاج الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي قبل أكثر من ٢٠٠ سنة^{٢٧}، أما إذا كانت العولة هي تجسيد لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، والتي تؤدي إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وهي الأفراد بهذا الانكماش، فإن العولة هي حلقة حياتية جديدة ولم تبرز سوى خلال عقد التسعينات. أخيراً، إذا كانت العولة تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية، وبالتالي بروز نظام اقتصادي عالمي موحد وثقافة عالمية موحدة ومجتمع عالمي واحد، فإن العولة غير موجودة حتى الآن. والعالم القائم حالياً هو امتداد للعالم القديم، ومازال ملتبساً بكل التمسك بالحدود، بما في ذلك الحدود الجغرافية، وبحسب الحدود السياسية، والتي تجسد في شكل الدول التي تحاول أن تؤكد أنها مازالت الوحدة الارتكازية في العالم المعاصر.

كل تصور من هذه التصورات المختلفة حول البداية التاريخية للعولة يستند إلى فهم محدود لهذه الظاهرة. فالعولة بسبب طبيعتها كحركة تاريخية تهدف إلى دمج العالم، وتقليب أفراده وتزله ومجتمعاته وثقافته واقتصاداته إلى بعضها بعضاً، لكن الاتجاه نحو تقريب العالم هو اتجاه قديم قدم التاريخ وغير مرتبط بالتطورات الحديثة والتكنولوجية الرافعة. كما أن الدعوة لدمج العالم ليست دعوة حديثة، بل إنها ارتبطت تاريخياً بالديانات السماوية القديمة والعقيدة في القدم. لقد انطلقت هذه الديانات من فكرة وحدة البشرية أمام الخالق، وبالتالي فإن الجوهر بالإنسانية لكل الديانات هو دعوة الشعوب والأمم للتقارب والتكامل تحت راية الإيمان بوجود رب واحد، وخالق واحد، ولهم لغات وأديان ومعتقدات مشتركة تحكم السلوك الإنساني في كل أنحاء العالم. فالعالم في الفكر الديني هو عبارة عن وحدة واحدة ومن دون حدود فاصلة، وأنتك أن الإسلام كان في مقدمة الديانات السماوية التي دعوت الشعوب والأقوام للتعارف والتقارب والتوحد، والتي هي من أهم مضامين العولة. لذلك فإنه يمكن القول إن العولة قديمة، وإنه دعوا أطلقت المسلمين، فإنها ظاهرة مستمرة منذ بداية التاريخ، وإن الإسلام والديانات كانت سياقات في الدعوة إليها^{٢٨}.

لكن رغم صحة القول بأن حركة دمج العالم قديمة، وإن الديانات دعوت ومازالت تدعو إلى تقارب الأمم، فإن العولة، ليست قديمة كل القدم، كما أنها تعني أكثر بكثير من مجرد دمج وتقليب

العالم. العولة تشير إلى حركة انتماش العالم وليس إلى مجرد دمج. ثم إن الدمج والتآزر الذي يعينه العالم حالياً مختلف نوعياً عن كل دورات الاندماج السابقة، حيث إنه يتم بعمليات غير مسبقة في التاريخ البشري. وهو مرتبط أساساً بقوى إطلاقها الثورة العلمية والمعلوماتية الرابعة، والتي تخلق حقائق ووقائع تدفع في اتجاه زيادة روابط الأفراد والمجتمعات. علاوة على ذلك فإن التعاليم الدينية الداعية إلى دمج العالم هي تعاليم مثالية وإستراتيجية عامة، ولم تتمكن في أي وقت من الأوقات من عولة العالم، أو توحيد البشرية التي كانت تستغل غير قادرة على ترجمة تلك التعاليم إلى وقائع. من ناحية أخرى فإن القول إن حركة دمج العالم قديمة كل القدم يلخص النظر إلى التاريخ وكأنه تاريخ مسطح. ومن دون فواصل ومنعطقات أو إن كل مراحلها وقتراته متطابقة كل التشابه. صحيح أن التاريخ الإنساني متواصل، بيد أن الأصح هو أن لهذا التاريخ أزماناً وحظاً ومقصوراً ودراماً وقترات تشابه وتختلف في سماتها وخصائصها. هناك فوارق مهمة بل جوهرية بين لحظات التاريخ المختلفة وبين هذا العصر الذي هو عصر العولة والعصور السابقة لكل عصر ملامحه وسماته الفريدة، ومن أهم بل من الضروري تحطيم التاريخ وتوضيح السمات البارزة لكل مرحلة من مراحل التطور التي هي العولة كانت قائمة دائماً ومن غير المنطقي القول إن العولة هي مجرد استناد للمراحل التاريخية السابقة. هذا الفهم لن يقرنا من فهم العولة. فلم تكن هناك عولة في العصر الحجري أو البرونزي أو البعاري. إن العولة هي ظاهرة متميزة، وهي لحظة جديدة في التاريخ البشري، وهي الأساس ولادة ظروف ومعطيات تاريخية وحضارية معاصرة. ورغم أنها لم تبرز فجأة، ومن دون معلومات سابقة، إلا أنه لا يمكن استبعاد العولة إلا كفضول جديد من فضول التاريخ له سماته وخصائصه المختلفة كل الاختلاف عن العصور الأخرى.

علاوة على ذلك، إذا كان من غير التصور أن العولة قديمة كل القدم فإنه من المألوف الاعتقاد بأنها قد برزت مع بروز موجة العداوة وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي. لقد أعادت العداوة ترتيب بنية النظام العالمي، واستندت بعد ذلك لحركة دمج وحسبه في اقتصاد عالمي واحد. لذلك فإنه من الشروع الاعتقاد بأن العولة أطلت على العالم من أوروبا في بدايات القرن الثامن عشر، وأخذت تمتد اقتصادياً وثقافياً في كل الاتجاهات، والفرع تأثيرات بعيدة وصعبة على المجتمعات غير الأوروبية التي أخذت بالقناعة والسلوكيات والمؤسسات الحديثة كدليل

للتقنيات والسلوكيات والمؤسسات التقليدية. ويرتد على إثر ذلك فكرة النظام العالمي الواحد والذي كان في جوهره نظاماً اقتصادياً قائماً على أسس رأسمالية، مركزه الدول الصناعية وعاشته الدول النامية والمصدرة للمواد الأولية. كانت تلك هي البدايات الأولى للعولمة التي توحيدها العالم على أسس إنتاجية واحدة، وبقاء دول عالمية واحدة، تدار عملياتها من قبل شركات متعددة الجنسية. وما يحدث حالياً من بروز مظاهر جديدة للعولمة، ليس أكثر من مجرد تسارع لحركة صهر العالم، إن العولمة في صيغتها الراهنة، أي كل المحاولات التي تدفع في اتجاه تكثيف العلاقات الانتمائية على الصعيد العالمي، وتعميق ربط الدول بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية، هي محصلة طبيعية للعدالة، والحركة رسالة العالم، لذلك فإن الذي يقوم حركة العولمة، وكما يقول جوناثان فريدمان، هو فواتين والياد وليس المال وليس الثروة العينية والتكنولوجية⁽³⁾.

إن الاعتقاد بأن العولمة قد برزت مع بروز العولمة هو اعتقاد واسع الانتشار. لذلك اقترح دونالد روبيرتسون جدولاً زمنياً يوزع ثلاثة العولمة⁽⁴⁾ يتضمن هذا الجدول الزمني خمس مراحل. بدأت المرحلة الأولى لبروز العولمة في بدايات القرن السادس عشر مترافقة مع التوسع الكفسي، وبروز مجموعة من الفترات التي تلتها من بعده العالم في المرحلة الثانية، والتي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، كانت أيضاً مرحلة أوروبية، ولم تشهد هذه المرحلة اتساعاً واضحاً وغير مصحوب لفهم العلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد الفانونية، التي تحكم هذه العلاقات. بدأ في تلك الأرتباط بالمجتمعات غير الأوروبية. المرحلة الثالثة لبروز العولمة هي مرحلة الانطلاق، والتي امتدت من القرن التاسع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين، وقد امتازت هذه المرحلة ببروز اتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد، وتتمتع بميوته من المنافسة الدولية، وسرعة التحويلات في وسائل الاتصالات والواصلات، وانذاع الحرب العالمية الأولى. المرحلة الرابعة والتي امتدت إلى بداية السبعينات فقد اتصفت أساساً ببروز الأمم المتحدة، وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والتكونية، بدأ في تلك المنافسة للوصول إلى القمر والتهديد بالغناء النووي الجماعي، وتطوير شبكة الواصلات والاتصالات، والاعتماد العالمي بحقوق الإنسان وخبراته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. أما المرحلة الأخيرة فهي تلك التي امتدت من بداية السبعينات إلى بداية التسعينات. لقد شهدت هذه المرحلة تزايداً في إبراز الأقراء بعالية العالم، وذلك على إثر انتهاء الحرب الباردة، وبروز المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية لإدارة الفضاءات العالمية المعاصرة مع زيادة والحسنة في الطلق العالمي على مصير البشرية على الكرة الأرضية. وهو الطلق الذي بدأ يروج عبر وسائل الإعلام التي استعملت بالأرقام الفضائية لتغطي الدول وتصل إلى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية.

لكن على أهمية هذا الجدول الزمني الذي يلوح لمبروز العولمة، فإنه ليس أكثر من استعراض للمراحل التي مهدت لولادة العولمة في التسعينات. هذا الجدول الزمني لا يعني أن العولمة برزت في القرن السادس عشر، وإنما يشير إلى أن جذور العولمة تعود إلى أكثر من أربعة قرون في حين أن العولمة هي نتيجة جديدة لم تبرز إلا في التسعينات من هذا القرن. إن العولمة امتداد ضروري للعولمة. بيد أنها أيضاً تتجاوز لها، بل هي أقرب إلى مرحلة ما بعد العولمة من ارتباطها بمرحلة العولمة. إن هدف حركة ما بعد العولمة، التي برزت في التسعينات والثمانينات، هو استيعاب اللحظة الحضارية والفكرية التي تم تأسيسها منذ عصر التنوير. ومنذ بروز الحضارة الغربية والعمل على تجاوزها من خلال إجراء مراجعة نقدية لسجل هذه الحضارة وإسقاط مصلحتها والتأسيس لحضارة جديدة وهي حضارة جديد أساس التنوع الحضاري، وتسمية المعرفة واحترام الفروقات وليس التماثل، والتجاوزية الحضارية والثقافية³⁷⁴. وقد تزامن بروز التجديد ما بعد العولمة، وكما يقول «الكولوم براميري» مع بروز جملة من الظواهر الحياتية الجديدة مثل: تحول الرأسمالية إلى طور الرأسمالية المتقدمة الجنسية، وتطور مراكز والساحلية عالمية جديدة ومتنافسة، وانتشار النتائج المثيرة للثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، وبروز طبقات اجتماعية جديدة وبخصوصها طبقة الحضريين الجدد من سكان المدن، وما تفرزه هذه الطبقة من ثقافات وقواعد وسلوكيات جديدة بالإضافة إلى صعود التحوّج الهاماني الذي يجمع بين البعدين المادي والروحي³⁷⁵.

إن العولمة هي تجسيد لهذه الظواهر المادية والفكرية، والتي ارتبطت بمرحلة ما بعد العولمة أكثر من ارتباطها بمرحلة العولمة. وبغلافا لوجبة العولمة فإن العولمة تتضمن إزالة الحدود الجغرافية التي شيدتها العولمة، والتي تحولت في ظلها إلى مسلمات ومقدسات غير قابلة للتجاوز والاختراق. بالإضافة إلى ذلك فإنه يقدر ما تبدر العولمة ظاهرة أوروبية فإن العولمة هي في شكلها، وربما أيضاً في مضمونها، ظاهرة أمريكية في المقام الأول. لذلك لا يمكن فهم العولمة وكلها مجرد عدالة أو عدالة جديدة. إن للعولمة سمات مختلفة كل الاختلاف عن العولمة، ولها

مفرداتها المختلفة ووسائلها المختلفة، ونسلك إلى وهي جديد بعالمية العالم، ويول العالم أصبح أكثر ترابطاً من أي وقت آخر. عالم العولمة يختلف عن عالم العداثة في أنه عالم أصبحت فيه حركة الأفراد والسلع والمعلومات وراس المال أسرع وأسهل من أي وقت آخر. كذلك فإن عالم العولمة هو عالم تقلصت فيه المسافات، وأصبح عالمًا بلا حدود، وذلك على العكس من عالم العداثة القائم على الحدود. كذلك فإنه في عالم العولمة حدث تداخل شديد وغير مسبوق بين الداخل والخارج، وأصبح العالمي بنفس أهمية ومحضور وتأثير المحلي على فضاءات وسلوكيات الأفراد والمجتمعات.

والسؤال الآن ما هي القوى التي أدت إلى حدوث مثل هذا التداخل بين العالمي والمحلي؟ ما هي العوامل التي تعمل على إلغاء الحدود بين الداخل والخارج؟ وما هي التطورات التي جعلت من عالم التسعينات عالمًا بلاحدية؟ وما هي المستجدات التي أدت وساعدت في تقلص المسافات، واختزال الزمان والمكان، واتكامل العالم، وزيادة الوعي بعالمية العالم؟

قوى العولمة

ترابط ولادة العولمة منذ الأربعينيات والثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينات. هذه الثورة هي اندماج معالم الجبهة الجغرافية لإبراعة وهي القوة الاندماجية، وأهمت بالضرورة الوحدة السبئية عن بروز العولمة أخيراً⁽¹⁾. لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات هذه الثورة التي أسست لعالم التسعينات، ولعلم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة والتي تميز هذه اللحظة التاريخية الرفاعة. الثورة العلمية التكنولوجية هي التي جعلت هذا العالم أكثر اندماجاً، وهي التي سهلت وسهلت حركة الأفراد وراس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات لتقلص والزمان والمكان يتكسح، وهي التي جعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها، وهي التي ساعدت في انتقال التعليم والفضاءات والفردات والاتواق فيما بين الثقافات والحضارات، وهي التي جعلت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى والدولة المهيمنة والمستقرة سياسياً وديبلوماسية بالشان العالمي، وهي أيضاً التي جعلت العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية ممكنة. وهي التي نقلت العالم من مرحلة العداثة إلى مرحلة ما بعد العداثة، وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة، وربما لاحقاً إلى عصر ما بعد العولمة. كل ذلك أصبح ممكناً خلال هذه التسعينات بسبب المستجدات التكنولوجية والتطورات العلمية⁽²⁾.

إن الثورة العلمية وتكنولوجية المعلومات والاتصالات هي الطاقة المولدة والحركة المحركة. كما إن لحظة العولمة هي لحظة الاستفادة القصوى من مخططات ونتائج هذه الثورة، بل إن العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية هما وجهان لا ينفصلان لعجلة واحدة وسياق تاريخي وحضاري واحد. فالعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية تشير إلى كل التطورات التي من شأنها ربط العالم وتوحيده، وبالتالي إلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان. والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية تتضمن أيضاً توصيل التطورات والخدمات الفورية إلى كل أرجاء المعمورة وبسرعة الضوء، وذلك عبر التجارة الإلكترونية والميسرراطية الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والنطب الإلكتروني وحتى الحب الإلكتروني. والعولمة كالثورة العلمية والمعلوماتية هي التي تقدم السلع والخدمات والمعلومات بالكل الأسعار، بل ومن دون أي ثمن، وذلك كما هو الحال بالنسبة للمك الهاتف من التطورات والخدمات والتسهيلات التجارية التي تقدم عبر شبكة الإنترنت التي تطورت خلال التسعينات، وتحوّلت إلى صلات إلكترونية يوحد العالم، ويجعل التواصل بين الأفراد يتم بالسرعة والصورة وبسرعة الزمن الحقيقي^(١١). والعولمة كالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي أحدثت تحالفاً تغيرات وانعكاسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أحوالهم وإلى استجابتهم للتحال مع بعضهم بعضاً، وكيفية التفاعل مع الأحداث القريبة والبعيدة. كل هذه التغيرات التي يحدث لأول مرة في التاريخ مرتبطة بمرور العولمة، وهي مجرد نتيجة واحدة من نتائج الثورة العلمية والمعلوماتية. إن العولمة وكما هي الحال بالنسبة إلى هذه الثورة هي اليوم في بدايتها وليس في وسع أحد التنبؤ بمضامنها أو تخيل نهايتها.

لقد وجدت العولمة الثقة في العلم والتكنولوجيا، وأكدت ولادة العولمة إن هذا العصر هو، وربما أكثر من أي وقت آخر، عصر العلم والثورات العلمية، فالعلم أثر في هذا العصر كما لم يؤثر فيه أي عامل آخر، وكل النجاحات والإنجازات التي تحققت للبشرية، وربما كل التقدم التاريخي والعلمي الذي تحقّق خلال الـ ١٠٠ سنة الأخيرة، وبالذات خلال العقد الأخير من هذا القرن، لم يكن له أن ينحصر لولا العلم الذي أصبح اليوم المحطة الأساسية في الحياة والمحرك الذي تدور حوله كل المخلّقات الحيوانية الأخرى. إن العلم الذي ظلّ قسرية من طور إلى آخر هو الذي يقوم حالياً بمقلق عالم جديد وحضارة جديدة ولحظة حضارية مختلفة كل الاختلاف عن كل ما هو قائم حتى الآن. لقد تحول العلم والثورات العلمية إلى قوة من القوى الكاسحة التي تسحق الأعداء وتبطل

المستقبل وتعيد ترتيب أولويات العمل والمجتمعات والأفراد. فمن يمتلك هذه القوة، ويحسن توظيف نتائجها الباهرة يمتلك أساساً مصيره، ويعرف كيف يتغير شوقه، ويمكن من التأثير في الآخرين بما في تلك القدرة على إدارة شؤون العالم سياسياً واقتصادياً.

كل المعطيات تشير إلى أن العلم يزدهر يوماً بعد يوم، وأن انتشاره الواسع سيؤدي خلال عصر العولمة والمعرفة العلمية تتضاعف كما ونوعاً، ويبدو أنها سملت خلال عقد التسعينات مرحلة المعرفة اللامتناهية. ليست هناك نهاية للاختراعات العلمية أو الإضافات التكنولوجية التي تتم حالياً بمعدل اختراع أو اكتشاف جديد في كل دقائق من دقائق الساعة الواحدة على مدار السنة ومن دون توقف⁽³⁹⁾. لكن رغم كل هذه المستجدات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة فإن العالم هو في الغالب الأعم في بدايات الاكتشافات العلمية، ذلك أن ما هو أدنى من إضافات جديدة سيفرق بكثير كل ما تحقق حتى الآن. فمن حيث عدد العلماء، وعدد الاختراعات، وحجم المعرفة العلمية ونوعيتها وتأثيراتها على الحياة والإنسان، فإن البشرية ما زالت في البدايات، ولا وسيلة لمعرفة النهايات. لذلك فإنه إذا كان العلم قد فرض نفسه على العالم، وكسب الاحترام من الشعوب فإن احترام العالم للعلم والمثريات العلمية والتكنولوجية سيؤدي في كل عصر العولمة إلى حقائق عصر العولمة تشير إلى أنه لا يوجد شعب يتخلف عن غيره، وأن يكون له بوضع مقدم بين الأمم الحية والمعاملة إلا ويرد أن عليه أولاً وقبل كل شيء، الاقترب من العلم، وأن يلفظ بالتفكير العلمي كنسب، في الحياة وفي التعامل وفي تفسير الأمور العامة والخاصة⁽⁴⁰⁾. إضافة إلى ذلك فإن العولمة جذبت الانتباه السائد بأن من التفوق، ومفتاح التقدم والنجاح والوصول إلى قائمة الأمم القوية والقوية والمتقدمة إنما يكمن في العلم، فالقوة والعقل والتقدم والتفكير تقاس الآن بمقاييس واحدة، وربما وحيد هو الاندماج في الحضارة العلمية، والأخذ بمعطيات الثورة العلمية والتكنولوجية التي نمر حالياً بمرحلة جديدة وبمختلفة كل الاختلاف عن مراحلها السابقة.

لقد مر العلم في مسيرته العلمية بمرحلتين متميزتين، ويبدو أن العالم يشهد الآن بدايات ثورة علمية ثالثة ستكون ذات دلالات مهمة وصعوبة للبشرية والحياة والمجتمعات عموماً. بدأت الثورة العلمية والصناعية الأولى في القرن السابع عشر، وبرزت أساساً في أوروبا والولايات المتحدة في بريطانيا، التي تحولت على أثر ذلك إلى القوة العالمية الأولى والمهيمنة اقتصادياً وسياسياً لأكثر من قرن. ولست تلك القوة الهضبة الصناعية الحديثة، وساهمت مساهمة مباشرة في تطوير

عالم الفكر

نوعية الحياة على الكرة الأرضية، والارتقاء بالإنسان على سلم التطور في كل المجالات. وسهوت اليوم تقنيات وآلات حديثة، وبدأ بذلك عصر الصناعات الثقيلة، كما ساعدت هذه الثورة في بروز المفاهيم والقناعات والمذاهب والابتكار العلمية والسلوكية الحديثة التي أخذت تنتشر من أوروبا إلى سائر المعمورة.

أما الثورة العلمية الثانية فقد برزت خلال القرن العشرين، وبخصوصها بعد الحرب العالمية الثانية، وركزت هذه الثورة في الولايات المتحدة بشكل أساسي، ومنتجات أقل في الاتحاد السوفييتي سابقاً. لقد أصبحت الولايات المتحدة مصدراً لأهم الاختراعات العلمية، وبمطابق الأمم الابتكارات والمستجدات التكنولوجية خلال الخمسين سنة الماضية. لذلك تحولت الولايات المتحدة إلى القوة العظمى والهيمنة في العالم المعاصر. ومن دون منازع سوى المنافسة العسكرية والأيدولوجية والسياسية السوفييتية، والتي تراجعت مع بداية عقد التسعينيات. لقد قامت الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية على أساس تطور الحاسب الآلي ودخوله في الحياة تدرجياً خلال عقدي الخمسينيات والستينيات ثم دخوله السريع لاحقاً خلال العشرين الأخيرين. كما قامت هذه الثورة على تقنيات الفضاء التي استطاع الإنسان لفترة الأولى في التاريخ أن يهاجر الأرض، ويحفظ حطامه الأزلي بالخروج إلى الفضاء الخارجي، بل والوصول إلى القمر، وأصبح السفر إلى الفضاء الخارجي والمريخ منه نوعاً من البروتين وأصبح السفر في رحلة داخلية بالطائرة من مدينة إلى أخرى في البلد الواحد^(١٢). خلاوة على ذلك فقد استندت الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية على تطوير القوة مهنياً وعسكرياً. وسعى هذا العصر وعصر القوة، وذلك للدلالة على اتساع استخدامات القوة في الحياة المعاصرة التي تحولت في وقت من الأوقات إلى سلاح قادر على أن ينسحب في فناء الإنسان والوجود الإنساني على الكرة الأرضية^(١٣). كان للثورة العلمية الثانية - وكما هو الحال بالنسبة إلى الثورة العلمية الأولى - تأثيرات بليغة على الحياة، وعلى النظام العالمي، وعلى جميع الثقافات في العالم. لقد كانت إحدى أهم نتائج هذه الثورة بداية تقارب الشعوب والأمم التي أصبحت متأثرة ببعضها البعض كما أصبحت أكثر تواصلاً بما يجري في العالم الخارجي. الأمر الذي مهد إلى دخول البشرية إلى عصر عالمية العالم، والتي أصبحت حقيقة قائمة مع نهاية الثمانينيات.

أما اليوم وبخصوصها خلال الـ ١٠ السنوات الماضية فقد بدأ العالم يعيش بدايات ثورة علمية

ومعرفية جديدة هي الثالثة في أقل من قرن⁽¹³⁷⁾. لا تزال هذه الثورة في طور التشكل رغم أن محلها الأساسي ومقائدها المعنوية والفكرية قد أصبحا أكثر وضوحاً. وتتركز التطورات العلمية المعاصرة الجديدة أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي اليوم مصدر الكثير من الاختراعات والاكتشافات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الهندسة الوراثية وتكنولوجيا معالجة الفترات والجزيئات والكمبيوترات، والتي هي أصغر الوحدات في الذرة وبمقاييس الفضاء والتركيبات الفضائية. إن الصدارة الواضحة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في كل مجال من هذه المجالات العلمية والتكنولوجية الدقيقة هي التي جعلت من الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم المعاصر. والقادرة على بسط هيمنتها السياسية على الشان العالمي. كما أن هذه الصدارة العلمية هي التي جعلت من الاقتصاد الأمريكي الاقتصاد الأول على الصعيد العالمي. وهي التي جعلت الولايات المتحدة لتطرح قيادة العالم خلال المستقبل المنظور. وربما تعميق القرن القادم إلى قرن أمريكي ويقال في بعض الناحية⁽¹³⁸⁾. لكن رغم الصدارة الأمريكية الواضحة كل البوضوح إلا أن اليابان هي القوة الثانية في العالم التي تسعى للاستثمار والمشاركة الفاعلة في خلق الثورة المعاصرة والتكنولوجية الثالثة والاستفادة من نتائجها وتوظيف تقنياتها في الاقتصاد. وربما والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة.

ARCHIVE
http://archive.sagepub.com

إن أبرز جوانب الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة في الجانب الخامس بالتطورات المعيشية في عالم الكمبيوتر. ففي كل أسبوع من أسابيع السنة يستقبل هذا العالم إضافة نوعية جديدة في مجال البرامج أو الأجهزة. هذه الإضافات ضاعفت من كفاءة الكمبيوتر وأكثر من مليون ضعف ما كان عليه أول حاسب آلي صُنِعَ عام ١٩٤٦. والذي كان في غاية التواضع من حيث القدرات والإمكانات. كان ذلك حال الجيل الأول من الكمبيوتر ثم تلاه الجيل الثاني عام ١٩٥٨ وكل من الجيل الثالث والجيل الرابع عام ١٩٧٨. وبدا العالم حالياً يستقبل الجيل الخامس الذي يتصف بدرجة عالية من الذكاء، والذي بإمكانه إجراء أكثر من مليوني عملية مختلفة في الثانية الواحدة. وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق. ولعل عصر الجيل الخامس من الكمبيوتر. إن عالم الكمبيوتر لا يزال سرعة محسنة، بل يزداد تخصصاً وخصوصاً وصغراً وانتشاراً. فعالم الكمبيوتر يلجأ في العموم من الصغير إلى الأصغر. ومن السريع إلى الأسرع. ومن الصولي إلى الرقمي. ومن الميكانيكي إلى الضوئي. ومن الثابت إلى المتحرك ومن الجاهد إلى الناعم. ومن المادية إلى الخلية العنصرية⁽¹³⁹⁾.

دوللي أو عند استئصال هذه مفزائد من الحيوانات، فكل الإنشائيات أصبحت مثقولة لنسخ الإنسان مثقوباً قبل نهاية القرن العشرين، وذلك بعد أن تم إنجاز وينفا تعدد الطرقة الوراثية أو الجينوم البشري بالقطعة والذي يتراوح عدده ما بين ٥٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ جين، والتي تعمل كل الخصائص التي تجعل الإنسان ينتمي إلى الجنس البشري وأبى أي جنس آخر^(٢١)، ولأنه أن مثل هذا الاكتشاف يضع البشرية أمام احتمالات غير معقولة وغير مألوفة، والتي تتراوح بين احتمالات القضاء الكلي والنهاية على كل الأمراض المزمنة كالإيدز والسرطان والاضطرابات العزيم القدرات الجسمانية والعقلانية للإنسان، وتخصيص الصلوات البشرية المستقلة، والتحكم في سلوكيات الإنسان وربما خلق أفراد بمواصفات خاصة لغراض سياسية وعسكرية خفية مثل بناء الجيش المكون من جنود لا يخشون الموت ولا يتسبون لأبائهم أو إهبات على الإطلاق. لم تعد هذه الأمور جزءاً من خيال علمي خارجي أصبحت جميع هذه الاحتمالات ممكنة ومعقولة وقابلة للتطبيق، وذلك بفضل التطورات السريعة في التكنولوجيا الهندسة الوراثية^(٢٢).

لقد غطت هذه المستجدات في الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الاتصالات وعالم الكمبيوتر، بالإضافة إلى التطورات في مجال تقنيات الفضاء والطب والبيئة - والربطة بالطورة العلمية والتكنولوجية الثالثة لئلا تعزبة الانهائية لنهم الحق تقاضيل الكون والحياة وأنهم مكوناتها وتفاصيلها الدقيقة والغارقة في البقعة بما في ذلك نشأة الكون وبرز الحياة على الكرة الأرضية وبنية ووظيفة الجزيئات والوحدات الوراثية للإنسان. لذلك تحولت الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة إلى قوة ذات مقدرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وفكرية عميقة وشاملة لجميع المجالات الحياتية فهي التي تؤسس حالياً لعالم جديد والمخطة حضارية جديدة، وتوسع القدرات البشريّة، وتخلق الاتجاهات والفعاليات الفكرية والسياسية المطلوبة، وتصبح الأنواق الحياتية والسلوكية المعاصرة، وتروج للشجور والشخصيات السياسية والفنية والواقعية العالية. بل إن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة هي المسؤولة عن كل الخرص الاستثمارية والمعرفية التي بإمكانها أن تجعل من الدول الغنية أكثر غنى والدول الفقيرة أكثر تقدماً والدول الهمينة أكثر هيمنة، كما أنها هي المسؤولة عن كل المخاطر الأمنية والبيئية والأخلاقية والثقافية والسياسية التي تواجه تلك الأمم والشعوب السابعة من أجل إكمال تحريرها وتحقيق نموها، والقضاء على تظلمها، واستعادة سيطرتها على مصيرها، والتملق بمصر العلم والتكنولوجيا، إن الثورة العلمية

والنكروا لوجية الثالثة هي القوة الرئيسية التي أسست للعولة بكل فرضها ومظاهرها وبكل أشكالها وتجلياتها. وبخاصة العولة الاقتصادية التي تبدو أكثر وضوحاً من التجلّيات الأخرى للعولة.

العولة الاقتصادية

العولة هي أساساً مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. كما أن أكثر ما يلفت النظر إلى الفطن عند الحديث عن العولة هو العولة الاقتصادية⁽¹⁾. ويعود هذا الارتباط العميق والمضوي بين العولة من ناحية والعولة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجلّيات الاقتصادية للعولة هي الأكثر وضوحاً في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولة كلفحة تاريخية جديدة. فكل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن العولة الاقتصادية هي الأكثر اتكناً، وهي الأكثر لطفاً على أرض الواقع من العولة الثقافية أو السياسية. ويبدو العالم اليوم معولاً اقتصادياً أكثر مما هو معول ثقافياً أو سياسياً. من هذا جاء التلازم بين العولة والعولة الاقتصادية. ومن هنا أيضاً ينبثق التهم الاقتصادي على ظاهرة العولة التي هي حشماً ليست بالظاهرة الاقتصادية، وليست مقتصرة على الاقتصاد. والعولة هي لفحة تاريخية تتفصّل كل الأبعاد المعيارية الاقتصادية في تلك الاقتصاد والسياسة والثقافة، والتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكّل حشاً بالحدود الاقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي في قيد التأسيس.

لوحى العولة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكّل في التسعينات قد أصبح عالمً بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومتآلفة في بعضها البعض. ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها. إن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وشبيرة مؤسسات وفكرات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصادات المحلية. أما الأسوار التجارية والعالية العالية فإنها وكما يقول مالكولم والترز، لم تعد موجودة أكثر من أي وقت آخر فحسب. بل هي خارجة عن لحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها⁽²⁾. إن العولة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية. ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة والمنتجات والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي لقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية. ومن الاقتصادات الوطنية التي كانت - وإلى وقت قريب جداً - قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدة الأساسية والتي تتحكم في سجل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على

الصعيدين الداخلي والخارجي. كل ذلك كان يتم برعاية الدول وعبر تحكمها التام. لكن هذا التحكم التقليدي للدول في النشاط الاقتصادي بدأ يتراجع في ظل عولمة الاقتصاد، وبرزت الشركات العولمة، أو كما يطلقون للتكثير إسماعيل صبري عبدالله تسميتها بالشركات الكوكبية^(١٧)، والتي تغير عملياتها الاستثمارية والإنتاجية كقوة مسلطة عن الدول.

إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية. فالاقتصاد العالمي ونموه وسلطته - وليست الاقتصادات المحلية - هو محور الاهتمام العالمي. كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي الحركة رأس المال والاستثمارات والتوارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي. والعولمة الاقتصادية تسببها لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومنظمات الشركات العالمية للقرارات أكثر من استجابتها لطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تدور في الاقتصاد العالمي. كذلك أصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصادات المحلية. لذلك تشكل العولمة الاقتصادية نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد الاقتصادات المختلفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطاً، أو على صعيد جميع التجارة العالمية، الذي تجاوز كل الأرقام القياسية، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معروفة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبناء هذا النظام. لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات بروز مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة مثل الاتجاه نحو تدخل الاقتصاد العالمي، والانفتاح التول نحو نظام الاقتصاد الحر، والخصخصة والانتماء في النظام الرأسمالي كوسيلة لتطبيق النمو، وتحول المعرفة والتقنية إلى سلعة استراتيجية وإلى مصدر جديد للربح، وتحول الاقتصادات التول المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات، وبرزت ثلاثة تكتلات تجارية رئيسية يتركز حولها الاقتصاد العالمي، وبرزت دول منطقة جنوب شرق آسيا كطرف مهم في الاقتصاد العالمي، واحتمال انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، بالإضافة إلى بروز منظمة التجارة العالمية والشركات دولية النشاط، وازدياد دورها في النشاط التجاري والاستثماري العالمي. هذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وغيرها من التطورات تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية التي تقتضي أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة

تتحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود الدولة الوطنية، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للحدود¹³³.

من ناحية أخرى فإن العولمة الاقتصادية على الرغم من كل إيجابياتها الإيجابية بزيادة الرفاهية والنمو، ويطلق النظام الاقتصادي الواحد على الربط الإلكتروني، وحرية التجارة، والتدفق غير المحد للاستثمارات، أوجدت منفصلة عن النظام الرأسمالي بكل سلبياته الاستغلالية والاحتكارية، والتي تزيد من غنى الدول الغنية، وتضاعف من فقر الدول الفقيرة. إن العولمة الاقتصادية هي الرأسمالية، وقد بلغت طور الحضور الكوني والتي تستمد حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية الجديدة، كما أن العولمة الاقتصادية، أو العولمة بواسطة السوق، هي الشكل المتقدم لرأسلة العالم، أي التعميم الكوني للرأسمالية، وبالتالي سيطرة الاقتصاد وإملاء الحياة في دائرة التجارة الحرة ومنطق الاستثمار السريع¹³⁴. إن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بالي امر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي تراجع تدريجياً، وتستبدل بالعلاقات المصلحة والقرىعة القوية¹³⁵. هدف العولمة الاقتصادية هو إعادة العالم وتحويل الزمام إلى أيدي مستهلكين السلع والخدمات التي تدور على السطح العالمي ويستندون إلى الزمام الرأسمالي، للعولمة على أساس الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدمات من قبل عدد قليل من الشركات العابرة للحدود، في الوقت الذي تراجع فيه القوة التفاوضية للعامل والطبقات العمالية في كل دول العالم بما في ذلك الطبقات العمالية في الدول الصناعية المتقدمة التي تكن أكبر قدر من العداء للعولمة لقد أصبحت الرأسمالية في ظل العولمة، ونتيجة لتوظيفها المستجندات العلمية والمعلوماتية أكثر حيوية وأكثر إغراء وجاذبية من أي وقت مضى.

لكن مهما كان الأمر بالفضيلة لشكلها وبمضمونها واتجاهاتها فإن الأمر المزعج منه هو أن العولمة الاقتصادية تجسد في حقيقتها مجموعة المستجندات والتطورات الاقتصادية التي برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات، والتي في مقدمة هذه التطورات الدور المتزايد للشركات العابرة للحدود، والتي ليس لها مقر أو وطن. لقد برزت في الآونة الأخيرة مجموعة من الشركات الصناعية والمصرفية والطعامية العملاقة، القائمة على مزج شركات أوروبية وأمريكية ويابانية، والتي تقوم حالياً بنسج تحالفات عابرة للقارات والمحيطات والمنتمدة لشدة التفرغ في نشاطاتها.

وتتضم هذه الشركات بلقاء لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمي لدولة ولا تعترف بوطى. فتم واحدة، ولا تؤمن بالولا- آية قومية أو منطقة جغرافية. كما أن ليس لهذه الشركات من مقر واحد، ولا تشارك بسياسات دولة من الدول متجاورة بذلك الموازن والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي. فمقرها الإداري في دولة، ومقرها الضممي في دولة ثانية، ومقرها الهندسي والطبي في دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، ومقرها الدعائي والإعلاني في دولة سادسة، ومقرها التطبيقي في دولة سابعة. إن هذه الشركات تتنقل بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة، وتغترس في كل العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية. إن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره. لذلك فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأعمالها وإدارتها ومراكز بحثها إلى أي مكان تستشعره أطر التنظيم التي تلبس الزمان والمكان^(١٠).

ورغم أن هذه الشركات موجودة بنشاطاتها ونشاطاتها، وساعاتها واستثماراتها في كل أرجاء المعمورة إلا أن المركز الأكبر والأهم من نشاطاتها يتركز حول ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية تتركز فيها ثروة ثلث بحوالي ٧٠ تريليون دولار، أي أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي. واستلقت بحوالي ٨٥٪ من إجمالي التجارة العالمية^(١١). هذه المناطق الثلاث هي أرض اليورو وهي الوحدة النقدية الجديدة لدول السوق الأوروبية المشتركة، والتي بدأ تطبيقها في اليوم الأول من عام ١٩٩٩، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، والتي تعرف بالنافتا، وتتضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والجزء المحيط بين الذي يضم اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا، وهي الدول التي برزت مؤخراً كقوى صناعية ومالية جديدة على الساحة الاقتصادية العالمية بعد أن حققت خلال الثمانينات أكبر قدر من النمو الاقتصادي في العالم. أما بقية المناطق مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا، وحتى الدول النامية في الخليج العربي فهي في الصنوم مناطق اقتصادية غير أساسية بالنسبة لعلاقات ونشاطات هذه الشركات المعولة. هذه الشركات هي وفرد المعولة الاقتصادية، وتعمل معها كل الفرض والظواهر الصناعية للمعولة. فمن ناحية تبدو هذه الشركات وكأنها أمل المتخصصين للمعولة لأنها مصممة كل الاستثمارات الخارجية التي جلبت وتجلب النمو الاقتصادي السريع للعديد من الدول، وبخاصة

في منطقة جنوب شرق آسيا النامية، والتي سيطرت الدول النامية الأخرى في تطبيق مفاهيم المتخصصة، والاتفتاح التجاري، والاتحاد في النظام الاقتصادي العالمي. من ناحية أخرى تدير هذه الشركات وكأنها مصدر رعب بالنسبة للمستثمرين من العولة لأنها مصدر كل الاستغلال لاستغلالها قرارات احتكارية مضطمة تهدد بها سياسة الدول، وخاصة الدول الصغيرة والنامية.

لكن وبالإضافة إلى الشركات العابرة للحدود والتي ساهمت في بروز العولة الاقتصادية، فإن العالم يبدو متدفقاً وبطوة نحو العولة التجارية والمالية. فقد حدث أخيراً تزايد ملحوظ في حجم ونطاق التجارة العالمية، كما برز اتجاه عالمي متصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح التام، وبغير التماضي للقيود أو التحكم، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات، وقيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦^(١٧). تضم هذه المنظمة في عضويتها أكثر من ١٥٠ دولة بالإضافة إلى ٣٠ دولة أخرى في الآن، في المراحل المختلفة من إجراءات الانضمام إلى عضويتها. لقد تعهدت جميع هذه الدول بخفض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، والتزمت بإزالة جميع القيود التي تعيق تدفق السلع والخدمات ويسر وسهولة فيما بينها. وقد تم تعزيز اتفاقية الجات وتوقيع ٣٠ دولة على اتفاقية الخدمات المالية عام ١٩٩٥، وهي الاتفاقية التي فتحت قطاع الخدمات المالية لهذه الدول، والتي تضمنت أسواقها على ٧٠٪ من تجارة المصارف والتأمين والأوراق المالية والاستشارات المالية في العالم. كما تم التوصل إلى نظام لولي بين دول العالم على توسيع نطاق اتفاقية منظمة المعلومات بحيث تشمل سلعاً أكثر معقدة من الرسوم الجمركية، بحيث يؤدي ذلك إلى تحرير كامل السلع التكنولوجية في التجارة العالمية. وهناك اليوم اتجاه نحو جولات جديدة لتعزيز الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، وتخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على جميع أنواع السلع.

إن منظمة التجارة العالمية هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولة الاقتصادية، ويشكل إنشائها منعطفاً في التاريخ الاقتصادي العالمي. ورغم أن منظمة التجارة تنسق عملها وسياساتها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجارياً، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي باتت في طبعها مبدأ العولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية، والذي هو أهم مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية^(١٨). هذه المبادئ هي مبادئ عامة واسترشادية، أما قرارات المنظمة فهي قرارات

نهائية وملزمة لجميع الدول بما في ذلك الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية. فقد تقدمت كل من الهند وسيرلانكا بدعوة تجارية لدى منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة، والتي اضطرت لاضطراراً إلى الاستجابة للحكم الصادر ضدها رغم أن الحكم جاء في غير صالحها، ولم يكن متسجماً مع قوانينها وتشريعاتها الداخلية. لكن الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالمنظمة تؤمن أن تطبيق قرارات ومبادئ المنظمة بما في ذلك تطبيق مبدأ «مصرف مصرف» أي دخول السلع المستوردة من دون رسوم جمركية على المدى البعيد، وبالتالي فتح الأسواق التجارية على بعضها البعض، وانتقال السلع بحرية تامة على الصعيد العالمي. كل ذلك سيجد الاقتصاد العالمي، ويعمل الروابط التجارية بين الدول، وبما يتجاوز الحدود والقيود الجغرافية القائمة بينها، ويخلق عتلاً متكاملاً تجارياً، وستشكل أكبر قدر من السلع والمراكات العالمية للشركة. ولأنه إن كل ذلك كما تدعي نظريات العولمة - سيساهم مساهمة فعالة في تمهيد النمو الاقتصادي العالمي، ولتصميم إقليمية لجميع الشعوب - والذي هو الهدف النهائي لنظمة التجارة العالمية، ولتوسيعات العولمة الاقتصادية الأخرى.

لكن العولمة الاقتصادية لا تقتصر على العولمة التجارية، بل حركة انتقال السلع بموجب مبادئ منظمة التجارة العالمية، بل إن الأهم من ذلك هو العولمة المالية التي هي أكثر نشاطات الاقتصادية حرية. وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية. لقد كانت الأسواق المالية دائماً عالية الطابع ومنذ توفيق التقنيات برتون روتز وروز اليك الدولي وسنويك النقد العالمي، لكن رغم الطابع العالمي للأسواق المالية قبل التسعينات، إلا أنها لم تكن معولة حيث ظلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينات تدار من قبل الدول وإدارة وطنية، وبالإشراف المباشر لتوسيعات المصرفية الدولية. ما استجد خلال عقد التسعينات هو قيام أسواق مالية عالمية عابرة للحدود، وبطارية عن الإطار الرسمي، ويجب هنا أي تحكم من قبل الدول. فالنمول تراقب من بعد، وربما تدارق قادرة على التدخل، بيد أنها حتماً لم تعد قادرة على أن تتحكم أو تقاوم حركة الأسواق المالية العالمية. فهذه الأسواق قد أصبحت ممكنة مكتنة كاملة، ولتجزع معاشلتها بسرعة الشد، وبحرية تامة وعلى مدار الساعة وباتساع المعصورة. لقد تجاوزت هذه الأسواق أبعاداً هائل الزمان والمكان، وحصلت واقع انكماش العالم مالياً، ودمج نشاطاته المالية والمصرفية والتنمية كما لم يكن متسجماً في أي وقت آخر. الأسواق المالية العالمية هي اليوم بلا وطن، وبلا حدود، وتنتقل بين نيويورك ولندن وفرانكفورت

عالم الفكر

وهو منح كرونج وطوكيو والعواصم المالية الأخرى، ومن دون أي اعتبار للعكاز أو الزمان، بل ومن دون اعتبارات للمحركات أو الأيديولوجيات. فعمليات الأسواق المالية العالمية تتم بسرعة مذهلة وبعزم يفوق القدرة على التحكم حيث ازدادت الأوراق المالية الخارجة عن السيطرة المباشرة للدول من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى أكثر من ١٠ تريليون دولار عام ١٩٩٨، وبلغت أكثر من ١٠ تريليونات دولار عام ١٩٩٨.^(٢٥)

إن الأسواق المالية العالمية هي اليوم بكل تلك قوة أكبر من قوة كل الدول بما في ذلك الدول الكبرى التي أصبحت تلهث خلف التطورات في الأسواق المالية العالمية، وتقاتل بتقليباتها صعوداً وهبوطاً.^(٢٦) فعندما تقر دولة صغيرة بخطر قيمة عملتها الوطنية لأسباب داخلية بحثة بنسبة لا تتجاوز ٥٪ من قيمتها الجارية، أي ما يعادل أقل من خمس سنتات أمريكية، فإن مثل هذا القرار يتسبب في إحداث انهيارات مالية تتجاوز هذه المدة لتصل بأعمالها إلى كل العواصم المالية العالمية المهمة. إن مثل هذا القرار الذي يتخذ من العملة الأولى، ولكنه مجرد قرار داخلي، هو الآن وفي ظل العملة المالية أكثر من ذلك بكثير حيث إن له مبررات عميقة لكل الأسواق المالية، وتذهب في لحظة من لحظة بثوانٍ الثلاثين من المدة إلى كل قطاع العالم، وتؤثر فلاح أخصي الشركات، وتؤثر في قرارات أقوى المنظمات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي، وبنك التسوية ومؤسسة موديز، والتي هي واحدة من أهم مؤسسات العملة الاقتصادية الطفلة، ولكن الأكثر تأثيراً وتعكساً في القرارات المالية العالمية. إن رجالاً موديز هم الذين يديران العالم مالياً اليوم.^(٢٧) كما أنه لا يوجد شيء يربط دول العالم بعضها إلى بعض كأموال المصارف ومصارف الاستثمار وشركات التأمين، ولا توجد أيديولوجية أو ثقافة أو منظمة أو حكومة أو قضية توارث في قراراتها على توحيد العالم وربط دوله كالأسواق المالية التي أحدثت تغيرات جذرية على موازين القوى في العالم.

لكن بالإضافة إلى الأسواق المالية والتجارية العالمية، ويروز مؤسسات وشركات عالمية عملاقة وعابرة الحدود، خارجة عن سيطرة الدول، فإن العملة الاقتصادية تستخدم حيويتها من انجذاب العالم بأسره لمنتجاتها كسلأ الفكر ونموذج اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي الذي حقق أكبر نجاحاته خلال التسعينات بعد تراجع النموذج الاشتراكي. لقد أصبح العالم موحداً كما لم يكن موحداً من قبل في التشاعة بأن الخصخصة وتحرير الاقتصاد والاندماج في عصر العملة

الاقتصادية عموماً هو الأسلوب الذي أكد صلاحية وفعاليته بشكل كلي ونهائي. لقد ازداد الاقتناع بصلاحية النموذج الرأسمالي بعد انحصار كل النظم والأفكار والبدائل الاقتصادية الأخرى، وبخاصة النموذج الاشتراكي الذي شهد أكبر للتكاساته التاريخية مع انهيار الاتحاد السوفييتي. إن ذلك انبغمت دول العالم وبخاصة الدول الاشتراكية سابقاً إلى تطبيق مبادئ التجارة الحرة التي أصبحت المبادئ الاقتصادية السائدة في هذا العصر. لقد أصبحت العولمة الاقتصادية مكتمة أو في طريقها للاكتمال على الصعيدين النظري والتطبيقي مع تطبيق هذه المبادئ التي يعتقد أنها النموذج الاقتصادي الأمثل، والتي سيوجب النمو والرفاهية وربما المساعدة البشرية. ولأنك أن هذه الصورة الزمنية للعولمة الاقتصادية، والتي استحوذت على خيال السياسيين والفكرين وكل البشر، لها مقترحات هائلة للسياسة والثقافة، وتبع من المشروع الحديث عن العولمة الثقافية والسياسية.

العولمة الثقافية

إذا كانت العولمة الاقتصادية واجحة كل الفروع فإن العولمة الثقافية، وعلى العكس من ذلك ليست بنفس وضوح العولمة الاقتصادية. كما أنه إذا كانت العولمة الاقتصادية تبدو لبعض مكتمة على أرض الواقع، والعالم قد أوشك أن يكون معولاً لعولمة اقتصادية كاملة، فإن العولمة الثقافية ليست بنفس الشرح من الاكتمال، والعالم بعيد كل البعد من أن يكون معولاً عولمة ثقافية. كذلك فإنه إذا كانت العولمة الاقتصادية هي محصلة للتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية، والتي تسارعت خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فإن العولمة الثقافية هي في المقابل ظاهرة جديدة ويتم بحراستها التأسيسية الأولى. ولم تبرز كحقيقة خيالية إلا خلال عقد التسعينات. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك إجماع حول معنى مفهوم العولمة الاقتصادية فإن ذلك غير صحيح بالنسبة لفهوم العولمة الثقافية. من ناحية أخرى فإن العولمة الثقافية لم تتمكن بعد أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها على أرض الواقع التجليات المعيارية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسسية للعولمة الاقتصادية. والعالم ليس موحداً ثقافياً كما هو موجد تجارياً ومالياً، كما أنه لا يوجد لنظام ثقافي عالمي كما يوجد نظام اقتصادي عالمي. لذلك ونتيجة للصوص الذي ربما يحيط بالعولمة الثقافية في المرحلة التاريخية الراهنة، فإن دول العالم التي تتدافع وتتنافس للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية، تبدو أقل انفتاحاً وإقبالاً، وحقاً أكثر تردداً وشكلاً.

في اندفاعها نحو مفاهيم وقيم وأفكار العولمة الثقافية، والتي تروج عبر الفضائيات، ومن خلال آخر تقنيات وسائط الاتصالات والعلوميات. إن معظم المجتمعات والشعوب تبدو غير مطمئنة من العولمة الثقافية وغير وثقة من كيفية التعامل معها. لذلك فإنّه في الوقت الذي يظهر فيه العالم ميلاً للانغماس في العولمة الاقتصادية، فإنه يظهر ميلاً للانكماش من العولمة الثقافية.

لكن رغم هذا الوقت المتردد، والتطوُّف القهقري، والذي يغلب عليه في أغلب الأحيان الطابع العدائي لعولمة الثقافة كأيديولوجية جديدة^{٢٧}، فإن الثقافة وعناصرها الرئيسية كالفكر والأدب والفن، ومن ثم الحياة الثقافية صوماً تظهر ميلاً واستعداداً وإسماً للعولمة والتعولم. لو تركت الثقافة لطبيعتها، وأعطيت حرية الاقتصاد نفسها لأصبحت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والمجارات الحيوانية الأخرى. ويعود ذلك إلى أن الأفكار والقيم والمفاهيم والفضائيات تعمل في احتوائها دائماً بذور العولمة. بمعنى الاستعداد للانتشار الحر من دون قيود، والانتقال العابر للحدود، والتمسك على الصعيد العالمي. بل إن النشآت المسبورة والأيدولوجيات الرئيسية تتوجه عادة إلى كل البشرية. ولا تكتفد لحدود الدول أو التجمعات القومية أو اللغوية أو الولايات الوطنية. رسالة كل الديانات والأيدولوجيات الكبرى هي رسالة عالمية وإلهية وتوحيدية غابها إما توحيد العباد للإيمان برب واحد والانشراح بدين واحد، أو أيديولوجية واحدة وإلهية نبوية واحدة. فالإسلام هو دين التوحيد ودين كل البشر، والمسيحية تسعى لخلق سلطة الله على الأرض. أما الاشتراكية فإنها تبشر بخلق مجتمع دون طبقات، وعالم يخلو من الاستغلال ويحكمه العمال في الوقت الذي تحاول فيه الرأسمالية والليبرالية التأسيس لعالم يحترم الملكية الخاصة. ويعمل فردية الفرد، ويلتزم بمطوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية^{٢٨}.

لكنه إن الأديان والأيدولوجيات هي من أهم مظاهر العولمة الثقافية. بيد أن العولمة الثقافية التي ازداد الحديث عنها في التسعينات تعني أكثر من مجرد قيام دين من الأديان بالدعوة إلى توحيد العالم، وهي الدعوة التي كانت وستظل قائمة دائماً بدوام الأديان السماوية الصحيحة. إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة، وتستند خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمة وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات. ويأتي في مقدمة هذه التطورات الانفتاح الثقافي العالمي المتخفف، وتثاقف بعضها البعض. لم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والمضاربة بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انتمالاً لأوروبا في الانتمال، منفتحة ومتكشفة بقدر ما هي منفتحة ومتكشفة حالياً. مثل هذا الانفتاح الثقافي يحدث للمرة الأولى في التاريخ، ولا يتضمن

بالضرورة ذوات الثقافات أو الحضارات في بعضها بعضاً. بل إن العولة الثقافية التي تحدث على الخصوصيات والثقافات، وتتمتع في ظل التنوع الثقافي تقوم بنقل الثقافات والأفكار والثقافات والتجارب مجتهد وحتى الأيمان بما في تلك توارثها المتشعبة والممتدة إلى المستوي العالمي. ولأنك أن هذا الارتقاء بالثقافات إلى الغير العالمي سيسمح ببروز مفاهيم وقيم وقواعد ومواقف وسلوكيات إنسانية مشتركة وحاضرة لكل الناطق الحضارية والثقافية. لذلك فإن الهدف النهائي للعولة الثقافية هو ليس خلق ثقافة عالمية واحدة، بل خلق عالم بلا حدود ثقافية. هذا الهدف النهائي لم يخلق بعد، ولا يتوقع له أن يتحقق قريباً.

من ناحية أخرى فإن العولة الثقافية تتضمن أيضاً بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لنقل الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والاتفاق على الصعيد العالمي، ويقال غير من القيود والعراقيل والضوابط لقد ظلت الدول في ظل العولة الثقافية القدرة على التحكم في تنقل الأفكار والقيم والثقافات فيما بين المجتمعات والأجيال وفقدت الدول السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات والذي يتم عبر وسائل بوسائط وتقنيات جديدة لم تبرز إلا في التسعينات. لقد أصبح ملايين من البشر متواجدين في نفس الوقت وتلفزيونياً ومن خلال الجريد الإلكترونية وشبكات الإنترنت لم يحدث في التاريخ أن تمكن أكثر من المليارات فرد، أي حوالي ٥٠٪ من عدد سكان الأرض، أن يتابعوا معاً بالصوت وبالصورة الحية، وفي وقت واحد حدثاً عالمياً واحداً كمباريات كأس العالم، أو افتتاح الدورة الأولمبية، أو توقيع اتفاقية للسلام في العاصمة الأمريكية واشنطن، أو مراسم دفن الأميرة ديانا، وألك حصى عامل الزمن. لم يحدث مثل هذا التواصل الاخباري الحي والمباشر بين الشعوب في أي وقت من الأوقات. وبهذا الزخم الذي يعيشه العالم حالياً، ولم يحدث أيضاً في التاريخ أن نسمع ونعرف عدد هائل من سكان الأرض عما يجري في باقي أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم، وهو الأمر الذي يتم حالياً من خلال حوالي ١٠٠٠ قمر صناعي سيوزع قريباً إلى ٢٠٠٠ قمر صناعي تقوم حالياً بربط العالم وينقل الأخبار والأحداث والأفكار والمعلومات والقيم إلى كل أرجاء المعمورة.

لذلك لم يشهد العالم مثل هذا التدفق الحر للأفراد من كل الجنسيات، والذين ينطلقون فيما بين دول العالم كجزء من حركة المبادأة القومية عبر الكرة الأرضية، والتي تتم على مدار السنة. لقد أصبحت حركة المبادأة أسرع وأخص من أي وقت من الأوقات، ولم تعد مكرراً على طبقة واحدة

من الطبقات الاجتماعية. كما أسقطت السياحة الحدود، وفرت الأماكن البعيدة، ولم تعد المسافات مهمة للرحلات السياحية الجماعية، والتي تنقل الكبر قدر من الأفراد الذين يبحثون عن المتعة والراحة والاسترخاء، ويرغبون في التعرف على الحضارات القديمة والعادات المختلفة والمجتمعات البعيدة. إن النتيجة الأولى والمهمة لخل هذا الانتقال الجماعي والحر للأفراد هي تحول السياحة إلى أداة من أدوات العولمة الثقافية التي تعمل على التواصل العالم، وزيادة انكشافه، وتقريب مسافات، وإلغاء حدوده، وهي نتيجة كانت مستعملة في بدايات القرن، بيد أنها أصبحت ممكنة في نهاية القرن^{١٧}. أما النتيجة الأخرى لخل هذا التبادل الحر للأفكار والتفاعيم عبر الثقافات فهي بروز اهتمامات وعادات والذائق وأسل وأهداف وربما مطالبات مشتركة لا تعبر عن ثقافة محددة، بل عن مجموع الثقافات الحية في العالم. هذه هي المحصلة النهائية للعولمة الثقافية.

على صعود أطر فإن العولمة الثقافية تعني انتقال تركيز اهتمام وهي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم ووحدة البشرية، ويبرز موضوع الهوية والولاءات العالمية التي ربما تستغل تدريجياً - وربما على المدى البعيد - حمل الولايات والائتمانيات الوطنية. الإنسانية ستعود النظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مظهر واحد وبقا، ولاء، وامتلا وتتشارك مع بعضها البعض في قيم عميقة تتخطى كل الخصوصيات الحضارية والثقافية. ففي ظل العولمة الثقافية يكتشف الإنسان بعده العالمي، ويتعرف على هويته الإنسانية أكثر من أي وقت مضى. لكن بروز الهوية العالمية في ظل العولمة لا يعني تلقائياً تراجع أو تهميش أو نفي الهوية الوطنية للفرد. وذلك كما يقول سالم بطوت، الذي يجزم أن العولمة لا تهدد الهوية^{١٨}. مستوى الهوية الوطنية بل ربما ستتعزيز وتتوسع لكن بجانب الهوية الوطنية ستعزز الهوية الإنسانية والولاءات العالمية، والتي ستصبح أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. لقد كانت الهوية العالمية قائمة في كل المراحل التاريخية، بيد أنها لم تكن بنفس الحضور والوضوح الذي أصبحت عليه خلال التسعينات. إن الولاة العالمية تعني بروز جيل جديد من المواطنين العالميين القسوس للعالم بقدر انتمائهم للوطن. لكن بروز الوعي بالبعد العالمي في الوجود الإنساني لا يعني عدم وهي الوطن. والولاة للإنسانية لا يعني سقوط الولاة للأسرة أو الجماعة أو الأمة، كما أن التواصل مع الوقائع والقضايا العالمية المشتركة كفضايا البيئة وحقوق الإنسان والحرزات الانفجاري في عدد سكان العالم واستمرار الفجوة بين

الأغنياء والفقراء، لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو الانتماءات المحلية والوطنية. كل الذي يحدث في ظل العولمة هو الرقابة في تخیيل الأفراد لوجودها على الكرة الأرضية حيث يشعر البشرية وكأنها وحدة مكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش في فطر صفائي واحد ربما كان مهدداً بمخاطر حياتية داخلية وخارجية واحدة. إن العولمة تعني أن التقدم مستقل ثابتة في أرض الوطن، بيد أن الهامات ستزداد طوعاً وقهره ستتمك إلى مسافات بعيدة بعدد الأقرب، وإن تمكن الشجرة المحلية بعد اليوم من أن تصعب رؤية الغابة العالمية.

السعي من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية وربما أيضاً خلق عالم بلا حدود ثقافية هو مجرد وجه واحد من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية. فذلك أنه بقدر ما أن التوجه العام هو نحو تقارب الثقافات والحضارات، فإن العولمة الثقافية يمكن لها أن تنتج نحو صراع الحضارات، ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات، ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجاً على الصعيد العالمي. فالعولمة الثقافية التي تسود الطريق حالياً ترتبط بالناطق الثقافية بإمكانها أيضاً أن توسع انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة، وتزداد الانغلاقاً، وتستند لواجبها بنفسها لتعوض نوع انكفاء الحرب الباردة، واختفاء الصراع الأيديولوجي بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي، والذي عجز على العالم لمحوالي نصف قرن. أصبح الانقسام الحضاري والثقافي أكثر وضوحاً من أي وقت آخر. كما أنه ازداد الحديث خلال عقد التسعينات عن احتمال صراع الحضارات خلال المستقبل القريب، خاصة في نقاط التقاء المناطق الحضارية الكبرى التي يذكرها منتظمون في كتابه حول صراع الحضارات وتكوين النظام العالمي الجديد⁽⁵¹⁾.

للمنطقة الحضارية الأولى هي الحضارة الأنكلوسكسونية، والتي تشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهي الحضارة التي تقود العالم حالياً، وتحقق أكبر قدر من الانجازات المادية والإنجازات العلمية والتقنية. المنطقة الحضارية الثانية هي الحضارة البوذية والتكونفوشية والهندوسية، وتشمل معظم دول جنوب شرقي آسيا وهي منطقة أخذت تحقق نجاحات صناعية ومالية وتكنولوجية مثيرة، وتبرز كمناطق حضارية منافسة في إنجازاتها المالية والمعنوية للحضارة الأنكلوسكسونية. المنطقة الحضارية الثالثة هي الحضارة السلوفاكية والأرثوذكسية وتغطي معظم دول أوروبا الشرقية ودول البلقان وروسيا، وهي دول تمر بمرحلة

لتجوية حرجية. بعد أن أخذت في تطبيق النموذج الاقتصادي الرأسمالي على الترفل النجربة
الاشتراكية والشعبية السابقة. المنطقة الحضارية الرابعة هي الحضارة الإسلامية. وتشمل في
الأساس الدول العربية وإيران وباكستان وأفغانستان وماليزيا وإندونيسيا. بالإضافة إلى العديد
من الدول الأفريقية. وهي حضارة ارتفعت في فترة من الفترات التاريخية وقدمت مساهمات
للحضارات الإنسانية. بيد أنها تعاني حالياً من القمع وعدم القدرة على مجاراة المتطلبات العالمية.
المنطقة الحضارية الخامسة هي الحضارة الكاثوليكية المرتبطة بدول جنوب أوروبا ومعظم دول
أمريكا اللاتينية. والتي أخذت تتحول إلى دول ديمقراطية تحقق نجاحات مهمة على صعيد
الاستقرار السياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وذلك كمعدل لإنجاز مشروعها التنموي. أما
المنطقة الحضارية الأخيرة فهي الحضارة الزنوجية. وتتركز في قارة أفريقيا التي تعاني من عدم
الاستقرار السياسي والفقر الشديد. والذي يبدو أنه سيلازم الدول الأفريقية خلال المستقبل
المنظور.

إن احتمال دخول هذه المناطق الحضارية في حروب مستقبلية هو احتمال قائم. وذلك في ضوء
التوترات التنموية بين الحضارة الأتلاوسكونية والحضارات الأخرى. وبخاصة الحضارة
الإسلامية التي تلعب بأنها مهددة ومستهدفة في فضاءاتها وفيها من الحضارة الأتلاوسكونية.
كذلك فإن احتمال هيمنة ثقافة من هذه الثقافات هو أيضاً احتمال قائم. بل إن العولمة. وكما يشير
جلال أمين. تحمل دليلاً في خيلها نوعاً أو آخر من الغزو الثقافي. أي من شهر الثقافة الأخرى
لثقافة أضغف منها⁽³⁷⁾. لذلك فإن العولمة الثقافية لاتعني مجرد صراخ الحضارات أو ترويض
الثقافات. بل إنها توحى أيضاً باحتمال نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالمياً. ظم يحدث في
التاريخ أن أصبح العالم مقبلاً على رومن ومطويات وسطح الثقافة الاستهلاكية والشبابية كما هو
مقبول عليها الآن. كما أنه لم يحدث في السابق أن تكون الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى
قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات الاجتماعية وفي كل القارات. ورغم رواج
هذه الثقافة بين كل شرائح الاجتماعية إلا أنها تتوجه بشكل خاص للشباب. لقد تمكنت الثقافة
الاستهلاكية من توحيد شباب العالم كما لم تتمكن أية قوة أو مؤسسة أخرى من توحيدهم في
التاريخ. فالشباب. الذي أخذ يبرز كقوة شرائية مهمة ومساعدة. يأكل من الوجبات السريعة
نفسها كالبامبرغر والبززا ويحتاج كالكافيه. ويشرب من الشرروبات الغازية نفسها كالكوكاكولا.

والتركوكولا، ويستمتع للأعاني الشبابية الراقصة نفسها الفرق الأسبانيس غيرلز ومادونا ومايكيل جاكسون-جوليس اللابس العلنية نفسها من الجيفز ومن ماركات كلفن كلاين وبيتوتون ونابك، ويشاهد الألام الثورة ككليم التوتاتك وفانزلا والمعملة الجراسية ولان كك ويوكاهتس وحرب النجوم.

ورغم ان الثقافة الاستهلاكية ليست جديدة، بيد انها أصبحت في التسعينات الأكثر رواجاً، ويدخل العالم مرحلة عالمية الثقافة الاستهلاكية والشبابية^{٩٧}. فسلع هذه الثقافة ومراكبتها وماكولاتها وموسيقاها وشخصياتها وأفلامها وأغانيتها والتي تأتي جميعها من مصدر واحد، موجودة في كل مكان وفي كل المجتمعات. وأخذت هذه المنتجات الاستهلاكية دلالات اجتماعية ورمزية تتجاوز قيمتها المادية المضمرة لتكتسب قوة وربما حياة مستقلة تدفع في اتجاه عصر العالم استهلاكياً، وربما تصبح ثقافياً متجاوزة بذلك كل المضمرات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات. لم يعد هناك شك في القوة الانتفاجية للثقافة الاستهلاكية، وذلك بعد بروز مجموعة من الاتجاهات والظواهر كالتركوكولا، والمعملة والفبرلة والأسلة والامركة والتي تشير إلى الأصل الأمريكي للعظم منتجات الثقافة الاستهلاكية. لكن رغم الأصل الأمريكي، فإن معظم منتجات الثقافة الاستهلاكية يتم تداولها على الصعيد العالمي، ويشكل مرحلة المعملة الكاملة. وأصبحت في متناول الشباب كافة ومن كل المجتمعات. إن النتيجة النهائية لجميع هذه الاتجاهات الثقافية، والتي برزت في التسعينات، هي ربط العالم بقيم وإتجاهات وسلوكيات وعادات مشتركة تتجاوز الحدود. لقد خلقت الثقافة الاستهلاكية أكثر انتصاراتها خلال هذا العقد، ولابد أن هذا الانتصار الذي تحققت الثقافة الاستهلاكية بطرق المجتمعات، كما أنه يخلق الدول التي فقدت السيطرة على الوضع الاقتصادي، وهي تفقد الآن السيطرة على الوضع الثقافي. بل إنها أصبحت في الهدف القادم للمعملة.

المعملة السياسية

كانت السياسية دائماً، وهي العكس من كل من الاقتصاد والثقافة، محصورة ضمن النطاق المحلي ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية. فالسياسة بطبيعتها معطلة. بل إن السياسة هي من أبرز الخصائص الدولة القومية التي تحرص كل الحرص على عدم التطريط بها، واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي الضيق ومجالها الوطني الضيق. إن احتكار السياسة ضمن

الجال المحلي، وبعيداً عن التدخلات الخارجية مرتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة، وبممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية. لقد أصبحت ممارسة الدولة لسيادتها من أهم مقومات الدولة القومية التي برزت قبل حوالي ١٠٠ سنة والتي مازالت ورغم كل المستجدات العالمية خلال عقد التسعينات، الوحدة الرئيسية والضرورية في النظام السياسي العالمي المعاصر^(٢٤). فالدولة القومية هي نقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون من أكثر الأبعاد الحيانية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم، وإلغاء الحدود الجغرافية، وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول، وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

لكن رغم المقاومة الطبيعية التي تثيرها السياسة ومعها الدولة القومية للعولمة، فإن الاتجاه العالمي للتزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية، وهو الأمر الذي لطع شوطاً مهماً من الإنجاز على أرض الواقع، وفي ظل الاتجاه للتزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية، والذي يفيد أنه في طور الإنجاز السريع، فإن كل ذلك ربما سيخلق معطيات عالية وسعوية مستقبلة للعالم بلا حدود سياسية، والذي هو جوهر العولمة السياسية^(٢٥). إن العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي، كما أن العولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية. إن قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بنفس سرعة أو سهولة قيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية. كما أن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والابتكار والمعلومات عبر المجتمعات والفترات والذي تم خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية، وأنها قد فقدت نورها وأهميتها، بيد أنه لم وإن يمسح كل مظاهر السيادة وإن يضع نهاية للدولة، كما أنه لن يؤدي إلى قيام الحكومة العالمية الموعودة، والتي ستحل محل الدولة القومية، والتي ستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية واحدة^(٢٦).

لقد أصبحت نهاية السيادة والدولة، وبرزت الحكومة العالمية ممكنة أكثر من أي وقت آخر في ظل العولمة، بيد أن كل ذلك لن يحدث قريباً، أو حتى خلال المستقبل المنظور. فالعولمة السياسية لا تعني القضاء على الدولة، أو بروز الحكم العالمي، وإنما تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر لقرارات والتشريعات والسياسات والقوانين والخيارات

غير المجتمعات والقرارات، ويقال قدر من الطيود والشوايط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية. ولأنك أن هذا الانتقال الحر للسياسات والقرارات والتشريعات سيقتل السياسة من المجال المحلي إلى المجال العالمي، وسيطرح النشاط السياسي على العولة وحدودها. المجال السياسي الجديد الذي يتشكل في ظل العولة لن يعتمد بحدود وقهود العولة، وستصبح السياسة - للمرة الأولى في التاريخ - ممكنة على الصعيد العالمي بدلاً من الصعيد المحلي. كما كانت تدار في السابق^{٣٧٩}. بالإضافة إلى ذلك، فإن العولة السياسية تضمن حدوث زيادة غير مسبقة في الروابط السياسية بين دول العالم، وذلك على نمق زيادة الروابط الاقتصادية بين الاقتصادات العالم، وزيادة الروابط الثقافية بين الثقافات في العالم.

بل إن الأهم من كل ذلك هو ما يجري حالياً على صعيد تشكيل المجال السياسي الجديد. والذي يتركز أساساً حول العالم السياسي الواحد، وليس حول عالم من الدول المنطقة جغرافياً. فالمجال السياسي المحلي لنذ يتراجع شيئاً لصالح المجال السياسي العالمي، والذي هو مجال متعدد وليس أحادياً. والدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن، وفقاً لبرونز ونيلسون فولك، مجزأة ومفصلة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد ابتكاشاً وترابطاً^{٣٨٠}. لم تعد الدولة هي مركز السياسة في عالم العولة. فالمرة الأولى منذ أكثر من ٢٠٠ سنة تبرز معطيات تشير إلى أن الدولة لم تعد بالقطر نفسه من عدم الاختراق. ولم تعد هي صاحبة القرار الوحيد، وهي حشاً ليست المسؤولة مسؤولية كاملة الآن عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها وصيرتها. مازالت الدولة تدعي مسؤوليتها نظرياً، وتحتك سياساتها رسمياً، لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة قادرة على التبات على هذه الأهمية التاريخية. إن النتيجة الطبيعية لكل هذه التحولات هي تطبيق مقولة - إن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، وهي مقولة ذات دلالات بعيدة وعيقة بالسياسة وسيطوها مرحلة توجية جديدة.

القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره. والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات الغربية والبعيدة. أما الاختيار والأحداث السياسية

المحلية والإقليمية، كإزمة الخليج عام ١٩٩٠. فإنها تغطي على كل الأخبار المحلية. وتستحوذ على حصة كبير العالم. وتشغل بحرية وبسرعة الضوء، من شرق الأرض إلى غربها من دون الحاجة إلى أي ترخيص. مثل هذا الانتقال الحر للأخبار والانتشار السريع للقرارات. والتدخل العميق للتشريعات. والتمدد الأفقي والرأسي للسياسات يحدث للمرة الأولى في التاريخ، ويشير إلى سقوط الحدود السياسية بين الدول. ويشكل نموذجاً للعولمة السياسية. كما أنه يشير إلى أن الفصل السابق بين المحلي والعالمي. وبين السياسة الداخلية والخارجية قد أصبح جزءاً من التاريخ. إن مجية الفصل بين الداخل والخارج. والذي كان أحد أهم اللباني، السياسية الحاكمة في العالم، تراجع اليوم. هذا الفصل ليس له أي علاقة بعصر العولمة. أو بالوقائع السياسية المعاصرة. إن ارتباط السياسة في كل أرجاء العالم بالسياسة في كل أرجاء العالم يعني خروج السياسة عن نطاق الوطني. وتندمج على الصعيد العالمي، وتطوياً مرحلة السياسة بلا حدود. والتي هي أهم تجليات العولمة السياسية.

بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة السياسية ترتبط أساساً بمركز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة. خلال هذه السنوات. والتي طغى فيها العولمة في المجال السياسي وخاصة في مجال صنع القرارات، وتضخ القرارات. وتتنوع هذه القوى الجديدة أشد التنوع. ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالمسوق الأوروبية المشتركة التي تطورت خلال الأربعين سنة الماضية لتشكل وحدة فنية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام ١٩٩٩ ليصرف على عملة اليورو. وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوروبية طوعاً عن سيادتها في مجال السياسات النقدية^(١٩) إلى النموذج الاتحادي الأوروبي يقوم أساساً على تغطية الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية. وربما لاحقاً الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية وامدة التصريح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم. لكن ومع النجاحات التي أفضت لتحقيق للوحدة الاقتصادية الأوروبية. فإن كل دول العالم تسعى الآن لتقليد هذا النموذج الاتحادي الذي لم يكن لينجح لولا اقتناع الدول الأوروبية بأن الوقت قد حان للتخلي التدريجي عن السيادة. وإسقاط الحدود التقليدية الفاصلة بين الدول الأوروبية علماً بأن أوروبا هي التي روجت لفكرة السيادة وفكرة ترسيخ وتعديد الحدود.

الجغرافية بين الدول. لقد اخترعت أوروبا في السابق فكرة الدولة القومية وفكرة المواطنة الوطنية، وهي التي صدرت للعالم الأفكار الرأسمالية والاشتراكية والليبرالية، وأوروبا هي التي تصدر اليوم للعالم فكرة الاندماج الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتلات التجارية، وهي أيضاً التي تصدر فكرة النظام من السيادة ونهاية الدولة وبالتالي العولمة^{١٨}.

في السياق الاقتصادي نفسه، هناك أيضاً المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، والتي نشأت في مقدمتها منظمة التجارة العالمية والتي تأسست عام ١٩٩٦ لتتصرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي، وذلك كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي. لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضمامة والقوة حيث إنها أصبحت قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم دون استثناء. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود، والتي تشكلت نتيجة التحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العملاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان، والتي في مقدمتها هذه التحالفات نرى شركة بيلتر أكبر شركات السيارات الألمانية، والتي تنتج سيارات المرسيدس، وشركة كرايسلر وهي ثالث أكبر شركات السيارات الأمريكية وذلك خلال عام ١٩٩٨، وهو العام الذي شهد أكبر عدد من عمليات الدمج بين الشركات العالمية العملاقة، وذلك من أجل زيادة الاستفادة من مزايا الاقتصادات الكبيرة الحجم^{١٩}. إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية، وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية، وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم. كل ذلك يتم بأقل قدر من تدخل الدول التي لم تعد قادرة على التأثير في الاتجاهات التجارية والمالية والاقتصادية العالمية.

أما على الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمات الأقلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المنظمات العالمية كمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، ومؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر المرأة في بكين، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا، والتي في مقدمتها هذه المنظمات غير الحكومية منظمات البيئة كمنظمة السلام الأخضر، ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية، والمنظمات النسائية العديدة كمنظمة الخواتم حول العالم، التي برزت خلال التسعينيات. وأخذت تتسبب تحالفات متعددة الجنسية لمواجهة قضايا نسائية مشتركة. لقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية تزايداً مطروحاً خلال عقد التسعينات، وأخذت تعمل

باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاط وصل هذه المنظمات. إن الهدف العام الذي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقه هو خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات وسياسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ولا شك أن بروز المجتمع المدني العالمي كشكل من أشكال العولمة الاجتماعية سيضعف من تحكم الدولة التقليدي. وسيساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية والاجتماعية والإنسانية الملزمة التي تواجه البشرية حالياً.^(١٢٩)

لقد ارتبطت العولمة السياسية ببرز مجتمعة من القضايا والشبكات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية. وليست استجابات فردية وعلى صعيد كل دولة. قضايا التسمينات لم تعد قضايا محلية. فمع انكشاف العالم وتكاثف التقارير المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى العالمية حدد أيضاً تدويل لكافة القضايا التي تجاوزت حوزها المحلي إلى القطر العالمي. وأخذت تبعد عن الحول العالمية. لقد اتضح الآن أن جميع القضايا الاجتماعية المعاصرة هي قضايا عالمية في أسبابها ومبرراتها وحلولها. والتي في مقدمة هذه القضايا قضية البيئة والشود البيئي والتدهور البيئي البشري. ويبرز مجموعة من المشكلات البيئية المعاصرة كالارتفاع الحراري، وانكشاف الأوزون، والتغير المناخي، والتلوث، وتراكم البلاستيك، وخاصة النفايات النووية والسامة التي تتراكم يوماً بعد يوم. وتهدد البشرية في بقائها على الكرة الأرضية التي أصبحت ملوثة ومجربة ومستنزفة كما لم تكن مجربة وملوثة ومستنزفة في أي وقت من الأوقات.^(١٣٠) بالإضافة إلى التدهور البيئي العالمي، هناك أيضاً قضية الانفجار السكاني كقضية عالمية معاصرة تدق للإنسجام الدولي. وتعتبر أخطر مشاكل الجنس البشري. وللخص هذه المشكلة في أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تستحمل حوالي ٦ مليارات من البشر الإضافيين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم ١٠ مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.^(١٣١) هذا التزايد الانفجاري يجعل الأرض مزنة بالسكان كما لم تكن مزنة في أي وقت آخر في التاريخ. كما أن هذا التزايد يشكل ضغطاً على الموارد والبيئة، ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة وأن العدد الأكبر من الزيادة في عدد سكان الأرض يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر واليأس المطلق. لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هي قضية الفقر والفقر، في العالم، والتي برزت مؤخراً كمشكلة قائمة أولويات

التجمع الدولي، فالدعم الذي يقدم حالياً أكبر عدد من الفقراء، هو أكثر فقراً من أي وقت آخر. ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، والفقراء هم أكثر فقراً، والفقير نفسه أصبح فقراً مطلقاً ومركباً، ويتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 1.000 دولار سنوياً، فقد بلغ 80 دولة من أصل 190 دولة في العالم، من بينها 20 دولة هي الأكثر فقراً وتسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت المعاناة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه.⁽³⁴⁾

لكن بالإضافة إلى قضية الفقر والتطور السكاني والتدهور البيئي، فإن التجمع العالمي يظهر اهتماماً متزايداً بقضية حقوق الإنسان. فالإنسان في دول عديدة يعاني من الانضباط والعقم والفقر، ومزال مسلوب الحرية والكرامة، وتشعر القيادات إلى أن حوالي مليارين من سكان الأرض يعيشون في ظل أنظمة تسمية وسلطوية تمارس درجات عالية من القمع. كما أن هناك مليارين آخرين من سكان الأرض يشعرون ببعض وليس كل الحقوق والحرمان، ويعيشون في ظل أنظمة تمارس درجات متوسطة من القمع. وتظهر البيانات أن 77 دولة من دول العالم فقط هي الدول التي تقدم التزاماً كاملاً بحقوق الإنسان وفقاً للميثاق العالمي، من بينها 20 دولة هي النساء في العالم عن حيث عدم التزامها بالحرمان السياسية والجنسية، وتكثر من حالات الاعتقال والعنف والإساءة ضد الأفراد دون وجه حق. لذلك بدأ التجمع الإنساني يستيقظ لهذه الدراسات اللاإنسانية، وتسلط منظمات حقوق الإنسان العالمية للكشف عنها، وممارسة الضغط المعنوي على الدول للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي هي حقوق أصيلة وكونية وتنطوي الدول والثقافات والحدود، وترتبط بإنسانية الإنسان في كل مكان.⁽³⁵⁾

جميع هذه القضايا وأخرى كثيرة كقضية المخدرات وانتشارها على الصعيد العالمي⁽³⁶⁾ وقضية الإرهاب والتطرف، والتي أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت آخر هي الآن قضايا عالمية عتقت من أجلها مؤتمرات عالمية على أعلى المستويات السياسية في العالم.⁽³⁷⁾ هذه القضايا تتطلب تدابير وسياسات ومؤسسات عالمية وتنسيقاً وتعاوناً عالمياً. وربما حكومة عالمية وإيست حكومة محلية للتعامل معها. بل إن الدول نفسها تشكو حالياً من تقادم مشكلات البيئة والإرهاب والجريمة والمخدرات والفقر والأزمات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية العامة، وتؤكد أنها

استتلك الدول، وتطلب من المؤسسات والمنظمات العالمية للمساعدة في التصدي لها. بل إن دولاً عديدة في العالم أخذت تظهر عدم القدرة على التعامل مع القضايا المحلية، ولم تعد تسيطر على شؤونها الداخلية^{١٩٩} كل ذلك يعني أن الدول لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة، ولا بالحرية والاستقلالية في تقرير أمورها من خلال أجهزتها وسياساتها الداخلية، كما أن كل ذلك يعني أن الاتجاه العام في ظل العولمة هو نحو الناحية على الصعيد العالمي، بما في ذلك بروز مؤسسات عالمية لتعمل مباشرة مع المجال السياسي العالمي الجديد. وتغير العلاقات بين القوى العالمية الجديدة، والتي تضم الدولة كفاعل من الفواعل الدولية الكثيرة التي تقدر الشأن العالمي وتعالج قضايا. ولأنه في هذا التطور يجب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للحدود، والهيئات الدولية كالأمم المتحدة، الذي هو خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية.

التعامل مع العولمة

لقد أصبحت العولمة الآن أكثر وضوحاً. فكل الأمم والمجالات المتنامية والواسعة الانتشار، فإن تفاعل العولمة أصبحت واضحة على أثر التحولات والتطورات العلمية والفكرية والحياتية المتسارعة والتي يعيشها العالم حالياً. وتأتي في مقدمة هذه المجالات أن العولمة هي لحظة حضارية جديدة، برزت خلال هذه التسعينات، وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو انكماش العالم وزيادة وهي الأفراد بهذا الانكماش. إن العولمة هي لحظة تاريخية فاصلة وشبيهة في بداياتها وربما في تداعياتها النهائية بحركة الحداثة التي برزت قبل حوالي ٢٠٠ سنة، وانتشرت بعد ذلك من أوروبا في كل الاتجاهات وإلى جميع المجتمعات، وأسست لمفاهيم وقضايا ونظم حياتية حديثة. لكن يفر ما أن العولمة هي استمرار ولتكمال للحداثة. هي أيضاً تجاوز لها. فالعولمة تلعب إلى أبعد مما وصلت إليه الحداثة في تقريب العالم، وتسح أفراد، وتداخل اقتصاداته، وروابط ثقافته. لقد أصبح انكماش العالم ممكناً بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية الرفيعة، والتي هي القوة الدافعة للعالم الواحد الذي يتسم بأنه عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. إن الثورة العلمية والمعلوماتية هي التي جعلت عالم اليوم أكثر اندماجاً. وهي التي سهلت حركة الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات. وهي التي قلصت المسافات وجعلت التحولات سريعة وبذلة في سرعتها.

لم تعد العولمة أكثر وضوحاً خلال عقد التسعينيات فحسب، بل انضح أيضاً أن للعولمة أكثر من تعريف، وأن لها أكثر من بعد. وشأط أكثر من شكل. فالعولمة في بعدها الاقتصادي، أو العولمة الاقتصادية والتي هي أكثر اكتمالاً من الأبعاد الأخرى، توحي بأن اقتصادات العالم هي اليوم أكثر تقارباً وتداخلاً من أي وقت آخر، وأن العالم قد بلغ مرحلة الانتقال الحر لراس المال والسلع والخدمات التي أخذت تتدفق عبر الشركات العابرة للحدودات وبإقل قدر من التدخل من قبل الدول التي فقدت السيطرة على اتجاهات الأوراق المالية والتجارية العالمية. أما العولمة في بعدها الثقافي، أي العولمة الثقافية والتي لا تبدو بنفس اكتمال العولمة الاقتصادية على أرض الواقع، فإنها تشير إلى الانفتاح غير المتسوي للثقافات على بعضها البعض، وبلغ البشرية مرحلة العولمة الكاملة لانطلاق الأفكار والاتجاهات والمعلومات والبيانات والأدوات واقتصاداتها فيما بين الثقافات وبإقل قدر من القيود السياسية والجغرافية التقليدية. أما العولمة في بعدها السياسي، أي العولمة السياسية والتي هي البعد للمستقبلي والأكثر إثارة الجدل من الأبعاد الحياتية الأخرى، فإنها تنقسم الانتشار الحر والسريع للأخبار والأحداث والقوانين والتشريعات والسياسات على الصعيد العالمي، الأمر الذي يفسر بوضوح إلى انحصار السيادة وسيطرة الحدود الجغرافية، ويبرز مجال سياسي عالمي جديد بدلاً من المجال السياسي المحلي والذي ارتبط بمرور العولمة القومية التي تشهد تغيرات جذرية في طبيعتها وتدرجها ووقتها وتأثيرها حالياً، وذلك في ظل بروز قوى إقليمية وعالمية أصبحت تتنافس الدولة، وتسعي لإدارة شؤون العالم مستقبلاً.

لكن مهما كانت حقيقة العولمة ومفرداتها الاقتصادية والسياسية، فإن الواقع الوحيد هو أن هذه الحقيقة تتضمن الكثير من الفوضى والاضطراب. فالعولمة ونتيجة لأرباطها بالثورة العلمية والمعلوماتية ستفتح أمام البشرية أفقاً معرفياً لا متناهية. كذلك فإنه إذا كانت العولمة تعني التدفق الحر للسلع والخدمات عبر الاقتصادات المفلوحة على بعضها البعض، فإن بإمكان كل الدول والجماعات الاستفادة من مثل هذا التدفق لزيادة فرص النمو والرفاهية في كل أرجاء المعمورة. كما أن بإمكان كل الثقافات في العالم أن تستفيد من اقترابها من بعضها البعض، وأن تستمر التدفق الحر للبيانات والمعلومات والأفكار والمفاهيم لكي تتعرف على اختلافاتها، وتحترم خصوصياتها، وتعزز من التنوع الثقافي العالمي. أما إذا كانت العولمة تعني بروز نظام عالمي جديد أكثر اعتماداً بقضايا البيئة وحقوق الإنسان، وينتسب بشكل جماعي لقضايا الانهيار السكاني

وزيادة الفقر في العالم، ويوجد الحلول للاختلافات الاجتماعية الأخرى، فإن هذا النظام سيكون حتماً أكثر استقراراً وأقل توتراً من النظام الحالي القديم الذي انتهى بانتهاء صراع الشرق والغرب واختفاء التوتر النووي بين الدول العظمى. إذا كانت العولة هي تجسيد لمثل هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن هذه هي العولة ذات الوجه الإنساني، والتي ستجد الترحيب - كل الترحيب - من قبل جميع الدول والمجتمعات.

إن لحظة العولة هي لحظة مليئة أيضاً بكل الاحتمالات المظلمة. والعولة مظلمة إذا كانت تعني المزيد من التطورات في الهندسة الوراثية وهنسة الجينات، وتوظيف كل ذلك توظيفاً تجارياً وهنسياً وهتكراً، الأمر الذي يستغل القيم الإنسانية العميقة التي تميز مهددة الآن في ظل غياب القيود الأخلاقية على المستحدثات في تكنولوجيا الهندسة الوراثية. كذلك تبدو العولة مظلمة إذا كانت تعني زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية والتنظيمية من أجل استغلال ثروات الشعوب وزيادة تغلغلها في اقتصادات الدول النامية التي عانت ما فيه الكفاية من الاستغلال والنهب الاستعماري والإمبريالي. والعولة مظلمة إذا كانت تتضمن زيادة الفجوة الاقتصادية والمضاربة الفاتحة جانباً في العالم بين الدول الغنية على تزايد غنى والدول الفقيرة التي تزداد فقراً. والعولة أيضاً مظلمة إذا كانت تتضمن هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة مهما كانت مغربة وحسوبة بالتدخلات المالية والعنصرية، وتوامها بتهميش الثقافات الأخرى في العالم. والعولة مظلمة أيضاً إذا كانت تتضمن احتمال صدام الحضارات وصراع المناطق الحضارية، ومضولها في صروب مليئة ودمية وربما كانت أكثر دموية من كل الحروب التي شهدتها التاريخ البشري. والعولة مظلمة إذا كانت تعني الأمركة واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن العالمي، ونشر نموذجها الحياتي وتعميدها على الصعيد العالمي. كذلك فإن العولة مظلمة إذا كانت تعني المزيد من اغتراب الإنسان للعصر الذي بدا يفقد السيطرة على التحولات الحياتية والفكرية السريعة حتى بمعايير عصر السرعة. ويظهر جلاءه الذهني والنفسي العجز على مجاراة المستجدات العلمية والتكنولوجية التي تأسس حالياً للحظة حضارية جديدة، ولعصر مختلف كل الاختلاف عما كان سابقاً. حتى الآن - إذا كانت العولة توحي بكل هذه الاتجاهات المظلمة فهذه هي العولة المترجسة، والتي ستجد الرفض - كل الرفض - من سائر الشعوب.

بالمختصر فإن العولة تتضمن الكثير من الغموض والمخاطر المتداخلة. ولأنه إن تدخل الغموض

والطاهر هي التي تؤدي إلى تفاوت المشاعر والأحاسيس والواقف تجاه العوالة أثناء المفاوضات، فالحديث يظهر كل الفهم للعوالة، ويرحب بفرصها المعرفية والاستثمارية الواضحة كل الوضوح، ويبدو بالتالي للانغماس في لحظة العوالة للاستفادة منها ومن معطياتها. والبعض يبدى التخوف من مخاطر العوالة الكثيرة، ويرفض دلائلها الاستغلالية ومضامينها الاستهلاكية، ويبدو بالتالي للانغماس من أجل حماية الذات، الحضارية والهوية الجماعية التي تبدو مهددة من قبل العوالة. والبعض الآخر يشعر بمنزج من الطامع الإيجابية والسلبية، ويحاول أن يوفق بين الانغماس من ناحية، والانكماش من ناحية أخرى، وهو موقف «الانغماس» والذي يمثل القليل من الانكماش والقليل من الانغماس، والحقيقة أن لكل موقف من هذه المواقف خصائص ومميزات، وبالتالي فإن من اختار الانغماس أو الانكماش أو الانغماس للتعامل مع العوالة فهو محقق في اختياره، حيث لا يمكن اختلاطها أو مواءمتها الفاضلة بين أي موقف من هذه المواقف الثلاثة، أي الانكماش والانغماس والانغماس، فليس من حق المنكماش أن ينهم المنغمس في العوالة بالشغف أو الأمل والطمع أو العناد أو التمسك، وليس من حق المنغمس أن يهدف المنكماش بالرجعية أو الشرط أو الشك أو التضييق، كما أنه ليس من حق المنغمس أن يعتقد بأن انغماسه أفضل من انكماش أو انغماس الآخرين، فالانغماس والانكماش والانغماس هي أساليب مختلفة ومتشعبة للتعامل مع العوالة والمستجدات المعاصرة، بل إن هذه المواقف الثلاثة سبيل قائمة ومستترة، ومن حق الجميع أن يتبنى القناعة الخاصة به دون أن يلقي البعض الآخر^{٩٠}

إن المطلوب هو تعايش هذه المواقف وتعاورها مع بعضها البعض حواراً سلمياً وحضارياً ضمن منافع حر وتعددي وديمقراطي، ذلك أنه لا يمكن تحليل في أي لحظة من اللحظات أن يصبح كل أفراد المجتمع منغمسين أو منكمشين أو متعاضدين في تعاملهم مع العوالة، فمن الممكن أن يزداد توجه الأفراد للانغماس أحياناً أو للانكماش أحياناً أو الانغماس أحياناً أخرى، المتغيرات المعاصرة هي التي تحدد مدى انتشار أو تراجع أي موقف من هذه المواقف، فمن الممكن، بل ومن الطبيعي أن يصبح المنكماش اليوم تنفساً ناعاً والعكس صحيح، وقد يجد المنغمس أنه قد أصبح أكثر انغماساً في فترة من الفترات، والمنكماش أكثر انكماشاً، والمنغمس أكثر انغماساً، كل ذلك ممكن ومتوقع، بعد أن ما هو غير وارد على الإطلاق أن يتمكن أي طرف أو أي موقف من هذه المواقف أن يتخلى أو يتغير الطرف الآخر، أخيراً، وبالنسبة للواقع الثقافي العربي والإسلامي، فإن

من المهم الإشارة إلى أن أي موقف من هذه المواقف الثلاثة السابقة لا يعني أن صاحب هذا الموقف هو أكثر أو أقل عروية أو إسلامياً. فلا انكسار أكثر عروية أو إسلاماً من انكسار، ولا انكسار أقل عروية وإسلاماً من انكسار. كما أن انكسار ليس بالضرورة أكثر فهماً لحقيقة عروية أو إسلامية، فالعربي المسلم، مهما كان منقسماً أو منكسراً أو منقسماً، فإنه سيظل عربياً ومسلماً، وستظل الثقافة العربية والإسلامية حية ومتفاعلة تفاعلاً انقسامياً أو انكسارياً وانقسامياً مع العولمة، أو أية لحظة حضارية أخرى. لذلك فإن خلاف العربي أو المسلم ليس مع العولمة أو الحضارة أو مع الغرب أو الآخر أو الخارج. الخلاف هو مع الداخل، أي فيما بين الأفراد الذين لطافوا بتكامل إرادتهم الانقسام أو الانكسار أو الانقسام. الخلاف بين قناعات وتوجهات وربما مصالح قائمة في الداخل، والتي تستوجب الاعتراف والاحترام والتعامل والتفاوض. من أجل تفادي اندلاع صراع الحضارات في الداخل، والذي سيؤدي إلى المزيد من الضعف والتفتت والتخلف. إن المطلوب هو التأسيس لرؤية تكوينية واحدة في محصلة للتفاعل الحر والخلاق بين الشيارات المتضمة والمنكسرة والمتفتحة في المجتمع العربي الذي يؤمن بالتصامع، ويتفاعل تفاعلاً إيجابياً مع لحظة العولمة ويعمل بها بعد العولمة.

ARCHIVE

<http://Archivebeta.Sakhril.com>

العولة وجدل الهوية الثقافية

د. حيدر إبراهيم*

يمكن القول إن كلمة العولة كالعامة ونظرية ومفهوم هي الأكثر تداولاً واستخداماً حتى بين غير المتخصصين في قضايا الفكر والثقافة. وقد شغلت العولة الناس كثيراً في الفترة الأخيرة، وأدت بمثابة موجة فكرية أو سرعة إعلامية، وفي كل الأحوال فقد فرضت نفسها على أجنحة الفكر والواقع العربيين، وألغتها سبقت كذلك لفترة طويلة، ورغم أنه من الملاحظ كثرة وتعاقب الاهتمامات التي تجذب الفكر العربي، إلا أنه يتميز أيضاً بالانقطاع والتوقف. فقد اهتم المفكرون العرب بقضايا مثل القومية، الاشتراكية، التنمية، التراث والمعاصرة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرأة، الإسلام السياسي والأصولية، المجتمع المدني، التنوير... وغيرها من الموضوعات. وقد جذبت هذه القضايا المثقفين والمباحثين إلى الندوات والمؤتمرات، والكتابة في الدوريات والمجلات والصحف، والحديث في وسائل الإعلام المتاحة. ولكن سرعان ما تنحسر الموجة وبعد فترة قصيرة

مركز الدراسات السودانية - القاهرة

تسلط في الإجمال والنسيان نون أن يكتمل ويتراكم بحث وفهم الظاهرة. والآن نعيش زمن الاهتمام بالعولة لأنها أكثر حدة وإثارة. وهي تحتل مكانة متقدمة وطاغية في مجال الفكر العربي، وأصبح لموضوع العولة باختلاف زواياه ومنطقاته ونقاشه- حضور فكري دائم وصل إلى درجة الإزحام والتضخم بالذات حين يحدث التكرار وعدم الابتكار. وفي الوقت نفسه ما زال في الموضوع- كما يقول النحاة- بقية أو بقايا من حتى، إذ يظل مفهوم العولة يحتاج إلى مزيد من التحديد والتعيين والدقة. إذ لم تحل التعريفات الكثيرة إشكاليات المصطلح النظرية والمفاهيمية. ولا المشتكالات الواقعية والفعلية، أي النتائج والتأثيرات، وأخشى أن يكون الإسهاب والإفراط قد أضر، أو كما يقولون إن التسامح العبارة التي تصف العولة قد ضيق رؤية حقيقة العولة. وقد يكون عدم الاتفاق وتعدد المعاني نفسها هي انعكاسات لتأثير العولة على التفكير والإبداع.

بسبب ما تقدم لن يكون من الغريب هذه الدراسة نتج وحده بحث العولة أو وصف تاريخ الظاهرة وانتشارها. فهذا بكل رغم حداثة زمنها جعل ضمن تاريخ الفهم خاصة وقد تركت معلومات كثيرة فيما يخص تفسير المعنى وديالتي ظهور المفهوم ثم بعض تجليات العولة واقعياً. لذلك تهتم هذه الدراسة بتناول جوانب مختلفة في العولة ترى أنها الأمل حتماً في البحث والدراسة وفي الثقافة وما يشعبها من قضايا مثل الهوية، والدولة القومية والأمومية، وصراع أو حوار الثقافات، وبخلفية الثقافة وأختار الدراسة في عنوانها مصطلح جدل لأنها تصدر بحث العلاقة المعقدة بين العولة وواقع الثقافات المحلية والإقليمية، وإشكال التفاعل مع العولة قبولاً ورفضاً وتوفيقاً وتكذيباً وتعديلاً، أم إعادة إنتاج مركب من جديد. ومن هنا لم تركز الدراسة على القيم التي يُعَلَى من الجوانب الاقتصادية أو التكنولوجية في العولة لدرجة أن البعض يكاد يهتزلها في حركة التجارة ورؤوس الأموال. وأحد ما انتقل العمل ثم انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال والنوازل. وقد تآلى معالجة الثقافة ضعفاً أو كائناً تحصيل حاصل عندما يسود الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصال. وهذا التناول الناقص للعولة هو الذي جعلها تظهر عند البعض وكأنها فضاء، وقدر، أو حقبة كاملة لاقرار من الاندماج فيها. أو رفضها تماماً.

يفترض في أي محاولة لفهم جعل العولة والهوية الثقافية أن تعالج الدراسة طوايف وتيارات قد لا تكون نتائج مباشرة للعولة، أو غير مشروطة بها، ولكن التزامن والتفاعل يجعل من الصعب فصلها أو تناولها باستقلال تام بعيداً عن العولة. فالصعوبة من العولة لا بد أن يستتبعها الصعوبة، وما بعد الصعوبة، أو حتى الصعوبة. كذلك يجوز لنا أن نسمي بالنظام العالمي الجديد بالإضافة إلى نظريات نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، والخطر الأخضر، فالعولة في مثل هذا السياق ليست مجرد حركة السلع، أو قرب المسافات وغياب الحدود، ولكنها سعي نحو ثقافة واحدة أو شاملة يمكن من خلالها تعزيز عالمية الاقتصاد والإعلام مثلاً. وهكذا يمكن أن تنعكس المسألة تماماً وتكون الأولوية للثقافة باعتبارها العامل الحاسم. ويظهر عوامل الاقتصاد الثانوية حيث تساعد في تعميم ثقافة كونية. وهذه فرضية في مداهم الأقصى للتأكيد موقع الثقافة في العولة. وهنا يشير التساؤل، ثقافة العولة أم عولة الثقافة. فتقريباً جداً وصحفاً، فهي ليست مجرد لعبة الفاظ، فالتساؤل الأول من هل سوف تلحق عملية العولة ثقافة جديدة خاصة بها؟ أما التساؤل الثاني فقد يكون خاصاً بعولة الثقافة أو الثقافات. إذ يفترض وجود ثقافة ذات طابع إنساني عام تتطور في اتجاه عولة شاملة. الاختلاف الآخر وهو فرضية مفهوم ثقافة العولة إذ يفترض أن العملية التاريخية التي تسودها العولة في الدول سبغات مشتركة تنسب إليها العولة وتتبعها كل الثقافات الإنسانية. والفرق بين عولة الثقافة وثقافة العولة أنها قد تكون استباقية بمعنى أن تبنى بعض السمات والخصائص وترفض أخرى. بينما ثقافة العولة كاتسمة وشاملة. تبدأ الدراسة بالتأثيرات المتبادلة لمفهوم الثقافة والعولة. ثم تحاول البحث عن الثقافي في العولة بإضاءة أوسع وأعمق لموازنة سيادة الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية على ظاهرة العولة.

الثقافة بين الخصوصية العالمية

لوجد محاولة صعبة تحكم تفسير الثقافة، فهناك من يتحدث عن وجود «طبيعة» إنسانية واحدة، وفي الوقت نفسه عن تنوع في الثقافات البشرية غير محدود. فالثقافات في جوهرها خاصة إذ كانت تعني- في مفهوم مبسط- فكرة الإنسان أو الجماعات الإنسانية على التكيف بطريقة خلاقة- ليس مجرد رد الفعل- مع البيئة التي يعيش فيها. وهذا التكيف يقصد به التدخل في الطبيعة لجعلها مناسبة وملائمة بحيث يتمكن من البقاء والتطور. فالثقافة هي علاقة الإنسان بالطبيعة بطريقة عكسية. إذ تزود ثقافة الإنسان كلما قلت هيمنة وسيطرة الطبيعة عليه. ولكن علينا ألا

تتألف في عملية دور الطبيعة، فقد يقود ذلك إلى فلسفة القوة والنفوذ، وإلى تخريب البيئة الطبيعية، وبهذا الفهم، فالثقافة خاصة ومتعددة في الوقت نفسه، لأن الإنسان لابد أن يوجد في إقليم معين، ووسط جماعة محددة، وبالتالي تتعدد وتتفرع المشاكل الاستجابية والتفاعلات مع البيئة الطبيعية وما يترجم ذلك من إبداع، ولتعدد بالإبداع هذا الثقافة نفسها، خاصة لو عرّفنا الثقافة بأنها كل ما يبدعه أو ينتجه الإنسان ببدنه أو جسمه أو عقله مثل: الصناعة والعمل والتفكير والتأمل، فالثقافة هي ذلك الكل المركب الذي ينتجه الإنسان، ويشتمل على المادي وغير المادي. ونحن من ناحية أخرى، أمام الإنسان البيولوجي، وهو موحد من حيث التركيبات والصفات والحاجات، بينما الإنسان الثقافي متنوع، ويلاحظ ذلك من خلال السلوك الذي ينتجه الإبداع كل ما هو طبيعي أو بيولوجي، أي أساليب تلبية وإشباع الحاجات التي تنبثق من البقاء، ليس فقط على الصعيد البيولوجي، وتركز هذه الدراسة في رصدها لطائفة العزلة على الجانب غير المادي للثقافة، لأن الجانب المادي- كما أسلفنا- هو الذي يهيمن الاقتصاد والتكنولوجيا، ولابد أن نضع في الاعتبار أن هذا التقسيم الثنائي إجرائي لأهداف بحثية صرفة، لأنه في الواقع يصعب الفصل أو لا يمكن الفصل أصلاً، ومن هنا جاءت الفكرة المتطورة المتكاملة أن منظور مجتمع ما روحياً (جانب غير مادي)، ويتخلل صناعياً (مادياً وعلمياً (جانب مادي)، أو العكس، أي أن يقدم مجتمع ما مادياً ويتخلل روحياً، وهذه مهمة نرجوها في المجتمعات العربية الإسلامية إلى المجتمعات الغربية.

يعتبر مفهوم الثقافة مثيراً للجدل والاختلاف بين الأكاديميين والفكرين، فقد استخدمت تخصصات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلوم الدراسات الإنسانية مجموعة كبيرة من التعريفات، وعلى سبيل المثال قدم عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي كلوكهون وكروبير أكثر من ١٥٠ تعريفاً للثقافة، ولم يجدوا بينها تعريفاً شاملاً أو جامعاً مانعاً يخلو من القصور، ويرجع البعض قصور كثير من التعريفات إلى أنها لا تميز بوضوح بين المفهوم من ناحية والأشياء التي يشير إليها من ناحية أخرى^(١)، ولكن أغلب التعريفات العلمية تشير إلى التنظيم أو الاكتساب كوسيلة لتناقل الثقافة وأنها ليست مورثة، واعتبار الثقافة هي طرائق وأساليب الاستجابة للتحديات التي يواجهها الإنسان في تفاعله مع الطبيعة، وهذه هي تنبؤية وتعديدية الثقافة القائمة على تاريخيتها، فهي محددة بمكان وزمان محددين، ويمكن فهم خصوصية الثقافة باعتبارها تمثل نظام القيم الأساسي للمجتمع، وهذا يجعل كل نظام اجتماعي ثقافي يتميز بما يمكن تسميته: الشخصية الأساسية، وهي جماع صفات وميول واتجاهات، توجد بنسب وطرق مختلفة بين أفراد ثقافة ما.

حيث يمكن تعميم خصائص سلوكية وذهنية على أغلب أو كل أفراد الجماعة. وهذا جانب مهم يؤكد التفرد والخصوصية، ويساعد لاحقاً في تحليل دور الثقافة في عملية العولمة مهما كانت قوة عوامل الاقتصاد والإعلام. ويورد العجم النفي لعلم الاجتماع هذه الملاحظة.

يميل كل مجتمع إلى تشكيل كل ثقافي فريد، يمكن لجماعات متشابهة في درجة تطورها الاقتصادي، أن تكون مختلفة عن بعضها بقوة من الناحية الثقافية. كما يؤكد الشعور العام وثابت التجربة المباشرة: إن الألمان مختلفون ثقافياً عن الإنجليز، وكما يلاحظ ليهتوتن: إذا أوكل مسافر وحيد القدر إلى أحد المرافئ، الشرويجيا، إلى حثال، مهمة بيع مبلغ معين من المصروف، فإنه يكون متأكد تقريباً من أن العمال سيوفد إليه مع المبلغ، أما في إيطاليا، فيكون متأكد تقريباً بأنه لن يراه أبداً.⁽¹⁾

يوجد عنصر مهم في تحديد مفهوم الثقافة يؤكد لنوع الثقافات وتسميتها، وهو دور الرمز وأحياناً قد تكون اللغة نفسها باعتبارها تجربة ووصفاً للواقع. فالإنسان يصنع عالماً من الرموز، ثم يحيا في هذا العالم الرمزي. وبالتالي تكون كل حققة «بالنسبة له رمزية» ثم تكون الاحكام والتقييمات والمفردات كلها نسبة مع النظام الثقافي الذي ينتمي إليه. ويرى بعض العلماء:

«إن الثقافة هي تباين كل الأشياء بناءً على كل حقيقة واقعية يتم إبركها عبر نظام ثقافي معين»⁽²⁾ ويحذر من الخلط بين الحقيقية والرمزية، لأن الثقافة ليست مجرد نظام إسقاطي. ويقتصد برمزية كل حقيقة، أن كل تجربة يتمسها نظام رمزي مثل اللغة أو العلم.⁽³⁾ مع ملاحظة أن النظام العالمي الرمزي للعلم قد يكون عاماً، ومن هذه الزاوية يبدو كوسيلة لعالية الثقافة. ولكن الثقافة تظهر وتتكد في تحديد استخدامات العلم وفلسفة العلم. لذلك، فإن المنهج، أو الاختراع العلمي نفسه، يمكن أن يكون أداة سلام أو دمور مثلاً. وقد تكون نتائجه المستخدمة خيراً أو شراً. وتعتبر الفنون والآداب الشكل الأرقى للرمز، وهذا المجال هو الذي ينجسد فيه النوع الثقافي بلا جدال.

يدور نقاش كثيف حول عولمة الثقافة، وتبرز ثارات كثيرة كالعلماء في مثل هذه القضايا تصل إلى حدود متطرفة في الرفض أو القبول بإمكانية عولمة الثقافة. ومن بين الواقف التي تستوقف النظر التماثلات التي طرحها أحد المفكرين العرب بدءاً من القول: هل من الممكن أصلاً الجمع بين المصطلحين «عولمة ثقافات» وبينما الثقافة تذيب وتطور وتتميز في مواقع معينة، هل تقبل الثقافة «التمولم» أم تقل غير مؤهلة أصلاً لهذه الخاصية؟ كما أن العولمة- حسب سؤاله- حتى إذا

ما المنتشرة في مجالات أخرى فإنها لن تشمل الثقافة.^(١٦) ويتصور ثلاثة احتمالات أو سيناريوهات: الأولى - القائل إن الثقافة لا تعولم وأن أية حولة للثقافة هي في حقيقة الأمر هيمنة ثقافة معينة على الثقافات الأخرى... هيمنة تستند فيها ثقافة معينة إلى قوة من خارج مجال الثقافة... سواء كانت هذه القوة مستمدة من مجال التكنولوجيا، أو مجال الاقتصاد، أو مجال الظهور السياسي، ولكن المهم في الأمر هو أن هذه الهيمنة غير ممكنة. أما السيناريو الثاني استمالة تيار ثقافة معينة، وأن الحولة حتى إذا ما انتشرت في مجالات أخرى فإنها لن تمتد إلى مجال الثقافة فهي قائمة على الاحتفاظ بتقويعها بوسائل جديدة طائفا بقيت الفروق البشرية واختلافات المواقع والتجارب والتاريخ. ويوصل إلى سيناريو ثالث ويعتبره معقولاً ويتنبأه حيث يتوقع نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة والثقافة لا تقوم على هيمنة ثقافة واحدة فقط ولا التفوق الثقافي فحسب.^(١٧)

يحاول الباحثون آخرون تطوير مفهوم العولمة وتكثفهم بظنون أن التهموم أصبح مثقلاً بالاعتزاز والقيمة، لذلك يمكن استنباط مفهوم العولمة بوصف الحالة نفسها التي يعيشها العالم الآن على اعتبار أن الثاني يسمح بالتحولية الثقافية، كما يلجأ آخرون إلى تجميع مدلول العولمة، ونزعه من سياقه التاريخي والمعرفي، وقد لاحظت في أريان المؤتمن الرابع للفلسفة الإسلامية الذي عقد في كلية دار العلوم جامعة القاهرة مطلع مايو ١٩٩٦، أن الكثيرون لديهم فهم خاطئ من ظاهرة التوسع باعتبارها العولمة، ومن بين هذه الفهم ما قدمه الدكتور علي عبد المعطي عن تاريخ العولمة. حيث قال إن العولمة بدأت واستمرت عبر عصور مختلفة وحفلات متفاوتة، ونقطة بدايتها هي فكرة دولة الدين أو القوية الدولة الأفريقية القديمة، وتأتي الرومان بالدولة العالمية التي يحكمها حاكم واحد، وهذا ما حدث بالفعل حيث خضع العالم للإمبراطور واحد، ولروما كعاصمة واحدة، وجيش ونظام إداري وقانون واحد. ويضيف: ثم جاء الإسلام بدعوة كريمة، وتأتي بدولة عالمية بدخولها الناس كافة دون تفرقة، ويرى أن الماركسية كانت محاولة لحكم العالم، ولكن أمريكا الآن تهيمن وتسيطر على مقدرات الشعوب، ومن الواضح أن هذه التجارب والأشكال التاريخية كانت مجرد استعارات لشرح حقائق عسكرية ووجدات إدارية، لا يمكن مقارنتها بما يحدث الآن من تأثيرات أبعاد وأعماق لم تصلح إلى جيوش وهروب وغزوات، لذلك حافظت الثقافات على خصوصياتها، بل في حالة الرومان تبوأ الحضارة الأفريقية رغم أنهم هزموا أثينا عسكرياً، فالثقافة لم تصبح عالمية موحدة وبالتأكيد لم تتعولم.

تصميم فكرة العولة الثقافية أو عاثليتها يبروز ظاهرة المركزية الثقافية (Ethnocentrism) وهي نظرة لا تنظر من التعالي العنصري إن لم تصل أحياناً إلى درجة التطرفة العنصرية. ففي حالة المركزية الثقافية هناك ثقافة تجعل من نفسها مركزاً، وبقيّة الثقافات هي إلى أو أقلّ تدور حول هذا المركز. ويحكم على تطور أو تخلف أي ثقافة أخرى بمقدار قربها أو تباعدها مع الثقافة المركزية. وتحاول الثقافات الأخرى أن تبالغ بمحتوى هذه الثقافة من ضلال التقليد، وأن تتبنى مفاهيم هذه الثقافة المركزية دون مقاومة. ويخرج مفهوم عبء الرجل الأبيض (White Man's Burden) الذي يبرز به الاستعمار احتلال الشعوب غير الأوروبية ضمن فكرة المركزية الثقافية، لقد اعتبره فلسفة الاستعمار في تلك الحقبة التاريخية، أن الرجل الأبيض يقوم بمهمة تمدن وإعمار تلك المناطق البعيدة، والتي أطلق على سكانها أحياناً صفة (البدائيين). وكان المركز يقبس مدى التطور من خلال انتشار المسيحية والإنارة والتعليم الغربيين. ولقد أثبتت حركات التحرير الوطني بأنها الاستقلال زيف تلك القصور كما أن الثقافة الاقتصادية أكد أن الاستعمار الغربي قد ذهب واستنزف موارد تلك البلاد. ثم جعلها تابعة تحت علاقات تبادل غير متكافئة. ولم تكن المهمة الحضارية كذلك من التطور الذي أوتته الرجل الأبيض على المستعمرين (بفتح الهم) وقد أظهرت حقبة الاستعمار أصل الفروع الثقافي، كما أصبح يلبساً الشتمات هيمنة ثقافة واحدة مهما استخدمت من وسائل.

في العولة والهوية

ارتبط سؤال الهوية بعملية العولة باعتباره القضية المحورية، والذي يعبر عن التحدي الحضاري المطوي الذي يشهده العالم العربي والإسلامي مع نهاية الألفية الثانية. ويكاد يكون سؤال الهوية الهاجس الوحيد الثابت في أي معالجة لسيروية العولة خاصة وأن البعض يرى العولة وكأنها مخطط أو استراتيجية محددة تم تخطيطها وتنفذها برمي ولقد يهدف اجتياح بقية العالم وتهديد الثقافات المحلية والغربية الأخرى. ولقد أسطرت تطورات العولة العالم محيطة في تعاملات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان. فهي تهدد الجغرافيا وحمود الدولة السياسية، وكل هذه الظواهر كانت تعني سابقاً السيادة الوطنية والأمن بمعناه السياسي والعسكري والفلسفي. ورغم أهمية الحدود في كثير من الأحيان إلا أنها تؤدي وظيفة الإحساس بالذات والتمايز. لذلك أصبحت الشعوب والدول والثقافات أكثر حاجة للبحث عن

شروط ومواصفات تؤكد اختلافها وتمييزها بقصد تكوين علاقة واضحة بين الأسس والأفكار. وهذا ما يجعل حضور وصعود سؤال الهوية عديداً لمواجهة تسارع التحويلات التي يعيشها العالم الذي تحول فعلياً إلى قرية كونية صغيرة مع التقارب والهاوي المحدود بسبب دور التكنولوجيا في الاتصال والمواصلات وحركة العنصر البشرية كما تشكّلها الشركات عابرة القومية. وتقلل رؤوس الأموال وهجرة العمالة، بالإضافة لتعميم قيم ومبادئ سياسية وقانونية ودستورية مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنصاف وتمكين المرأة والأقليات، ثم انتشار انحاط في السلوك والمظهر والثقافة خصوصاً ذات مصادر ومرجعية غربية أو حتى أمريكية. كل هذا يجعل كثيراً من الشعوب والجماعات تبحث عن وسائل لاستنهاض واقع الهوية الحالي دون خسائر أو لتلازلات كبيرة. والمعيار المعروف لذلك هو مدى تأثير الهوية على ما يسمى الهوية، أو الثقافة الوطنية، أو الغبار الحضاري.

يواجه الباحث من البداية بضرورة تعريف وتحديد مفهوم الهوية والذي يظهر في كثير من الكتابات وكأنه بديهية لا تحتاج إلى تعريف، أو أن المفهوم يصبح عن نفسه. ولكن المفهوم في حقيقة الأمر شديد الانقياس والمفهوم رقم أو فكرة التداولية التي لا تتغير بسلطة معناه ومضمونه، خاصة وأنه يستخدم بطريقة أو أخرى بين كل فئات المجتمع باعتباره تعبيراً عن روح الشعب (Volkgeist)، وبالتالي فهو شعور لا يحتاج إلى شرح كثير وتفسير قد يوصله إلى منطقة غير مرغوبة بسبب الضموم البائس للهوية. ولكن هذا التفسير نتج عنه موقف غامض ومثالي. ثم رفض أحياناً لضرورة الهوية.

رغم أننا لم نتبع تعريفات الهوية المختلفة، ولكن معالجة الهوية تستوجب تعريفاً صحيحاً للهوية ولاس مفاهم الثقافة والهوية. وهذا يعني النظر إلى الهوية باعتبارها عملية لتأثير العالم في مكان واحد وأن بعضي ذلك إلى ظهور حالة إنسانية عالمية¹³. والحالة الإنسانية هذه يفترض فيها عدم التعارض مع الهوية أو الهويات، وهم تأويلها تسرياً، ولكن قد تكون للهوية القدرة على تضمين الهويات وليس دمجها، إذا استبعدنا فكرة الهوية، وهذا ما يسميه فالترشتاين (Wallenstein) الثنائية حين يقول:

«لا تمثل الأيديولوجيات الوطنية في العالم الحديث حضارات الماضي الطاغية. إنها تعبر عن الحاجة إلى الانتماء فيما هو كوني. وفي الوقت نفسه إلى ربط إعادة ابتكار الظروف بما هو خاص. فالمعطى أن الكونية يمكن معالجتها خلال الخصوصية والعكس صحيح»¹⁴.

إن رسم حدود الهوية أو الخصوصية أمر صعب على صعيد الواقع، لذلك يرى الكثيرون أن الهوية أو الخصوصية هي مفهوم إيديولوجي أكثر منه علمي. خاصة وأن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال سمات كثيرة ومختلفة، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو الطوعية. وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، لذلك يمكن لجنتيم واحد أن يبدل «هويته» حسب التراحل التاريخية والظروف المآكمة. ولدينا في التاريخ العربي المعاصر مثال جيد يثبت كيف تؤثر السياسة على تحديد الهوية، فالأمة التي كانت خلال الستينات مفتتحة بعلنية سيادة القومية العربية صارت ترد الآن شعار أن الإسلام هو الحل. لذلك يرى بعض الباحثين أن «الهوية أصلاً مصطلح سياسي ولد ضمن عملية صراع سياسية»^(١) ويؤكد (أبازي) أن الهوية في النص أمواليها أي مايسمى «بالهوية الأصلية» لا تخرج من الإطار السياسي. فهناك «علاقة معقدة بين التصورات الثقافية والمارسات السياسية والأساليب الشعبية في الصراع السياسي والخيال السياسي». ويضيف: بعد أن يصف النزاعات التي عرفها العالم أسيماً في جروب بوسلانيا والغولان والبرازيل ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، يؤكد انعكاس تلك النزاعات حول مفهوم الهوية. وهي تجسّد توتناً الهلكة من افتراض يزعم أن الهوية الثقافية تقابلية بالانتماء لثوية سيادية لا تتلاقى ألياً أيضاً في الواقع من طابعها القومي. والحل أن كلا من هالين (اليهوديين) تكون في أحسن الأحوال بناء ثقافياً أو سياسياً أو إيديولوجياً، أي بناء تاريخياً أصلاً. فلا توجد هوية طبيعية تفرضها الأوضاع^(٢) ولا توجد - حسب رابيه- هويات أصلية أو ممكن أصليون قطريين. إذ ليس هناك سوى استراتيجيات للهوية يتبعها بشكل رشيد محركون يمكن التعرف عليهم، بعدد منهم «مخترقي السياسة الشيوعيين»^(٣) الصرب الذين تحولوا إلى قوميين متعصبين وفلاة الهول في رولندا^(٤)

تلاحظ في التحليل السابق ميلاً واضحاً نحو نفي وجود هوية ثابتة ومحددة قطعياً بالطريقة التي يحاول مدعو هوية ما تقديمها وفروجهها. ويرفر كثيرون إلى اعتبار أن مفهوم الهوية يتماشى مع الإيديولوجيا بمعناها السلبي، أي التزييف القومي. فالهوية غير موجودة ولكن تخلق وتشكل اجتماعياً. فهي لا تعدو كونها ظاهرة اجتماعية أو إنسانية مما ينزع عنها تلك الطابع البيئتين في الذي يفسى على الهوية صفات متعالية على الوجود القمومي. فالإنسان وفق ذلك القيم يولد بهوية لا يستطيع منها فكاًكاً، وكأنها طصائص وراثية. وقد أزم مفهوم الهوية مضعون فلسفي وديني

يؤكد على المقدس والدائم والتمسك، أي غير المتناقض في معنى الهوية. ولو لجأنا إلى المعنى العجمي الحديث- إذ لا توجد الكلمة في المعاجم القديمة- نجد أن الهوية تعني الذات. وهذه تقسم: ذات الشيء: حقيقته وخاصته.^(١٧) وفي قاموس من مفاهيم وفنانات الفلسفة الحديثة نجد تحت كلمة هوية: ما يعرّف الشيء في ذاته دون اللجوء إلى عناصر خارجية لتعريفه. ويستعمل أيضاً للدلالة على الجوهر (وهو ما لا يندرج في الحدود، ولا تدخل فيه التغييرات الزمنية والعرفية) والمادية (...). أما في المنطق فإن هذه الكلمة تشير إلى معين:

١- النسبي أو التشابه المنطقي بين كذا أو بين كذاين- وهذا تعني القوافل.

٢- أن يكون الشيء ثابتاً لا يتغير بما يعثره، أو ما يعثره ما يحيط به- وهذا تعني الثبوت.^(١٨)

تداول الدراسات العلمية الموضوعية التركيز على تاريخية ونسبية الهوية وعدم الإقرار بثباتها. مما يعني- في ملاحظة الصافي- عدم التعامل بنظرية القطعية والواجبة بين العقلة والهوية أو أنها يسيران في خطين متوازيين مع احتمالات الصدام والصراع عند حدوث التلاقي أو التقاطع. بينما نسبية الهوية تجعلها حرة في التماثل أو التباين مع ذاتها أو غيرها. بل قد تصادفها عوامل التقارب. وسقوط الموازن على تعامل إيجابي وملاقاة مع العقلة- ولكن ماذا هو الخطر الحقيقي عند البعض: أن تتهاوى الهوية أمام عزو «ثقافة» العقلة. ورغم أن أكثر الهويات محافظة وتعتدأ واصلة لا تستطيع إلا أن تخضع لدرجات معينة من العقلة والعظمة والتحديث. ففي عالم اليوم لا توجد مناطق معزولة أو ذاتية وبعيدة عن تأثيرات «الغريب» الأتية من خارج هذه الثقافة. لذلك قد يكون السؤال ليس كيف تقوم العقلة ونحني لنفسها منها. ولكن كيف تعيش عالماً الراهن بواقعية وبعين تأقليات وتزكم وبلا إحساس بغضه نفس أو خوفه هذا ما يسمى أحد الباحثين القوافل الصوري وليس الميتافيزيقي الذي يقوم على التماثل العولاني. ففي هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن ثقافة كونية كفضاء أو شكل أو ميدان، لقد أصبحت ممكنة بسبب تقدم الاتصال حيث تتلاقى وتتصادم الثقافات المختلفة. وهذه صيغة لعقلة الثقافة، والتي لا تعني سيطرة وهيمنة ثقافة ما بل العكس. هذه التطورات تساهم في حركة ثقافية أوسع وأكثر تعقيداً.^(١٩)

يرى الباحثون أن العقلة لا تهدد الهوية أو الهويات الثقافية والفخاء أو القنوب، بل تعيد تشكيلها أو حتى تطويرها التنكيف مع المتغير. فالإنسان الآن يتجه نحو إمكانية أن يعيش بهويات متعددة ولدينا نموذج المهاجرين وبالثالث الجيل الثالث مثلاً. هؤلاء لم يعد كافياً أن نعتقهم مثل السابق

حدث مصطلح الإنسان الهامشي أو النصفين، ولكنهم يوصفون - إيجابياً - بالفرحجين، فقد ازداد عدد الناس الذين يشعرون نتيجة انظرال المسافات، فأوروبا التي وضعت فكرة الدولة الوطنية، وروجت لفكرة الغرب واليهافي (The west and the rest) وجدت نفسها في حالات كثيرة مجتمعات لعربية الثقافات⁽¹⁴⁾ وهذا اتجاه جديد، فقد كان الافتراض أو التوقع في السبعينات هو أن تطور العالم نحو مزيد من العداوة سيشهد مزيداً من العرقية، بل الذرجسية التي يملؤها التفكير في هوية فردية. ولكن ما يحدث الآن، هو تأكيد على البحث عن هوية جماعية قوية والشكل جديدة للجماعة ضمن المجتمعات الحديثة. ويرى كاتب مثل مانسفولي (Maffessoli) أن صلبة النظر من العداوة إلى ما بعد العداوة تنجم عنها حركة من العرقية إلى الجماعة، ومن العداوة إلى العاطفية حيث نشابه مرحلة ما قبل العداوة المرحلة التقليدية. ويقول إن الوضع الحالي سوف يُعيد العالم إلى القبيلة التي وجدت في مرحلة سابقة تقليدية، ويُسس هذا الوضع القبيلة الجديدة وهي فصيرة العمر، وتوجد بين الشبكي في مدن مثل باريس وتتسم بالنظرة التعبدية والشماعي العاطفي أي شعور قوي بالارتباطهم معاً⁽¹⁵⁾ إن مثل هذه الآراء، ووجهات النظر مهما كانت منطقيتها وقوتها الإثباتية، لكنها تفتقر من أهمها المسبوبة الكلاسيكية للمشروعة للعولة في تفاعلها مع الهوية الثقافية، إذ نجد أنها تدور العولة في تغيير الثقافات، وإعادة تكوينها ضمن نموذج مفترض للعولة. ومثل هذه النظرة تؤكد الرأي القائل إن شكل العالم في صلبة العولة هو أقرب إلى الشبكة منه إلى الهرم. وبالتالي نجد الجار النمسي وليس فقط الجار المكاني أو الجغرافي، ويغلب السيد الجالس على قمة الهرم. فالثقافات الثقافية تصبح قابلة أكثر للتفاعل في زمن العولة بسبب اعتمادها نفسها. ولدينا مثال جيد في كندا التي تؤكد صلباً احترام التنوع الثقافي. كما أن في الولايات المتحدة التي كانت تقدم نفسها كمصهور أو بوتقة للثقافات (Melting pot)، تتأثر الأمريكيون من هذا الوصف لاجتماعهم. ويقول أحد الكتاب «أما اليوم فقد انقلوا عن هذا الوصف وبنوا أكثر واقعية في وصفه وأكثر صدقاً ونقطة باستخدامهم عبارة Salad pool، أي التجميع للكون من مجموعات أو جماعات ذات انتماءات أو هويات مختلفة في اللون والثقافة والدين... إلخ. لكنها متعايشة لشارك جميعاً من الداخل رغم اختلافها من الخارج. تسهم في التصويت واتخاذ القرارات، لكن كلاً منها يعيش حياته الخاصة من تقاليد وعادات وأزياء وطرق ساكن ومشروب واجتماع... إلخ. فهناك مثلاً عرب ويهود وفارس وهنود وطيغان. إلخ. لكنهم جميعاً في الحياة

السياسية مواطنون متساوون في الحقوق»^(١٢٦) فالديمقراطية والسيادة وسائل ناجعة لتحقيق الهويات حيث يمكن جمعها وتطبيقها في حين مشترك يستلزمها، وبذلكها من التواصل بين فئات استقلاليتها. وهنا يقول الكاتب نفسه «والآن إن هذا النموذج يمكن أن يعم العالم كله أي أن يصبح العالم شيئاً بما كان يقول لايبنتز: جمهورية البدء أي الجماعات والشعوب ذات الهويات المختلفة»^(١٢٧)

إن التحليل السابق لعلاقة الهوية والعولة يبدو وكأنه يعالج النموذج التالي الغريب الذي يجب أن تكونه هذه العلاقة، قد يكون هذا صحيحاً جزئياً، ولكن في الوقت نفسه يظهر الإشكالات التي قد تجعل تطورات العولة أقل كارثية، وإن افترض البشرية بأحسن النتائج وأكثرها إيجابية من صلية العولة. ويسمى جيدنز (Giddens) هذه العملية «مجتمع الشاطرة» ويقصد بذلك أن هذا المجتمع يتضمن:

«العولة بطورك حسابي تجاه الاختلالات المتوقعة للفعل الاجتماعي والسلمي الذي يواجهها عالمياً وكفترات بطريقة مستمرة في وجودنا الاجتماعي المعاصر»^(١٢٨) ويحدث كثير من المفكرين للعاصرين عما يسمونه «إدائية الخصوصية» والكوتبة أي العولمة «الرأسمالية الآن في نهاية القرن العشرين» وبذلكها «سبب نجاحها الاستثنائي» تضرر - كما يقول دوركسوز - «مطلقاً بعلاقة خصوصية» وكوتبة مطردة «ومحدودة الموضوح» في سياق الصلة ما بين العرض العالمي الكوني والطلب الخاص - من هنا فالسوق المعاصرة تتضمن تناقضاً مطرداً بين الثقافة والاقتصاد»^(١٢٩) وهذا يعني للنظر الدال إن يتم توجيه إنتاج الثقافة بفعل منطق الرأسمالية المتأخرة. إذ تحاول الرأسمالية بهدف توسيع الأسواق وترويج السلع، أن تضع في الاعتبار التباينات والاختلافات المحتملة، فتقوم بتفصيل «سلع للأسواق الإقليمية والاجتماعية والأثنية والطبقية والنوعية المتخصصة والتزايدة» أي تتضمن ما يطلقون عليه التسوق المتصغر»^(١٣٠) ويؤكد هذا التطور - حسب الكاتب نفسه - إلى «اعتبار العولة، بمثابة شفيد العمومية، على أنها شكل لتحويل شفي العملية التضمنة في كونها الخصوصية، وتخصيص الكونية، إلى مؤسسة»^(١٣١) والمطردة، فإن هذا الشكل لا يحل التناقضات والصراعات بل يكون هو نفسه سبب التوجس والخوف من العولة ثم معارضتها، فهي تحاول أن تجعل من الخاص عاماً لرفع التناقض، ولكن هذه العملية تهدد التمسك بخصوصيته. ويمكن في الصفحات التالية مناقشة صيغ ثقافية - سياسية واتجاهات ومواقف حاولت مواجهة العولة أو معاديتها من خارجها إن أمكن.

العولة والأصولية

تتمثل علاقة العولة بالدين وبالأصولية عموماً، بمنطقة صراع وثقافة وتناقضات. فالعولة ظاهرة عملية الجدالة والتحديث، وبالتالي تهدد الثابت والأصيل. كما يتصوره الشيعة والاصوليون الذين يحاولون - حسب تفكيرهم - الحفاظ على نقاء هذا العالم وثباته، باعتباره ان التغييرات والتحولات بالذات المبررة هي مصدر تشويش لفهم وإدراك الحكمة من خلق هذا العالم، أو ما يسميه بعض الإسلاميين: السنن الكونية. والأصوليات الدينية وغير الدينية تقاوم وتعارض العولة لأسباب تهدد في ظاهرها متناقضة وهي التمسيم والتسيبة. فهي ترى أن العولة تعادل أن نعدم نموذجها الحضاري وتعرضه على العالم بكل الوسائل الممكنة. ومن ناحية أخرى تعتبر أن فكر العولة يؤمن بنسبية الأشياء، مما يهدد الفكر الأحادي والزمن بتعلق. فالعولة في فهمونها برؤيتها الفكرية هي تعبير نظري عن مرحلة الجدالة، ثم ما بعد الجدالة. وقد مكنت بهذا مرحلة متقدمة في العقلانية والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي. كما شجّرت بالعقلانية أي فصل الدين عن الحياة الداعية. لذلك كان لابد للأصوليات أن تتناقض وتتصادم مع العولة. فالأصولية تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة والنهائية وهذه الحقيقة لا توجد في الناقصي. والسمعي الحاضر للأصولي هو محاولة بحث أو إثبات إعجاز هذه الحقيقة التي تمثلت في فكرة أو دعوة أو مجتمع مثالي مطلق. ورغم أنه كان من المتصور أن تتحسر الأصولية مع تطور العلم والمعرفة العلمية. ولكن من الملاحظ أن الأصولية تنمو عندما يزيد الشك من علمائنا فمن الملاحظ أن الأصولية المسيحية جاءت كرد فعل على نظرية التطور. كذلك ازدهرت الأصولية الإسلامية في كليات الطب والهندسة والعلوم أكثر منها بين طلاب التخصصات الأخرى. فالأصولية رد فعل أو احتراز مبكر لوقف أي تطور يراء الأصوليون مهدداً للدين. ولكن الجدالة في عصر العولة باغتت الأصوليين في سرعتها واكتساحها. فهي أصلاً تزيل المواجه، وتوصل إلى أقصى ركن يمكن أن ينجو إليه الأطر المخالف. فهي لا تعرف الحدود أصلاً. ويشبه أحد الاجتماعيين جدالة العولة بأنها قوة ساحقة (juggernaut) والتي يعرفها: «ألة انطلاق بسرعة خاطفة لها قوة هائلة، فحين جدياً كبحر يمكن أن تقودها حتى مدى معين. ولكنها تهدد بأن تتطرق خارج سيطرتنا، وأن تعمل بقوتها الذاتية. وهي تستحق من يقاومها، وأحياناً بينما تبدو وكأنها ذات مجرى أو طريق ثابت فقد تتصرف أحياناً إلى اتجاهات لم تكن متوقعها»⁽¹⁾

البداية فرض ما يسمى بالتحول العالمي العظيم (Great World Transmutation-GWT) على الأصولية وغيرها لتحديات جديدة تتطلب ردود فعل واستجابات في مستوى هذه التحديات. ولابد من تأكيد بعض المفاصل والعقائد، مثل كون التحول غربياً، وقد كان هذا صيغة وليس حقيقة. فقد ظهر في الغرب، ولكنه اثر على كل العالم، وبالتالي تآثر أيضاً بهذا الاحتكاك. هذا يعني ان الطاعنة يجب الا تغفل، وتعتبر قاصرة على الغرب. ومن ناحية اخرى، لهذا التحول توشيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولكنه أيضاً لا يغفل من طابع ديني. ومع ذلك فهو يمثل تهديداً لكل الايمان ولكنه اسياسي. فهو يركز على الانساني على حساب الالهي. وعلى العقل مقابل العقيدة، والكفاءة اكثر من القيم، والبحث عن المعنى وليس الحقيقة. عن الكمية اكثر من النوعية. العلم وليس السحر والغيبيات، والتغيير اكثر من الاستمرارية⁽¹⁾. هذه الشكليات ليست صحيحة تماماً. ولكن الاختلاف بين رواجح حين تكاثر بين المدنية والأصولية تصنف بهذا التمييز ان الأصولية تحول احياناً ان تكون طائفية مثلاً، او ان تستخدم بعض نتائج العلم. ومن ناحية اخرى نجد في الغرب غلبة نقداً للتحليلية الزائفة بدلاً من مدرسة فرانكفورت. وحتى الجامعات ما بعد المدنية، وبإذات نشء عصر التنوير الذي تصفه كثيراً في بلادنا بينما يتعرض لهجوم عدد من المفكرين والفلاسفة الغربيين.

http://Archivebeta.Sakhr.com

يرى بعض الباحثين ان الأصولية متضادة للثقافة بسبب رفضها النسبية. ولكن الأصولية في الواقع تريد ثقافة بلا إبداع وهذه معادلة صعبة او مستحيلة. فالثقافة في جوهرها تنوع النظرة والرؤية للكون والطبيعة والإنسان والمجتمع. بينما ثقافة الدين حين تتحول إلى الأصولية تسعى إلى بسط ونشر نظرة ترى أنها إلهية او ربانية. وتلجأ الأصولية في الحكم على الثقافة والفنون والآداب والفكر والفلسفة حسب معايير قديمة وأخلاقية بعيدة في كثير من الأحيان عن المعايير الموضوعية لتقييم تلك النشاطات. فهي قد تستخدم مفاهيم الحلال والحرام مثلاً عرضاً عن الجمال والفجح عند الذوق او تعويم أوجه ما او مشاهدات مسرحية او قرأة نصيدة. ومن هنا تواجه الأصولية انسحاب انبائها في اوضاع العزلة. لأن العزلة تتميز بتفككات ثقافية وإعلامية عاتكة تقف امامها الأصولية عاجزة.

تعتبر الأصولية شكلاً حديداً او متطرفاً في التعبير عن الهوية او الخصوصية، فهي تقتصر على الدين فقط. وحتى في الدين فهي تتبنى فهماً وتفسيراً شيقاً يقدس النص ويرفض أي اجتهاد

يحاول تحديد النص، أي يربطه بالواقع والزمن. لذلك فإن الأراسم والقرارات التي تصدر وللق النص، في شكل فتوى مثلاً، تكتسب قدسية ملزمة وواجبة التقيد. وقد استطاعت الأصولية وضع حدود فاصلة نسباً بين الآن والآخر. وفي هذا المجال استخدمت الأصولية الإسلامية مثلاً، التكفير ثم الجاهلية مقابل الإسلام ككليات للتصنيف (الفرق) مثلاًما استخدمت مصطلحات قديمة مصطلحات: المتحضرين والبرابرة، فالأصولية الإنسانية وحصرية، وهذه هي مشكلتها الحقيقية في التعامل مع العولمة، فهي لا تقبل الآخر وغير ملتزمة ومكتفية ذاتياً. كما نلاحظ فيما يتعلق بالمعرفة والفكر والثقافة، ونحن نقول للعدوان فهي تحاول أن تدافع عن ذاتها، وهي تقول إن بلادنا ونحن بقاء، أو على الأقل هزيمة الآخر. وهناك الموقف الرضي من الآخر أو الغريب، مما يحجب عن الأصوليين ميزة القارة واختيار قضاةهم، بينما في العولمة والجماعات الحديثة لم يعد ممكناً تعهد من هو الغريب يقول سيمبل (Simbel) إن معنى الغريب أو الأجنبي قد تغير مع قديم العدالة، ففي ثقافتنا ما قبل الدولة (الجماعات التقليدية) حيث الجماعة المحلية ظلت الأساس للنظيم الاجتماعي أوسع، فهي تشير للغريب كشخص كامل (Whole Person) مختلف جاء من الخارج، وبالتالي يمكن الانتماء إليه ولا يستطيع كسب ثقة الجماعة حتى لو عاش معهم لفترة طويلة، بينما في المجتمعات الحديثة، على العكس من ذلك، لا يتم التفاعل مع الآخرين باعتبارهم شعباً كاملاً، بالطريقة نفسها، فالتعامل في الأوساط المضطربة يتفاعلون باستمرار مع الزمن مع من لا يعرفونهم أو لم يقابلوهم أبداً.^(٣٤) وينصب الأصوليون الإسلاميون بعيداً ظرو وجودنا أنفسهم جغرافياً قرب الآخر غير الغريب، فإنهم يلجأون إلى ما يسمونه «المفاصلة» أي فصل أنفسهم عنه. ومن أشهر من قام بذلك جماعة التكفير والهجرة، والتي اعتبرت التشيع الذي تعارض داخله جاهلياً وكافراً، لذلك هاجرت وابتعدت هاربة بدونها. هذه أمثلة لعجز الأصوليين عن الانفتاح والامتلاك والتفاعل في عالم تتساقط فيه الحدود. ولذلك اعتبرت الأصولية تغييراً عن فكر أزمة لأنها بعيدة، ومنعزلة عن الواقع، وبماجزة عن التكيف المطلق وعن امتلاك وسائل دفاع حقيقية للحد من هويتها والتي حددتها في العودة إلى أصول الدين، وتأسيس مجتمع طهراني يشابه مجتمع المدينة في عهد الرسول (ص).

تمثل الأصولية النموذج الأبسي في جدل العولمة والهوية، إذ تقوم العلاقة بينهما على التناقض الكامل، وهذا الوضع قائم في أصوليات كل الأديان لأنها عاجزة عن الانتماء في العالم أو

المجتمع باعتباره تخلصاً ومتملاً. ويقول غارودي في هذا الصدد: «طغى الغرام، تولد الأصولية الدينية أو السياسية من إعساق أمام عزلة عالم بلا هدف وبلا معنى. وإن البشر اليائسين بلا مستقبل، هم طرائد لكل العدميات أمام قيسم من عومة لم تعد تعد الحياة بالثقبات والدلالة (...) لا يمكن الخلاص من العزلة الأصوليات: إلا من خلال إبقاء الناس ولذيرهم إلى معنى الأسئلة الصحيحة»^(٣٧) فالأصوليون يشعرون بوجود مشكلة في فهم العالم، ولكنهم يشكلون من إجاباتهم رؤية للكون، يدعونها بالقدس، ويحمونها بالتعصب عن أي تغيير أو تحول، ويصبح العالم المظالم لتصورهم هدفاً للهدم والقضاء، يدعوى بناء آخر أفضل وأظهر.

المسلمون والعزلة

تعددت أسباب منهجية أن استطعم كلمة المسلمين وليس الإسلام كثيرين مجرد لأن ما يمكن أن يحمي أي مهتم في الاجتماع أو التثريبولوجيا أو الدراسات الثقافية هو كيف يفهم الناس الإسلام وكيف يمارسونه أي الدين كما يحمي البشر وليس في الخصوص والكتب، فالتركيز ليس على ماذا قال الإسلام، ولكن ماذا فعل المسلمون، ويختلف في التعامل طريقة التفكير في الدين نفسه. لذلك اعتقد أن ما يتم مناقشته الآن في الجورنال والزمانيات وما يتناظر في الصحف والمجلات والجورنال والكتب، وما يشكك في الإسلام المختلفة، تحت عنوان الإسلام والعزلة، وصف طير دقيق للعلاقة. لأن العزلة مفيدة، وسيرورات قبل أن تكون نظرية أو خطاباً معرفياً أو ايدولوجياً لكي يمارسها ويواجهها الإسلام كعقيدة. وقد يكون سبب الخلط بين الزهاد والإسلام، هو أن البعض ينسب أو يلصق - عمداً أو استسهالاً - ممارسات جماعات بعينها إلى الإسلام ككل. ومن هنا أيضاً تعددت أن تخصص جزءاً منفصلاً للأصولية، لأنه رغم وجود أصولية ما في كل عقيدة أو دين. إلا أن أي حديث عن الأصولية يتنازع معها ثقافياً اسم الإسلام. كذلك أميل إلى استخدام مصطلح الفكر الإسلامي عوضاً عن الإسلام والدين بدلاً من الدين.

ترجع جذور علاقة المسلمين والعزلة إلى الصراع والاحتكاك والتفاعل المستمرين تاريخياً والذي أخذ اشكالاً متعددة تتراوح من التبادل الثقافي إلى الحروب الصليبية. وحتى الاستعمار الغربي والهيمنة الرأسمالية الغربية. فالعزلة لدى المسلمين هي مشروع لغرض الهيمنة، ومن هذا المنظر يتم تحليل وفهم العزلة، ومن ثم التعامل معها. وبالتالي، فإن النظرة للعزلة هي امتداد للبحث عن كيفية التعامل مع الغرب من خلال تأكيد الهوية الإسلامية. فالفكر الإسلامي الحديث -

لولا خشية البالغ والإطلاق - كنه حوار وصراع مع الغرب، وهذا ما حدد الإطار العام لأسئلة الفكر العربي-الإسلامي الأساسية. إذ دارت الأسئلة منذ الاحتكاك بالغرب: «ما يجب عليهم، وما يمكنهم أن يفعلوه عن الغرب لإنهاء مجتمعهم كما يتسالمون بأي معنى يتقنون عرباً ويقتلون مسلمين، إذا ما نكثروا بالغرب واقتبسوا منه»¹³⁴. واعتمد الفكر الإسلامي كثيراً بما أسماه المفكرون والكتّاب تصديقات فكر الغرب ونموذجيه الحضاري، وانتجت المكتبة الإسلامية العديد من الكتب والأبحاث التي كان فيها - كما يظهر من عنوان أحد الكتب - الرد على شبهات حول الإسلام. وقد حاول الفكر الإسلامي الحديث إثبات قطبيتين: شمولية الإسلام وإنسانيته المفردة مقابل التأكيد على أزمة الحضارة الغربية بسبب الإفراط في الشهادة واليقع عن الأخلاق والقيم وعلى ضوء ذلك يقدم المسلمون مشروعه الحضاري الذي يعتبرونه صالحاً لكل زمان ومكان، ويؤمنون عالمية إسلامية أنه إن تشابهت مع عالمية أو عولة الغرب حسب التصور الإسلامي. ويوصل بأحد إسلامي إلى القول:

«والإنسان لا ينفصل عن الإسلام عقائد وتعاليم تشكل متجسداً إسلامياً في العولة، يمكن أن نقاربه بالتصورات الأخرى، ونقارنها في شمولية، فالفرق الكرم رسالة للبشر كافة، أو هو رسالة عالمية لكل الأجناس والأمم التي تعيش على كوكب الأرض، وفي هذا يقول الحق تبارك وتعالى للنبى (ص): (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) الأنبياء: ١٠٧»¹³⁵

ولاحظ أنه قبل انتشار العولة كمفهوم أو معادلات، بدأ المسلمون في تأكيد هويتهم المتميزة مع شعورهم المتزايد بجهانية وفئة الحضارة الغربية. ومن ثم بدأ التفاعل الذي اعتبره المسلمون هجمة غربية أو شكلاً جديداً للعروب الصليبية التي يرى البعض أنها لم تتوقف أصلاً. وقد أظهر النقاش أن الفكر الإسلامي يهتم بنظرة الغرب له، لذلك ظل لفترة طويلة في مرحلة الرد على اتهامات الغرب - كما يقول المسلمون - ومحاولة إظهار الصورة الإيجابية. ويجعل أحد الكتب التصديقات التي حاول الفكر الرد عليها ونمطها في عدد من القضايا، أهمها¹³⁶:

١- إن الغرب لم يتقدم إلا حين تخلص من سلطان الدين على العقل وحكم العقل في كل أمور حياته. وأجمع المفكرون الإسلاميون على رفض تطبيق هذا الشرط على النهضة الإسلامية بسبب الفرق بين الإسلام والمكتسبة المسيحية في الغرب

٢- فصل الدين عن الدولة، واتهام الإسلام بالنظام التوتوقراطي

٢- ماضوية الإسلام.

٣- موقف الإسلام من قضية المرأة وتعدد الزوجات.

٤- عدم إلغاء نظام الترق.

٥- الاتهام القائل بقسوة وهمجية أحكام الإسلام بمثلثة في الحدود.

٦- دفع الإسلام بالمراسمالية اسماعه بالملكية الفردية وحرية التجارة.

٧- رفض الإسلام القومية والوطنية بسبب حالته.

٨- اتهام الإسلام برفض الديمقراطية.

إن هذه القضايا - الاتهامات طلت محور الخلاف والتمايز بين المسلمين والغرب منذ نهاية القرن الماضي، ولكنها الآن أكثر حدة تحت مسميات جديدة مثل العنصرية والطائفية وحقوق الإنسان والمساواة والفساح والتعددية.

وهذا ما حدا بأحد الاختلاجات إلى أن يطلب بأن تتعبر عن الأمر لغة إنسانية عامة وليس لغة إسلامية، لأنه لو تخففت عنه لغة إسلامية سطر شعارات كبرى، لأنه في هذه الحال يُهملها، فإنا لو تخففت معه بلغة ظهرت قصوره وحدوديته الكثيرة من خلال لغتها^{٣٠} ويحسر هذا الطلب انتظار مطلب السبق أو الأولوية، فعندما يأتي الكلام عن العنصرية أو الديمقراطية مثلاً يتبري كثيرون إلى الرد بقولهم إن الإسلام سبق الغرب في العنصرية أو حقوق الإنسان مثلاً. والرأي القائل باستخدام لغتهم لمواجهتهم بترك قوة والتكبر العنصرية على البشرية، ويحدث عن التشدد.

يقودنا الجزء السابق إلى سؤال مهم يسبق البحث عن إمكانية أي تقابل إيجابي بين المسلمين والعنصرية كمرحلة تاريخية، وهو هل ما يعيشه العالم الآن مؤامرة ضد المسلمين، أو مشروع اختراق ثقافي ينتهي بالسيطرة على المسلمين؟ نلاحظ متأمل هذه القضية أن الصراع السياسي هو السبب وراء تعميق وتطعيم الحدث عن الخطر الغربي على الهوية الإسلامية، فقد انتشرت فكرة الخطر الأخطر أو الإسلامي كمين للخطر الأحمر أو الشيوعي الذي انتهى مع نهاية الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وانفراط المنظومة السوفييتية، وأصبحت بعض دول السياسة الخارجية في أمريكا تروج للخطر الإسلامي مستغنية تجربة إيران الإسلامية وما تقوم بعض

جماعات الإسلام السياسي من خلف نهجاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى البعض في أمريكا أنه لابد من وجود عدو خارجي لتوجيه له السياسة الخارجية. إن أراد أن تلجج أو تستمر في ديناميتها وتجذب المواطنين الأمريكيين وتكسب تأييدهم. هذا ما سببه بعض الكتاب خرافة الخطر الإسلامي. باعتبار الفكرة مجرد وهم بقية - التفارقة - الطرفان - المسلمون - كما يقول روجيه دوريه - قد اطمقوا طابعاً إسلامياً على العداء للإسلام^(١٢) فقد روجوا لفكرة في محاولة لعكس مصدر الخطر. إذ قابل هذا الوهم الغربي فكر وجود مؤامرة غربية وتتهم عدو هو الغرب أو دول الاستكبار - كما يعبر مصطلح إسلامي - وجرى تشييع لخطر غربي (أحياناً صهيوني مسيحي) على الإسلام. ويستخدم كذته المماثل الموضوعي لفكرة الخطر الأخضر أو الإسلامي.

ننظر مثل هذه التحليلات والقصص على مضمون الصراع لتصل إلى مظاهره ونتائجها. وتتخذ في بعض الأحيان اسماً. فخطبة الصراع بين الغرب (وهذا مصطلح بدوره غير دقيق لعدم وجود غرب واحد موحد) من جهة. وبين الإسلام أو المسلمين (وهذا أيضاً مفهوم إشكالي) من جهة أخرى. ليس صراعاً نظرياً أو دينياً. بل هو صراع سياسي تحكمه المصالح. وقد حاول أحد الباحثين التمييز بين بعض ملامح الصراع. حين قال: إن الغرب الأبيض العنيد ولكن ينحني الحشد أو القنينة التي يقوم بها للإسلام ضد مصالح الغرب. ويؤلفها الأمر الفصل بين عداء للإسلام وهداء أو خوف من بعض المسلمين. وقد يستخدم هؤلاء المسلمون كلمة الإسلام كمعنى جوهري ثابت غير تاريخي في وصف أنفسهم وحين يصفون بعض سلوكهم مثلاً ينسبونه للإسلام أي يدعوون تمثيلهم للإسلام. وعلى سبيل المثال. إذا ولغت مجموعة معجزة. أو حتى دولة ضد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أو ضد حقوق المرأة أو الأقليات. فإنها تقول إن الإسلام قال كذا وكذا بخصوص هذا الأمر. وهذا سلاح يمكن أن يستخدم ضد المسلمين والإسلام. فهناك فرق بين أن تقول إن دولة إسلامية تنتهك حقوق الإنسان. أو أن تقول إن الإسلام ينتهك حقوق الإنسان. مثل هذا التفرقة ضروري بين المسلمين أنفسهم قبل أن يكون بين الغربيين وغير المسلمين.

إن العولة ليست استهدافاً أو مخططاً أو مؤامرة مقصودة بوعي للقضاء على الدين أو العقيدة. ولكن صلاحيات واليات العولة قد تسبب أضراراً من العسنة أو قد تؤدي إلى الانشغال عن الدين بمسائل أخرى جديدة. فهي آثار جانبية لم تدخل في ظهورها العولة بصورة مباشرة أو باعتبارها هدفاً مخططاً له.

يتعامل المسلمون في أغلب الأحوال مع العولمة بطريقة انتقائية (Selective) تقوم على إمكانية الاستفادة من نتائج العولمة المادية من اقتصاد وتكنولوجيا مع رفض منظومة القيم التي توجبه العولمة. ويحاول المسلمون نفي أن القيم الدينية تتعارض مع العلم والصناعة والتطور، ولكن في الوقت نفسه يكرر البعض إمكانية أن ينعزل المجتمع أخلاقياً ويتطور علمياً. وهذه نقطة دقيقة تحتاج إلى مزيد من التحقيق أكثر من مجرد ترديد الشعارات والأكهومات، إذ يصعب أن يلجم الإنسان بهذه الطريقة التعسفية إلى مادة وروح. كما أن التطور العلمي يتطلب قدراً من الانضباط والصبر والمثابرة والتضحية والصنعة. كل هذه قيم روحية لابد من توافرها في العالم أو المجتمع. كذلك المحدث عند بعض المسلمين عن غياب الأخلاق في المجتمعات الغربية فيه كثير من القسوة والبالغة في تقليل الغير.

كذلك فالعلاقة مع العولمة تحتاج لإقامة نظر نعي العولمة كظاهرة شاملة والتعامل معها ككل. ولا يعني هذا القول غير التقدي، ولكن استخدام العقل في فهم ما يدور. فالمسلمون لا يحتاجون إلى مناعة أخلاقية ضد العولمة، بل إلى مناعة فكرية وعقلية ودينية. فالمسلمون حين يطشون اختراق العولمة لهويهم، حينئذ لن يكون الاختراق بقسب قوة العولمة الكاسية، بل يعود ذلك في كثير إلى ضعف في هوية المسلمين، أو بالأصح ضعف في قدرتهم على تأسيس مدائن الهوية المصانة.

وهنا يسعنا مفهوم مالك بن نبي التآلف وهو القابلية للاستيعار (Colonizability) استخدم مفهوم القابلية للعولمة⁽³⁷⁾، إذ إن العامل الذاتي هو الحاسم دائماً مهما كانت قوة العوامل الخارجية، فالاستيعار أو العولمة تعد مكانة وانتشاراً ورسوخاً أكثر من الضعف الداخلي. وهذا ما نشهده الآن في تلاقي المسلمين مع نتائج وإثار العولمة. وهذا ما اسماء جعيط-الاحتياط- وهو صلية تسمح للشخص عليه بعد توقف الهيمنة المباشرة أن يحتفظ من خلال علاقته بالمسيطر بما هو عالمي⁽³⁸⁾.

أضرب الانتمائية بتفاعل المسلمين إيجابياً ودينية مع عمليات العولمة، بل زائلة الانتمالية لوجية وتقليداً، لأنه حتى أكثر المسلمين حداثة ويقوا في فتح الفصل بين العلم كعقل وطريقة تفكير وحيات وبين منتجات العلم، فقد دأب المحدثون المسلمون منذ زمن، أن يفتشوا البادية الثقافية الغربية إلى اليات شكلية وأدائية تعمل على قيم وأراء موروثة. عندما يستورد الغرب إلى الشرق يحرك من

خلاف ومما نلاحظه بسهولة نظرية إلى مجرد جانب الآلات والفني والمادي^(٣٧). ويبنى التفكير الديكارتي مثلاً بعيداً عن أحد الأبعاد، ويخلق أحد الباحثين على ذلك، قائلاً: «إن صيغة الفكر التي تميز المفكرين المسلمين ليست العلم ولا اللاعنوت بل هي الأيديولوجيا التي تعبر عن رؤيتهم للعالم وقيمهم الثقافية، فالأندلسيين المسلمة هي تلك الجزء من المجتمع المسلم الذي يعتبر التراسل بالأيديولوجيا المسلمة غير قابل للتشك والتساؤل. بينما معرفتهم الآلاتية أو العملية هي في واحد من علوم الغرب التي اكتسبوها في مؤسسات تعليمية في الغرب أو على غرار غربي في بلدانهم^(٣٨)». ويرجع فشل الرحمن هذه التوضيحية إلى نوع التعليم ومؤسساته التي تلقى في التشديد على مسألة «الكتاب المعرفة أي تعليم كميات، نقل و/أو تزييد جموداً، من الحقائق والوقائع بدلاً من التشديد على الإبداع، الإبداع الذي لا يمكن أن يتحقق من دون أن يحدث، على أي حال، خطأ في التفسير ونوعاً من نزعة القاصرة الثقافية^(٣٩)». وقد أوصلة هذه الملاحظة إلى نتيجة مهمة في التطور الفكري للمجتمعات المسلمة التي يفترض فيها أن تتطوع بقنوات فكرية تراكب مشغولات العلم بما يجعلها جزءاً من الحاضر وتضاهيها، يقول: «الآلة أن نلاحظ أن المسلم يتقبل متخفاً، خاصة في بعض الفكر الحديث أو التقني، الفلسفة. وليس من قبل الصفة إلا تعرف الحديثة الإسلامية أي طالب جاد للفلسفة، طول العالم الإسلامي وعرضه، يمكن الاختيار به سوى محمد إقبال^(٤٠)». فالمسلمون يأخذون الآلات ويرفضون العقلية.

رغم أن قضية الخصوصية أو القومية الثقافية حازت على اهتمام الكثيرين في بحث العلاقة بين الهوية والقولة، إلا أنها تبدو وكأنها مجرد صراع قديم بين الإسلام (للمسلمين) والغرب. رغم أن أغلب الموضوعات الثقافية التي توفقت على ضوء، منظور القومية الثقافية هي الأكثر حضوراً والمباحة الآن على أجنحة الفكر والواقع الإسلاميين، فمن الملاحظ أن مسألة حقوق الإنسان مثلاً برزت كقضية تدل الصراع أو التوافق بين المسلمين والعالم الغربي. فهذه قضية نبيلة قد تسبب إجحافاً من يفت ضدها ولكن الاختلاف اتسع فعلاً حول حدود حقوق الإنسان ومصدرها وكيفية حمايتها من الانتهاكات ومبادئها بقوانين مدنية. ويحدث هاليدي أريج استجابات نقل هذه القضايا، إذ يمكن تصنيف نهج التعامل في: الاستيعاب، التملك، الخصوصية والتوجه. وقد يضاف إلى ذلك عدم التوافق^(٤١). ويعني نهج الاستيعاب إنكار وجود خلاف جوهرية بين الإسلام والفهم الدوالي عن حقوق الإنسان. وهذا تفسير لوبرالي للإسلام وأكثر انتماءً في القولة

والصدقة. أما الثاني فتتأكد فبعدمي ان الدول تعترم حقوق الإنسان أكثر من المجتمعات الأخرى. ويفسر هذا الموقف صعود الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان (١٩٨١) وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان^(٢٧). أما المواقف الأخرى فهي تؤكد بطريقة أو أخرى على اختلاف الإسلام عن الحضارة الغربية التي تريد فرض هذه القيم وجعلها عالمية. فقد ركز البعض على خصوصية المجتمعات الإسلامية ثقافياً وقانونياً. فهي مختلفة عن المجتمعات الأخرى. لذلك ليس من المنطق والواقعية ان نطبق عليها ما يصلح لمجتمعات أخرى. وهذه الحجة مقبولة بالذات في إطار التنوع والتعدد واحترام الآخر. ولكن الخصوصية تصل عند بعض الجماعات الإسلامية حد الرفض الكامل لأنه لا يمكن - حسب رأيهم - التساوة بين الإلهي والوطني، أي بين الشريعة الإسلامية والقوانين. أو المواثيق التي وضعها البشر.

تظهر قضية الخصوصية والتمسك الثقافية في كثير من الأحيان كحيلة أو مناورة يقصد منها عدم الالتزام بمبادئ، قد تنادي إلى إسقاط السلطة الدينية والسياسية. لا أريد القول إن الخصوصية - أحياناً - كلمة حل يراء بها بطلان. ولكن الشاهد هو ان مبدأ الخصوصية يعطي بعض الدول والمجتمعات مساهمة للتلاعب بالحقوق الأساسية للإنسان. ومن أمثلة الأمثلة إيران والموريتان والصين وغيرها من الدول الشمولية والخصوصية التي تكون مقبولة في الحديث عن الوسائل والأليات التي تستخدم لتحقيق مبادئ معينة، أي أمن التشوري ان نغفل المبادئ ونختلف في طرق تطبيقها. لدينا مثال ملموس في الديمقراطية. فهي لا تعني بالشمولية اسطراء النظام الرئاسي الأمريكي، أو النظام البرلماني البريطاني، ولكن إقرار وتقليد صيغة تمكن الشعب من المشاركة في السلطة والثروة والداول السلمي للحكم، وضمان الحريات الأساسية. هذه مبادئ عامة وذات طابع إنساني. أو حتى فطري طبيعي. أي ان الإنسان بولد حراً. فهذا لا توجد خصوصية في المبدأ. ولكن يمكن البحث عنها في الطريقة التي تنظم بها هذه الحرية. ويمكن ان نؤكد الخصوصية حين يبالغ فيها بحيث تفسح عن موقف مختلف. فتمت دعوى الخصوصية يرفض اعتبار عمل الاطفال جريمة. لأن قبول ذلك فيه خضوع للهينة الغربية

حول وحتى العمل المبكر يكون جريمة عند حقوق الإنسان ولو كان بعد البلوغ، وحتى خمس عشرة سنة. ونحن جميعاً كنا فلاحين نعمل في هذه السن، ولكن كما هي منظمة العمل الدولية تقر ان ذلك جريمة القول إننا الآن أمام تصعيد لهذه الهينة القيمة الغربية. لأنها تتحول إلى قوانين تفرض على الناس^(٢٨).

تتعدد اتجاهات التفاعل مع العولمة بين المسلمين، وهي تتراوح بين اختيارات إيجابية العولمة حتى الدعوة لقيادة المسلمين هذه المرحلة، وفي كل الأحوال، أصبحت ودود الطفل جميعها أكثر واقعية وتكيفاً، ولقد تمت التزعة الصراعية نسبياً، وهناك اتجاه بارز هو أن المسلمين قانونيون على أن يوجدوا بوصلة سير العالم مستقبلاً، يقول السوري: «على المستوى الثقافي نجد أن الهيمنة الغربية الثقافية بدأت في التراجع، والنموذج الغربي لم يعد جذاباً لأبنائنا الراسخين، ولا يشخصه الاشتراكي، بمعنى أن الاشتراق الداخلي لهذه الحضارة قد حدث، فالنظام الاشتراكي قد انهار والنظام الراسخ أصبح في أزمة»⁽¹⁰⁾ وهذا الممثل يعني أن الساحة قد أصبحت خالية أو مهيلة لأن يمثل البديل الإسلامي محل النظم السابقة، ويعبر أحد الإسلاميين مباشرة عن الحاجة للغور الإسلامي، بقوله: «ولأن الاشتراكية فشلت والراسخالية تبرز مظاهر فشلها الآن، فإن العالم يحتاج إلى المنظومة الحضارية الإسلامية، تلك المنظومة لا تجمع فقط العرب والمسلمين، ولكنها تجمع المستضعفين في العالم أجمع، لأن العالم بالفعل أصبح قرية صغيرة في ظل تقدم الاتصالات، وما يجب أن نسمي إليه الآن قبل غرابت الوقت هو عمل المنظومة التي تجمع كل حضارة الراسخية في العالم»⁽¹¹⁾ «أفلا مشغوب العالم أجمع أن الراسخية تقودهم إلى كارثة على كل المستويات»⁽¹²⁾ «ويعتقدون أنها لا يمكن أن تكون مثل هذه القواعد، لذلك يدعو إلى ما يسميه «فئة الأقل» من حالة التزعة الحضارية التي تقع فيها». وهذا يشمل الأخذ بالأسباب، أي العلوم والتكنولوجيا، والسلاح، بالإضافة إلى الدرع الإسلامية الجهادية»⁽¹³⁾.

العولمة : مشروع غربي أم ثقافة عالمية؟

خلفت الفترة الحالية بجدل واسع حول فكرة صدام الحضارات التي أطلقها صموئيل هنتنجتون Huntington في كتاب يحمل الاسم نفسه، وتشير أطروحة هنتنجتون عمداً من الإشكاليات في علاقة العولمة بالهوية، لأنها تنطلق من الصراع، وهذا وضع يدعو في جوهره متناقض مع فكرة العولمة التي يفترض فيها أن تقوم على التمهيد أو التوحيد الثقافي، ويذهب الكاتب من البداية إلى تعريف موضوعه بالقول: «إن الثقافة والهويات الثقافية، والتي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفصيص والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة»⁽¹⁴⁾ ويشرح بعالم تكون فيه الهويات الثقافية - العرقية والطوعية والدينية والحضارية - واضحة، وتصبح «هي المركز الرئيسي، وتشكل فيه العدوليات والتشكلات

وسياسات الدول طبقاً لأحوال التغارب أو الاختلاف الثقافي^(١٢١). ويرى هنتنجتون أن «المحضرات هي القبائل الإنسانية، وصدام المحضرات هو صراع قبلي على نطاق كوني»^(١٢٢). وبذلكي نظرية هنتنجتون عكس نظرية فوكوياما التي تقول بإنهاء التاريخ، أو نهاية الصراع والاختلاف بانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية، أو انتصار الحضارة الغربية وسيادتها على العالم فهو يقول بشفة إنه مع انقضاء القرن العشرين يمكن الحديث مجدداً عن تاريخ للبشرية واضح العالم والأهداف حيث يتجه الطب البشرية إلى الديمقراطية الليبرالية. وهو مثلك من حدوث تلك التغييرات الأولى بتدخل بالانقضاء. والثاني يتصل بما يسمى الصراع من أجل نيل التقدير والاحترام^(١٢٣). ويرى فوكوياما أنه قد تعدت صراعات صغرى في بعض أقطار العالم الثالث، لكن لن يشهد العالم أي صراعات كبرى، لأن حرب الأفكار قد انتهت. وستتركز الصراعات - إن وجدت - حول حل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية.

لا نجد أفكار الصراعات أولاً ملحوظة، بينما يمكن لأبيولوجيات النهايات أن تنتشر. والسبب في ذلك أن «النهايات» غالباً ما تسلط حدوداً أو حواجز كانت تفصل البشر. كما أن نظرية صراع الحضارات تعمل في دائرة التنبؤات ظهور «صراعات» يمكن أن يكره الشعور بالانقضاء، ومواجهة الآخر. وكان السدود حضارة ما لا يتم إلا بالنهايات أو إضعاف الحضارات المنافسة ولا يؤكد هنتنجتون حقيقة نشوب حرب كونية تشارك فيها دول المركز في حضارات العالم الرئيسية، لأن ذلك «حسب قوله» أمر بعيد الاحتمال ولكن ليس مستحيل. وما يهم في نظرية صراع الحضارات أنها تعمل في نهاية الأمر إلى تقارب وتداخل الحضارات. وتتبنى فكرة العوامل المشتركة في الحضارة. وينطلق هنتنجتون من القول بوجود بعض الأمريكيتين التوأمين بالتمددية في الداخل والعالمية في الخارج، فهناك من يريدون أن يجعلوا العالم مثل أمريكا، وآخرون «وعاء التعددية» يريدون أن يجعلوا أمريكا مثل العالم^(١٢٤). ويذهب مثل هذا الطرح فكرة أن العولة تميل إلى تشكيل ثقافة عالمية لها خصائص مشتركة وليس بالضرورة أن يسيطر عليها مركز واحد. فقد تنهض الثقافات غير الغربية دون أن تدخل في صراع مع الحضارة الغربية، أي أن تكون العلاقة تكاملية وجذلية تتبادل التأثير والتأثر. خصوصاً حين يتسابق الناس نحو الارتقاء بالجواريب الأخلاقية للشخصية الإنسانية. وفي تلك الحالة لغرض البشرية - كما يسميه فوكوياما- الحروب الكبرى الولوج^(١٢٥).

تشير مظاهر العولة الرافعة كلها إلى أن الإنسانية تتجه نحو ثقافة عالمية ومشتركة. ويمكن القول إنه -على الأقل- على المستوى السياسي- أصبح كثير من القياديين، والعلماء المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ووضعية المرأة والقطاعات، ومبادئ القانون، الثقافية والحاسبية والتعاوية... إلخ، مكونات لثقافة كثير من شعوب العالم من خلال مشاركتها في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وفي المؤتمرات (قمة التنمية أو الأرض). كما أن منظمات المجتمع المدني التي انتشرت في كل أركان المعمورة ووجدت لهذه القياديين والأفكار في مناطق كانت معزولة أو مهمشة، ولكنها الآن جزء من القرية الكونية. ويعمل البعض كثيراً على ما يسمونه الديمقراطية الإلكترونية⁽¹⁾ التي تقوم على أساس الانترنت. ويمكن أن تستطرد لاستيعاب جمهور عريض في عمليات صنع القرار المبدئية⁽²⁾. وفي السياق نفسه يمكن حل التناقض بين العولة من الطي والعولة من أسفل. فقد كانت العولة تعني في الأساس، مفروض التغييرات الجذرية على المجتمعات المحلية من طريق قوى متحركة من أعلى. ولكن بروز منظمات المجتمع المدني أكد على الوطنية والمشاركة. كما أنها تنشط على مستويات كثيرة لتطبيق مبادئ في موارد الرزق والعيش⁽³⁾.

لم تعد اليونيسكو بمنهجها منطقياً أهم والثقافة، فهم في الحديث عن العلاقات عالية جديدة. وفي نظريتها عن التنوع البشري، المطلق، دوماً لا يبتعدان أبداً عن عولة أو كونية تنقسم بوحدة وتنوع الثقافة الإنسانية معاً. وقد أصبح الشعور بوحدة هذا التركيب حقيقة وليس مجرد بوتقوية أو أساليب. سواء كان ذلك من خلال سرعة التعرف مما يجري في العالم، أو الإحساس بسلالات قد تتجاوز حدود الدول مثل الأزمات والمخدرات والأوبئة والجريمة المنظمة. فهذا التركيب الواحد لا يمكن أن يفكر لكي يستغرد به أشخاص أو مجموعات ذاتية المصالح أو متعصبة. ومع تزايد هذا الاتجاه العالمي تتراجع مؤسسات كانت تكرر المحلية أو القومية، فالدولة الوطنية التي كانت تؤكد على السيادة الوطنية والذاتية، أصبحت تلوي نفسها بنفسها لاجابات إلى الدول في تكتلات ومجموعات أوسع. كما أن الدول الوطنية لم تعد ذات هيمنة قوية على مواطنيها، فقد أصبحت مراقبة من قبل العالم ككل. ويقول غاروني، وهو المبتاز إلى الدعوة لحوار الحضارات: «ومن الآن فصاعداً، لا يمكن حل أي مشكلة في إطار أمة واحدة. أو انطلاقاً من أراء جماعة دينية أو روحية واحدة...» إن الحديث الجديد في عصرنا هو أن هذه الرؤية التكوينية الواحد لم تعد مثلاً، بل صارت واقعاً حقيقياً⁽⁴⁾. - ويقصد بالواحد والكل هذا العالم. وهكذا تتجه البشرية نحو

وأداة ثقافة شاملة وفي الوقت نفسه يستعمل دمج التعدد الثقافي. وفي هذه الحالة علينا أن نفرق بين تأثير الإعلام العوام على الشكل الثقافات الخارجية وعلى جوهر الثقافات كرفية العالم يمكن أن تظهر في دين أو عقيدة أو قومية. فإلنا نلاحظ بقليل من التماسك أن تأثير العولمة الإعلامية لا يتعدى القشرة أو الخارج، بالذات فيما يتعلق بانتشار الثقافة الاستهلاكية مثل الملابس الجينز والملل والمشراب (الكوكاكولا)، أو ما يسمى McDonaldization نسبة لمتسلسلة مطاعم السريعة في محلات ماكدونالدز. ولديين المايور والوسيطي والأفلام. ولكن قد نجد في بلادنا على سبيل المثال فضاء تليس ينظرون جينز وهي محببة، أو شاب يمدن السجائر الأمريكية نفسها، ولكنه يعني ويصوم. وقد يمدن الناس السجائر نفسها ولكنهم يفكرون ويصرفون بصورة مختلفة. فالاستهلاك لا يخلق تجانسا ثقافياً إلا إذا لجأنا إلى فهم خاص لما تعنيه كلمة ثقافة. ولكن في الوقت نفسه، وعلى مستوى الفكر نلاحظ امتداد فهم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، ليس بسبب قوة مصورها الإعلامية على فرضها على عقول المتلقين، ولكن بسبب الوسيلة الإعلامية المتضمنة فيها. وفي الاستهلاك ما يولد الناس وهو الجانب السهل في الثقافة، والذي يمكن تقليده دون جهد كبير. لذلك ليست هناك علاقة عكسية بين العولمة والهوية الثقافية خاصة لو أخذت مفردات العولمة الثقافية احتياجات إنسانية حقيقية وغير مرفوعة عند الأقاصي.



خاتمة

نميل هذه الدراسة بوضوح إلى الرأي القائل إن العلاقة الجدلية بين العولمة والهوية الثقافية لا تقوم على التناقض فقط وبالتالي سيطرة وهيمنة ثقافة واحدة قوية على العالم. وفي رأي أن العولمة ليست مشروعاً غربياً. واتفق هنا مع رأي Giddens بأن ذلك غير ممكن بسبب التمسك والتكامل، أو الاعتماد المتبادل إضافة إلى الوعي الكوكبي. فالمعادلة المتزايدة لتسجد طائفة العولمة، ومصدر المعادلة غربي، ولكنها، أي المعادلة، في الوقت نفسه مثل رأس المال تصنع في الداخل، لو أردنا تطوراً حقيقياً ولتستورد. وهذا دور الثقافة الخاصة في تلقي العولمة أو المعادلة. فالأخيرة لا يمكن وقفها فهي كاسحة فعلا، ولكن يمكن دمجها أو تكيفها أو تثبيتها أي جعلها مناسبة مع البيئة الثقافية الجديدة.

أصبح العالم بسبب العولمة مضموناً بمرور كثيرة خلفها التطور العلمي الهائل الذي لم نعرفه البشرية منذ فجر وجودها. فالإنتاج العلمي خلال هذا القرن يفوق كل إنتاج البشرية منذ ظهورها

المعولة وتمهيش الثقافة الوطنية

رؤية نقدية من العالم الثالث

د / أحمد مجدي حجازي

إننا نعيش في فترة ثورة شملت المعمورة
بأكملها... إن كوننا ينطبع لثقل نغز الوطن
عقيدتان متضادتان : إنها المعولة والنكسة.

« بطرس خالي »

« حينما نلطف الكفة من النمو بغير العراق السياسي »

« استريراو »

استهلال وتقديم

يعايش العربي « المعاصر » عالمين متناقضين، حاملاً في شخصيته
ثقافتين متباينتين يصعب التقريب بينهما، ثقافتين غير متكافئتين، ثقافة
تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عوامية تغريبية تسلبه الأولى
وتدفعه نحو عصره فريضة كوكبية مصطنعة. وبين العالم الأول والعالم

حجم الطوم الاجتماعي - كلفة القرية - جامعة القاهرة

الثاني يقف العربي عاجزاً عن التوصل بين ما عليه القرآني، وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه، فيصبح - شأنه شأن غيره في دول الجنوب الفقير - منعصماً في ذاته، مغترباً في ثقافته، لا يعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته، إما هرباً من الواقع، أو عجزاً عن الفكاك منه، فلا يجد مخرجاً إلا أن يتكسب إلى ما عليه بتحاكي عليه، ومع ذلك قد يسعى للعصرنة المظهرية المصطنعة، فيصبح ممسوخ الشخصية، فاقد الهوية، غير قادر حتى على التكيف مع الواقع، أو التصالح مع الاناء، أو التعايش الحر مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات.

في إطار هذه الإشكالية تسمى الدراسة الواقعة إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات الثارة بين المثقفين والباحثين بقضايا الهوية والشخصية الوطنية في ظل تجليات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتأثيراتها على تعريف الذات، وتعميش الشخصية، نعيم نوع انظر من ثقافة الاستهلاك أو الثقافة المهيمنة الأمريكية Pop Culture التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، تسلبهم الهوية، وتحول الإنسان العربي إلى مواطن كوني (أو هكلدا يتصور). وقد يكون من المفيد مناقشة تلك الإشكالية من خلال مسحة مباحث ونقطة يطرأ عليها من مجموعة من التساؤلات حول ماهية العولمة واختلافها عن النظم السابقة عليها، ويخرج للبحث الثاني محاولاً توضيح مقولة إن العولمة ما هي إلا آلية جديدة وإخراج ديمقراطي مستحدث قائم من دول الشمال لصالح دول الشمال ذات بعض النظر عن التباينات السلبية للعولمة على الذات الوطنية. ويحاول البحث الثالث طرح بعض الاعتبارات التي تراها أساسية في شأن العولمة المعاصرة وموقف الدول الأقل تطوراً منها مركزين على رؤية الثقافتين الوطني والمغربي من كونه العالم، ومناقش البحث الرابع، من رؤية نقدية لأبناء «العالم الثالث» ذات الهممة الموسوي - الخليلية القائدة على تومعش الشخصية العربية. ويحلل البحث الخامس الاختراق الثقافي والإشكالية الهوية في ظل متغيرات الثورة الثالثة وتعني بها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة. ثم تخرج الدراسة في مبحثها السادس إلى مناقشة تجليات العولمة وتأثيراتها على الدول الأقل تطوراً. ويحاول في المبحث السابع التعرف على قضايا الإنسان العربي في الزمن المعاصر - أي في ظل عولمة الثقافة وحضارة السوق.

أولاً: تساؤلات حول العولمة

مع تبلور شكل جديد لنظام عالمي لم تتعدد ملامحه بعد، ثور قضايا وأطرح الإشكاليات حول طبيعة هذا النظام وملائمته لتشكله، ومدى قدرته على تجميع أطرافه ومطابقه كونه وأهدافه الواضحة والكامنة، ومن له الحق في إدارة شؤونها، وهل يحقق مصالح كافة الذين ينشون إليه من الدول والأمم، وأثر تشكله على البنى التقليدية المنتشرة في الجزء الجنوبي من العالم.

وأحد أهم التساؤلات المثارة، والتي تشير عموماً إلى قضايا وإشكاليات تعبر عن هموم الإنسان العربي المعاصر، تبدأ بداعية العولمة الكوكبية، هل هي دعوة إنسانية تطرح إليها الذهن الراسمالي بعد شعور الإنسان الغربي بقطران ذاته في مرحلة التحديث^(١)، أم هي دعوة ديكتاتورية مستعملة لتأكيد الذات المركزية بالسلوب إنساني مقبول من العالم أجمع؟ هل هي سياسة أوروبية جديدة «Neoliberalism» قائمة على إلغاء الموانع بين الدول ؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الدول وسياساتها الوطنية، وعبرتها القومية، ما يحتل العولمة في فكر أبناء دول الجنوب الفقير؟ ما الدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية Transnational Corporation في عولمة اليوم؟ هل انتهى دور الدول التي لا تزال حاملة مروج السلطة وإملاءها في ظل نظام «الراسمالية العولمة» Tieb Kapitalism ؟ هل يعني إغراء العالم مكان على الخريطة الكوكبية الجديدة من له الحق في إدارة شؤنه «العالم المعولم» كنظام ينطوي الحدود بين الدول ؟ أين الهوية الوطنية في ظل تشكيل المواطن الكوني وسيادة قيم الفردية وما عائلتها بالخصوصية الوطنية؟ لماذا وكيف يتم اختراق الثقافة الأمريكية للثقافات الشعوب الأخرى لتصبح ثقافة عولمية؟ ما عناصر الجذب التي تمتلكها الثقافة الأمريكية ولماذا يقتل عليها المواطنون في دول العالم أجمع؟ ومن هم أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بهذه الثقافة؟

أسئلة كثيرة تتصعد إجابات تحتاج إلى دراسات أصغر وشواهد واقعية، لكنها تطرح على رؤية مختلفة لرؤية الدارسين للعولمة والمؤيدون للثقافة الكونية الجديدة. لذا سوف نعرض في التالي لمعينة العولمة وأهدافها المعلنة والظلية، ثم نتنقل إلى اعتبارات أساسية في تحليل الديات العولمة، ونوقف الدول الفقيرة منها.

ثانياً: العولمة نظام قديم في ثوب محكم

«جهيزان في عالم واحد» One Global Neighbourhood^(٢) هو شعار ثوبه في نظام جديد الخد

في دور التشكيل، ترسم فيه معالم طريق يؤدي الدول إلى تحويل بناتي فكرية كونية صغيرة تضم الأمم والشعوب، وتتأكد فيها الحاجة إلى نظام فهمي مشترك، ونظام أخلاقي مدني عالمي، ولتأدية مسئولية تقود الشعوب إلى جوار دولي واحد.

وإذا صبح ذلك تصبح العولة أو الكوننة (Koonenization) هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة العزلة والتجزؤ إلى حالة الاندماج والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وهي عالمي وفهم موحدة تقوم على مبادئ إنسانية عامة⁽¹⁾.

ولقد مرز إلغاء القيود التنظيمية، والتعامل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات، الفكرة نحو معنى عالمية مشفوعة، كما أصغرت الأنماط المتغيرة للفهم الاقتصادي خلال العقود القليلة الماضية عن الخطاب جديدة الكثر دينامية، فقد أوضحت أنها واليابان، اللتان هزمتا في الحرب العالمية الثانية، كلا من المملكة المتحدة وفرنسا من زعرة النخبة الاقتصادية، وأخطت مناطق جديدة للجلب الاقتصادي الباهر «النور» الآسيوية الأربعة، والصين مع وجود بلدان مثل الهند وأستراليا لاكتسفت كثيراً أعمالاً اقتصادية تغير مركز الجانبية الاقتصادية في العالم⁽²⁾.

http://Archivebeta.Sakhril.com

وفي ضوء، مقولة العولة وأبعادها يصبح من الضروري ربط تحول الاقتصاد بتحويل الثقافة، حيث إعادة النظر في بعض الظهورات التقليدية التي كانت مسألة قبل بزوغ هذه الفكرة، فلم يعد هناك - على سبيل المثال - شرق يوضع مقابل الغرب، وأضحى مفهوم الشيرعية وأصبح النظام الرأسمالي هو النموذج السائد الذي يخفي أوجه التمايز في طرق تنظيم اقتصاد السوق، وبالمثل فإن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب، لم يعد له مكان في قاموس الجغرافيا، حيث تم إلغاء الحواجز والمسافات، ولغيت الصراعات التي كانت تميز فترة الحرب الباردة، وتربط عملية العولة بتحويل النظام الاقتصادي، حيث يتم توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك، وتربط مصالح الطقات الأكثر اعتماداً والأنشطة الإنتاجية، تتداخل فيما بينها، وتوجه نحو توحيد الثقافات، وتظهر ثقافة متطورة، عالمية تنقسم بخصائص مميزة، كما تقوم تلك العملية (العولة) بربط أجزاء العالم، على الرغم من تباعدها وانفصالها جغرافياً وسياسياً وعرقياً، بربط عدة وإمكانات تواصل آنية.

ويرغم أنه يبدو أن العولة هي دعوة جديدة إلا أنها لا تختلف كثيراً عن حيث سياساتها وأهدافها وأيديولوجيات الداعمين لها من السياسات التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي

إيران مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠-١٨٥٠)^{٢٧}. ذلك النظام الذي تحول في كل مرحلة منها إلى آلية جديدة تبعاً لطبيعة ازدياد النظم الداخلية، وتبعاً لتغيرات التطور في العالم، فالنظام واحد والهدف واحد، والفرق بينهما إلا في الغالب الجديد للمعولم الذي يبرز مبادئ الإنسانية والمساواة، وهي شعارات شهدناها في الكتابات أكثر منها في الأعمال. هذا بالإضافة إلى أن ما يحدث بالفعل هو «أن العالم يزداد تشرباً بآزيمياء وتأثر توحيدية، كما يقول المفكر الفرنسي «دورين» - ومعنى بذلك كلما تعطلت الكوننة الاقتصادية تشربت الأبنية السياسية، فتطوّر النزاعات القومية كرد فعل لهذه العملية. تلك النزاعات التي تأخذ أحياناً صوراً بالغة التطرف (بغافاً عن الانتشاء سواء كان وطنياً أو قومياً أو دينياً) بالإضافة إلى أن هذا الانساق الكوني مفروض من التشعال، ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات على الجنوب، بل على دول الشمال أيضاً بهدف تعميم نظم الحياة والثقافة الأمريكية لذا فإنها عولة مصطنعة أو زائفة - لا تبادل فيها ولا تعامل بالمثل - إنها كما يقول دورين «تنبه الطابع المحلي بطابع شعوري جاسع، وتغليف ثقافة معينة، وهي ثقافة الاشت يسراً بطابع الحضارة القومية»^{٢٨}

والكوننة بهذا المعنى عملية تاريخية تمكن تفاعلاتها حيدر عن من القيم لدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تجعل بكل الوسائل إلى تسيير نمونها الحضاري في الانتشاء، تلك آلية السوق وحرية التجارة في القارة، الأساسية، وفي السياسة حيث تبرز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان - وهي الثقافة حيث يتم التركيز على القومية وحرية الإنسان، وبعض النظر عن تأثير الكوننة على تهميش البنى التقليدية وتغريب الإنسان فيها، وهو ما نتاب به مطلق دول الجنوب الفقير، فاعل الشعور الغربي أعلن «جيراز في عالم واحد» يساهم في حل المشكلة^{٢٩}.

ثالثاً: اعتبارات أساسية في تحليل العولة

على الرغم من سيادة مفهوم العولة وانتشار تداوله بين الملقنين في العالم، إلا أن ما يحيط به من غموض يكاد يكون هو المعبر عن السجالات التي تدور حوله. فبرغم الكم الهائل من الكتابات والمقالات والتموزات والمؤتمرات التي تتناول هذا المفهوم في الخطاب الثقافي المعاصر، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد كل جوانب العولة كعملية لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشعبة، ولا تقتصر على جانب واحد وإن كان في الغالب الاقتصادي الهدف حيث تغيب عملياً الجوانب الأخرى السياسية والثقافية^{٣٠}.

ولمما يلي تقدم بعض الاعتبارات التي تكيد في فهم الظاهرة وتحليلها من جوانبها المختلفة وتأثيراتها المتباينة

١- لا يزال المجال ينور حول مفهوم العولمة، وحول متطلبات ممارستها، ورغم ذلك نحن لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ثلاثية الأبعاد (اقتصادية وسياسية واجتماعية).

٢- العولمة بالمفهوم المتداول الآن وبعد سقوط نظام القطبين، وانحسار العالم الثالث، لم تعد منسوبة ومنحد نظمين تقريباً إلى كلمة Globe، إلى كوكب الأرض، وأُغرب بكلمة كوكبية-Globality، لتصبح العولمة كعملية هي ترجمة لكلمة Globality وهي العملية التي تلمد اليات التطبيق، أي تحويل العالم إلى شكل موحد بلغي الحدود بين الدول والامم.

٣- عولمة اليوم تتجاوز الحدود، ولا تفر بالوطن باعتباره القسمة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا، أو سقوطها هناك.

٤- تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقراً، التغيير الصارخ عن البؤسة الصميمة المتردية عمداً، والتي تفصل بين قراهم الشعوب على تطوير أساليبها في حين القدرات الكبرى التي تحدد مصورها، وتأخذ دائماً، بمعزل عنها، خارج الحدود.

٥- العولمة الكوكبية هي نتاج متغيرات، ملاحظة تركزت بالنها، الحرب الباردة. إنها مرحلة جديدة، يسميها البعض «مرحلة ما بعد الامبريالية»، ويسميها البعض الآخر مرحلة «ما بعد القومية»، ويطلق الجميع تقريباً على كونها الوليد الشرعي للشركات متعددة الجنسية، تلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً دون أن تنكس إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة.

٦- غياب القسمة الوطنية عن هذه الشركات، لأجعلها ملك البشرية جمعاء، إنها ملك الألفية، في دول الشمال ثمة، حيث تغزو بنشاطاتها المتنوعة مشرات البلدان، وتنتج في عشرات البلدان الأخرى منتجات وفق نظام الإنتاج عن بعد "Tele Production" (١٠-١١).

٧- في ظل العولمة يطغى دور المصمم أو المبدع ليعمل محله مروج السلعة ويألفها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد، والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور الحوري في تشكيل طروحات المستهلكين للسلعة العولمة.

٨- من محفل الخطاب السياسي في ظل عولة اليوم يجد انقطاع كلمة استقلال أو كلمة وطني أو عبارة تقرير المصير. وحلت محلها كلمات أخرى ومفردات مكرسة لوصف السوق والعلوم ولشرح قواعد ولوائح مزاياه. وكيفية التعامل معه باعتباره القدر، يصنع مستقبل الناس والمصير.

٩- لقد تحول معظم المسؤولين في لقائهم واستشارهم إلى رجال أعمال يعطون الصفقات ويستجوبون الفروض. ويحضون الألقاب. على الاستثمار وفق معايير هذه الأيام. هنا وهناك في بلاد الفقراء الواسعة. لقد تحولوا إلى باعة متجولين لصالح الشركات عابرة القوميات.

١٠- العولة الكوكبية تستهدف الشرائح القادرة على الاستهلاك في كل مكان. فلا مكان للفقراء في حساب الشركات متعددة الجنسية. وهي تلحق إلى كوكب الأرض وقد جعلته سوقاً واحدة، مفتوحة أمام بضائعها.

١١- تحول التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة متولداً متجداً في جسم معركة التفاف بين الشركات متعددة الجنسية. فهي تساهم في تخفيض كافة الإنتاج والثقافة. وينقلها العديد من العاملين. لذلك تخلق هذه الشركات والنظم السياسية المظلمة بها الكثير من الأموال على البحوث العلمية لا تخفيض لكافة الإنتاج فقط بل لاستنباط تكنولوجيا أكثر تقدماً. تخلف دورها حاجات جديدة. عن طريق إنتاج سلخ جديدة. ثم تعمل بعد ذلك على جعل استهلاك هذه السلع تساهم بعدم السوق «الكوكبية العولة» في كل مكان. تلك فيه البشرية القفزة على الشراء. ويستخدم في ذلك كل ما هو ضروري. وكل ما هو كمالي في حياة الناس. من مأكلات ولباس وموسيقى وفن وغيرها.

١٢- يجب أن نطوف بأن الهوية هي صفات والخاصية. ونمط حياة. هي في كل شيء. في اللبس والمأكل والموسيقى والفن والثقافة. في العرة والقائمة والمسدود. ويجب أن نعرف كذلك بأنها نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات البيئية به. فيغير معه. دون أن يذوب فيه. يتصل بدخله لكنه يكتسب الجديد دائماً. الهوية إذن هي أحد مكونات الشخصية الوطنية. فلا مكان لمن ليس له هوية في ظل عولة بلا حدود.

١٣- أثارت قضية العولة مرتبطة بالتطور التكنولوجي في مرحلة الرأسمالية المتطورة. من خلال حركة دوران رأس المال على الصعيد الرأسمالي العالمي. وهي الظاهرة التي لعبت من

فوائد اللعبة على الصعيدين الدولي والوطني، وكان لذلك تأثيراته على مستويين الدول، حيث تزداد الفوارق بين الدول، وتؤدي إلى خروج بعض هذه الدول منحنياً مكاناً عاليه، وأخرى تفقد الكثير حتى من مواردها.

٦٤- من قراءة تحليل أديبار الفكر للعاصر يتضح لنا أن العولة هي تعبير عن :

أ- أزمة، ونتائجها تتمثل في النظام الرأسمالي ذاته (أزمة في الداخل) فعلى الرغم من أنها دعوة تبدو أنها إنسانية تطرح إليها الفهم الرأسمالي ما بعد العدائي بعد فقدان أفضلية الحضارة، إلا أن ذلك في حد ذاته يشير إلى فقدان النظام الرأسمالي شيئاً إنسانياً سادت في مرحلة التقدم المادي أي في مرحلة الحضارة، والتي يرمز لها بدعوة الإنسان^(١).

ب- أزمة الشعور بفقدان الذات المكونة من داخل المركز الرأسمالي ذاته، ومن ثم تُعد العولة معبرة عن صياغة فكرية-ايدئولوجية مستحدثة مغلفة بالوهم- الإنسانية كالديمقراطية والمساواة والحرية الكاملة على الأسس الدولية، وتحقق هدفها في الهيمنة عابرة القوميات، العولة بهذا المعنى هي صياغة جديدة لإقامة المركزية الرأسمالية Recentralsation في ثوب جديد أو مستحدث.

ج- محاولة لشتر حضارة السوق العولة Global Commodation وهي بذلك تعبير عن سياسة نمط التشغيل حيث العمل على تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالمعاج هنا يتعلق باليات هيمنة العولة أو تسيير النظام الكبير في الحدث في ثوب العولة.

رابعاً: اليات العولة (رؤية تحليلية)

من النظام الرأسمالي بدراخل وتطورات نمو هذين ظلاً من ثوابت استراتيجيته، وإن تغيرت اليات تدعيمه وتجديده حسب التطورات الداخلية والخارجية، ولقد تركز الهدف الأول على التجديد والتطوير والإبداع في داخل النظام الرأسمالي ذاته بهدف تحقيق نمط تنموي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية والسياسية يتميز بها عن أي نظم أخرى يمكن أن تتنافس، وتمثل الهدف الثاني في دعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق الهدف الأول أيضاً، ومن هنا ارتباط ثوابت التقدم

عالم الفكر

في النظام الرأسمالي (المركز) يتركز النشاط في الدول الأخرى التقليدية (التوابع أو التبعية) بلغة أصحاب مدرسة البعثة^(١٧).

ومع التطورات الحديثة خاصة في مجال التقنية والاتصالات والمعلومات، وفي ظل اتجاهات العولمة، تطورت آليات الهيمنة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث بدأ التعامل مع الثقافات قومية وأيضاً مع اجتماعية متغيرة، ولذلك اتجهت آليات الهيمنة نحو تدويل الاقتصاد وتدويل رأس المال وقوة العمل والإنتاج وكذلك تدويل أنماط الاستهلاك بل وتدويل الثقافة ذاتها.

وتشغل عملية العولمة يمكن استخلاص توجيهاتها وتأثيراتها^(١٨) في التالي:

١- ربط العولمة بحركة تدويل رأس المال الاقتصادي، حيث العمل على توحيد أسواق الإنتاج والاستهلاك، وتقدم الواسع الصلة بين مصالح الفئات الأكثر اعتماداً ونشاطاً بل الأكثر قوة على إدارة العملية الاقتصادية وتداولها. وفي هذا السياق نجد على المستوى الفعلي توحيد المصالح بين الفئات القادرة على قيادة العمليات الاقتصادية والموجهة للأنشطة الإنتاجية في الدول المختلفة مما شكل حركة اجتماعياً أثر على البنى التقليدية في المجتمعات النامية الأقل تطوراً^(١٩).

٢- كما كانت عملية الاقتصاد في تطور أساسي للتدويل، فجاءت بدور مؤثر في إزالة العولمة السياسية - خاصة في المجتمعات التقليدية - وذلك بناءً على قدرتها على توجيه مسارات الإنتاج والمال والتجارة والاستثمار ومن هنا استطاعت التأثير على عمل ومواقف العملية السياسية وغيرها من عمليات مجتمعية أخرى. ولا جدال في أن ذلك من شأنه تحويل النمط التقليدي الذي يعتمد على العمليات السياسية في الحكم إلى نمط تتحكم فيه مسارات العملية الاقتصادية الموجهة من الخارج (انظر الوضع الغذائي في العالم العربي - النظام الشرق أوسطي - اتفاقيات الجاد... إلخ)، ومعنى ذلك - كما جاء في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الدوحة أخيراً - أن الجلاء في ظل النظام العالمي الجديد هو للاقتصادات مع أن هناك الاقتصادات في العالم العربي تكاد ألياتها اتضعت في موضع الاكتفاء^(٢٠).

٣- ربط أجزاء العالم، على الرغم من تباعدنا وتفصلنا جغرافياً وسياسياً وعرافياً، بروابط عدة جعلت بالإمكان القول إن العالم أصبح قرية كونية صغيرة، ونظراً لأن الدول الصغرى (الأقل نمواً وتطوراً) لا تشكل قوة إنتاجية حقيقية إلا بإرباطها بالراكز الرأسمالية المسيطرة عليها فإنها سوف تظل بعيدة عن دائرة السياسة، وتخضع لشرط القوى الرأسمالية التقليدية. (الراكز الرأسمالية) والمستهدمة (المعديّة الجنيّة).

٤- بلورة ثقافة عالمية تنضم بسمات خاصة تمتزج منها الغلات المسيطرة على العمليات الاقتصادية والسياسية والإعلامية. حيث تسيطر التقنية والإنتاج الإعلامي على المستوى العالمي، ولأنك أن ذلك من شأنه تشكيل نمط محدد من الوعي الثقافي، وفرض نماذج وقياسات غربية من خلال إنتاج وتوزيع واستهلاك المواد الإعلامية والاتصالية. لقد لعبت الشركات المتعدية الجنسية والمسيطرة على أدوات التقنية الحديثة دوراً بارزاً في تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته، أو خارج المجتمع، وكان التأثير الأكبر على الغلات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة^(١٧).

٥- تراجع دور العملية الثقافية - الاجتماعية في المجتمعات التقليدية والنامية، تلك العملية التي كانت الأكثر عمقاً وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجتمعات. وذلك بسبب الانخراط الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية. لقد باتت واضحة أن الانخراط الثقافي - خاصة في ظل العولمة بألياتها المعاصرة - يعمل على توحيد منظومة القيم الأصلية، وبشكل نوعاً من الاندماج الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تمهيش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية^(١٨).

٦- من الواضح أن التغيرات والأزمات المجتمعية على المستويات المختلفة المحلية والوطنية والدولية تقود اليوم نحو بلورة نمطية عالمية سيكون بإمكانها التحكم عن بعد، في مجرى الأمور في الدول الأقل قوة على الصعود، ومواجهة التحديات. وسوف تتمكن من احتكار السلطة والثروة والنفوذ في العالم، وهذا سيجعلها أكثر كفاءة في التأثير في السياسات الحكومية، ومواقف الأحزاب السياسية واستراتيجيات المؤسسات الدولية، واتجاهات التحولات المجتمعية في معظم أنحاء القرية الكونية. كل هذا يمكن أن يحدث تحت شعار مجبران في عالم واحد^(١٩)، ومع ذلك فهناك بالتقابل هامش من القدرة تمتلكه أو تسعى إليه بعض دول الجنوب بإمكانها من رفض السيطرة الخارجية أو التقليل منها والعمل من أجل التحرر وتعميم التنمية الذاتية، ومواجهة تحديات العولمة وإثرائها المحلية.

٧- لعب التقنيات الحديثة - وبخاصة في مجال تدفق المعلومات - دوراً أساسياً في إعادة أو إحياء الثقافات المحلية (ثقافات الأقليات)، والبدء في بلورة ثقافة عالمية، وكل ذلك على حساب الثقافات الوطنية، وسواء كان ذلك في الدول المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا، أو في الدول النامية كمصر وتركيا، فإن الثقافات الوطنية عموداً أصبحت تعاني من الضغط والعجز عن حماية

مواقعها التقليدية، وادى ذلك بطبيعة الحال إلى وجود ثقافتين، ثقافة الصفوة (الثقافة العالية)، وثقافة الجماهير الشعبية (الثقافة المنخفضة) ببقاياتها واتجاهاتها المختلفة، ومنها من يحاول كرد فعل على هذه الهجمات الكاسحة إحياء السلفية والحفاظ على التراث وخصوصيته العرقية أو الدينية أو التاريخية أو القبلية، ولا شك أن حركات التطرف بكل أشكالها، وهو ما نجده منتشراً في أجزاء كثيرة من العالم، هو نتاج تكتيك الهيمنة الرأسمالية وتشجيعها للثقافات المحلية المتعارضة^{٢٨}. فالعولمة بطبيعتها هي التيفيز الحقيقي لوجود عوالم أخرى.

٨- تحتاج العولمة إلى تشكيل قيادة عالمية تستحوذ على القوة والقوة، وتتحكم في أهم أدوات التغيير الطورية لتوسيع قيم عالمية ورأسمالية، وتكون قادرة على توجيه عمليات التحويل الاجتماعي والتطور في الحالات الاقتصادية ضمن محيطها، وفي إطار تطبيق مصالحها، وهذه النخبة بطبيعة الحال تتكون من الصفوة الاقتصادية في العالم الماركة على نسج شبكة اقتصادية-عالمية-استثمارية-تجارية واحدة ذات أهداف مشتركة تقوم على تبادل الخدمات والمصالح، ولأنك إن هذه النخبة الأخذة في التلبس في خليط من كل الجسيات، ولكن بسبب متفاوتة كثيراً، تتجاوز في ثقافتها ومصلحتها وتجاهاتها كل العادات والقيم والخواص الاجتماعية، وتتحقق النجاح من خلال تعزيز مواقع الذات وزيادة الثروات من خلال الغير وعلى حسابهم.

وإذا افترضنا أن ما عرضناه سابقاً هو خليط متكامل من خصائص العولمة واليات الهيمنة الموجهة إلى الدول خارج نطاق الرأسمالية بل وداعها أيضاً، ورغم إعلانها أنها تعمل من أجل المساواة والديمقراطية، وتعتيق وهي جنائي بين الشعوب ورغى سلب القومية والتحديث في كل أجزاء القرية الكونية المزيج قيامها، فمن ضمن ما هو مغلوط أن تؤدي هذه العولمة إلى التوحيد لا إلى التفكك، إلا أنه ومن الشواهد التاريخية نجد دلالات تشير إلى عكس ذلك تماماً، وذلك نظراً لأنه كما يقول جان زيجلر-توحيد مصطنع للعالم، حيث برزت النزعات القومية والسيارات السلفية كرد فعل لعملية العولمة، ودفاعاً عن الهوية والائتاء الوطني، أو دفاعاً عن مصالح قومية، أو دفاعاً عن إيمان ديني ناتج عن صناعة فكرية بتوجهات كونية^{٢٩}.

خامساً: صناعة العولمة وإشكالية الهوية

في عصر التجهيزات الكبرى، وفي ظل اليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية - Consumer Culture، إحدى مجالات تحويل النظام الرأسمالي، إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية.

وتعريب الإنسان، وعزله عن قضاياه، وإدخال الضغط لديه والتشكيك في جميع نشاطاته الوطنية والقومية والأيديولوجية والفنية. وذلك بهدف إخضاعه نهائياً للقوى والشبب المسيطرة على الحرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائياً إلى واقع الإحتلال فيقبل بالخنوع لهذه القوى أو التصالح معها^(٣٢). وهكذا تعد العولة أحد التحديدات التي تكف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تعطل قدرات الإنسان فيها. وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج. يتأخر ما يعود به الغرب ومراكز العالم من سلاح جاهزة الصنع. بل تجعله يتأخر بما لا ينتج. فهو التاجر على استهلاكه مالا يصنعه مما تشكل لديه قيم الاتكالية والتواكل. والتطلع إلى إنشاء السلع الاستهلاكية التي تتغير يومياً لا في سبيل التطوير فقط بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي. ولا جدال في أن النظام العالمي الجديد الزرع تشكيكه لا يختلف كثيراً من حيث أهداف تطبيق الهيمنة الخارجية. نظراً لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على فكرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته وتوزيع منتجاته. وتأمين استقرار (إيطاليه) ووضوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده إلا أن الأوضاع لا تستمر دائماً على هذا النحو بسبب أن طبيعة العولة الاقتصادية في النظام الليبرالية الحرة. كما أنشأت المبرزة الكبرى-تقوم على مبدأ الأزمات. حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة تكون هي القوة الدافعة للتطوير والانتاج وتحسين الأداء. وتضمنة القرارات لحل هذه الأزمات التي تقابل دورة الإنتاج. وتعمل على تكاملها. ولتجنب هذه الأزمات تطورت آليات الهيمنة الخارجية نحو تغيير أساليب الاستغلال. وإن كان الهدف - كما سبق القول - واحد. والعولة باعتبارها عملية تاريخية تبحث عن آليات جديدة للهيمنة. ففي مرحلة التقارب بين القطبين الرأسمالي والشيوعي قبل انهيار الأخير كان الاعتماد منصوباً على تدعيم الوجود والاستمرار المطرد للتقوى النظام الرأسمالي في مواجهة النظام الشيوعي. وبعد نجاح النظام الليبرالي الحر. وانقراض بلانقود العالمي. اتجه إلى تطوير أسلوب الهيمنة الخارجية. فأصبحت رأسمالية العلم والتقنية في حاجة إلى توحيد الشبب المدعة لهذا النظام. ويظهر دور رأسمالية متعددة القوميات Multinational - ولقد أصبحت القوميات التي تعد إلى الآن في مجال تقنية المعلومات والاتصال والتقنية الحيوية في تجديد القوى الملهية. وإثارة فرضه هائلة لإعادة هيكلية الإنتاج الرأسمالي كماً وكيفاً. فيتغير الهيكل الصناعي فيقسم إلى تصديرية صناعة المعلومات والمعرفة والثقافة. ويتغير أدوات الإنتاج وفنونه. تغير هيكل قوة العمل وبنية الطبقة العاملة. تركيباً وتزجراً. واتسع نطاق الفئات والشرائح الوسطى. وهي أمور ذات أهمية في تحريك الاستقرار الداخلي النظام الرأسمالي^(٣٣).

ويعد تعميم ثقافة الاستهلاك - واحد من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهو مجال مكمّل جوهره تفصيل: مع نشاط الطرفين من التحويل في الإنتاج والمال والتقنية... وتشكلت مؤسسات لهذا الغرض حتى تضمن الفئات الرأسمالية - مديرة الشؤون العالمية - تصريف مناجلتها، وتوزيعها عالمياً وعلى أوسع نطاق. ولعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً مؤثراً في ذلك. واعتبرت بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتجة. ولا يختلف ذلك عن استخدام هذه المؤسسات للعلوم الاجتماعية والسلوكية وتوظيفها في خدمة هذا الغرض.

ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية الموحدة والتأثيرها على تغيير البنى التقليدية في المجتمعات المحيطة في التالي:

١- التحكم في مسار تطور البنى التقليدية بالفكر الذي يسمح فقط بتصريف نتائج هذه التحول (التركز الرأسمالي للموارد). والتأثير الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج بالداخل. وقد لعبت آلية تعميم ثقافة الاستهلاك دوراً مؤثراً في ذلك حيث يمكن رصد مقارن التغيرات الاستهلاكية لدى الفئات والشرائح المختلفة في هذه الدول - والعالم العربي خير مثال على ذلك حيث نجد النطع الشديد للبحث عن الجديد في الأزياء وحتى الفكر من ناحية المجتمع إلى هذا الجديد من السلع. ولم يقتصر الأمر على الفئات العليا في هذه المجتمعات، وهو ما كان مدقاً في حد ذاته في النظام الاستعماري القديم حيث كانت الاستراتيجيات تقوم على خلق شرائح زائدة على الاستهلاك. لقد أصبح الاستهلاك - وهذا هو الجديد - معصماً على الفئات العصرية والفئوية المخططة وانتشار لعب الأطفال مثلاً التي انتقلت من المرحلة التقليدية المعروفة إلى المرحلة الحديثة التي تمنعهم بصورة مبهمة نحرها هو خير دليل على ذلك.

٢- العمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، واحتكاكها على مستوى العرقة وعلى مستوى التشغيل. وكان لصداقة الثقافة دور مهم في هذا الإطار، حيث لم توجبه نمط الثقافة من مطلق ما بعد الحداثة، نحو إعادة إنتاج وتقوية نمط الاستهلاك لدى الشعوب^(٣٣). ومن يستعرض مثلاً - الأسواق الخليجية والعربية يوجه عام سوف يشهد بأن التوكيلات التجارية الأجنبية المسيطرة على هذه الأسواق تستأثر بالنصيب الأعظم من جملة العمليات التجارية القائمة.

٣- توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية

الضعف، وقد تعددت الليات هذه الهيمنة كماً وكيفاً بين ثقافة غربية وأخرى. ولأنك إن المتابع للبرامج التي توليها الإذاعات المختلفة حتى العربية منها يلحظ بوضوح إظهار غرق الحضارة الغربية، وتغلغل قيم الرأسمالية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة، مناهج التدريس والجامعات ومراكز البحوث كلها تشير إلى ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح ومواد إعلامية وبحوث تجري عن طريق المؤسسات الرأسمالية، كلها تسبب في إغراق ترسيخ تفوق الغربي إلى ما عداه من الجسيات الأخرى⁽¹⁾.

٤- دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات) للدول الأقل تطوراً طائلة أنها لتحقيق مصالح القوى الرأسمالية الجديدة، وكتم من قرارات محلية تتعثر بسبب تواجد مصالح المراكز الرأسمالية والتوقوف ضد هذه القرارات لأنها لا تتفق مافريق إليه من طعمة النظام الرأسمالي للعالم.

٥- نقل الصناعات التقليدية من المراكز الرأسمالية⁽²⁾ إلى بعض الأجزاء الأخرى من العالم، إما لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الدول المثقلة لهذه الصناعات، (والمفادي للربح البيئية في المركز. ومع أن هذه العملية (نقل الصناعات) تسبب في هجرة تدفق الاقتصاد، إلا أن أبعادها الثقافية أهم بكثير من أبعادها الاقتصادية، فهي ترتبط ثقافة «تفويض الجسملات التقليدية من دائرة التنظف»⁽³⁾ برغم أن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك حيث تعمل الرأسمالية على استغلال فائض إنتاج الدول المثقلة، ويضاف لحساب الفئات الرأسمالية العالمية، ويحل من أزمة التنازل في المراكز وليس في المحيطات.

وإذا كان البعض ينقل ويردد مقولات سائدة في «سوسيولوجيا التحديث» حول إيجابيات الاحتكاك، والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلى المجتمع التقليدي، مع نقل التكنولوجيا إلى داخل البنى التقليدية من شأنه أن ينقل المجتمع الأفيور إلى مرحلة الحضارة، ومن ثم يستطيع تخطي الفارق الزمني الذي يفصل بين المرحلة التي يعيش فيها المجتمع التقليدي، وبين المرحلة التي وصل إليها المجتمع الحديث (الرأسمالي)، فإتأ غلور بخطي، من يتصور أن التبادل الثقافي أمر وارد بين ثقافتين غير متكافئتين، بل بخطي، أكثر من يرى أن الاحتكاك الثقافي والانتشار يساعد الدول المقيرة في تخطي مرحلة التنظف، ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ، (الاختراق أو الغزو) فإن الثقافات الأثني (التقليدية) تفقد تدريجياً مقومات استمراريتها، ويترك تلك تنلهاار وعلمية نؤكد على ما توصل إليه «فريدمان» في كتابه «ثقافات الثقافات

والعلاقات الدولية: إن الثقافات الأضعف لاتجد أمامها إلا التفكك والانهيار مما يشكل إشكالية على صعيد الهوية وعلى نمط الحياة الاجتماعية. إن فقدان الاستقرار يشكل العنصر الخطي لصياغة المجتمع وتجزئته.

وتتعلق أيضاً مع ما توصل إليه المفكر الفرنسي روجيس فورييه من أن حدوث الألفية الاقتصادية أحياناً ما يعطي سلفية الازدهارات، وهو أمر لم يكن وارداً في برنامج الاقتصادي الليبرالي أدم سميث أو حتى الأثافي المشهور كارل ماركس. وفي معرض حديثه بشير السعيد يس في مقال «العالم بين الكونية والتفكك» (والخطي اشرفنا إليه من قبل) إلى آثار التحديث فيؤكد أن موجات التحديث يمكن أن تعطي الفرعات السطحية التي تتناول الدفاع عن الهوية الضالعة، أو التي يسيبها إلى الضياع لو التمسك دائرة التحديث والعولمة، فعلى المستوى الاقتصادي يعمل التحديث العلوم على تغيير خريطة الفئات الاجتماعية حيث تصعد شرائح وتهبط شرائح أخرى، وعلى المستوى السياسي يعمل التحديث على ولولة الفروقات الاجتماعية التي تقوم عليها الصور المختلفة التمثيل السياسي، وكذا على المستوى الثقافي يقترح التحديث شرعية الفكر السطحي، ويعطي لرواد الفكر مكانة في حصر الأطر الاجتماعية وفقاً لآ الكفاءة القدرات التقنية العوامل الثقافية ودينية لها القوة والشرعية في هذه المجتمعات. كل هذا يؤدي إلى التفكك والازدواجية وصياغة الهوية والمسؤول هنا إلى أي حد تلتأثر الفئات الاجتماعية في البنى التقليدية وما موقفتها من العولمة الثقافية واليات الاحتراق⁽³⁷⁾ التي تتعرض لها

مبادئاً: العولمة: التجليات والناثيرات

على الرغم من اتفاقاً على أن العولمة من أكثر المصطلحات مبهوماً لأسباب عديدة من أهمها أنها تنطوي على عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متداخلة إلا أنه من المؤكد أنها دعوة أو سعي إلى الحضارات الأخرى غير الغربية، وأهم ألياتها تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطوراً إن لم يكن تقويض دعائم هذه الدول ذاتها لتيسير مهمة الهيمنة الرأسمالية العولمة، وتوجيه الطابع القومي لشعوب العالم الثالث، لتتواءم مع الحضارة الأورو - أمريكية.

وواقع الأمر أن العولمة تجليات متعددة متداخلة الأبعاد⁽³⁸⁾، فعلى المستوى الاقتصادي تظهر تجلياتها أساساً في نمو وتعميق عملية الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية وازدياد المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد المالية التجارية وفقاً لتطبيقات اتفاقيات التجارة الحرة.

وتتضح هذه التجليات بصورة واضحة من خلال المراسلات التي تقوم بها التكتلات الاقتصادية العالمية والنشطة كالبانك الدولي وغيره.

ونقار، بالنسبة إلى التجليات الاقتصادية للعولمة، تساؤلات أساسية تحتاج إلى تعمق وتفكير خاصة بالنسبة للدول الأقل تطوراً مثل: هل يعد السوق المحلي مكاناً على خريطة السوق العالمي؟ ومن يعدد مكان هذا السوق؟ ومدى كفايته؟ وهل يصبح قادراً على المنافسة للتكتلات في ظل عدم التفاضل بين القوة الاقتصادية للدول؟ لقد حدثت تغيرات شتى في واقع الحياة الثانية غابت فيها طائفة السوق المحلي ليحل محله السوق العالمي. فمن هو قادر على قيادة هذا السوق؟ وكيف يمكن الوفاء باحتياجات الأسواق المحلية في ظل العولمة؟

إن التغيرات في الهياكل الاقتصادية والعالية أصبحت كثيفة التأثير على الدولة القومية فلم تعد للأسواق المحلية قوة حيادية لشعوبها. ولم يعد للاتحاد الاستقلالية، بل إن الدولة باتت تشكل جزءاً من نظام كبير تتأثر به مسجداً وهيئة أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية. وهنا أيضاً يلزم لسؤال أساسي حول التنمية والتشغيل إلى أي مدى يمكن الدول الأقل نمواً الاعتماد على السوق العالمي، أو الاشتراك في العولمة عبرية التغيرات دون التطلع بطريقة التفاضل أو حتى النظم الإيجابي معاً؟

وهنا تتضح التجليات السياسية بصورة أوضح حيث تثار إشكاليات عدة تتعلق بدور الدولة في خدمة الاقتصاد المحلي. إن الضلال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية والاستقلال اعطى المصدقية للدولة تجاه شعوبها، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسية سمحت البيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصدقية بشكل أکفد. فحکومات هذه الدول مشروعية تجاه مواطنيها، وهو الأمر الذي توجب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي بمختلف أشكالها بشكل أسفر عن تراجع ديمقراطي في بعض مناطق من العالم. لقد أصبحت الدولة عاجزة عن مواجعة السوق العولم والمؤسسات الموحدة المفروضة من الخارج، لأنها فقدت الكثير من وظائفها الضرورية والأساسية قبل المجمع بشكل أکفدها مبررات استمراريتها ووجودها، حيث أصبح الاعتراف بالدول ومن الاعتراف الدولي بها (374).

والسؤال المطروح الآن: هل مازالت فكرة السيادة الوطنية مطروحة على الساحة السياسية؟ وهل للدولة وظائف أساسية لا يمكن التخلي عنها في ظل نظام العولمة؟ وهل معايير تطبيق العولمة يتساوى بين الدول كافة؟ وهل زالت مقولة الخصوصية التاريخية والسياسية والثقافية للشعوب

مفاهيم بلا معنى؟ وهل يمكن علينا فتح الحدود السياسية بين دول العالم؟ وأي نظام سياسي عربي يصلح للتطبيق في الحرية الكونية المزمع تشكيلها؟ وعن أي مصالح وأي هويات يجب هذا النظام؟

أسئلة كثيرة تدور حول فكرة السيادة الوطنية، وتدور كل من الدولة والشعوب.

ولعل تجليات العولمة الثقافية هي الأخطر على دول العالم الأقل تطوراً، فهناك إشكاليات متعددة في هذا الشأن، وتدور كلها حول أي ثقافة عالمية يمكن أن نسود، وهل الكونية تلغي الخصوصية؟ من هو القادر على خلق قيم ومعايير ومعتقدات موحدة على مستوى العالم؟ وهل يمكن نقلهم الثقافات المحلية مع ثقافة العولمة القادرة بما تشكك من الهياكل والقوى، على ضبط سلوكيات الشعوب على اختلاف وتنوع ثقافتها؟

إن الخطر الأكبر في عملية العولمة أنها تقضي على الخارج، فهي ليست نتاجاً لتفاعلات بين الحضارات والثقافات، الشبانية على مستوى العالم ككل، وهو الأمر الذي يختلف بشكل أو بآخر أن العولمة هي مرحلة معاصرة من مراحل الرأسمالية، أو كما يصفاها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة في ظل إمبرالية جديدة أشار إليها البعض بأنها تمثل نهاية التاريخ (٢٠)، أو كما يطلقون بأنها «نهاية العصور» (٢١) العالمية تستهدف تضييق العالم بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة، وبالذات الشركات متعددة الجنسية (٢٢).

وبما يكون السؤال المثار والأهم هنا يتمثل في: ما موقفنا نحن كعرب من العولمة وما موقف العربي في الزمن المعاصر من حضارة السوق؟ كيف نتعامل في المستقبل مع التكتلات للعولمة؟ وهل يمكن التمسك بالهوية القومية في ظل تقنيات العولمة ووسائلها الحديثة وشبكات الانترنت والترويج للخطاب الرأسمالي في المرحلة المتأخرة من النهضة الرأسمالية؟

سابعاً: الإنسان العربي في الزمن المعاصر

عولمة الثقافة «حضارة السوق»

«هل العولمة عملية فسيل حلقية للأبدية، كما أشار مارتن ولف»

ربما يكون الطوفان من العولمة يرجع في المقام الأول إلى محاولة إثبات الذات الوطنية خاصة

لدى الشعوب التي عانت من التسلطات الخارجية لفترات تاريخية طويلة، وربما تكون العلاقة بين الكوني والمحلي هي لب إشكالية العولة والموقف منها، فالعولة ليست ظاهرة جديدة تماماً إلا في أيلانها المعاصرة والموجودة من بعد ومن الخارج. والاختراق الثقافي ليس أسلوباً حديثاً لم تطوره مجتمعات العالم الثالث من قبل إلا في الأساليب المعاصرة لهذا الاختراق.

تتمثل الإشكالية - إذن - في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية، ويصبح السؤال الأساسي هو: هل باتت الثقافة تفقد أساليب وجودها وشموليها من مصادر فوق وطنية أو خارج للمجتمع الوطني وهل تصبح الثقافات المحلية موحدة على مستويين العالم هل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم سبطل اللغات مختلفة باستقلاليتها النسبية إزاء النظام العالمي الجديد وهل نحن - في ركاب العولة - يزاء، ثقافة كونية مقبولة، أم يزاء، للغات يمكن أن تتعامل مع الثقافة المسبة (37).

في محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات التي تخور معظمها حول عولة الثقافة وثقافة العولة، اختلف الباحثون فقدم من يرى في عولة الثقافة مجرد من الولا، لثقافة ضعيفة ومقصية إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم فحرمنا تحول من التعصب لأيديولوجيا معينة، والنتيجة نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أن نقصد إنتاج، تحرر من كل صوره الأعتقالية الناتجة من التميز المسبق لآمة أو دين أو أيديولوجيا معينة، وتبني عقلانية العلم وحيدة الثقافة (38). ويذهب فريق آخر إلى أن عولة الثقافة لا تكفي الخصوصية، بل تؤكدنا حيث إن الثقافة هي التعبير الأصيل عن الخصوصية التاريخية لآمة من الأمم، من نظرة هذه الآمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقراته ومصروفه، ومن ثم فلا بد من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة ثقافية أو بتسبيل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها وبطريقتها الخاصة (39).

ومعها كان الموقف من العولة إلا أن هناك طائراً شديداً عند التعامل معها، ولم تتوقف آثارها عند تكوين مستوى اقتصادي كوني، بل أدى تشكيل هذا النظام وحياته المستمدة إلى نتائج أخطرها ثقافية حيث عبرت من طابع الشمولية القومية، أو ما يسميه أريك غروم بـ تطبيع الشمولية المجتمعية. ويمكن رصد أهم تطورات العولة في المجالات المختلفة في التالي:

١ - الانحسار التدريجي لسلطة الدولة مما أدى إلى فقدان الدولة حتى في البلدان الصناعية

عالم الفكر

الكبرى لأبوارها الوظيفية الأساسية. إلا إن ذلك أثر بشكل أخطر على الدولة الأقل نموا حيث غلقت الدولة مصداقيتها في التهورس بشعوبها.

٢ - أصبح معظم العناصر الاقتصادي يتم على مستوى العالم ككل. وليس على مستوى دولة بعينها. وهنا تغيرت موازين القوى على مستوى العالم بحيث أصبحت الشركات متعددة الجنسية هي الفائزة على التحكم من بعد في بناء القوى المحلية ووفقا لمصالحها الخاصة من خلال أنشطتها المتنوعة. وتغلظها في أجزاء العالم ككل.

٣ - اختراق معظم البلدان السابعة نحو التنمية إلى النظام المعولم المستند مع ملاحظة عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق قدرة إنتاجية وطنية تمكنها من التعامل مع السوق العالمي من موقع التكافؤ. أو على الأقل من موقع القوة الذاتية لإعادة الإنتاج.

٤ - تخاضع معظم غير الحدود القومية لتحتون الثقافة السياسية حيث أصبحت العولمة تعبر عن نمط معين من الحياة شاح الاعتقاد بضرورة التباعد. بل وثيقه كالفلسفة ونظرة معينة إلى الحياة والكون. وعن هذه الفلسفة القتلي هما يسمى بالخصوصية. فلسفة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عودها بالانتشاج فبدأ النمط المعياتية وبسبب هذا الانتشاج وبسرعة. وبسبب وجود مصلحة الكيدة لأصحاب الثقافة والتجارات التي تجري عولتها في عدم احتشاج خصوصيتها. واستندادها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والسيكولوجي والعقلي للتصديق ما هو خالص على أنه إنساني وهام^(٣٦).

٥ - تضييق مزيد من السلوك البشري في اتجاه ثقافة مهيمنة. أو ما يسمى بـثقافة الأمركة خاصة في ظل تزايد سرعة النقل والاتصالات والنساج الأسواق. وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار. إن من ينظر إلى ثقافة المجتمعات اليوم يمكن وصفها بأنها ثقافة الهاسبورجر والكوكاكولا والتكولات السريعة والجيبنز. كيف يكون موقفا أو أمركا أن هذا الذي تجري عولته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة. أقررتها ثقافة بعينها. وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو ظلي أو فني بغيرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات^(٣٧).

إننا نجد النمسا - كمبر - مستهلكين لثقافة غريبة. وتلعب وسائل الإعلام المعاصرة دورا مؤثرا في ذلك. حيث أصبح الإعلان أكثر قدرة على جذب الكثرة من المشاهدين لأن وسائل الإعلام أصبحت في خدمة مروجي السلع.

٦ - اندماج الثقافة في العملية الاقتصادية - التجارية الجديدة أسوة بغيرها من المنتجات إذ تعبر عن القيود الجمركية، وبالتالي قابلة للتداول على أوسع نطاق في العالم. وفي هذا المعنى أصبحت الثقافة سلعة شأنها شأن السلع المادية الأخرى، دخلت مجال المنافسة غير الثقافية. فالنول التي شتلت تقنية معرفية والتصانيف الثقافية أكبر هي القادرة على التمييز في السوق العالمي، ولأن عدم التكافؤ بين النول مسألة وإيراد بل واقع لا مفر منه، يصبح التكلف أو التبادل الثقافي بين الشعوب ضرب من الطحال^(٢٢).

٧ - تكوين صفوات «قوى» عربية من رجال الأعمال لا تنتمي إلى بلد بعينه تستطيع ولذا لواقعها على خريطة العالم نقل نشاطها من مكان إلى آخر تبعاً لاحتياجات معظم الفائض الاقتصادي الرأسمالي على التعلق الدولي.

٨ - هم حراسة ما يتم استيراده من التمازج الغربية لطبيعة المتطلبات بلدان الجنوب معاً بشكل تيارات منافسة تحاول إخماد السلفية تحت لبرير الخصوصية الثقافية، وذلك بقرى البعض بأن الهجوم الكاسح العروة سوف يؤدي إلى التكرس نحو الشد بالثقافة والهوية القومية^(٢٣).

٩ - تشكل عروة الإعلام والتواصل توجهاً للتعددية الثقافية، وتظهر التيارات الثقافية للشعوب. وقد ساعد على ذلك حالة الثقافة في بعض المجتمعات الأقل تطوراً، والثقافة العربية مثلاً تعاني من ازديادية نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية، بالإضافة إلى التمازج الواضح بين ثقافة الشعب وثقافة الجماهير، والنتيجة استمرار إعادة متواصلة ومتعاطلة للازديادية نفسها، ازديادية التقليدي والمعاصر، ازديادية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك^(٢٤).

١٠ - تعاظم الهوس الذي حتى في البلدان الأقل نمواً حيث انتشار الجورسات التالية في تلك البلدان أسوة بما يحدث في الدول الرأسمالية الكبرى. وبناء عليه لم إعادة هيكلية الاقتصاد في هذه الدول بما يقدم المؤسسات الكبرى عبارة القوميات (حالة مصر مثلاً).

وبرغم تلك الآثار والتحديات التي تواجه الدول الأقل تطوراً من جراء ضلوة العروة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أن هناك من يؤكد على أن العروة مع أخطارها تحمل في طياتها العديد من الإمكانيات التي تسهم في إبداعات الأرتقاء والتطور.

ونحن لا نرى المشكلة من تلك الزاوية الضيقة، أي من رؤية التسلو أو التمازج أو مع أو ضد.

وإنما يجب أن نضع المشكلة (العولمة) في الإطار الواقعي الصحيح، فالعولمة ما هي إلا واقع لابد من الاعتراف بوجوده، وبالتالي تصبح المشكلة، هل نحن قادرين على مواجهة تحديات هذه الظاهرة؟ هل نستطيع الاندماج في نظام العولمة مع التحول للمخاطر - Integration With Safe- goods كما يشير الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)؟ ومن هو - أو من هم - القادر / القادرون على مواجهة تحديات العولمة؟ هل يتحول العربي في الزمن المعاصر إلى شخصية كوكبية؟ وإلى أي مدى يتقبل أو يستمتع سمات شخصية جديدة تنتشر فيها وواصف ثقافته التراثية؟ وهل سيصبح مواطنًا بلا هوية محددة؟ ولن يشعر بالانتماء؟

وإذا لم يتقبل الهيمنة والاندماج في الكونية المزعومة - ماذا يكون مصيره في النظام العالمي الجديد؟ وهل هناك سبل شرعية لمعارضة النظام العالمي؟ ولن يوجه النقاشات أساساً؟

وهل بإمكان العربي في الزمن المعاصر تحدى متغيرات عصرية تروجها شركات متعددة الجنسية؟ وما دور الفرد وما دور النظام الذي يتبعه؟ إلى أي مدى يمكنه الشعور بالانتماء والهوية؟

وربما تكون التساؤلات المثارة في جزء من تكوين سمات شخصية جديدة تعمل بين طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات معضلة مفروضة على الإنسان العربي في الزمن المعاصر، فالافتراق والغربة والاندماج والابتهاك التوازي في مجتمعات مبانة في مجتمعاتنا العربية حيث تحاول الثقافة العربية إلى ثقافة من نوع جديد، ربما تقترب من المفهوم الذي قدمه كارل بولاني في كتابه المعنون «التحول الكبير» بمضمار السوق حيث يصبح كل شيء، خاضع لشروط وإنظام السوق، حتى روح الإنسان نفسه. (1).

غير أن ذلك كله مرهون بمدى قدرة الإنسان العربي - ككافة تاريخية متحركة - على مواجهة التحدي والمواجهة.

عولة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي

د. محمد شومان*



ARCHIVE

تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة المتبادلة بين عولة الإعلام والنظام الإعلامي العربي، وذلك من خلال طرح وتحليل مجموعة من الاحتمالات والبدائل المستقبلية، التي يغير كل منها إشكاليات جديدة بالتأمل والتفكير. وهذا النوع من المقاربات يركز على المشكلات - *problem oriented Approach* التي يتوقع أن تكون أكثر خطورة في المستقبل، وتحديد طبيعة هذه المشكلات، وأسبابها، وإحاطتها المستقبلي، ومن ثم استدعاؤها إلى دائرة الاهتمام والضوء قصد العمل على تبسيطها المستقبلي والسيطرة عليها⁽¹⁾.

وتنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى أن الممارسات الإعلامية الوطنية (الفكرية) والعربية (القومية) تشكل فيما بينها نظاماً فرعياً ضمن النظام الإقليمي العربي، ويتسم النظام الإعلامي العربي

* كلية الدراسات - جامعة عين شمس -

باستقلاله وتناهي قدراته المنادية والمعنوية (الرمزية) وتوسطه في الوقت ذاته واثرة الفعل السياسي والفعل الثقافي للنظام الإعلامي العربي

الفرضية الثانية أن العولة بجميع مكوناتها وعناصرها، وعولة الإعلام خصوصاً تفرض مجموعة من التحيات. ولوفر أيضاً هيداً من الفرض والإمكانات أمام النظام الإعلامي العربي واستناداً إلى الفرضيتين السابقتين تسعى الدراسة عبر ثلاثة أقسام إلى مناقشة أبعاد ومكانة النظام الإعلامي العربي، والفاعل الرئيس فيه. بينما يتطرق القسم الثاني بعرض المفاهيم المختلفة لعولة الإعلام، والجعل والنقاش الدائر حول آثارها، مع مناقشة أهم أبعادها وآلياتها، أما القسم الأخير من الدراسة فيتناقش مجموعة من الإمكانيات المستقبلية التي تطرحها عولة الإعلام على النظام الإعلامي العربي.

أولاً: النظام الإعلامي العربي

صارت فكرة التنسيق system تمثل الآن قاسماً مشتركاً تتجاذبها جميع صفوف المعرفة الإنسانية سواء أكانت ممثلة للعلم الطبيعي أم لعلوم العلوم الاجتماعية بما يضمه كلاهما من فروع وتخصصات.⁽¹⁾

<http://ArchiveBeta.Sakhril.com>

ورغم أن النموذج الوطني قد ساد لفترة طويلة من الكتابات والبحوث الإعلامية العربية خاصة فيما يتعلق بمؤاتف الإعلام وأمواره في المجتمع، إلا أن المقاربات أو المناهج approaches قد استخدست على نطاق محدود في دراسة النظام الإعلامية العربية على المستويين الوطني (القطري) أو العربي.

ولعل محدودية استخدام اقتراب أو منهل تحليل النظام في دراسة الإعلام العربي ترجع إلى عدم قبول كثير من الباحثين الإعلاميين لمفهوم النظام لتوصيف التفاعلات التي تجري بين النظام الإعلامية العربية، أو لعدم الالتقال على مفهوم واشروط النظام الإعلامي العربي كنظام فرعي ضمن النظام الإعلامي العربي، في هذا السياق أشار راسم الجمال إلى أن أوضاع الاتصال والإعلام الدوليين وأوضاعهما على المستوى القومي العربي يشكلان مفهوم النظام بالمضى القانوني order وأو تجاوزاً فئة تفاعليات وقواعد قانونية دولية. ولكن هذه الأوضاع لا تشكل نظاماً دولياً بمعنى system أي مجموعات متداخلة تتفاعل في سياق ونسق منظم ومخطط ومنضبط للحصول على مخرجات محددة، ونحن العرب مع غيرنا من الدول النامية خارج هذا النظام أساساً، وإذا كان لنا

فيه شيء، فهو مجرد الانفتاح بمفرده، هذا النظام... ويخلص الجدل إلى صعوبة القول بوجود نظام إعلامي عربي، إلا إذا قبلنا تجاوزات عديدة، واستثنائات شتى، أو إذا قصد بالانفتاح الاتصال الإعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل مع الظواهر نظاماً معيماً.^(١٧)

وعلى الرغم من أهمية التحفظات السابقة إلا أن الجاهل يرى أن مفهوم النظام الإعلامي يقدم أدلة تحليلية مناهضة لدراسة الإعلام العربي كنظام فرعي داخل هذا النظام، ويقتل بالتالي من التحفظات أو الاستثناءات الخاصة باستخدام مفهوم النظام الإعلامي العربي، فضلاً عن إمكانية تجاوز إصدار أحكام قديمة على هذا النظام.

فالنظام الاتليمي العربي هو مفهوم دراسي افتراضي بمعنى أنه لا يشير إلى شيء، أو وجود مادي وإنما إلى وجود مستتر،^(١٨) وكان أول من استخدم هذا المصطلح في الدراسات العربية كل من مطر وهلال حيث عرفا النظام الاتليمي العربي بأنه منظومة البلاء العربية من موروثاتها إلى التخليق، والتي تربط بين أعضائها عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر القومية والثقافية والتاريخية والاجتماعية.^(١٩)

ويرصد محمد السيد سعيد، معنيين للنظام الاتليمي العربي، الأول أنه إطار فاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أن يسهل ببطء وتكامل الفاعل بها يجعل التغير جزءاً منه يؤثر على بقية الأجزاء، وثاني يؤدي أو يفضي فاعلاً افتراضياً وإيجابياً، وخارجياً بهذا النظام كنص مميز، وهو ما يعني وجود فخر من التوافق والانفتاح مع النظام الدولي، والمعنى الثاني أن النظام هو الترجمة القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها انطلاقاً من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متشابهة حيال إنجاز ما في المجالات الأمنية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو كلها معاً.^(٢٠)

في إطار مفهوم النظام العربي الاتليمي تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية هي أن النظام الاتليمي العربي هو أحد الأنظمة الفرعية داخل هذا النظام، أي أنه نظام مستقل ومتفاعل مع بقية النظم الفرعية المكونة للنظام الاتليمي العربي، وإن كانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسيين العربي، والاتطالي العربي تفوق ارتباطه وبقية النظم الفرعية داخل النظام الاتليمي العربي، أي أن دائرة فعله تتوسط ما هو سياسي وثقافي دون انفصال أو استقلال عن بقية الأنظمة الفرعية داخل النظام الاتليمي العربي، ومثل هذا التكيف للعلاقة بين النظام الاتليمي العربي والنظام الاتليمي العربي بمكوناته تبدو ضرورية هنا بالنظر إلى شمول نظرة سطحية للنظام الاتليمي كاتحاد سياسي ميكانيكي للنظام السياسي العربي، أو تصوره على أنه مجرد تابع ذليل للنظام السياسي، فالواقع

إن ثمة تداخلاً وتفاعلاً متبادلاً بين النظام الإعلامي العربي والنظم الأخرى العربية التي تكون النظام الإعلامي العربي.

ويمكن تعدد مفهوم النظام الإعلامي العربي بأنه إطار تفاعلي يشمل الهيكل ووسائل الاتصال والعمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري سواء بين الدول أم الشعوب العربية.

ويتضمن المفهوم المقترح للإعلام الدولي ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

١- البعد الاتصالي: يقتصر المفهوم المقترح على العمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري، وما تقدمه من خطابات ومضامين منطوقة.

٢- البعد الدولي: تجري العمليات الاتصالية والتفاعلات بين دول وشعوب عربية تنتمي إلى دول وطنية (قطرية) تربطها علاقات دولية رغم ما بينها من خصوصيات تاريخية وثقافية وسياسية.

٣- البعد الثقافي: يتفاعل النظام الاتصالي العربي مع الثقافة العربية الإسلامية، كما تجري عمليات الاتصال والتفاعل عبر اللغة العربية وأصناف وأعلامات الثقافة العربية.

عناصر النظام الإعلامي العربي

يمكن افتراض أن النظام الإعلامي العربي يمثل نظاماً إظهيرياً فرعياً يتفاعل ويتفاعل بالإنظمة الإعلامية الإقليمية مع النظام الإعلامي الدولي، وثمة نقاط اتصال عديدة بين النظامين فيما يتعلق بالعناصر المكونة لكل منهما، وعلاقاتهما بالنظام الدولي أو النظام الإقليمي العربي، فالنظام الإعلامي الدولي كما يرى فورتشر Fortsher وبجالتج Galtier - على ما بينهما من اختلافات منهجية صلبة - هو نظام فرعي ضمن النظام الدولي^(٦٩) ويتكون النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي من عناصر فنية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وعناصر للسيطرة الاجتماعية ومن الضروري عند دراسة النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي تحليل عناصره ومكوناته على مستوى النظم الفرعية، وعلاقات التأثير المتبادل بينها. في هذا السياق فإن عناصر التحليل تتضمن التكنولوجيا المستخدمة، ومؤسسات النظام (السياسيات والأيديولوجيات)، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمضمون، والعلاقات بين النظام الدولي للاتصالات والنظم الفرعية وعناصر كل نظام، وأخيراً المثقفين أو المجهزين^(٧٠).

وكان فاروق أبو زيد قد حدد خمسة أبعاد لفهم النظام الإعلامي في الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها النظام الإعلامي. وهي مجموعة البادئ، والأسس الفكرية، ثم السياسات الإعلامية وهي البرامج التطبيقية لفلسفة الإعلامية. ثم الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تصريحات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية. ثم البنية الاتصالية الأساسية، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية الفاعلة والإمكانيات المادية وغيرها. وأخيراً تأتي العارضات الإعلامية في الواقع الفعلي^{١٩}.

في ضوء ما سبق فإن النظام الإعلامي العربي يعتبر نظاماً فرعياً ضمن النظام الإقليمي العربي، ويشمل مجموعة من العناصر والمكونات التي يقوم عليها النظام الدولي. بل ويقوم عليها أي نظام إعلامي وهي (فكرية) مثل العناصر الفنية والاقتصادية والسياسية - التنظيمية والثقافية. فضلاً عن عناصر السيطرة الاجتماعية ويمكن - إلى حد كبير - إخضاع النظام الإعلامي العربي لعناصر التحليل نفسها التي يقترحها مدخل تحليل النظم.

ورغم عدم استخدام مفهوم النظام الإعلامي العربي أو مدخل تحليل النظم فإن هناك محاولات بحثية عربية عديدة قد سعت إلى رصد عناصر ومكونات النظام الإعلامي العربي سواء على مستوى كل قطر عربي - أو على المستوى العربي بأكمله - ومع أن هذه المحاولات اقتصرت لم تستطع مدخل التحليل الجازم إلا أنها وفرت قدراً معقولاً من التطورات والتحليلات علاوة على قدر من التحليل الذي تأثر بثلاثة نماذج إرشادية هي النموذج الوظيفي، والنموذج العربي، والنموذج النقدي. كما نثر بعض مقولات مدرسة الجمعية وبعض أفكار الإسلام السياسي والاتجاه القومي العربي.

ولا يتسع المجال للعرض التفصيلي لأهم نتائج البحوث المسحية العربية عن النظام الإعلامي العربي. لكننا نعرض باختصار لأهم خصائص النظام الإعلامي العربي كما ظهرت في هذه البحوث المسحية.

١- تشابه السياسات الاتصالية ورغم عدم الإعلان عن سياسات اتصالية محددة في الأطار العربية بعيدة إلا أن الممارسات الفعلية لعكس وجود سياسات اتصالية في هذه الأنظار. وبصفة عامة تتشابه السياسات الاتصالية الفعلية في الأنظار العربية من حيث سعيها إلى دفع الإعلام في مؤسسات ورموز السلطة السياسية. وتوظيف الإعلام سياسياً ودعائياً وترغيبياً على حساب وظائف الإعلام الأخرى. فضلاً عن سيادة المركزية الشديدة على ممارسات الاتصال سواء جغرافياً أم إدارياً^{٢٠}.

كما تشابه السياسات الاتصالية في العديد من أوجه القصور والتضارب: أهمها: العشوائية وغياب التخطيط والانتقال إلى المعلومات والتوثيق والبحوث، وقلة القطاعات المشاركة في صنع السياسة الإعلامية^(١٤) ووجود فجوة بين النصوص التشريعية والقانونية والتطبيق الفعلي للسياسة التشريعية.

٢- ملكية الدولة: باستثناء لبنان تحتكر الدولة في النظام الإعلامي العربي ملكية وإدارة الإذاعة والتليفزيون، بينما تعدد أشكال ملكية الصحف بين الملكية الخاصة، والملكية العامة، والملكبة المختلطة، مع وجود ضوابط وتقييد على إصدار واستلاك الصحف^(١٥). وقد دفعت هذه القيود إلى جانب أسباب أخرى بعض الأفراد والجماعات لإصدار صحف عربية من دول أجنبية كبريطانيا وقبرص وقنسا، من جانب آخر اتاحت ثورة تكنولوجيا لبعض الأفراد والشركات إنشاء قنوات عربية فضائية خاصة من دول أجنبية.

وقد تأسست أول محطة تلفزيونية عربية فضائية مملوكة للقطاع الخاص في لبنان وبدأت برسالتها في ١٩٩١/٩/٦٨، ثم توالى إنشاء القطاع الخاص المحطات التلفزيونية فضائية^(١٦).

٣- عدم التوازن في انتشار تكنولوجيا الاتصال الجماهيري: يتسم انتشار واستخدام تكنولوجيا الاتصال داخل النظام الإعلامي العربي بالأخلام والتوسع الشديد، مع وجود فجوات ملحوظة بين الدول التي تشكل وحدات النظام، ودخل كل دولة، وتعكس هذه الاختلافات تبايناً على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بين الدول العربية، ودخل كل دولة على حدة، وما زالت وسائل الإعلام في بعض الدول العربية عاجزة عن استيعاب التطورات التكنولوجية المعاصرة واستخدامها وبماحققتها، ومن توفير الكوادر الإعلامية الوطنية التي تفي باحتياجات الإنتاج كماً ومضموناً وشكلاً^(١٧)، والتفت للانتباه أن الفجوات بين الدول العربية أو داخل كل قطر تنسج فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة أو وسائل الاتصال غير التقليدية للاتقنت، وهو ما قد يربأ أثاراً وتداعيات اجتماعية وثقافية خطيرة.

٤- التبعة: يعاني النظام الإعلامي من خلل هيكلي يتمثل في تبعية قطاعات ومخرجات النظام - وعلى مستويات عدة - لدول المصداقية المتقدمة والشركات العملاقة متعددة الجنسية التي تعمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، فالتكنولوجيا المستخدمة في النظام الإعلامي العربي تشتري من الخارج، وفي أحسن الأحوال يجري تجديدها داخل بعض الأنظار العربية دون إمكانية حقيقية لنقل وتوطين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أو إنشاء صناعات عربية مستقلة على مستوى شأن فإن المصامير الإعلامية والتكنولوجية تستورد من الخارج دون مراعاة للثقافة المجتمعية للأقطار العربية.

والملاحظ أن توجه النظام الإعلامي العربي ووجداته لتقوى التهيبة على النظام الإعلامي لا تعتبر سمة خاصة بتقوى بها النظام الإعلامي العربي، بل هي سمة عامة يعاني منها معظم النظام الإعلامية العربية داخل النظام الإعلامي الدولي، ومثل هذه الملاحظة تبدو ضرورية لنفي ادعاء أن الثقافة العربية أو المواطن العربي على وجه الخصوص يتعرضان لغزو ثقافي أو نوع من الاختراق. فمثل هذه الادعاءات التي تحركها نظرية المؤامرة ينبغي مراجعتها وتحييمها بدقة في إطار أن ما يتعرض له العرب للعرض له اسم وشعوب أخرى.

٥- تشابه المضمون: رغم تنوع وتباين المضمون الإعلامية الصادرة عن النظام الإعلامي العربي إلا أنها تشككي عند عدد محدود من الأهداف والاستراتيجيات اعتمدا التركيز على الشؤون المحلية وثقافة الطابع الدعائي والاستهلاكي مقارنة بأهداف واستراتيجيات التعليم والتثقيف. علاوة على تسديد لهجات ولغات الحياة في الحضر والعوادم العربية، وبصفة عامة لا تتنوع وسائل الإعلام العربية إلا لوجهات النظر الرسمية. كما تنطوي على اتجاه واحد لسيطرة المعلومات من السلطة إلى الجماهير، ومن القاصر إنتاج وتداول مضمون إعلامي أو ترفيهي فون أن يخضع لمرجة ما من درجات الرقابة التي تتفاوت شدة من قطر إلى قطر.^(١٤)

ولا تكفي المصاديق التالية بملء على مستوى كل نظام استهتاجات وسائل إعلامه الجماهيري. من هنا تبلورت استراتيجيات ثابتة تقوم على استيراد مواد ومضامين جاهزة من الولايات المتحدة، ثم مصر وبعض الدول العربية، والملاحظ أن مضامين القنوات التلفزيونية الفضائية لم تخرج كثيرا عما يقدم في قنوات التلفزيون المحلية.

والإنشائية أن تطور تكنولوجيا الاتصال - خاصة البث الفضائي - والتي تمتد الدول العربية في استيرادها من الخارج يضاهف من الطلب على استيراد مواد ومضامين أجنبية أو إنتاج وتداول مضامين ترفيهية متجهة هربا، لكنها تسم بالسلمية وتقليد صناعة الترفيه الأمريكية^(١٥).

٦- الجماهير (المتلقيون) تتوافر إحصاءات من جهات عربية أو دولية حول نسبة امتلاك أو استخدام وسائل الإعلام لكل ألف مواطن، وتظهر هذه الإحصاءات وجود تفاوت بين الدول العربية فيما يتعلق بمعنى انتشار وسائل الإعلام بين المواطنين، ويشأني هذا التفاوت إلى حد كبير مع التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية، لكن شدة الاختلاف داخل كل قطر ربما لا تظهر في الإحصاءات، كما أن الإحصاءات لرصد الملكية أو الاستخدام كمؤشر رئيسي لإعطاء صورة عامة عن استخدام وسائل الاعلام^(١٦) ومثل هذا المؤشر في حاجة إلى

مراجعة إذ لا يكفي التعميد معام صورة المثالي لمرجات النظام الإعلامي، وإنما استخداماته ومبادئ الإعلام وأحكام المصداقية لديهم تجاه النظام الإعلامي العربي وما يقدمه من مضماني.

ويمكن افتراض أن الأمية وتضي المسوق الاجتماعي والثقافي بين اقلية أبناء الوطن العربي من جهة، ووجود فجوات ملحوظة في مستويات التعليم والنقل والمستوى الثقافي داخل كل بلد عربي من جهة ثانية نتج أولاً فجوات معرفية بين المفسر أو المثقف لبرامج ومضامين النظام الإعلامي العربي. كما نتج ثانياً فجوات في استخدام وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية. ثم نتج ثالثاً نظاماً من التفضيلات لبرامج ومضامين ترفيحية تنقسم بالسطحية والآثورة.

والأزمة الحقيقية أن هذه الفجوات تعمل بوثيرة متسارعة لتقسيم المجتمعات العربية إلى اقلية واسعة تجدو غير قادرة على الاستفادة من الزخم الإعلامي وتنوع المعلومات والآراء، ومن ثم التكتساب وهي اجتماعي حقيقي، وبالتالي يزداد إقبالها وتعاظمها لبرامج ومضامين النظام الإعلامي العربي أو المضامين المشابهة له، ومن ثم يمارس إنتاج الوعي الزائف للأقلية، في المقابل تتطور اقلية متميزة اقتصادياً وتعليمياً تتفاعل بوعي مع بعض برامج ومضامين النظام الإعلامي العربي. والنظام الإعلامي الدولي، كون لم يميل إلى التخليق اقلية أو اقلية بدرجات مختلفة، وثقته إما إلى التفرقة على الأثارة أو النيل من التثريب، أو السعي لمقاومة النظام الإعلامي العربي والقطيعة معه.

الفاعلون في النظام الإعلامي العربي

يقتصد بالفاعلون في النظام الإعلامي العربي كل سلطة أو جهاز أو حتى شخص قادر على أن يلعب دوراً داخل النظام، سواء على المستوى القطري أم القومي (العربي).⁽¹⁴⁾ ويمكن تحديد الفاعلين الرئيسيين في النظام الإعلامي العربي في:

1- الدولة وتشمل جميع المؤسسات والسلطات والرموز الخاصة بالدولة الوطنية (القطرية). وتعطي الدولة العربية ولا تزال في النظام الإعلامي العربي يدور رئيسي ومهيمن، فهي الوحدة الأساسية للكونة للنظام العربي. كما أنها تمتلك وتحتكر وسائل الإعلام المختلفة وتوظفها لتحقيق أهدافها.

2- منظمات العمل الإعلامي العربي من خلال الجامعة العربية. تعتبر الجامعة العربية المنظمة الحكومية الإقليمية الرئيسية التي تمارس أنشطة متعددة على مستوى النظام الإقليمي العربي

ولذلك من خلال عدد من المنظمات والأجهزة التابعة لها، والتي تعمل في مجالات متنوعة على مستوى النظام العربي ككل، وتعمل المجالات الإعلامية ضمن نطاق عمل وأنشطة الجامعة العربية ومنظماتها، حيث نشأت عدداً من مؤسسات التعاون الإعلامي بين الدول العربية من خلال الجامعة العربية يمثل حالياً في:

أ- الإدارة العامة للإعلام: تتولى هذه الإدارة حالياً أنشطة الإعلام العربي المشترك الذي يصدر باسم الجامعة والنيابة والاشتراك عن الأقطار العربية^{١٢٧}. ويرجع بداية الأنشطة الإعلامية للجامعة العربية إلى عام ١٩٦٦ بتأسيس جهاز للاستعلام والنشر الأمر الذي يمكن اعتباره من بوكرير انبعاث وتشكل النظام الإعلامي العربي، وفي عام ١٩٦٥ تحول جهاز الاستعلام والنشر إلى إدارة الإعلام، ثم تحول عام ١٩٧٢ إلى الإدارة العامة للإعلام^{١٢٨}.

ب- اللجنة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ج- اللجنة الدائمة للإعلام العربي

د- مجلس وزراء الإعلام العربي

هـ- اتحاد إذاعات الدول العربية

و- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية <http://Archive>

ز- اتحاد وكالات الأنباء العربي

ح- اللجنة المشتركة لاستخدام القمر العربي للإعلام والثقافة والتنمية

ورغم أن أنشطة الجامعة العربية بعامة، ومؤسسات العمل الإعلامي العربي بخاصة لعبت من إرادات الدول العربية، وتستند صلاحياتها وفعاليتها من الاتفاق بين الدول العربية أو الحلول الوسط التي تتوصل إليها إلا أن الاتفاق على تأسيس هذه المؤسسات واستقراريتها، ونمو أدوارها يعبر عن حقيقة وجود مؤسسات للنظام الإعلامي العربي تعتمد في طبيعتها على دول أو منظمات وهيئات النظام الإقليمي العربي. بعبارة أخرى فإن مؤسسات النظام الإعلامي العربي لا يمكن اعتبارها عاملاً مستقلاً تماماً عن دور الدول العربية الأعضاء فيها، والتي تشكل هذه المؤسسات وتعتمد صلاحياتها وفعاليتها. لكن مع ذلك يمثل مؤسسات النظام الإعلامي العربي قدر من التأثير المستقل مكنتها من أن تصدح طرفاً في النظام الإقليمي العربي، وربما يرجع ذلك إلى تشابه أدوار ووظائف تلك المؤسسات مع المجالين الإعلامي والثقافي، وإمكانية تقديمها أفكار

وتصورات تؤثر في الرأي العام العربي، كما يمكن أن ترشد من أداء النظام الإقليمي العربي، وبخصوصاً أداء وإماتية النظام الإعلامي العربي وبشكله.

٢- منظمات القطاع الخاص: تشمل جميع المنظمات والشركات التي تعمل في مجالات الإعلام داخل النظام الإعلامي العربي، والتي يمتلكها ويديرها أفراد أو شركات خاصة، بغض النظر عن وجود مفار وأصول لبعض هذه الشركات في دول أجنبية، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الفلسطينية التلفزيونية الخاصة، والصحافة العربية في أوروبا، فهي رغم عملها من خارج المنطقة العربية، ومن خارج القواعد التقليدية للنظام الإعلامي العربي إلا أنها تعتبر من ضمن الفاعلين في النظام استناداً إلى نوعية الخطاب الذي تقدمه، والجمهور التي تغطيتها.

والواقع أن بداية ظهور هذه القنوات عام ١٩٩١ واستمرارها وتوسع أعمالها الطرد له عبر عن تحول رئيسي في خريطة الفاعلين المؤثرين داخل النظام الإعلامي العربي، وكسر - إلى حد كبير - من ظاهرة احتكار القولة التي التلفزيوني، وذلك على الرغم من وجود علاقات ارتباط بين هذه القنوات وعدد من الدول العربية عبر البث المباشر كالمجموع للماني والمصري المباشر وأثير المباشر^(٢٢). لقد كان الوضع العام لمؤسسات القطاع الخاص قبل ظهور ومنذ القنوات الفضائية الفلسطينية التلفزيونية في ملكية بعض الأفراد والشركات كصحف ومجلات تصدر إما ضمن قيود عينية داخل الأنظار التي تسمح للقطاع الخاص بامتلاك وإصدار وإدارة الصحف، أو تصدر في الخارج في بعض الدول الأوروبية. وفي العاليتين كانت المؤسسات الصحفية الخاصة - ولا تزال - خاضعة إلى حد كبير للقواعد والقيود القانونية والإدارية التي تضعها الدول العربية وأبرزها المصارعة والتم^(٢٣).

وإلى جانب الصحف والمجلات امتلك القطاع الخاص دور نشر وشركات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني ودور عرض، وقد اختلفت مساهمة القطاع الخاص في هذه المجالات من قطر إلى آخر، بل وكانت بعض الدول لا تسمح بملكية القطاع الخاص لدور العرض السينمائي أو دور النشر فضلاً عن الصحف والمجلات. كذلك كانت - ولا تزال - هذه الأنواع الإعلامية من تدخل أجهزة الدولة العربية سواء في ممارستها أنشطتها على المستوى القطري أم العربي^(٢٤).

وإذا كانت اليات التحكم أو حتى منع أو إلغاء مؤسسات القطاع الخاص تختلف من دولة إلى دولة داخل النظام الإعلامي العربي، فإن الظاهرة الجديدة التي تبلورت نتيجة العولمة والتقدم

الفاعل في تكنولوجيا الاتصال لتجسد في انعدام قدرة الدولة العربية وأجهزتها على مراقبة البث الفضائي أو ملحه أو منع مواطنيها من استقبله في هذا السياق تبدو أهمية الفضائيات العربية الخاصة كفاعل مستقل نسبياً عن الدول العربية وأجهزتها. ويشكل عام فإن المنظمات والشركات الإعلامية للقطاع الخاص أصبحت فاعلاً رئيسياً ضمن النظام الإعلامي العربي قادراً على لعب أدوار مستقلة تجاه كثير من الوظائف والفضليات. بحسب طبيعة التوازن داخل النظام الإقليمي العربي، وعلى الصريات المسموح بها داخل كل قطر عربي، وتوزع الفضليات المارة، وبحسب - وهذا هو الأهم - قدرتها على تشكيل رأي عام مستقل وواعم لما طرحه من أفكار ومواقف.

3- فاعليات المجتمع المدني: يقصد بها الجمعيات، والمنظمات، والاتحادات، ومراكز البحوث غير الحكومية، والتي لا تسعى إلى الربح، وتقوم ببعض أنشطة الاتصال الجماهيري سواء على المستوى الوطني (القطري) أم القومي، والتي تؤثر بالتالي في النظام الإعلامي العربي. وعلى هذا الأساس فإن النقابات والاتحادات المهنية الخاصة بالعاملين في وسائل الإعلام العربية (النظام بالاتصال) تتفرع ضمن المصنوع بمؤسسات المجتمع المدني كاتحاد الصحفيين العرب كذلك الحال بالنسبة للمجتمعات والاتحادات والنقابات والهيئات العربية التي تمارس أنشطة إعلامية مثل اتحاد المعلمين العرب، أو مركز دراسات الوحدة العربية والتنمية العربية لحقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات والاتحادات والهيئات المستقلة.

ورغم ضعف وتباعد مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية دورها في النظام الإعلامي إلا أن هناك جهوداً ملحوظة لتطوير أداء هذه المؤسسات. وهناك أفكار وتحركات عديدة لتشكيل شبكة عربية متكاملة الخطات تساعد على التعاون والتأزر والتنسيق، ولزاهلها للفاعل في المجتمع العربي من مواقع الاستقلال الذاتي. وتمكنها من التبايل الإعلامي⁽¹⁴⁾.

وعلى النظر عن فرض نجاح هذه الشركات، والتي ترتبط بعوامل عديدة سياسية واقتصادية وثقافية، فإن مؤسسات المجتمع المدني العربية تعتبر فاعلاً مستقلاً ضمن النظام الإعلامي العربي، وتتجلى دوائر التأثير - على مستوياتها - في إنتاج خطاب إعلامي يعبر عن استراتيجيات وأهداف متغيرة لما هو سائد، والتأثير في دوائر الخطب بالدرجة الأولى، والرأي العام بالدرجة الثانية، صلاوة على الدفاع عن حقوق الاتصال، وحرية الرأي والتعبير في المجتمع، والدفاع عن الأوضاع المهنية للعاملين في وسائل الإعلام العربية.

ثانياً: الإعلام في إطار العولمة

يستخدم مفهوم العولمة Globalization على نطاق واسع لتوصيف ومحاولة تحليل التحويلات المتسارعة في العالم، ويرصد آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم الاستخدام الواسع لمفهوم العولمة فإن ثمة محاولات كثيرة ومتعددة لتعريف المفهوم بالعولمة، وتحديد أبعادها ومناقشة آثارها وإشكالياتها، ويلاحظ المتابع لهذه المحاولات أن العولمة كمفهوم للتطبيق مع مفهوم العولمة أو العمليات المستمرة على أكثر من صعيد وميدان دولي، ويتسع في أحيان أخرى حتى يحتوي كل شيء تقريباً، ويصبح بدلاً عن توصيف وتحليل اللحظة التاريخية الحالية.

ويرصد السيد يسين فادات تندرج في إطار محاولات تعريف العولمة هي «العولمة باعتبارها عملية تاريخية، والعولمة باعتبارها تجليات لطواهر اقتصادية، والعولمة باعتبارها انحصاراً للقيم الأمريكية، والعولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية»⁽¹⁷⁾ وتنسج الفكرة الاقتصادية والإعلامية في الفكرة الرابعة، ويلاحظ السيد يسين أن التعريفات جميعاً تتكامل لأن تكوين المكونات الأساسية للتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع بين جيلاتها كونها تشكل عملية تاريخية، وهي لعل لطواهر اقتصادية، وهي - في الوقت الراهن على الأقل - هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية⁽¹⁸⁾.

وتبدو ملاحظة السيد يسين صحيحة، فالعولمة عملية كلية، متضمنة الأبعاد والعمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، ومن الصعب تناول العولمة من منظور تاريخي أو اقتصادي فقط لأنها تدخل وترابط بين كل هذه الأبعاد، لكن من الواضح أن هناك تركيزاً على البعد الاقتصادي في العولمة، يوصفه المحرك الرئيسي لعملية العولمة، وبالتالي التقليل من أهمية الأبعاد الثقافية والإعلامية واعتبارها من نواحي وآثار العولمة الاقتصادية.

وفي إطار التركيز على البعد الاقتصادي في تحديد مفهوم وعملية العولمة، أو اختزال العولمة فيما يعرف أحياناً برسالة العالم بأنه يجري تناول عمليات واليات عولمة الإعلام والاتصالات بوصفها إما قطاعاً متنامياً في الاقتصاد للعولمة، أو من وسائل قوى السوق والشركات متعددة الجنسية في فتح الأسواق والترويج للاستهلاك⁽¹⁹⁾.

سئل هذا التناول يحتاج إلى مراجعة، واستخدام منظور جديد يعترف بأهمية اقتصاديات الإعلام والاتصال، وبالطابع الاقتصادي للصور والفضائين التي تقدمها وسائل الإعلام، لكنه يعترف بالمثل بخصوصية الإعلام والاتصالات ومعالجته في إطار عمليات العولمة، وهو ما يمكن

وصفه بعولة الإعلام، ويإن الإعلام في سياق عمليات العولة له مجال مستقل ومتداخل مع الأبعاد والعمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للعولة.

إن عولة الإعلام أبرزت الدور الاستقلالي للإعلام والاتصال من جهة، كما أكدت تقاطعه -تقليداً وثقاراً- ودخلاته العميق مع مجالات الثقافة والاقتصاد والسياسة من جهة ثانية، وما بين خصوصية انوار ومهام الإعلام والاتصال وتداخلها مع الثقافة والاقتصاد والسياسة أصبح من الصعب تحديد مفهوم العولة وتحليل أبعادها وإثارها من دون تناول مفهوم عولة الإعلام وأبعادها وآلياته، والاشكاليات المرتبطة به في سياق عمليات العولة.

مفهوم عولة الإعلام

على كثرة الحديث عن الإعلام والعولة، ودور الصور والمصامين والرموز العابرة للقوميات عبر وسائل الإعلام والعلومات في الترويج للعولة، وتوحيد العالم، فإنه لم تظهر سوى محاولات قليلة لتحديد مفهوم عولة الإعلام، والمفاهيم لهذه المحاولات تلاحظ أنها انسدت بالاستقطاب الحاد بين تيارين:

الأول، يؤيد بحساس، ويرى بخطر عولة الإعلام، ويحذر من أخطارها باعتبارها تدعم من التدفق الحر للمعلومات، وحق الاتصال، وتوفر للتجهيز قرحاً غير المحدودة لصورة الاضطرار بين وسائل الإعلام والعلومات.

وفي إطار هذا التوتر ظهرت أصوات متعددة توجد بينها اختلافات في الداخل والخارج، العامة، فهناك أصحاب المنطل التكنولوجي الذين يركزون على أن التقدم التكنولوجي المتسارع والتمسك في مجال الإعلام والاتصال يحدث ثقلات ثورية في بعدي المكان والزمان وما يربط بينهما من طيرات اجتماعية، فضلاً عن التمهيد إلى وهي جديد، والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية^(١٦).

وهناك أصحاب مدخل ما بعد الحداثة ولعل أشهرهم انطوني جيننز الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي نسخة راديكالية من الحداثة، كما بينها وبين العولة، فالعولة هي توسيع للحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العالم، ويعرف جيننز العولة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح^(١٧)، في هذا السياق ناقش جيننز عولة وسائل الإعلام *media Globalization* على أنها ضغط للزمن والمكان، وهي سمة رئيسية في العالم المعاصر، وأشار إلى أن عولة الإعلام هي الاعتماد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من

التوسيع الثقافي، وأكد جينز أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانسحاب أو الانشاء إلى مكان محدد. وشدد جينز على أهمية دور الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتماداً على الصور والرموز^(٣٧).

وبالإضافة إلى إسهامات جينز هناك منظر أصحاب التيارية الجديدة الذي يركز في تعريف العولة على أنها مزيد من التركيز في ملكية وسائل الإعلام والتكامل الرأسي، والتكنولوجيا الجديدة، وتطبيقات الفيديو. ومن شأن هذا خلق فرص جديدة أمام المستهلكين، وتخفيض تكلفة التكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل. فالتنافس سيصبح من مصلحة المستهلك (جمهور الناظرين) في ظل استمرار الصراع بين الرأسمالية العالمية (الشركات الكبرى متعددة الجنسيات) والدولة القومية في مجال الثقافة والإعلام^(٣٨).

لما أثار الثاني فوجعنا بشدة عولة الإعلام ويرفض لما يقال عن إيجابياتها، وينظر إليها باعتبارها تقياً للتعددية الثقافية وتسييراً **لأهم الربح والخسارة** واليات المسؤل في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات، علاوة على إهمال وسائل الإعلام والحق في الاتصال، وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات.

<http://Archivebeta.Bakhril.com>

ويخرج في إطار هذا التيار منقول لواقف ولتجاهات عديدة أبرزهم منظر النموذج الثقافي، ولعل أشهرهم هربرت شيلر. صاحب المساهمات المتميزة عن الإمبريالية الثقافية، حيث يعرف عولة الإعلام على أنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية (عابرة للجنسيات) التي تستخدم وسائل الإعلام كعوامل للاستهلاك على النطاق العالمي، ويؤكد شيلر أن أسلوب الإعلان الغربي وبعض الإعلام يفتح إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك عبر إشغال قيم أجنبية تنطس أو تزيل الهويات القومية الوطنية^(٣٩).

وفي الإطار نفسه يرى تشومسكي أن عولة الإعلام هي الزيادة المضطعة في الإعلان، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية، والتركيز في ملكية وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه للسلطان، ويتابع تشومسكي أن العولة هي التوسع في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستفيدة بمرورها أولاً الاعتماد بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمج الجمهور أسلوب حياة قائماً على حاجات مصطنعة، مع

لجزء الجمهور، وفصل كل فرد عن الآخر، حيث لا يدخل الجمهور الساحة السياسية، ويضع أو يحدد نظام القوى أو السيطرة في المجتمع⁽³⁷⁾.

في ضوء ما سبق يقترح الباحث مفهوماً لعولمة الإعلام بوصفه أنه عملية تهدف إلى التعظيم والتسارع والاستمرار في فترات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية التوحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى.

أبعاد عولمة الإعلام

١- التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام الجماهيرية وتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فمع تطور الحاسبات وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيا البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال بمراد الوسائط Multimedia، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة وأدخل الجمهور عالمياً شبكة الإنترنت التي بلغ عدد الذين يستخدمونها بانتظام ١٥٧ مليون شخص، بزيادة تتقدم بنسبة ٢٠٪ شهرياً على الأقل.

وبما استخدام البث الفضائي التلفزيوني الرقمي ودمج التلفزيون مع تكنولوجيا الحاسبات ومن المتوقع استخدام التلفزيون في الشبكات عبر الانترنت، علاوة على استخدام التلفزيون التفاعلي.

وتتشابه وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات مع وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية إلا أنها تتميز بالفاعلية، واللامركزية، واللامتنية، وقابلية التحرك أو الحركة، وقابلية التحريك والتعديل، والشبوعية والتكيفية (العزلة)⁽³⁸⁾. وبصفة عامة فإن تكامل واندماج وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات يحدث تحولات هيكلية في بنية العمليات الاتصالية، ويخلق للمتلقي إمكانيات غير محدودة للاختيار والتفاعل الحر مع القائمين بالاتصال وتبادل الأنوار الاتصالية، وكسر المركزية الاتصال، فضلاً عن تعظيم استخدامات وسائل الإعلام والاتصال في التسويق والترويج والتجارة على الصعيدين المحلي والدولي، ويجعل هذه التحولات تلعب دوراً متسارعا

ما اصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات Information Society^(٣٢).

٢- إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري: تفتح ثورة تكنولوجيا الاتصال آفاقاً جديدة لاستخدامات ووظائف جديدة للاتصال. كما تعظم هذه الثورة التواصل التقليدية بين الإعلام أو الاتصال الجماهيري من جهة، والاتصال الشخصي من جهة ثانية. ولقد تميز نمط اتصالي جديد ينسج لكل نشاط الاتصال هو الاتصال الثقافي القائم على التفاعل المبر والتباشر بين المرسل والمستقبل، وتبادل انوار الاتصال بين الطرفين. علاوة على التمازج وتنوع حرية الثقافي في الاختيار.

في هذا الإطار يمكن القول إن العديد من المعلومات والفرضيات الأساسية التي تقدم عليها تعريفات الإعلام والاتصال الجماهيري ونظرياته قد تعطلت أو في طريقها للزوال. فقد أصبح من العمود الضلوع بالتعريف البسيط الناقص إن الإعلام أو الاتصال الجماهيري هو مجرد توصيل رسائل نمطية إلى جماهير غير متجانسة بصعب التعرف على ريمو أعمالها لجهة هذه الرسائل أو إجراء حوار معها، وبالتالي فإن العلاقة الاتصالية التي كانت قبل باحثة للمصدر (ال مؤسسة الإعلامية)، وتتميز في اتجاهاتها من المصدر إلى الجمهور^(٣٣) عرخصة حالياً - وفي المستقبل- للتعديل والتغيير، ربما لصالح الجمهور، وذلك رغم صعوبة تزاوج الاستوكيات المستقبلية للجمهور^(٣٤).

والثابت أن الثورة التكنولوجية الرائدة قد خلقت احتياجات بحولية جديدة تحتاج وتستلزم الاستعانة بأساليب جديدة، واستخدام نماذج جديدة. وفي ضوء اكتشاف نظم الاتصال ذات التأثير المتبادل يصبح من الضروري إعادة النظر في جميع النماذج والأساليب القديمة^(٣٥).

إن التحولات السابقة تدفع باتجاه إعادة تعريف الإعلام أو الاتصال الجماهيري كعلم، وقد تصبح يظهر علم، أو علوم جديدة، أو النماذج علم الإعلام والاتصال الجماهيري في علوم أخرى.

٣- تزايد أهمية اقتصاديات الإعلام والاتصالات والمعلومات: في إطار التمازج والاتمازج بين وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ظهر ما يعرف بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي Entertainment telesector، والذي يضم هؤلاء الذين يملكون عالم اللاتصالات

عالم الفكر

والرموز ويتحكمون فيه. ذلك العالم الذي تنقل من خلاله للطرمات والاتصالات والترفيه. ويشمل الصناعة ورأسي الصور كالمسحوق وكالات الإعلان والمثقفين السينمائيين والصحفيين والفكرين. بل ومبرمجي الكمبيوتر، وكذلك المرموز والوعاظ والنقاد. وأخرون ممن يلبون احتياجات الروح البشرية القوية وروح الشركات الصناعية^(٣).

وتقدر معاملات صناعة الاتصالات عام ١٩٩٤ بـ ١٢٠ مليار دولار. ترتفع خلال بعض السنوات القادمة إلى حوالي ١٢٠ مليار دولار. أي ما يعادل ١٠٪ من التجارة العالمية.^(٤) وقد ازدادت مكانة ونور قطاع الاتصالات المعلوماتية والترفيهية في الاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وفي أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، ويظهر رأسمال صناعة الترفيه والتلفزيون في الولايات المتحدة بحوالي ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ حققت ٦٥ مليار دولار أرباحاً. في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٥.

وتحتل صادرات المنتجات الثقافية الأمريكية المرتبة الثانية بعد الصادرات وقد صدرت الولايات المتحدة أفلاماً إلى دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦ بقيمة ٣.٢ مليار دولار. وذلك على الرغم من أن إجمالي عدد الأفلام التي تنتجها أوروبا أكثر من الولايات المتحدة، ويعمل في قطاع الإعلام والترفيه الأوروبي حوالي ١.٨ مليون شخص من المتوقع أن يصل عددهم إلى ١.٤ ملايين عام ٢٠٠٥.^(٥) من هنا تحرص أوروبا الموحدة على مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية التي تفرضها صناعة الاتصال والترفيه والمعلومات الأمريكية.

ولا شك أن النمو المتلاحق في قطاع الاتصالات المعلوماتية والترفيهية سواء على مستوى الاقتصاديات الوطنية أو الاقتصاد العالمي يشير بوضوح إلى الجانب الاقتصادي في عولة الإعلام أو ما يمكن وصفه بالجانب الإعلامي في الاقتصاد المعولم. وهذا الجانب نشط فيه وتتداخل على نحو بالغ التعقيد متطلبات السوق واليات الاقتصاد الرأسمالي المعولم، مع خصوصية المنتجات الإعلامية والترفيهية والعلمانية كرموز ثقافية حاملة لقيم ومعانٍ وهدايات وسلوك وأنماط حياة. ومثل هذا التداخل قد يفتح آفاقاً إلى:

(٦) نموذجات المنتجات الإعلامية المعلوماتية بهدف توحيد العالم وفق متطلبات الاقتصاد. وخصوصاً اقتصاديات الإنتاج الإعلامي والترفيه الأمريكي، والذي يسيطر على السوق العالمي.

(ب) مراعاة الخصوصيات الثقافية والقومية والعمل من خلالها، بمعنى تجنب الاصطدام بها لتحقيق مكناس اقتصادية في ظل التنافس الحاد بين المنتجات الإعلامية الترفيحية وتعدد الخيارات المتاحة للمشهور. في هذا السياق يمكن إدراك ظاهرة تجزئة الجماهير، وزيادة الاتجاه نحو الإعلام المتخصص ولا مركزية الاتصال التي تعتمد على تقديم رسائل متعددة تغطي الحاجات الفردية الضيقة والجماهير الشرائحية.⁽¹¹⁾

1- تعامل دور الشركات متعددة أو متعددة الجنسية. يمكن القول إن الأرباح المغرية التي يؤمنها قطاع الاتصالات المعلوماتية الترفيحية قد جذبت العديد من الشركات العملاقة متعددة الجنسية إلى توجيه استثماراتها إلى هذا القطاع، من جانب آخر فإن تكنولوجيا البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية قد شجعت الكثير من شركات الاتصال المعلوماتية الترفيحية للعمل عبر الحدود، وتوزيع أنشطتها، فضلاً عن الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية أكبر.

والواقع أن لمعظم دور الشركات متعددة الجنسية وأسواقها المستمرة نمو الاحتكار والتركيز أصبح من معالم ثورة الاقتصاد، حيث بلغ نصيب رأس مال تعدد الجنسيات في الإنتاج المحلي الخام في العالم 77 عام 1996، وشهدت 20 شركة عملاقة أنشطتها المالية على الاستثمارات الزراعية الكبرى والمنتجات المصنعة والخدمات المالية والتجارية، وكانت حركة التجميع والاندماج بين الشركات متعددة الجنسية قد ازدادت لتصل إلى 15% سنوياً في الفترة من 1986 - 1996، وليس هناك ما يشير إلى تباطؤ هذا العمل في المستقبل القريب، وإذا لم يتغير شيء من الآن وحتى عام 2000 ستصل قيمة أعمال التجميع (التركيز) إلى حوالي 1.000 مليار دولار.⁽¹²⁾

ولم يكن قطاع الاتصالات والمعلومات الترفيحية استثناءً من قوانين الاحتكار والتركيز الذي مارسه بامتياز الشركات متعددة الجنسية، من هنا نلاحظ الكتابات الإعلامية والاقتصادية بإحصاءات ومعلومات عن أسماء الشركات القومية (المحلية) أو المتعددة الجنسية التي تم شراءها أو التجميع لتشكل كيانات أكبر سواء على المستوى القومي (المحلي) أم العالمي، في هذا السياق قدم باجند بكيان *مستكشف* مجلة *غلوبل* قائمة بالاندماجات وشركات الإعلام والاتصال في الولايات المتحدة تغطي الفترة من 1996 إلى 1998، ويخلص إلى أنه بحلول التسعينيات كانت سبع عشرة شركة إعلام ضخمة تحصل على نصف إجمالي العائدات من كل وسائل الإعلام بما في ذلك التسجيلات الصوتية والفيديو كاسيت، وكان التجميع (التركيز) قد أدى إلى تقليص عدد اللاعبين من 26 سنة 1981 إلى 22 سنة 1991 منها عدد قليل جداً يعد إعلامياً محلياً.⁽¹³⁾

ومن الصعب رصد حركة الاندماج المتصارع بين الشركات متعددة الجنسية، أو مشروعات سلوك الإعلام والاتصال والترفيه أمثال مرموز، وبيبل جينس وجان لوكه آجارلينين وشيد تيرنر، إذ إن كل يوم يعمل أخباراً عن اندماج جديد، أو قيام تحالف، أو مشروع جديد، من هذا قد يكون من المفيد التوقف عند أهم سمات آليات عمل شركات الإعلام والاتصال والترفيه المتعلقة وهي:

السمة الأولى: هيمنة الشركات الأمريكية على قطاع الإعلام والاتصال والترفيه

تفقد بالهيمنة هذا السيطرة على الملكية، والسيطرة على مستوى وتوجهات المصالحين والأشكال المتبعة، فقد أضحت حركة التركيز في الملكية إلى ظهور خمس شركات عملاقة تعرف بالـ«الخمس القطع الكبرى» هي: ديسني وبرتلسمان Berlismann، وإيم وارنر وفازم وشركات الأخيان، وباستثناء الشركة الثانية والأخيرة فإنها شركات أمريكية، مع ملاحظة أن شركة برتلسمان هي ملكية ألمانية، لكنها أكبر شركة نشر في الولايات المتحدة.

وتعمل الشركات الخمس الكبرى وفق آليات السوق، والإنتاج المندمج لكي يشر أوستنوك على نطاق واسع بين أكثرهم من المستهلكين، وبالتالي تنهض تلك الإنتاج⁽¹⁴⁾ لذلك قد لا تراعي هذه الشركات القيمة الفكرية أو الثقافية للمصالحين والمراجع الفنية، لكنها تركز على الشكل والمجاذبة.

في هذا السياق تطورت صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على مثيلاتها الأوروبية واليابانية في إنتاج وشرويع المنتجات الإعلامية والترفيهية، ومكنتها هذا النجاح من أن تصبح الحظم أو النموذج الذي تسعى إلى تقليده صناعات الإعلام والترفيه في بقية أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا.

لقد ساد التزج الثقافي والترفيهي صناعة الإعلام والاتصال والترفيه، وتوجد تفسيرات عديدة لهذه السيادة، والتي تتجاوز قيود الملكية والجغرافيا وأحياناً القيود الثقافية، ولعل من أهم هذه التفسيرات التفسير الثقافي الذي يرى أن المجتمع الأمريكي هو بالأصل مجتمع هجين، قائم على تنوع وأبعاد ثقافي فريد يمكن من إنتاج برامج ومضامين تعكس هذا الوضع وتستجيب له، أي أنها ثقافة موعلة بالأصل، وبالتالي أصبحت قادرة على التعامل مع عولمة الإعلام والثقافة.

ولمّا تفسير اقتصادي يعتمد على قانون هجم السوق من زاوية اندماج السوق الأمريكي المحلي وقدرته على استهلاك المنتجات الإعلامية والترفيهية الأمريكية، وتغطية تكلفتها الضخمة، قبل أن تصدر الخارج.

ثم هناك تفسير سياسي يربط بين قوة الولايات المتحدة كقوة عظمى، وانفراجها بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ويزال الكتلة الشرقية، وبين قوة صناعات الإعلام والترفيه الأمريكي، وينطلق أصعب هذا التفسير من زاوية أن صناعات الإعلام والترفيه تغمر عن وسائل السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت ذاته فإن الإعلام والترفيه يدعم من قوة الولايات المتحدة وتقللها السياسي والعنوي على الصعيد العالمي.

أما التفسير الرابع والأخير فيركز على الرأسمالي الرمزي لصناعات الإعلام والترفيه في الولايات المتحدة، وعلى قدرتها على استقطاب أكثر العناصر البشرية كثافة وبهوية، وبالتالي تطوير ما تقدمه من منتجات.

السمة الثانية: التكامل الرأسمالي

في سياق التكامل المدمج بين شركات الإعلام والوظيفة والاتصالات على الأسواق تواصلت عمليات التركيز، ثم ظهر في الثمانينات ما يعرف بالتكامل الرأسمالي والذي يعني في أبسط معانيه الملكية المتعددة لوسائل إعلامية أو أنشطة متقاربة، فبدأ بعض الشركات بالعمل في مجال الصحافة والطباعة والنشر والتوزيع وخطوط الطيران وشركات الهاتف، وقد برزت الحاجة للتكامل الرأسمالي من أجل الوصول إلى نتائج توزيع جديدة، مع دعم لادوية المصنعين للقدم غير أكثر من وسيلة إعلامية⁽¹¹⁾.

السمة الثالثة: العلاقة بين الشركات الإعلامية متعددة الجنسية والوطن الأم

في محاولة لدراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسية أصبحت لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ تقريرا رصد نمو ٢٧ ألف مؤسسة رئيسية تعمل خلال التسعينيات تبعها نمو ٢٠٦ ألف مؤسسة منتسبة لها في الخارج، ولكن غالباً ما يتكون هذا التقدير أقل من واقع أنشطة الشركات متعددة الجنسية⁽¹²⁾ إذ يصعب حصر هذه الأنشطة وتصنيفها خاصة مع تزايد الضغوط التنافسية وسرعة التغير التكنولوجي، وتضارب عمليات التركيز، ولا شك أن هذه التحولات المتسارعة تجعل من الصعوبة تتبع العلاقات المتشابكة بين الشركات ذات النشاط الدولي والذو الأم، وكذلك بين هذه الشركات والدول التي تعمل بها، وبصفة عامة يمكن النظر إلى العلاقة بين المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومات على أنها تجمع بين التعاون والتنافس أو

التسائد والصراع، وفي إطار علاقة التعاون اشارة بعض الباحثين إلى أن كثيراً من الشركات متعددة الجنسية هي مؤسسات وطنية لها عمليات دولية، وليست مؤسسات أو شركات عالمية متمحمة من قاعدة جغرافية أصلية لكل منها^[14].

وتبرز سمة التسائد والتعاين بين كثير من شركات الإعلام والاتصال والترفيه متعددة الجنسية والوطن أو الدولة الأم، ومثل هذا التعاون يؤثر إشكاليات ثقافية وسياسية ترتبط بعمليات عولمة الإعلام، وبالمخصوصية الثقافية للمجتمعات والنماذج الإعلامية والترفيهية، ولعل أبرز نماذج التعاون والتسائد بين الدولة والشركات الإعلامية متعددة الجنسية يتمثل في علاقة كل من تايم وارنر مع CNN بالحكومة الأمريكية. من جانب آخر فإن أغلب شركات الإعلام والترفيه والاعلام تقدم منتجات ثقافية وصورة برزوا ترتبط بمجتمع أو دولة محددة. من هذا يصعب طفي علاقات الارتباط والتعاون بين الشركات الإعلامية المملوكة والدول الأم التي تنتمي إليها سياسياً وثقافياً. وتحتل انبثاق الإعلام وعرب الخليج الثانية بنماذج واستثمارات على علاقة التعاون والتكامل بين السياسة الأمريكية والقطعة الإعلامية التي قامت بها محطات التلفزيون الأمريكية، وفي مقدمتها CNN.

السعة الرابعة: العمل عبر وكلاء محليين

رغم ما تنتجه الثورة في تكنولوجيا الاتصال، وعمليات التكامل والاندماج بين الإعلام والاتصال والمعلومات من إمكانات هائلة لا تشرئب الحدود القومية والثقافية، إلا أن الشركات الإعلامية متعددة الجنسية حرصت على العمل عبر وكلاء محليين، حيث برزت المكاسب الاقتصادية المترتبة على هذه الشراكة. والتي لا تراعى احتياجات السوق المحلية بقدر سعيها لتخلق احتياجات محلية رافعة للتعايش مع المصالح والعولمة، والتي تنتج ويجري تسويقها وفق آلية الإنتاج المخطط وتحليل مزايها للمصلحة.

وتتخذ عمليات الشراكة أو العمل عبر الوكلاء المحليين أنماطاً وصيغاً مختلفة، فهناك اتفاقيات لإعارة البث وشراء البرامج، أو الإنتاج المشترك للمواد والمضامين الإعلامية والترفيهية، علاقة على توجيه استثمارات مباشرة حيث استثمرت cap citien A.B.C. ١٠٠ مليون دولار في أنشطة التلفزيونية الأوروبية في فرنسا وإسبانيا وألمانيا، تملكها شبكة N.B.C. باستثمارات في أوروبا.

وأصديا، وأسركة للاتونية، كما حققت شركة تايم وإيرل العديد من الصفقات الخارجية في روسيا والدول الاسكتلندية.⁽¹³⁾

السمة الخامسة: تراجع دور الدولة في النظام الإعلامي الدولي

ارتبطت نشأة النظام الدولي والعلاقات الدولية بظهور الدولة القومية في أوروبا، وبالتالي ارتبطت نشأة الإعلام (الاتصال) الدولي بظهور الدولة الحديثة.⁽¹⁴⁾ ومع التطوريات من هذا القرن والتسعين في أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأت تتكشف أهمية الإعلام والتعبئة في العلاقات الدولية، وفي الثلاثينيات كان CIRT أول من أشار إلى أن قوة الدولة تعتمد من ثلاثة عناصر هي القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، وقوة السيطرة على الرأي.⁽¹⁵⁾

ومع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حظيت البيئات الإعلامية والعلاقات الدولية باجتهادات شتى في تكييف العلاقة بين الإعلام وقوة الدولة، وبورها في النظام الدولي، حيث أكد علي- إيفان NYY أن الاتصال الجماهيري، والحدود، والفترة العسكرية وبعد السكان من عناصر الدولة.⁽¹⁶⁾ بينما أوضح Kellgren أن الاتصالات والقوة أصبحا مترابطين، لأن الاتصالات أصبحت مصدراً يمكن استغلاله في ممارسة القوة.⁽¹⁷⁾ وأشار فورلر إلى أن بعض الدول في النظام الدولي تحاول السيطرة على دول أخرى من خلال التأثير على سياستها الخارجية، من خلال تصدير واستيراد تكنولوجيا الاتصال والاتسلة الاتصالية والبرامج وغيرها.. وأكد فورلر أنه كما يحدث في المستويات المحلية من محاولة سيطرة النخب أو الدولة على الناس من خلال تعريف الموضوعات في المجتمع، وتحديد ما يجب أن يفعله الناس، وما يتجنبونه أو يستهلكونه، فإن الشيء نفسه يحدث على المستوى الدولي أيضاً.⁽¹⁸⁾

وعلى المستوى الوطني (المحلي) تزايد اعتماد الدولة القومية الحديثة على وسائل الإعلام بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي وتوجهاته الاجتماعية والإيديولوجية، واستنادا إلى التحليل الفيلسوفي فإن وسائل الإعلام تعمل من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم، كما تسعى إلى المحافظة على النظام العام وتحقيق التوازن في النظام كله، علاوة على تحقيق التكامل السياسي، أو الإيديولوجي، أو الثقافي، أو الديني داخل أي نظام.

من جانب آخر تشكل البيئة الاجتماعية مكونات وخصائص النظام الإعلامي والشكل الرقابة

والمتصل والاراء الإعلامي^(١٧١) على أن هذه الأتوار التي تمارسها الدولة، ينظر إليها من وجهة نظر النموذج النقدي على أساس أنها عمليات لتزييف وهي الجماهير وممارسة هيمنة سياسية وثقافية باستخدام وسائل الإعلام.

ويغض النظر عن تكهيف دور الدولة من وجهة النظر البنوية الوظيفية أو النقدية فإن هناك اتفاقاً على أن الدولة هي فاعل رئيسي في النظام الإعلامي المحلي (الوطني)، وذلك من خلال تمهيعها ووضع شبه مفرد، والاحتكاري لوظائف تنظيم ورقابة بيئة النظام الإعلامي على المستوى المحلي (الوطني). فهي التي تمنح تراخيص إنشاء وإدارة وسائل الإعلام، وتقوم بالتصريح ومن القوانين وتنفيذها، ثم الرقابة على تدفق المعلومات عبر حدودها القومية.

على أن هذا الوضع شبه الاحتكاري قد تعرض نتيجة التقدم التكنولوجي في تكنولوجيا الاتصال إلى أزمة عميقة، ضاعف من آثارها وتضاعفها تسارع عمليات ثورة الاقتصاد، والدعوة إلى توحيد الأسواق، والمخصخصة، بما في ذلك خصخصة وسائل الإعلام والاتصال، وتشجيع الاستثمار الخاصة المحلية والأجنبية على العمل في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات.

لقد أصبح كثير من فرائض ونظم الرقابة على تدفق المعلومات عبر الحدود القومية مجرد نصوص فارغة لا معنى لها، ولا تأثير حقيقي لوجودها، بل أصبح مرور احتكار الدولة المطلقة تنظيم بيئة الاتصال والمعلومات أمراً ينفي للمفاهيم الجيدة، لا الحاضر أو المستقبل، فقد كانت الدولة تتدخل في حقل الإعلام قمع الاحتكار واستخدام الإعلام في الأدوار الاجتماعية اعتماداً على فكرة التآكل (بطبيعة موجات البث وقنوات التوصيل التي تبدو نهائية) أما اليوم فإن التآكل مغلظ وسائل الإعلام وأدوات التوصيل- اتصالات الأقواب البصرية التي يمكنها حمل ملايين المعلومات والصور القومية وأنظمة التكيل التي تتسع للمؤسسات قناة إضافية والقدار الصناعية - ومعه حجة المحلي للأسواق والمخصخصة فطسي على شرعية فكرة التنظيم العام ذاته. ^(١٧٢)

فكذلك سقط مرور احتكار الدولة لقيادة وتنظيم النظام الإعلامي، كما تراجع دورها كلاعب رئيسي في النظام الإعلامي الدولي نتيجة الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وأصبح الطروح على جدول أعمال الجدل والنقاش الخاص بعولة الإعلام والاتصال والمعلومات هو ما يستقبل دور الدولة وهل يعني تقليص دورها في تنظيم بيئة الاتصال كمنالة الحق في الاتصال وبسماح حرية الإعلام أم مزيداً من القيود والانسدادات المناجمة عن سيطرة واحتكار

الشركات متعددة الجنسية، وهل يمكن دعم دور المجتمع المدني كطرف ثالث يوازن الصراع الاحتكاري بين الدولة والشركات العملاقة.

على أن نوعية هذا الجدل والنقاش الذي لم يحسم تكثف من أربع حقائق تتعلق بتأثير عولمة الإعلام على الموارد الإعلامية (الاتصالية) للدولة على المستعدين المحلي (الوطني) والعالمي (الأولي) إن شئت تراجعاً في الأوزار والصلاحيات الإعلامية (الاتصالية) للدولة، مع اتجاه متزايد نحو نقل الدولة من ملكية أو دعم وسائل الإعلام والاتصال، مع تسارع الدعوة إلى خصخصة وسائل الإعلام انطلاقاً من أن الهبات السوق ومدى إقبال الجمهور على وسائل الإعلام - بغض النظر عما تقدمه من مضامين ومصور - سلقود إلى تطوير وسائل الاتصال والإعلام، وسلكون المنافسة بين وسائل الإعلام في مصلحة جمهور المستهلكين.

المعطية الثانية، إن تراجع دور الدولة لم يرتبط بشروط تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فقط بل أيضاً نتيجة الشد في المساداة العالمية لنموذج الدولة، وبظهور العلاقات عبر القومية، وإزمة الآلية التي تنظم العلاقات بين الدول⁽⁷³⁾ المعطية الثالثة، إن التراجع في دور الدولة عموماً وإدراكها الإعلامية خصوصاً قد كاد لصالح دور ومكانة الشركات متعددة الجنسية أولاً - بغض النظر عن علاقاته تتعلق أو الصراع التي تربطها بالدول الأم - ثم ويفارق كثير مؤسسات المجتمع المدني ثانياً.

المعطية الرابعة، إن بنية النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي تتحول من الدول كطرف فاعلة بشكل رئيسي إلى الدول والشركات الإعلامية متعددة الجنسية، ثم ويفارق كثير أيضاً مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقات والأنشطة العابرة القومية، ومثل هذا التحول في الأطراف الفاعلة في النظام الإعلامي الدولي ربما يفتح المجال لمراجعة كثير من مفاهيم ونظريات الإعلام أو الاتصال الدولي، ولعل أهم هذه المراجعات هل نحن بصدد إعلام دولي أم إعلام معولم، فإذا كان الإعلام الدولي هو الإعلام أو الاتصال العابر للحدود الدولية⁽⁷⁴⁾ فإن الإعلام أو الاتصال الجغرافي أصبح في العصر الحالي - بغض النظر عن أهدافه - يعبر الحدود بين الدول والأمم.

السمة السادسة: توسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور

وفرت تكنولوجيا الاتصال والانتماع والتكامل مع تكنولوجيا المعلومات مرسماً غير مسدود

امام الجمهور للانتقاء من بين وسائل الإعلام التقليدية (صنفت - إذاعة - تليفزيون) والحديثة (أو غير التقليدية) (البحث الفضائي الرقمي - أجهزة الكمبيوتر، وشبكات المعلومات، والصحافة الإلكترونية - والوسائط المتعددة)⁽¹⁴⁾.

على أن هذه التعددية والخطوات المفتوحة لا تعني التخلي الحر للمعلومات وحرية التلقي، فهناك فرق بين الحق في الاتصال، والقدرة على ممارسة هذا الحق من النواحي الاقتصادية والثقافية⁽¹⁵⁾. فالمعلومات والمضامين والبرامج أصبحت سلعاً تحتاج، كما أن استخدام وسائل الإعلام والمعلومات غير التقليدية يتطلب مستوى اجتماعياً وتعليمياً لا يتوافر لأقلية المواطنين في العالم، خاصة في ظل اتساع الفوارق الاجتماعية بين الطبقات داخل الدولة الصناعية المنظمة وداخل دول الجنوب. وكذلك بين الدول الصناعية ودول الجنوب نتيجة الآثار والتدخلات السلبية لعولمة الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الملحوظ في الولايات المتحدة كان في صالح الخصص الشري من التخصيص الأمريكي، كما أن 20٪ من دول العالم هي الأكثر ثراءً وتستهلك على 8.7٪ من الناتج الإجمالي للعالم، وعلى 2.4٪ من التجارة الدولية، ويملك سكانها 8.8٪ من مجموع مدخرات العالم⁽¹⁶⁾.

والإنشائية أن تعددية وسائل التجهيز والمعلومات على أrideة الانقسام الاجتماعي والثقافي من الممكن أن تعمل من هذا الانقسام لصالح الطبقات والغالب، لهذه المهمة⁽¹⁷⁾.

على مستوى آخر يدور جدل ونقاش حول حقيقة توسيع الخيارات المتاحة للجمهور وأثر عولمة الإعلام حيث يرى فريق من الباحثين أن التعددية والوفرة في وسائل الاتصال خاصة قنوات التليفزيون وما تقدمه من برامج ومضامين لا تقدم نوعاً حقيقياً، وقد ناقش ممثلو النموذج النقدي هذا الموضوع تفصيلاً، وأشاروا إلى أن آلية التركيز والتكامل الرأسي ستجعل هناك أقلية تسيطر على إنتاج المضامين والمصور وما سيخلص فرص التنوع الحقيقي. كذلك فقد شكك ممثلو النموذج النقدي في إمكانية وجود التلقي النشط القادر على الاختيار الراسي والعقلاني بين ما يقدمه من مضامين وبرامج وصور يغلب عليها الترفيه - أو العنف - أو العطف.

وكان ممثلو النموذج النقدي وكثير من الليبراليين قد انتقدوا فروج التجارة والسوقية التي سيطرت على منتجات الثقافة والإعلام، لكن من الواضح أن هذه المصاعبات النظرية لم توقف تيار الثقافة الشعبية أو بالأحرى ثقافة الاستهلاك وعمليات التثخيل النظم والتسطيح الفكري، من هنا ينطلق فريق من الباحثين إلى القول إن عولمة الإعلام تساهم في زيادة والنشاز ثقافة الاستهلاك والتسطيح الفكري على المستويين المحلي والعالمي.

في المقابل يرى فريق من الباحثين أن عولة الإعلام تجعل إمكانات ورهانات متعددة بشأن المستقبل، فمن الممكن في ظل انخفاض أسعار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الشبكية بفرصية وجود منطلق نشط أو على الأقل متعلق له دور في اختيار وسائل الاتصال والمعلومات، وانتقاء مايعرض له من منتجات ثقافية وإعلامية وترفيهية، لقد أظهرت بحوث عدة دور الثقافي في بناء وتفسير معاني الرسائل الإعلامية التي يتعرض لها، ويخلص العديد من البحوث إلى أن التأثير الإعلامي هو عبارة عن عملية متسمة بالتساوي بين منتج الرسائل والقلمي، والذي يختار وسائل الاتصال ويتفاعل معها في إطار الثقافة التي ينتمي إليها^(١٢).

وهناك فريق ثالث من الباحثين يراهن على تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وانخفاض تكلفة امتلاكها واستعمالها بما يسمح بدعم طرق الاتصال المجتمعات الصغيرة واللاتيات داخل المجتمعات، من خلال إيجاد إعلام مولد أو مقاوم لإعلام الحكومات ولإعلام الشركات الإعلامية الصلابة متعددة الجنسية، ولأنه ان مثل هذا الرهان يظل أساساً يحدى تطور المجتمع القلمي، والإقرار بوجوده ودوره كطرف فاعل في بنية النظام وتحديد مسار تطوره.

والمنفعة أن الجدول الثقافي يتغير كثيراً في كثير من الأحيان بحيث يستند إلى عدد محدود من الدراسات والبحوث القديمة، والتي تعتمد إلى حد كبير التحليل الثقافي القاري أو الدراسات غير الثقافية بين أكثر من مجتمع، من هنا يخلص الباحث إلى القول بأهمية التعامل مع عولة الإعلام وتوسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور من دون مواقف نهائية مسبقة، ومحاولة النظر إلى الموضوع كاحتمالات أو فرص خاصة بالرهان على مستقبل عولة الإعلام، بالإضافة إلى إجراء مزيد من البحوث الميدانية التي ينبغي أن تقوم بها منظمات ذات طابع دولي كالويونسكو وذلك لتجنب تأثير الشركات الإعلامية العملاقة.

ثالثاً: عولة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي

إن المناقشات السابقة الأبعاد وبكونات النظام الإعلامي العربي، والفاعل فيه، وكذلك عولة الإعلام وأبعادها وآلياتها المختلفة تسمح برصد تحولات من المتغيرات والعناصر الفرعية التي تتبادل التأثير فيما بينها، ويمكن أن تدخل في تحديد مستقبل النظام الإعلامي العربي في ظل عولة الإعلام، لكن من الصعوبة القول إن هذه المتغيرات والعناصر قد استكملت مراحل تطورها أو اكتسبت الاستقرار الثقافي الذي يمكننا من إدخالها ضمن الدراسات المستقبلية الكمية أو الكيفية.

فمن المؤكد أننا بصدد التعامل مع متغيرات غير مستقرة، تدخل ضمن عمليات متسارعة التغيير، نتيجة أن عولة الإعلام تعد أحد أبعاد عملية أوسع هي العولة التي تشمل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، كذلك فإن عولة الإعلام تعتمد على نتائج الثورة المتلاحقة في مجال الاتصالات، والتي كما يقول بيل جيتس بدأت لتوها وسوف تستغرق تطويراتها عقود عدة قادمة، وسندفعها إلى الأمام التطبيقات الجديدة، أي الأدوات الجديدة، التي ستأتي غالباً حبات غير متتالية بها حالياً^(٢١٥).

وبالإضافة إلى كثرة وتعدد متغيرات وعناصر التأثير وعدم تلوونها أو استقرارها فإن العولة الثالثة لدراسة مستقبل النظام الإعلامي العربي في ظل العولة تشمل في غياب كثير من الظروف النظرية لتطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في الجهة البحثية العربية، أو أن ما افترضت إليه الدراسات السابقة لتطبيق هذه المناهج لم يكن ذا صلة بعند بها بالتطورات اللاحقة لإعلان نتائجها^(٢١٦).

والواقع أن هذه العليات وغيرها، مع ضيق حيز الدراسة والإشكاليات المعروفة للباحث الفرد، قد دفعتنا إلى اعتماد طريقة أو مناهج توجيه حل المشكلات المستقبلية - Problem oriented Approach وهو أحد الدلائل الجديدة والهادية لجميع المشكلات المستقبلية، لكنه يتطلب مجموعة من الشروط أهمها توافر دراسات مستقبلية سابقة عن عولة الإعلام، والنظام الإعلامي العربي، مع حصر المشكلات المتوقعة،^(٢١٧) وبالنظر إلى عدم توافر هذه الشروط فإن الباحث سيتقوم بإجراء رصد أولي ومناقشة استكشافية لأهم الإشكاليات التي تواجه الفاعلين في النظام الإعلامي العربي في ظل العولة، وهذه المناقشة الأولية لإشكاليات مستقبلية هي نزع من الثعيرين في التفكير الاستدلالي كما أطلق عليه سمير أمين، حيث يتصدى لعليات عديدة لاستقبال لم تتطور ملامحه بوضوح^(٢١٨) نظراً لأننا نمر بمرحلة انتقالية على المستويين المحلي والدولي^(٢١٩).

وتمة إشكاليات عديدة تواجه النظام الإعلامي العربي على جميع مستوياته، إلا أننا سنركز على هذه الإشكاليات بالنسبة للفاعلين الأساسيين في النظام الإعلامي العربي وهم الدولة، ومنظمات وشركات القطاع الخاص، ومنظمات العمل العربي المشترك، ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى فاعل أو لاعب خاص جديد يمثل في الشركات الإعلامية متعددة الجنسية.

واللاحظ أن أنماط التعامل واستجابة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي تجاه عولة الإعلام

انتمت بالاختلاف والتباين نتيجة تناقض مصالح الفاعلين الخمسة، ومن ثم حدث نوع من الاضطراب، حتى يمكننا القول إن الإشكاليات الرئيسية التي سنناقشها تشكل فوجاً بينها ملامح أزمة لم يخرج منها النظام حتى اللحظة الرابعة.

١- إشكالية تقصير دور الدول، لتخلق هذه الإشكالية بلمسات تفاعل واستجابة الدولة العربية بكل مؤسساتها، خاصة الإعلامية لعولة الإعلام، فمن الثابت أن البعد التكنولوجي في عولة الإعلام قد فرض ولا يزال تحديات على الدولة الوطنية (القطرية) العربية حيث أسقط من التامهتين النظرية والعملية احتكار الدولة العربية لجال البث الإذاعي والتلفزيوني، ومن ثم أصبحت ملكية وإدارة الدولة للإذاعة والتلفزيون لا تؤمن بقاء هذا الاحتكار، أو تضمن استمرار القدرة على المراقبة أو التتبع^(١).

في المقابل لا توفر ثورة تكنولوجيا الاتصال والإعلام حتى الآن بدائل في مجال الصحافة والمطبوعات واسعة الانتشار ورخيصة تتجاوز سلطة الدولة وسيادتها على نحو ما تحقق من خلال البث الفضائي المباشر، وبالتالي من المرجح استمرار الدولة في القيام بدور الفاعل الرئيسي في مجال الصحافة والمطبوعات مع ذلك قلصت قدرتها التكنولوجية على مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات الواردة من الخارج، ويزداد تقصير سلطة الدولة على المراقبة والتتبع بالنسبة لطبقات وشرائح من الأفراد والجماعات الخارجين مائياً ولطيفياً على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديث وشبكة الانترنت، وهو ما يعني من الناحية العملية نسبية سلطة الدول في مجال مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات، ولجريد هذه السلطة من عموميتها، وقدرتها المخفضة على ممارسة التتبع والمصادرة والمراقبة تجاه كل المواطنين.

هكذا تقلص وتقلصت سلطة الدولة وقدراتها على ممارسة احتكار حل البث الإذاعي والتلفزيوني، والسيطرة من خلال التتبع والمصادرة والمراقبة لوسائل الإعلام وما تقدمه من مضامين، ويقر هذا الوضع عملياً إلى حدود تغيير أساسي في الدور وأوزان الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، ومن المرجح أن يكون هذا التغيير في غير صالح الدولة الوطنية (القطرية) في الوطن العربي، فستلزم الدولة في كل الأحوال من مكانتها ودورها كفاعل رئيسي مهيم على النظام الإعلامي العربي، وتخلق المجال أمام ظهور فاعلين جدد، أو زيادة الدور وأوزان الفاعلين الآخرين في النظام الإعلامي العربي، ولا شك أن هذه التغييرات لا تعني زوال سلطة ودور الدولة

في المجال الإعلامي، لكنها قد تدفع من حق المواطنين في الاتصال، ومن حرية الاتصال والإعلام، وتخلق للعلوم والآراء، لكنها أيضاً ستطرح مجموعة من التحديات الخاصة بطبيعة أدوار وتوجهات الفاعلين أو اللاعبين الذين سيلاقونهم مع الدولة ما كانت تتمتع به من سلطات وصلاحيات. في الوقت نفسه ما هي حدود ومجالات السلطة الإعلامية للدولة، ومستقبل الوظائف السياسية، والاجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة عبر وسائل الإعلام وأهمها التثنية السياسية لعناصر الأمة. فوفقاً ثم أخيراً ما هي ملامح السياسة الإعلامية، ومن الذي يشارك في وضعها ومتابعة تنفيذها.

2- إشكالية تقاضي الدور المباشر للشركات متعددة الجنسية

مع تقلص دور الدولة كفاعل رئيسي مهم في النظام الإعلامي العربي سنلجأ إشكالية داخل النظام مؤداها وجود فجوة أو أدوار يتنافس لسطها فاعلون بينهم تداخلات في الأمور، وتوازن القوى، والتصالح، كما يفترون لتفاهيم الجوانب والفراسي والعمل المشترك. فقد كانت الدول العربية في مرحلة ما قبل العولمة ذاتة على الضبط أو التحكم في أدوار الفاعلين في النظام الإعلامي العربي. وقد شكلت العمل الإعلامي العربي المشترك، ومنظمات القطاع الخاص وفاعلات المجتمع المدني، أما في مرحلة العولمة فإن فجوة الدولة على الضبط أو التحكم ستتقلص خاصة مع ظهور الشركات متعددة الجنسية كفاعل جديد، يتمتع بقرارات مالية وتكنولوجية وفنية عالية، يستطيع من خلالها التأثير بقوة في تدفق المعلومات والآراء وإنتاج وترويج المضامين الإعلامية والترويجية، علاوة على مصادر التمويل والتسويق. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الإعلامية المتعلقة خاصة شبكات التلفزيون كانت تعمل في داخل النظام الإعلامي العربي من خلال اتفاقيات مع بعض الدول العربية، وعلى سبيل المثال ترتبط شبكة CNN مع دول عربية باتفاقيات لإعانة بث ما تقدمه الشبكة، كما أسست بعض الشركات متعددة الجنسية مع مجموعات اقتصادية مغربية قناة تلفزيونية تجارية تعتمد في الدرجة الأولى على الإعلانات، وعلى حصيلة الاشتراكات وثبت برامجه من مركزها في مدينة الدار البيضاء، وتستخدم اللغتين العربية والفرنسية^(١٠).

وفي المجال الصحفي تصدر بعض الصحف والمجلات الأجنبية التابعة لشركات صحفية عالمية طباعت عربية، كما وقعت الطوراً صفة بين أكبر مجموعتين صحفيتين في العالم العربي

وفرنسا هما : المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ومجموعة لافانير، تغطي المنطقة بقيام الثانية بإصدار طبعات عربية من بعض إصداراتها (٣٦)

ومن المنتظر أن تتوسع الشركات متعددة الجنسية في إقامة مشروعات إعلامية مشتركة مع شركات من القطاع الخاص في الدول العربية وذلك وفق أسلوب العمل عبر وكلاء محليين. كذلك من المنتظر في ظل حدة التنافس بين شبكات التلفزيون العالمية على الإعلان، وانخفاض تكلفة البث الفضائي أن تطلق هذه الشركات قنوات تلفزيونية ناطقة باللغة العربية.

٣- إشكالية ضعف القطاع الخاص العربي

يتجلى ضعف الهياكل التمويلية والفنية للقنوات التلفزيونية الفضائية في مظاهر عدة، فعدد القنوات لا تتعدى مستوى ١٠٠ مليار دولار، ولا تشارك سوى بثلاثة آلاف ساعة بث كل عام. (٣٧) الأمر الذي قد يفتح في المستقبل نحو ثلاثة احتمالات: الأول اختفاء عدد القنوات التلفزيونية والتي تصل إلى نحو ٤٠ محطة تلفزيونية منها ٢٢ فضائية ملحقة بالدولة والقطاع الخاص، تعاني من شح السوق الإعلامي، والذي لا يزيد على ٢٠٠ مليون دولار سنوياً. (٣٨) والثاني اندماج بعض القنوات الفضائية التابعة للقطاع الخاص، وذلك حتى تستطيع البقاء والاستمرار. الثالث التوسع والتنافس بين هذه القنوات للدخول في شراكة مع الشركات متعددة الجنسية وفق أسلوب الوكيل المحلي.

وبغض النظر عن اتجاهات المستقبل فإن ما يهمنا هو التوليف عند تنافس هذا الوضع، فالشراكة أو حتى التعاون مع الشركات متعددة الجنسية تغير إشكالية التغطية بتجديدها الفعالة، خاصة الثقافية - الاجتماعية، لكن على مستوى نال فإن من مصلحة الشركات والمؤسسات الإعلامية التابعة للقطاع الخاص أن تسوِّط على السوق الإعلامي العربي، أو على الحصة الأكبر منه على الأقل، ولا شك أن تحقيق هذا الهدف يستلزم تحسين المنتج الإعلامي وتطويره من ناحية، والتوجه الإعلامي مع الشركات الإعلامية المتعددة الجنسية من ناحية أخرى، وهي عملية صعبة ومعقدة في ظل ضعف الإنكانيات المادية والفنية، فإلى أي مدى تستطيع الشركات الإعلامية العربية الخاصة إنجاز هذه العملية اعتماداً على إمكانية التجديد والابتكار في إطار خصوصية اللغة والثقافة العربية.

على أن العلاقة بين الشركات الإعلامية والشركات متعددة الجنسية - على تداخلاتها - يجب ألا تخفي حقيقة مهمة برزت في النظام الإعلامي العربي في ظل العولمة، ولتلمس في نعر وتوسيع منظمات وشركات خاصة تعمل في قطاع الإعلام والاتصال والتطبيقات، وقد برزت هذه المنظمات كفاعل مستقل عن سلطة الدولة ومؤثر في النظام الإعلامي العربي، والإنليبي العربي، وتكفي هنا الإشارة إلى دور الفضائيات العربية، والتي يملكها أفراد أو شركات خاصة، والتناسي المحيوط والمتزايد في أنشطة الشركات والمنظمات التي تعمل في مجالات الهاتف والمعلومات.

4- إشكالية جمود وضعف منظمات العمل العربي المشترك

ظهرت الشركات متعددة الجنسية كفاعل جديد في النظام الإعلامي العربي، كما تعاطف دور الشركات والمنظمات الخاصة كفاعل مؤثر داخل النظام الإعلامي العربي، بينما لم تحدث تغييرات مهمة على دور ومكانة منظمات العمل المشترك، خاصة في ظل تراجع مستويات التضامن والعمل العربي المشترك، وجعل ما حدث أن منظمات العمل بدأت تعترف بالشركات الخاصة، وبدأت تعملها في بعض أنشطتها ولجانها، كما حدث في اللجنة المشتركة لاستخدام القمر العربي للإعلام والثقافة والتنمية، لكن هذه الاستجابة لاتزال محدودة، خاصة في ظل قواعد ونظم العمل داخل الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، فالجامعة العربية ومنظماتها هي بنصر ميثاق الجامعة تعتمد أساساً على عضوية الدول، وقد عكست الجامعة العربية ومنظماتها تاريخياً رغبة وإرادة الدول العربية في التعاون والعمل المشترك، وعكست بدرجة أقل الرأي العام العربي تجاه بعض القضايا، لكن التناقض الذي يواجهه منظمات العمل العربي المشترك في مجالات الإعلام والاتصال يتمثل في أن هذه المنظمات تعتمد أساساً على عضوية الدول، في عصر تراجعت فيه سلطة الدولة على ممارسة سلطات وصلاحيات إعلامية، من هذا الأيد من لامل وتحليل هذا التناقض والبحث في توسيع مجال عمل منظمات العمل العربي المشترك، بحيث تسمح بمشاركة أوسع - وأكثر تأثيراً لشركات القطاع الخاص العربية، بما ينطويه ذلك من تعديلات في الأطر والقواعد المنظمة لعمل المنظمات التابعة للجامعة العربية.

5- إشكالية ضعف فاعليات المجتمع المدني

إذا انتقلنا للفاعل الخامس والأخير في النظام الإعلامي، أي فاعليات المجتمع المدني في الوطن العربي، لمإننا نشير بداية إلى التطور الذي حدث في وجود وخطاب هذه الفاعليات، وارتباط هذا

التطور ببعض مظاهر العولمة وبالتحديد ما يعرف بعولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان. علامة على بعض مظاهر التطور الديمقراطي في الأقطار العربية.

لقد انضمت هذه التطورات إلى نمو نسبي في دور فاعليات المجتمع المدني يختلف من بلد عربي إلى آخر بحسب خبرته ودرجة تطوره الديمقراطي^(٢٢)، لكن هذا النمو لا يزال محدوداً في المجالات الإعلامية. نظراً لضعف الهياكل التأسيسية لفاعليات المجتمع المدني الأمر الذي يقلل من قدرتها على ممارسة أدوار إعلامية مباشرة بما في ذلك الإعلام عن نشاطها^(٢٣)، ومع ذلك فإن فاعليات المجتمع المدني لها أدوار متعددة في بعض أوجه قبول التحويلات المتسارعة في النظام الإعلامي العربي نتيجة العولمة، خصوصاً وإن نقابيات الصحفيين واتحادات العاملين في الإذاعة والتلفزيون يمكن أن تلعب دوراً أكبر في الحوار والتفاوض حول واقع ومستقبل النظام الإعلامي العربي، والأطر والقواعد المنظمة للممارسات الإعلامية، وكفالة حقوق الاتصال. إضافة إلى كفالة حقوق وواجبات الإعلاميين والقائمين بالاتصال.

إن الإنشائية هنا تتمثل في عدم تطور فاعليات المجتمع المدني ونموها بدرجة تجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة على المستوى الإعلامي. والإنشائية الهائلة والمؤثر أوسع ضمانات لعدم هيمنة الشركات متعددة الجنسية والشركات الخاصة الخيرية، بقدر العمل على ألا يستبدل المواطن العربي ابتكار وهيمنة الدولة، وهيمنة الشركات، وسيطرة الإعلام، كذلك وضع ضمانات احترام ثقافة المجتمع، والتوصل إلى اتفاق اجتماعي حول ما هي مصالح المجتمع التي يجب على كل الأطراف احترامها والعمل في إطارها، بما في ذلك الإعلاميون أنفسهم.

ولا شك أن تراجع سلطة الدولة في ظل الضعف النسبي لفاعليات المجتمع المدني، تجعل من مظاهر العولمة على حرية الإعلام، وعلى مصالح المجتمع وهادته وتطابقه أمراً جديراً بالقلق، والدعوة للحوار.

خاتمة

انحصرت أهداف الدراسة في طرح ومناقشة مجموعة من الإشكالات والإنشائيات الخاصة بوجود نظام إعلامي عربي، وعلى قدرة عناصر النظام والقائمين فيه على التعامل مع عولمة الإعلام وما تطرحه من تحديات وفرض، وقد برهنت الدراسة على فرضية وجود نظام إعلامي عربي

بتوسط دائرة كل من الفعل (الحقل) السياسي والفعل (الحقل) الثقافي. ويشتمل هذا النظام بثلاثي قدراته الدائمة والمعنوية، وقد رصدت الدراسة السمات العامة لعناصر النظام الإعلامي، وأهم مظاهر الاختلاف والالتحاق بين مكوناته على صعيد السياسات الاتصالية، وملكية الدولة، وعدم التوازن في انتشار واستخدام تكنولوجيا الاتصال والتبعية، وإنشائه الضاميين، وسلبية أو ضعف المشاركة الإعلامية الواعية من قبل الجماهير العربية (الملتقون)، وعطفت الدراسة إلى أن مظاهر الالتحاق والتشابه تفوق بكثير مظاهر الاختلاف بين عناصر ومكونات النظام الإعلامي العربي، في هذا السياق رصدت الدراسة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، وركزت على إشكالية هيمنة الدولة كفاعل رئيس في النظام مقابل ضعف منظمات المجتمع المدني وزيادة دور منظمات القطاع الخاص، وبالتحديد شركات القطاع الخاص أو الأفراد الذين يشكلون ويهيمنون الفضائيات العربية.

وناقشت الدراسة أهم مفاهيم العولمة كتمهيد ضروري لنفاذ مفهوم عولمة الإعلام والإشكاليات المرتبطة به، وأبرزت **تأثيرات الجدول والتناقض الدائر** حول عولمة الإعلام كعملية لم تكتمل رغم صق واتساع انفتاحها، وثلاثي دور الإعلام كإلية في تسير وتدفق عملية العولمة بعامة، في هذا السياق اقترحت الدراسة مفهوم عولمة الإعلام، وتناولت بالتفصيل أبعاد عولمة الإعلام والإشكاليات المتعلقة به، وبخاصة بتأثير وتداخل وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، ويزور أهمية الجوانب الاقتصادية، وتساعد دور ومكانة الشركات متعددة الجنسيات، خاصة الشركات الأمريكية، وتراجع دور الدولة في النظام الإعلامي الدولي نتيجة بروز وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت فاعلاً رئيسياً إلى جانب الدولة في تشكيل بيئة النظام الإعلامي الدولي والسيطرة عليه، كذلك فإن ما وفرته تكنولوجيا الاتصال في عصر العولمة من خيارات ووسائل إعلامية أمام الجمهور يثير إشكاليات خاصة بالمعادلة والمساواة في استخدام شعوب العالم لوسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، علاوة على إشكاليات السيطرة الاجتماعية والثقافية أو ما يسمى أحياناً بالغزو الثقافي، وكذلك إمكانية دعم الحقوق الاجتماعية والثقافية للجماعات الصغيرة.

إن سجل التحولات التي ارتبطت بعولمة الإعلام يثير إشكاليات عديدة - بعضها لم يسلط - ثور حول مدى قدرة الدولة على التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الواقعة إليها من الخارج، وكذلك إمكانية تحقيق العدل والمساواة في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه

الفوارق الاجتماعية، وتتعلق الاختلافات القومية والثقافية، وتتعلق فيه أيضاً الشركات متعددة الجنسية، وللتكامل وإسيا وإفريقيا. وتتميز فيه سطوة الإعلان والمعلنين الإعلامية والترفيهية السطحية، والتي تهدد القيم والعناصر الثقافية الخاصة بشعوب وقوميات لها خصوصيات ثقافية.

إن الإشكاليات السابقة تطرح على نطاق عالمي، وتسل أحد أهم أنشطة الفكر الإنساني في اللحظة الراهنة، من هنا ضرورة مناقشتها والتفاعل معها من وجهة النظر العربية، في هذا السياق قدمت الدراسة مناقشة أولية، استكشافية ذات توجه مستقل، لاستكشافات عجلة الإعلام على النظام الإعلامي العربي، وبالتحديد أساساً لتفاعل واستجابة الفاعلين في النظام الإعلامي العربي تجاه إشكاليات عجلة الإعلام، ورصدت الدراسة أولاً وجود أزمة ومظاهر خلل في تفاعل الفاعلين في النظام الإعلامي العربي مع عجلة الإعلام، واستمرار دور الدولة كفاعل رئيسي في النظام الإعلامي العربي والتنمية الصحفية والبيروقراطية مقابل تقلص هذا الدور فيما يتعلق بالثبات الإعلامي والبيروقراطي الفلسطيني المباشر وتكنولوجيا المعلومات، وبما أن هذا التحول قد يدعم من حرية الإعلام وحقوق المواطنين في الاتصال، لكنه يفتح إشكاليات بخصوص المساواة في ممارسة حقوق الاتصال، ومستقبل الوظائف التي تقوم بها الدولة باستخدام وسائل الإعلام، كذلك فإن تراجع دور الدولة قد يفتح لمصالح تنامي دور الشركات الإعلامية متعددة الجنسية في المنطقة العربية التي قد تتجه لزيادة أنشطتها المباشرة أو غير وكلاء، مطلوب، وذلك لتحقيق أهداف قد لا تتفق مع الثقافة والهوية العربية، كما قد تتعارض مع مصالح شركات الإعلام العربية المملوكة للقطاع الخاص.

هكذا تتطور إحدى أهم إشكاليات مستقبل الإعلام العربي في تراجع دور الدولة القطرية، وزيادة دور الشركات متعددة الجنسية في وقت تعاني فيه شركات الإعلام العربية المملوكة للقطاع الخاص من ضعف هيكل، كما تعاني فيه مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات العمل العربي المشترك من ضعف مماثل، أي إن عجلة الإعلام تعني دخول الشركات متعددة الجنسية بقوة كفاعل في النظام الإعلامي العربي، أو بكلمات أخرى زيادة دورها ومكانتها داخل النظام على حساب بقية الفاعلين في النظام، وبما أن هذه الوضعية قد تغير مفاهيم وتعليمات تتعلق بمدى استقلالية النظام الإعلامي العربي، وبخصوصية الثقافة والهوية العربية، فضلاً عن مدى المساواة

في حفرق الاتصال بين المواطنين. وحرية وتثري المضامين الإعلامية، بمصداقية الطرق فإن الإشكالية هذا طرح مخاطرة أن يستبدل المواطن العربي سيطرة الدولة كفاعل رئيسي في النظام الإعلامي العربي بسيطرة الشركات متعددة الجنسية وهيمنة الإعلان والترفيه، وبالتالي ضرورة البحث والعمل على وضع ضمانات تكفل مواجهة مخاطرة وتحديات العولمة والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي تنبعها.

إن مسؤولية البحث والعمل تقع على الدولة القطرية أساساً ثم مؤسسات العمل العربي المشترك والشركات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني. أي الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، ولذا حاجة موضوعية أن يقدم كل طرف منهم بمراجعة تفرقة والتفليط طارئة عن بعض سلطات أو امتيازاته، وتطوير أدائه لتمتشي مع تحديات عولمة الإعلام، ويستقطب هذا التطوير بالضرورة مراجعة كثير من التشريعات والنظم المعمول بها في بعض الدول العربية، وكذلك لتفاد إجراءات وتدابير لدعم المضامين الإعلامية والترفيهية المنبثقة في الدول العربية، علاوة على تطوير وتفعيل منظمات العمل العربي المشترك، وإدماج الشركات العربية الخاصة في الأطر والمنظمات التابعة للجامعة العربية، وأجوداً إلهاء الدولة للمجتمع وتعميق تفاعلاتها ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعمل الإعلامي على جميع مستوياته. وإذ لا تطوير نوع من المشاركة والرقابة الشعبية في النظام الإعلامي العربي.

العقولة: الأبعاد والانمكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)

د. حسين توفيق إبراهيم*



مقدمة

يعتبر مفهوم «العقولة» أحد المفاهيم الشائعة في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوقت الراهن. وكما هو الحال بالنسبة لبعض المفاهيم والمفولات الأخرى التي ظهرت في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي (السابق)، وانتهاء الحرب الباردة مثل مقولة «نهاية التاريخ» التي طرحها «فوكوياما» ومقولة «صدام الحضارات» التي طرحها «هانتنغتون» فإن مفهوم «العقولة» يثير الكثير من الجدل والنقاش ابتداء من التعريف بالمفهوم مروراً بتحديد مظاهر العقولة وأبعادها وطبيعتها القوي الفاعلة المحركة لها، فضلاً عن رصد وتحليل تأثيراتها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية، القائمة والمحتملة، على الدول والمجتمعات وبخاصة في العالم الثالث، وطرح بعض الرؤى والأفكار بشأن كيفية التعامل مع الفرص التي تتيحها العقولة والقيود التي تفرضها، وانتهاء بإثارة

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

التساؤلات - وتقديم بعض السيناريوهات والأفكار الاستشرافية حول حدود العولمة وأفاقها المستقبلية.

ولا يسع المجال الطويش في تفاصيل الجدل والنقاش حول العولمة⁽¹⁾ وكل ما تهدف إليه هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أبرز التأثيرات والخصائص والتساؤلات التي تطرحها ظاهرة العولمة بمظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية. على بعض مظاهرهم ومشكلات التطور السياسي بصفة عامة. وعلى واقع الدولة والمجتمع في العالم الثالث - من المنظر السياسي - بصفة خاصة.

ولما أرى ملاحظات عامة يتعين أخذها بعين الاعتبار كإطار عام للتفكير في الموضوع:

أولاً: إن العديد من الظاهر الزاهة للعولمة ليست واجدة الشائعات والنسفيشات، بل لها جذورها واستدايتها التي ترجع إلى فترات سابقة فالتحولت التفكير لا تعتمد في الغالب فجاءت أو بلا مقطوعات حتى وإن بدت كذلك في الظاهر ولكن بعض الاستجدات التي حدثت خلال العامين الأخيرين أضفت على ظاهرة العولمة مزيداً من الزخم وقوة الدفع. ومن هذه الاستجدات الثورة التكنولوجية الهائلة وبخاصة في مجالات الاتصال والوسائط والعلوم والإعلام. والتحولت التي حدثت في الاتحاد السوفيتي (السناري) وبطية بلدان أوروبا الشرقية. والتي انتهت بفكك الاتحاد السوفيتي ونشوء دولة كقوة عظمى. مما سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتبوأ مركز القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ولو لبعض الوقت. فضلاً عن تزايد عدد الكيانات الناعمة في النظام العالمي من غير الدول كالمشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

وثانياً: إن ظاهرة العولمة لا تتضمن ما سبق أن طالبون به بلدان العالم الثالث منذ فترة طويلة بضرورة إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام إعلامي عالمي جديد يتحقق في إطارها نوع من التكافؤ والتوازن في العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب. كما أن ظاهرة العولمة بمظاهرها الزاهة لا تتطابق مع التصورات الثاقية لما يُعرف بـ «النظام العالمي الجديد» والتي تم طرحها وترويج لها أثناء حرب الخليج الثانية وفي أعقابها مباشرة. إذ «العولمة» وبغض النظر عن الجدل حول تعريفاتها تلعب بيساطة إلى مجموعة الظواهر والتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية التي تعد نفاذاتها وإبعادها وتأثيراتها لتشمل

مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة وبشكل مختلف، حيث لا توجد دولة في الوقت الراهن تستطيع أن تعمل نفسها عن مجريات وثباتات العولمة. وبهذا المعنى فإن العولمة تعتبر مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها وجود مجموعة من الظواهر والمستجدات ذات الطابع الإعلامي والمعلوماتي والاقتصادي والسياسي والثقافي العابرة لحدود الدول، والتي تؤدي إلى مزيد من الترابط والتداخل والتأثير والتأثر بين دول العالم ومناطق مختلفة. وهكذا فإن العولمة تعني ببساطة تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول، حيث إن الظواهر المعولمة تتخذ من العالم مجالاً لها. وهكذا، فإن العولمة هي عملية تحول كبرى على الصعيد العالمي. ونظراً لذلك فإن لها إيجابياتها وسلبياتها، والتداعج الحقيقي لأي دولة أو مجموعة من الدول يتمثل في تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات. وهذه مسألة وثيقة الارتباط بطبيعة فترات الدول التي تؤهلها للتعامل مع ظواهر العولمة. وكذلك بطبيعة الاستراتيجيات التي تتبعها بهذا الخصوص سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وتألفتها: إذا كانت العولمة تعبر عن مرحلة تاريخية في تطور العالم، فإن هذه المرحلة لا تزال في بداياتها، حيث إن العديد من الظواهر والتطورات المرتبطة بهذه العولمة لا تزال تتفاعل، وأن الكثير من نتائجها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، لم تظهر بصورة واضحة بعد^(١)، وهو ما يتطلب ضرورة إثارة الأسئلة الصعبة، وإخضاع الظواهر للدراسة المتعمقة والتحليل العلمي، مع التنبؤ من الوقوع في شرك التعصبات والاحكام المطلق، أو التفكير بالأماني والبيانيات.

ورابطتها: إن ظواهر العولمة في الوقت الراهن ليست مطلوبة فحسب، ولكنها متداخلة إلى حد كبير، مما يجعل الفصل بينهما أمراً صعباً. وهو ما يؤكد ضرورة دراستها من خلال نظرة متكاملة تجمع بين أفرع عدة للمعرفة العلمية، بل إن من المرجح أن عمليات التكامل المعرفي سوف تمثل أحد ملامح العولمة خلال السنوات القادمة. وإذا كانت هذه الدراسة تركز على الأبعاد والتأثيرات السياسية للعولمة، فإنها تؤكد وتشهد على أهمية النظر إليها في ضوء الأبعاد والتأثيرات الأخرى للعولمة. ونظراً لأن المجال الأوسع للتفصيل في مثل هذه الأمور، فإنه سيتم الاكتفاء ببعض الإشارات في هذا السياق.

وتأسيساً على الملاحظات السابقة، فإن الدراسة ستتناول النقاط التالية:

أولاً: في مظاهر العولمة.

ثانياً: في المجالات والأبعاد السياسية للعولمة.

ثالثاً: في التيارات السياسية للعولمة مع التركيز على بلدان العالم الثالث.

أولاً: في مظاهر العولمة

لقد سبقت الإشارة إلى أن العولمة تعكس مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم، وهي عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وبشيء من الإيجاز يمكن القول إن المظاهر الاقتصادية للعولمة تتمثل في: زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعملية عبر حدود الدول، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات متعددة الجنسية، واتساع نطاق أنشطتها مع اتجاهاها نحو الاتساع والتكامل لخلق كيانات أكبر، مما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة⁽¹⁾. فضلاً عن اتساع نطاق الثروة المالية العالمية وارتباطها من زيادة في التدفقات المالية عبر الحدود، وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية. كما أن تنامي دور كل من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، واتساع عمليات تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها وبخاصة في ظل اتفاقية الجات، وما طرأ عليها من تطورات خلال السنوات الأخيرة، كل ذلك وغيره يسهم في ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي⁽²⁾.

أما على الصعيد الإعلامي، فإن أبرز مظاهر العولمة تتمثل في زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، وهو تدفق تلقى خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قائمة على الوصول بالبرق إلى أية منطقة في العالم. ونظراً لدور الكبير الذي تقوم به شبكة (CNN) في هذا المجال، فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في إحدى المناسبات بأن الـ (CNN) هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن. كما أن الثروة الهائلة التي تحققت في مجالات الاتصال والمعلومات تعتبر من المظاهر الرئيسية للعولمة، خصوصاً وأنها تلقي بتأثيراتها على العديد من المجالات الأخرى. وتشكفي الإشارة هنا إلى الإمكانيات التي تتيحها شبكة «الانترنت» بشأن إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات وإجراء الحوارات حول العالم. إلخ. وهو ما دعا البعض إلى وصف المجتمع في الوقت الراهن بأنه مجتمع المعلومات⁽³⁾.

عالم الفكر

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي تشمل مظاهر العولمة، في تزايد انتشار بعض المناطق القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الغربية المرتبطة بالجنس والمثلي والتسلية... إلخ على نطاق واسع. وقد أسهم التقدم الكبير في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات في نشر هذه الأنشطة وبعض النظر عن مدى قبول أو رفض هذه القيم من قبل الأفراد أو الجماعات في المجتمعات غير الغربية، إلا أن بعضها بدأ يأخذ طابعاً عالمياً يتجاوز حدود الدوائر الجغرافية والمضاربية التي عرفته.

ويعبر بالذكر أن هناك مظاهر وأبعاداً أخرى للعولمة، تلحق بتأثيراتها السلبية على العديد من دول العالم. وهي تتمثل بصيغة أساسية في انخساعها والمشكلات والتحديات ذات الطابع العالمي، ومنها على سبيل المثال مشكلة الطغرات، والأمراض الفتاك، والجريمة المنظمة، وتلوث البيئة، والنشر لسلاح الدمار الشامل، والهجرة غير المشروعة، وتزايد نزاعات الأطراف والعنف والإرهاب الدولي. ونظراً للعلاقة هذه للمشكلات من حيث مداخلاتها وأسبابها واتساع نطاقها من حيث جغرافيتها وتأثيراتها، فإنه لم يعد مقصور أية دولة في العالم أو عدد محدود من الدول اقتصادي لها. ولذا فإن مفهوم العولمة الاقتصادي لا يقتصر على تلك الدول التي تتسوق سواء على الأسمدة الإكليلية، أو على الصعيد العالمي لجانبها كدول المخاطر والتحديات.

وإذا كانت مظاهر العولمة تشير إليها سلباً تعمل في اتجاه إعادة تشكيل النظام العالمي، فإن القوة الأساسية المدافعة لهذه العملية التاريخية إنما تتمثل في الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة التي تراكمت فاعليتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتتجسّد أبرز تطبيقات هذه الثورة في التقدم الهائل في تكنولوجيا الطائرات والاتصالات والغذاء والهندسة الوراثية والأجيال الجديدة من الحاسبات الآلية وغيرها. ونظراً لأن هذه الثورة تعتمد في حركتها وديناميتها على ما ينتجه العقل البشري من معلومات وأفكار، فإن أفعالها تبدو رحيمة ولا حدود لها^(٢٧). كما أن الدول الصناعية المتقدمة وما يرتبط بها من كيانات اقتصادية وإعلامية هي التي تتحكم في نطاق هذه الثورة وممارستها، ومن ثم فهي الأكثر تأثيراً في مجريات عملية العولمة.

ثانياً: في المداخلات والأبعاد السياسية للعولمة

كما أن للعولمة أبعادها ومداخلاتها الاقتصادية والعلمانية والإعلامية والثقافية والاجتماعية على نحو ما سبق ذكره، فإن لها أيضاً مداخلاتها وأبعادها السياسية، ويتناول أبرزها فيما يلي:

١- انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد

من المعروف أن النظام الدولي القديم كان يستند إلى القطبية الثنائية منسقة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعم المعسكر الرأسمالي الغربي، والاتحاد السوفييتي (السابق) الذي كان يزعم المعسكر الاشتراكي. وقد شكلت مناطق العالم الثالث في ظل الحرب الباردة، ساحات للمنافسة والمواجهة بين القطبين. ولكن التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانينات، والتي انتهت بفسك الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، وانهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول وفجائها بشبني التعددية السياسية، والشكل من الديمقراطية الليبرالية، والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي، واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربي والانخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي، هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولي القديم وأسهمت ضمن عوامل وتطورات أخرى في وضع الأساس لبروز نظام عالمي جديد. ورغم أن ملامح هذا النظام ولسماته لم تتضح بصورة كاملة بعد، إلا أنه يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هي القوة العظمى الوحيدة، أو القطب الواحد في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي، وبعض التطورات المسبوقة التي يطرحها الفاعلون بقلية طابع التعددية القطبية على هيكل أو بنية النظام الدولي، ومع التسليم بتعدد المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الداخلي، وكثرة الإخفاقات التي منيت بها في سياستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى هي القوة العظمى الوحيدة ولو لفترة من الزمن، وذلك نظراً لأن الدول الأخرى الراشحة للصعود إلى مرتبة القطب الدولي مثل اليابان والصين والجمهورية الأوروبية بقصصها في الوقت الراهن بعض مصادر القوة والتأثير التي لأهلها لذلك. وفي ضوء ذلك وبشكل أكثر تحديداً يمكن القول إن النظام الدولي يشهد في هذه المرحلة تطوراً بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الاستراتيجي والعسكري. هذا وقد تعزز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بالاستناد إلى دورها في حرب الخليج الثانية، وما ترقب عليها من آثار واتجاهات على الصعيدين الإقليمي والدولي^(١).

وقد أبرز هذا التحول في هيكل النظام الدولي تطورات عدة من منظور عملية المرونة:

أولها: تعدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالعديد إلى اعتبار

العولة مرادفاً للامركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلامة سيادة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها^{١٨}.

وثالثها: حدوث موجة ذات طابع عالمي، من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر. ورغم أن بدايات هذه الموجة تعود إلى منتصف السبعينيات عندما حدث التحول في كل من البرتغال واليونان وإسبانيا، إلا أنها اتسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ووسط أوروبا وشرقها. وخلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ تحول ستون دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية^{١٩}.

ونظراً لذلك يعتبر مفهوم «التحول الديمقراطي» أو عملية «الديمقراطية» (Democratization) من المصطلحات المركزية في التحليل السياسي للقرن في الوقت الراهن وهناك العشرات من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول هذا الموضوع. ويغلب النظر من جوانب الضعف والقصور التي تعاني منها الديمقراطية الجديدة فالتأكد أن نيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت تجد رواجاً في العديد من مناطق العالم، مما حدا بالعديد من المحدثين من «عولة الديمقراطية» ووصف العصر الراهن بأنه «عصر الديمقراطية»^{٢٠}.

والثالث: إنه رغم تعدد العوامل والتغيرات التي تقترن بموجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، فإن بعض العناصر المرتبطة بعملية العولة قد أسهمت في تلك عشيرة المعلومات والاتصالات خلقت واقعاً جديداً لم يعد في قلبه بمقدور أي نظام ديماسي، مهما كانت درجة سلطنته، أن يخفي ممارساته أو يخدب الحقائق من العالم الخارجي. ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة خلقت مايمكن تسميته بالقر العنوي في التحول نحو الديمقراطية. وثمة عامل آخر أسهم في انتشار الديمقراطية والاقتصاد الحر على نطاق واسع، وهو يمثل في زيادة اعتماد القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بهذا الأمر.

وبعض النظر عما يشوب ممارسات بعض هذه القوى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من انتهازية سياسية وإيماسية في التعامل فيما يتعلق بتعاملها مع القضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض الحالات (السياسية الأمريكية تجاه كل من إسرائيل والصون) فالتأكد أن هذه القضية أصبحت مطروحة على أجندة السياسات الخارجية لتلك الدول، كما أن مؤسسات التمويل

الدوليا تشترط في العادة قيام الدول بتحرير الاقتصاد، والصير في إجراءات التخصيصية، والانتاج السياسي، وتخصيص سجل حقوق الإنسان حتى يمكنها الحصول على قروض وتمويلات أخرى تتعلق بجدولة الدين وخلافه. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك⁽¹⁾.

2- تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتضاعف حدتها

لقد سبقت الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت تزايداً ملحوظاً في حدة المشكلات العابرة للحدود، مثل مشكلات الطغرات، وجرائم غسل الأموال والتهمة غير المشروعة، والقرصنة والعنف، والإرهاب الدولي، وقلوب البيئة، والأمراض الفتاكة، إلخ. ونظراً لأن هناك عصابات إجرامية ومافيات منظمة خلف طلف معظم هذه المشكلات والجرائم، ويعتمد على الاستخدام المكثف لبعض منجزات التكنولوجيا الحديثة في أنشطتها وعملياتها، نظراً لذلك فقد شكلت تلك العصابات تهديداً للحكومات في بعض الدول، كما أنها تعتمد إلى تخريب أجهزة الدولة وإسقاطها، تأهيك عدا تضعه في النظام المالي العالمي من أموال سوداء تقدر بمليارات الدولارات⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة تقادم التعاون والتنسيق بين الدول على الصعيد العالمي أصبحت مطروحة بقوة من أجل التصديق لهذه المشكلات والمخاطر التي تقود المجتمع العالمي وهذا الأمر يؤثر العديد من القضايا المرتبطة بالأمر والهيكل التنظيمية القائمة لتفعل هذا التعاون، ويحدو قدرة الدول على تكيف بعض سياساتها معه .. إلخ.

3- تقادم مشكلات العالم الثالث وبخاصة في القارة الأفريقية

وقد مثلت هذه المشكلات في الحروب الداخلية التي تعاني منها بعض الدول، والتي أدت إلى تفكك كيانات الدولة في بعض الحالات، ووضع دول أخرى على طريق التفكك والانهيار، وهناك أيضاً النزاعات والصراعات المسلحة بين بعض الدول، وقد توثب على الصراعات والحروب الداخلية والإقليمية تزايد حدة مشكلة اللاجئين. وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك بعض المشكلات الأخرى العامة والمتزايدة مثل: الأزمة الاقتصادية، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية في في دول عديدة، وتدني أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والاقتصاد الديموقراطي .. إلخ⁽³⁾.

ومن تقادم المشكلات الداخلية في بعض مناطق العالم الثالث، فبالإضافة إلى الهوة بين دول

الضخام ودول الجنوب نتجة نحو الانتماع، وهو ما يشير إلى تزايد احتمالات إقطار وتهميش العديد من دول الجنوب إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه. وعلى الرغم من أسباب الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية التي يعرفها العالم الثالث لترتبط في أغلب الحالات بعوامل ومتغيرات بنيوية داخلية وإقليمية مثل عدم الانتماع الوطني، والأزمة القومية، وتدهور شرعية النظم الحاكمة وتعدد مصادر الصراعات الإقليمية، على الرغم من ذلك، فإن الخطوات التجارية الدولية للسلاح على العالم الثالث تعتبر من الأسباب الرئيسية في استنزافية بعض هذه الصراعات وزيادة درجة حدتها. ومن المعروف أن بعض الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العصب الرئيسي في تلك التجارة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن أغلب مشكلات العالم الثالث تعتبر محصورة جغرافياً في مناطق، إلا أن التأثيرات القاتلة والمحتملة لبعض هذه المشكلات تتجاوز حدود العالم الثالث، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلات اللاجئين وثقوث البيئة والعنف والأرهاب الدولي وفي هذا الإطار فإن دول الضخام لن تستطيع أن تعزل نفسها عن هذه المشكلات، وهو ما يؤكد حقيقة الترابط العالمي في الوقت الراهن.

4- تنامي دور المجتمع المدني العالمي (المؤسسات الدولية غير الحكومية)

لقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في دور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي عبارة عن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن الحكومات، وعادة ما يكون لها فروع وأعضاء في العديد من دول العالم، وتركز اهتماماتها وأنشطتها على قضايا مهنية أو قضايا أخرى ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتحقيق السلام، ومراقبة الانتخابات، ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والتكوارث... إلخ⁽²⁾. وتعتبر منظمات وجماعات حقوق الإنسان، والتي تأتي في مقدمتها منظمة العفو الدولية، تعتبر ذات نشاط ملحوس في هذا المجال، مما أسهم في تحولة قضايا حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار فإن التقارير التي تصدرها منظمة العفو الدولية بشأن حالة حقوق الإنسان في دول العالم، حتى وإن رفضتها أو استهجنتها بعض الدول، فإنها تكسب عن تقاليد عالمية أرسلتها المنظمة في مجال البحث والتحري والقيام بالزيارات الميدانية وإعداد التقارير. كما تكشف من ناحية أخرى عن مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في بعض دول العالم، وهو ما يسهم في خلق ضغوط دولية لتعصين سجل حقوق الإنسان في تلك الدول⁽³⁾.

4- اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة

على الرغم من كثرة السبلات وأوجه القصور التي تعاني منها الأمم المتحدة، إلا أن أنشطة المنظمة ومجالات عملها تعددت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ولم تعد تركز على عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين بالمعنى الضيق، بل تزايد اهتمامها بقضايا أخرى مثل التنمية والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ومراقبة الانتهاكات وحماية البيئة والسكان ومكافحة الجريمة والفساد. إلخ. ورغم أن إنجاز الأمم المتحدة في عديد من هذه المجالات يعتبر محدوداً، إلا أن تزايد اهتمامها بها يمثل أحد ملامح عملية العولمة.⁽¹⁴⁾

ثالثاً: في التأثيرات السياسية للعولمة مع التركيز على دول العالم الثالث

لا شك في أن مرحلة العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن لها تأثيراتها وانعكاساتها، القائمة والمتصلة، على مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية. والهدف من هذا الجزء، هو رصد وتحليل بعض التأثيرات السياسية للعولمة، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة التداخل والتشابك بين أبعادها السياسية والاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

1- العولمة وسيادة الدولة

إن بعض المفاهيم الرئيسية في علم السياسة تخضع حالياً للمراجعة وإعادة التعريف في ضوء التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال: السيادة، وقوة الدولة، والأمن... إلخ.

وبخصوص تأثير العولمة على سيادة الدولة يمكن القول إن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات نقل الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها، فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والأعلام حدثت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا. وإذا كان يتصور بعض الدول أن تعدد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من الشفوق الإعلامي والعلمي القائم إليها من الطارح، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير وقد تنعدم في المستقبل، خاصة في ظل وجود العشرات من الأقطاب الصناعية التي تتنافس على الفضاء، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات القنابل

التجاري والعاملات المالية يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثيره بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وفقرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية^{١٢٨}.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكامل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات، وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها المالية. وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لبعض أو خمس عشرة دولة أفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول.

وهكذا، فإن قدرة الدولة على ممارسة سياساتها على إقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغير في ظل تحولات عميقة العمدة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. فهذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية، كما أن شرادات الدول على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والتكنولوجي والمالي عبر حدودها تشكل تحدياً متنامياً من ناحية أخرى. وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية في ظل هذه التحولات^{١٢٩}.

وجدير بالذكر، أن دول العالم الثالث تعتبر في معظمها هي الأكثر تأثراً بهذه التحولات، وذلك نظراً لامتيازات عدة منها: ضغط وهشاشة أجهزة الدولة، وهم وسوء مؤسساتها في عهد من الحالات، ونفاذ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع شائخص أو تاكل قرارات الدولة على التصدي لها، ناهيك عن قضي القدرات التكنولوجية للعديد من الدول، وضعف إمكانيات وأطر التعاون الإقليمي فيما بينها.

ولكن على الرغم من العبود التي تفرضها عميقة العمدة على الدولة القومية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سياساتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي - إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات^{١٣٠} - وبخاصة في بلدان العالم الثالث على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد. ولكن من المؤكد أن تغييراً قد حدث - ويحدث - في طبيعة دور الدولة وأساليب ممارستها لهذا الدور.

٢- العولة وإعادة تعريف عناصر قوة الدولة

حتى عهد قريب كانت عملية تقدير أو حساب قوة الدولة تقوم على عناصر محددة، مادية ومعنوية، مثل: المساحة وعدد السكان وخصائصهم وحجم الموارد الطبيعية وحجم القوات المسلحة ودرجة تسليحها والإجماع الوطني... إلخ. ولكن مع التطورات الحادة والتسارعة المرتبطة بعملية العولة أصبح امتلاك الدولة للمعلومات ومقرتها على الوصول إليها واستخدامها بكفاءة وفي الوقت المناسب يمثل عنصراً مهماً من عناصر قوتها، بل إن بعض العناصر القارية الأخرى للقوة يتناقص تأثيرها إذا لم يتم توظيفها وربطها بقواعد ونظم معلوماتية حديثة. ونظراً للأهمية البالغة التي تمثلها المعلومات كمصدر لقوة الدولة، فالتوقع أن يزداد التنافس والصراع بين بعض الدول في هذا المجال ويكون هناك نوع من التعريب الشبكات، إذا جاز التعبير^(١٢).

وفي هذا الإطار، يمكن التركيز على عناصر عدة أولها: أن توفر المعلومات وامتلاك القدرة على تصنيفها وتوظيفها أولاً بأول. فليسأ عن تحليلها وقراءة دلالاتها، يعتبر عنصراً أساسياً لدعم عملية صنع القرارات والسياسات، فليسأ يمكن الاستفادة من اختيار البدائل الأنسب. وصياغة سياسة داخلية وخارجية أكثر عقلانية ورشادة.

http://Archivebeta.Bakhril.com

وثانيها: إن قدرة الدولة على التعامل بفاعلية وكفاءة مع الأزمات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يكتنفها من ضغوط مكثفة وتهديدات للمصالح الحيوية للدولة. وضيق في الوقت، اقتاح لاتخاذ القرار. تتوقف في جانب مهم منها على مدى تطور وكفاءة نظم وأجهزة معلوماتها. وفي هذا الإطار، فإن الأساليب لإدارة الحروب والأزمات تتخط أبعاداً جديدة في ظل ثورة المعلومات.

وثالثها: إن نظم المعلومات الحديثة تشكل تحديات وحلقات وصل بين مختلف عناصر قوة الدولة الأخرى. وهو مايسمح لهذه العناصر والعدل بصورة متزايدة ومتكاملة مما يزد من تأثيرها التراكمي ويعزز في نهاية المطاف من قوة الدولة.

ورابعة: أنه على الرغم من الأهمية البالغة التي تمثلها المعلومات، كأحد عناصرقوة الدولة، إلا أن الثورة الهائلة في التكنولوجيا المعلوماتية توفر الكثير من الإمكانيات والأساليب التي يمكن من خلالها إحداث الضربة بالقوة، والتأثير سلباً على قوتها، وربما إصابتها بالشلل. وفي هذا الإطار يلحظ المتخصصون في نظم المعلومات هن مخاطر فيروسات الكمبيوتر وقنابل المعلوماتية وصيات

الفرصة والاختراق التي تستهدف شبكات المعلومات. وكثيراً ما اشارت الصحف ووكالات الأنباء إلى وقائع تمكن بعض الأنظمة من اختراق شبكات المعلومات في بعض الدول المتقدمة والاتلاع على معلومات حيوية وسرية تتعلق ببعض مجالات أمنها القومي. وهذا يدل على أن هناك مشكلات حقيقية فيما يتعلق بتأمين نظم وشبكات المعلومات ضد مخاطر ما يسمى بـ «الزهاب المعلوماتي».

٣- العودة وإعادة تعريف مفهوم الأمن

لقد ظل مفهوم الأمن لفترة طويلة مرادفاً لمعنى حماية إقليم الدولة ومصالحها ضد التهديدات الخارجية، وبذلك كان ينظر إلى الأمن القومي للدولة على أنه مرادف للأمن العسكري. وأن مسؤولية تحقيقه تقع على عاتق القوات المسلحة والجهزة الأمن. ولكن التحويلات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمان، والتي تسارعت وتيرتها خلال التسعينيات دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة تعريفه، حيث استلقت المفاهيم الجديدة على معناه وأبعادها وحدودها^(١٢٢).

وفي هذا الإطار برز التأكيد على الطبيعة المتشعبة لمفهوم الأمن. باعتباره يشير إلى ظاهرة اجتماعية لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية. وفي هذا السبيل، فإن الأمن العسكري أصبح يمثل أحد جوانب الأمن بمعناه الشامل. كما أن مسؤولية تحقيق الأمن لم تعد تقع على عاتق القوات المسلحة وقوات الأمن فحسب، بل أصبحت مسؤولية مشتركة تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في الدولة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مفهوم الأمن بمعناه الحديث أصبح وثيق الارتباط بكافة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين ملء دافعي وما هو خارجي فمصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع لم تعد تنبع من الداخل أو من البؤرة الإقليمية فحسب، بل أصبحت تأتي كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود، وبخاصة مشكلات المخدرات وجرائم غسل الأموال، والهجرة غير المشروعة، والزهاب التولي... إلخ. وهكذا، فإن أمن واستقرار العديد من الدول والمجتمعات أصبح يتأثر إيجابياً وسلباً ببعض الظواهر والتطورات التي تجري خارج حدودها، وربما في مناطق تبعد عنها كثيراً من الناحية الجغرافية. ونظراً لأنه لا يمكن التصدي للمشكلات سالفة الذكر إلا في إطار ترتيبات جماعية، فقد تزايد الاهتمام بمفهوم الأمن الجماعي، بل إن هناك من يتحدث عن نهاية الأمن الوطني^(١٢٣).

وثمة بعد آخر للأمن يتم التركيز عليه في عصر العولمة، وهو اقتران زمن الأمن الرخيص، حيث إن عملية صيانة أمن الدول والمجتمعات أصبحت مكلفة جداً من الناحية المالية، وفي حالات كثيرة أصبحت تمثل إرهاباً لميزانيات الدول. وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها أن الثورة التكنولوجية الهائلة قد اتاحت لمصاصات الجريمة الكثير من الإمكانيات والتسهيلات التي توفرها في ممارسة أنشطتها الإجرامية. ومع اتساع نطاق الجريمة المعقدة تكنولوجياً أصبح إلزاماً على الدول أن تقوم بتحديث أجهزتها الأمنية بصفة مستمرة، وهذه عملية تتطلب الكثير من الأموال. ومن ناحية أخرى فإن تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من مناطق العالم الثالث وبلدان وسط وشرق أوروبا بسبب كثرة الصراعات الداخلية والصروب الإقليمية، يسهم في رواج التجارة الدولية للسلاح. ومن المعروف أن نظم التسليح الحديثة التي تشجعها دول وشركات عملاقة تعتبر مكلفة إلى حد كبير، خصوصاً وأنها تتكادم بسرعة بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا صناعة السلاح.

٤- العولمة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لا شك في أن ظاهرة العولمة، بأبعادها الممتدة أشد البعد سيطرة لها تأثيراتها الفاعلة والمحتلة على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وبخاصة في العالم الثالث. ومن المعروف أن ضعف وهشاشة تطبيقات مفهوم المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والفعاليات... إلخ، في العديد من دول العالم الثالث، وانقارها إلى الاستقلالية الحقيقية، بسبب سعي الدول للسيطرة على هذه التطبيقات أو لتقليص استقلاليتها بالاستناد إلى إجراءات سياسية وقانونية وإدارية وأمنية. إننا نعتبر إحدى أهم مشكلات التطور السياسي والديمقراطي في العالم الثالث^(٣١).

وثمة اتجاه عام يرى أن بعض تغيرات عملية العولمة سوف يؤدي إلى تقوية المجتمع المدني وإعادة صياغة علاقته بالدولة في العديد من أقطار العالم الثالث، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

١- حرية نفسية حقوق الإنسان: وهي وثيقة الارتباط بتطور مفهوم المجتمع المدني. وهذا ليس معناه أن النظم الحاكمة لم تعد قادرة على انتهاك حقوق الإنسان، حيث إن هذه الفترة موجودة وعلى نطاق واسع في حالات عديدة، ولكن يعني أن فترة النظم على إغفاء ممارساتها بهذا الخصوص تتقلص باستمرار، مما يعرضها لمسطرة وربما لمعقوبات دولية للإفلاق عن هذه

الانتهاكات ونحسين سجل حقوق الإنسان. ورغم أن مثل هذه الأمور تمارس من قبل بعض القوى الكبرى، بانتفاضة تقوم على نوع من الانتهازية السياسية والتكنولوجية في المعايير. إلا أن قضية حقوق الإنسان أصبحت مطروحة على الأجندة العالمية.

ب- تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمجتمع المدني. ففي ظل ثورة المعلومات والاتصالات الرقمية بعملية العولمة تتضائل قدرات الدول في السيطرة على المعلومات والابتكار التي تتدخل عبر حدودها، مما يوفر للمجتمع المدني مصادر للمعلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة، وهو ما يساهم في تقليص فاعلية بعض الهيئات الدولية المسيطرة على المجتمع المدني والتحكم فيه.

ج- إن تقامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، أو ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي يساهم بمرجات متفاوتة في تصميم بنية المجتمع المدني في بعض بلدان العالم الثالث، كما أن تزايد اعتماد بعض المنظمات الدولية الحكومية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بأعضاء المجتمع المدني في دول الجنوب، وفهام بعض الدول الكبرى، **والأساسيات الدولية** بشخصيات جزء من القروض والعونيات التي تقدمها إلى بعض دول العالم الثالث، تساهم في تعزيز المجتمع المدني في تلك الدول، كل ذلك وغيره يساهم في تشكيل تلك المنظمات في مواجهة القواعد السلطوية للحكومات.

د- إن الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات تتيح لبعض القوى والجماعات المعارضة للنظم الحكم في بعض دول العالم الثالث وبعض الأساليب والأدوات الحديثة التي يمكن أن تستخدمها في ممارسة أنشطتها ضد هذه النظم. وفي هذا السياق، فإن استخدام التكتيكات في تعبئة الشعب الإيراني ضد نظام الشاه إبان الثورة الإيرانية يعتبر أسلوباً قديماً جداً في زمن الفلاس والفنانات الفضائية والانترنت⁽⁷⁾.

ولا شك في أن عملية التحول الديمقراطي، التي يعيشها العديد من دول العالم الثالث منذ أواخر السبعينيات، إنما نصب في اتجاه إحياء المجتمع المدني وإعادة صياغة علاقته بهيكل الدولة في تلك الأنظار. وذلك في سياق تطور سياسي واجتماعي معقد، يتداخل فيه العديد من التغيرات الإيجابية والسلبية المرتبطة بتأثيرات العولمة وتدابيرها. فإذا كانت هناك عوامل تعمل على تقوية المجتمع المدني، والحد من قدرة الدولة في السيطرة عليه، فإن هناك عوامل أخرى يمكن أن تعمل في الاتجاه المعاكس. فالقول يمكن أن يوظف بعض إنجازات التكنولوجيا الحديثة في دعم قدرات أجهزةها على ممارسة القمع المادي والعنوي، كما أن عمليات العولمة الاقتصادية سوف تؤدي في

الغالب إلى زيادة اتساع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب. وبخاصة الدول الأكثر فقراً. وهو ما يعني استمرار تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. مما يضع عقبات خطيرة أمام إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي وتمتع المجتمع المدني. أضف إلى ذلك أنه في الوقت الذي يتسارع فيه نطاق ظاهرة العولمة، فإنه يتزامن معها نشأة مظاهر التفكير الداخلي في بعض دول العالم الثالث. وتساعد الانشغالات والنزاعات الأولية القبلية والعرقية والطائفية في دول أخرى. وكل ذلك يعوق إمكانية نمو المجتمع المدني وتطوره في هذه الدول.

4- العولمة وتوسع الهوة بين الشمال والجنوب

إن القول بوجود فجوة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وعلمية بين الشمال والجنوب ليس بالأمر الجديد، بل إن هذه الفجوة ازادت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية. وأحد الأسباب المهمة للظروعة في الوقت الراهن بسبب عملية العولمة، التي تحول طبيعة تأثير هذه العملية على واقع الفجوة بين الشمال والجنوب. وهل ستؤدي إلى زوالها أم إلى تعميمها؟

ورغم أن هناك من يرى أن العولمة تقدم المزيد من الفرص والإمكانيات التي يمكن أن تسهم في حل العديد من المشكلات المزمنة، التي يعاني منها العالم الثالث. إلا أن هناك اتجاهات غالباً يقول بعكس ذلك. ويؤكد أن العولمة يوسعها الرأسة. سوف تسهم في استمرار تفاقم أزمات ومشكلات العديد من دول العالم الثالث من ناحية. وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى. وذلك باستثناء بعض دول العالم الثالث. وبخاصة في القارة الآسيوية. التي تمكنت من تحقيق فقرات تنموية كبيرة خلال السنوات الماضية. مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات العولمة. والتعامل مع تحدياتها.

ويصدق انحصار هذا الرأي حجباً عمداً للمشاكل على حقيقتها وسلامتها. أولاً، إن الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والشركات العالمية العملاقة العابرة للحدود. هي التي تتحكم في مسارات عملية العولمة. وبالتالي فهي الأكثر قدرة على جني ثمارها وحصد إيجابياتها. وحينئذٍ بالنظر أن الشركات متعددة الجنسية تعتبر في معظمها وائقة الارتباط بسياسات ومصالح الدول الرأسمالية الكبرى. سواء من حيث طبيعة ملكيتها أو مجالات أنشطتها أو دورها في النظام المالي والاقتصادي والإعلامي العالمي. ولذا فإنه كثيراً ما تتدخل حكومات هذه

عالم الفكر

الدول لدعم ومساندة مصالح الشركات. بل إن هناك من يرى أن رؤساء الدول والحكومات يقومون بدور منسوبي الشركات لذلك الشركات⁽¹³⁴⁾. وقد يكون هذا التقدير مبالغاً فيه إلا أنه يتضمن شيئاً من الحقيقة. والقول إن الدول الصناعية المتقدمة هي الرابحة من عملية العولمة لا يعني بحال من الأحوال أن مصالح هذه الدول متطابقة على طول الخط بل إن هناك خلافات وتناقضات نرى فيما بينها من أن لآخر. وبخاصة في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على حلفائها الغربيين بشأن تلييد ومسايرة سياساتها الخارجية المتطرفة بفرض العقوبات على دول أخرى مثل إيران وليبيا وكوبا، بل إنها تضع قوانين أمريكية مثل قانون «مورلتون- هيلمز» هيلمز- هيلمز» وماتو- توسعي لتطبيقها على الشركات غير الأمريكية. وهو ما خلق توتراً بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص. ومن ناحية أخرى فإن هناك تنافساً اقتصادياً بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وهو ما يقضي بتكويراته على اتجاهات نظير الاقتصاد العالمي⁽¹³⁵⁾.

ولكن وجود مثل هذه الخلافات والتناقضات بين الدول الصناعية الكبرى لا يغير من حقيقة أن هذه الدول هي الأكثر قدرة على الاستفادة من عملية العولمة بفرجات متفاوتة وباشكال مختلفة. وذلك بسبب رسومها هياكلها ومؤسستها من ناحية، وزيادة قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة واستيعابها وتوظيفها من ناحية ثانية، وقوة اقتصاداتها رغم مايعتريها أحياناً من مشكلات من ناحية ثالثة، ووجود الهات وهياكل مؤسسية للتنسيق والتشاور فيما بينها من ناحية رابعة. وهو ما يجعل علاقاتها تراوح في الغالب بين الأعضاء القدامى والنافسة دون أن تصل إلى حد تهديد النظام الاقتصادي الرأسمالي ذاته⁽¹³⁶⁾.

ونكتiha: إنه باستثناء دول العالم الثالث، التي تمكنت من كسر حلقة التخلف وتحقيق التنمية (مثل النمر الأسبورية) وذلك التي تسير بخطوات جادة على هذا الطريق، فإن الطب دول العالم الثالث الأخرى تواجه في الوقت الراهن العديد من المشكلات العامة والمتزايدة التي تكاد أن تعصف بهياكل الدول والتجمعات في حالات عدة. وهو ما يجعلها أكثر انكشافاً إزاء الآثار السلبية للعولمة، خاصة وأن ضعف هياكلها الإدارية والمؤسسية وتخلط سياساتها التعليمية والتكنولوجية والشرعية لايجعلها مؤهلة للتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها. كما أن قدرة هذه

الدول على توفير بعض المساهمة الاقتصادية التي تقلص تدريجياً في ظل التطورات التي لحقت باتفاقية الجات خلال السنوات الأخيرة. وتسارع عمليات عولمة الاقتصاد والمال.

وبالتالي: إن الدول الصناعية الغربية، وبعض دول العالم الثالث الصناعية حديثاً انتهت نحو إقامة وتدعيم الشبكات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجياتها للتكيف مع عصر العولمة. وتكفي الإشارة في هذا المقام إلى التطورات المتسارعة التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة. وهناك كذلك مجاورة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس «الفاثا»، التي تضم إلى جانبها كلاً من كندا والمكسيك، كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة «الآسيان». وإذا كان الاتجاه نحو تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتكوين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات. فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها. خاصة وأن كثرة الصراعات والنزاعات المسلحة وغير المسلحة، فيما بين العديد من هذه الدول، تترك آثارها السلبية على عمل أجهزة ومؤسسات التكامل الإقليمي. وبالتالي ما تعجزها عن العمل. فتصبح هذه المؤسسات ساحات للخلافات والصراعات بين الدول الأعضاء. وأعمال بعض حصيلة خبرات التكامل والعمل المشترك في إطار كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز تعتبر خير دليل على ذلك.

ورابعتها: إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعد إلى استخدام قوتها وتوطئها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة خاصة. ولذا، يلاحظ أن الأمم المتحدة تفرع فعالة ونشطة عندما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية ذلك. ويتم استبعادها أو تهيمش دورها في القضايا التي لا ترغب الولايات المتحدة أن يكون لها فيها دور. والمؤكد أن قضية حدود استقلالية دور الأمم المتحدة عن السياسة الأمريكية الرامية إلى توظيف الشرعية الدولية لصالحها كانت أحد سمات الخلاف بين بولس غالي - الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية - والتي انتهت بعدم التجدد له لفترة ثانية^(١٧). كما أن البنك وصندوق النقد الدوليين يستخدمان نفوذهما وتأييدهما لدفع الدول أو بالأحرى الضغط عليها لتبني سياسات اقتصاد السوق التي تفضيها، إلى جانب أشياء أخرى.

تحرير التجارة وتشجيع القطاع الخاص، وتنفيذ برامج للتخصيصية، أي الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وهذه السياسة تمثل في العديد من جوانبها مصالح مباشرة وغير مباشرة للاقتصادات النول الرأسمالية الكبرى.

وبخاصتها، إن مشكلة الميونيخ الخارجية التي يعاني منها العديد من دول العالم الثالث وبخاصة في أفريقيا تعتبر إحدى التحديات الرئيسية المرتبطة بفسية التنمية في الجنوب، حيث إن تسديد فوائد الميون والقطاعها يستلزم جزءاً مهماً من الدخل القومي لكثير من الدول المديونة، بل إن هناك دولاً تقتصر لتسديد فوائد والقطاع ديون سابقة، مما يجعلها تدور في حلقة مفرقة. وتلقي هذه المشكلة بتأثيراتها السلبية على جهود التنمية في العالم الثالث. ونظراً لأن الجهود التي بذلت حتى الآن لحل تلك المشكلة لم تسفر عن نتائج ملحوظة، فقد أصبح من المؤكد أن مثل هذا الحل لا يكون إلا في إطار مبادرة دولية كبرى تقوم على استراتيجيات متكاملة من الإجراءات والقرارات المرتبطة بتسوية المشكلة وفق ترتيبات زمنية تراعي ظروف الدول المديونة.

وإذا كانت قضية الميون متدخلة في العالم إلى توسيع الودع بين دول الشمال ودول الجنوب، فإن هناك ثلاث ملاحظات يجب الإشارة إليها في هذا الشأن الأولى هذه الملاحظات، أن التأثيرات السلبية، القائمة والمنظمة للعولة لا تقتصر على أغلب دول العالم الثالث فقط بل هي تشمل وتستغل طلال الأجلين القصير والمتوسط العديد من دول أوروبا الشرقية التي تعيش مرحلة انتقالية من التحول الصعب، تواجه خلالها جملة من المشكلات والتحديات التي تلقي بتأثيراتها على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول. وإلى جانب المشكلات الاقتصادية هناك مشكلة الطوميات والصراعات الإقليمية، وارتفاع معدلات العنف والجريمة المنظمة... إلخ. ونظراً لذلك، فإن النظام الديمقراطية لم تستقر بعد في هذه الدول، واحتمال حدوث زلزال أو اشتكاسة في بعض الحالات قائم، إذا ما استمرت الأوضاع القرمصة على ما هي عليه^{١٢٠}. وفي هذا الإطار فإن أغلب دول أوروبا الشرقية، بشكائهما وأوضاعهما الحالية، هي أقرب إلى دول الجنوب منها إلى دول غرب أوروبا، وهو ما يجعلها تشاركها التعرض للتأثيرات السلبية للعولة، ولكن ربما بدرجات أقل حدة من دول الجنوب أو أغلبها، وذلك بسبب زيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية باستقرار الأوضاع في وسط وشرق أوروبا من ناحية، واتجاه هذه الدول للانضمام إلى بعض الهياكل والترتيبات العسكرية والأمنية والاقتصادية الغربية من ناحية أخرى.

أما الملاحظة الثانية، فتتبرح حول تأثير عملية العولمة على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دول العالم الثالث. ومن المعروف أن الخطبة دول العالم الثالث تعاني من تفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة، حيث تتزامن مظاهر التراء، الفاحش مع مظاهر الفقر المدقع، وهو ما يعكس فشل هذه الدول في حل أزمة التوزيع، وذلك نتيجة لاسباب عدة لا يتسع المجال لمخوض فيها^(٣٧). والسؤال هنا: هل ظاهرة العولمة ستؤدي إلى تقليص هذه التفاوتات أم -تعميقها-، ورغم صعوبة الإجابة على هذا السؤال، إلا أن الدراسة ترجح الرأي القائل إن عملية العولمة ستؤدي إلى زيادة حدة التفاوتات في العديد من دول العالم الثالث، وذلك نظراً لاضطرابات عدة منها: أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها العديد من هذه الدول في ظل العولمة، والتي تنسحب إلى جانب عناصر أخرى تقلل دور الدولة في الاقتصاد والتمويل، وتخفيض أو إلغاء الدعم، وتحرير الأسعار، وتشجيع الخصخصة إنما أدت -وتؤدي- في حالات عدة إلى زيادة الأعباء الثقالة على الفقراء ومحدودي الدخل، وبخاصة خلال المراحل الأولى للإصلاح. ومن المعروف أن من هم عون خط الفقر يشكلون قطاعات كبيرة في العديد من دول الجنوب طبقاً لإحصائيات التقرير السنوي للتنمية البشرية في العالم.

وفي المقابل، فإن هناك أوضاعاً مختلفة، وهي المتوقعة في الأنشطة الخاصة المشروعة وغير المشروعة، أصبحت قادرة على تحقيق مكاسب مالية كبيرة من جراء سياسات الإصلاح الاقتصادي، أو بالأحرى من جراء سوء إدارة هذه السياسات واقتطاعها إلى الشبائفة في دول عديدة، خصوصاً وأن هذه الفئات تقوم بتوظيف بعض الأجهزة الحكومية لحساب مصالحها وذلك من خلال الليات عديدة أبرزها إفساد هذه الأجهزة مالياً وإدارياً^(٣٨)، مما حدا بصندوق النقد والبنك الدوليين إلى تخصيص ميز كبير من برنامج اجتماعية السنوي المشترك الذي عقد في هونغ كونج في سبتمبر ١٩٩٧ للخطبة الفساد السياسي والإداري في هذه الدول وسبل مكافحته، اتخذ في الاضطر أن ظواهر الفساد ليست حكرأ على دول الجنوب فقط، بل تعرفها الدول المتقدمة بمرجات متفاوتة، ولكن مع فوارق جوهرية تتمثل في حجم الظاهرة، وأساليب التعامل معها، والتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية^(٣٩). وأخيراً فإن شرائح الطبقة الوسطى التي تمتلك المهارات التعليمية والتدريبية التي تؤهلها لممارسة المهن والأنشطة الأكثر ارتباطاً بظواهر العولمة، تعتبر أكثر قدرة على الاستفادة منها على المستوى الفردي، وهكذا فإن ظاهرة العولمة

عالم الفكر

سيكون لها تأثيرها في إعادة صوغ البنى والهياكل الاجتماعية في العديد من دول العالم الثالث، وإن كان هذا التأثير يتم في الغالب من خلال متغيرات وسيطة أهمها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدول في ظل واقع العولمة.

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة في هذا المقام، فتتضمن نوعاً من التحفظ على ما سبق ذكره من أن العولمة، بأبعادها الراهنة، سوف تؤدي إلى توسيع الفوة بين الشمال والجنوب أو على الأقل عدم تضيقها. وفي هذا السياق فإنه من المهم التأكيد على أن الفجوة بين الشمال والجنوب ليست وليدة ظروف وعوامل خارجية فحسب، بل هناك عوامل داخلية مسؤولة عن استمرار تلك الفجوة وتزايد حدتها. وهي لشغل في فشل وتعثر سياسات التنمية في العديد من دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأسباب عدة بعضها خارجي وأغلبها داخلي. كما أن هذه الدول تعثرت في حل ثلاث معضلات رئيسية أخرى تمثل حالياً مصادر للتوتر والتنازع داخلها. والمعضلات الثلاث هي: عدم التكامل الاقتصادي والسياسي، ومشكلة الهوية والثقافات الاقتصادية والاجتماعية المأداة وبإيجاز، فإنه من المهم النظر إلى تأثير العوامل الخارجية أو متغيرات العولمة على بلدان العالم الثالث في ضوء مفاهيم التنمية البنيوية الداخلي الذي تعاني منه هذه الدول من ناحية، وبخلاف نظم السياسة والإدارة فيها من ناحية ثانية، وببني مستويات التكامل والتنسيق الإقليمي فيما بينها من ناحية ثالثة.

ورغم ذلك فإن التأثيرات السلبية لكثافة العولمة على بلدان العالم الثالث ليست قدراً حتمياً لا يمكن تفكاكه منه، بل إن هناك إمكانيات لتقليص هذه المعطيات من ناحية، وزيادة الإيجابيات التي يمكن أن تحققها هذه الدول في إطار العولمة من ناحية أخرى. ولكن ذلك له شروطه ومعطياته التي سنعرض لها في موضع لاحق من هذه الدراسة.

٦- عولمة الديمقراطية والاقتصاد السوق: المعطيات والحدود

لقد سبقت الإشارة إلى أن انتشار الديمقراطية والاقتصاد السوق في العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا خلال التسعينيات والتسعينيات، إنما يعتبر أحد مظاهر العولمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بل إن «فوكوياما» حسم الأمر بشكل قاطع عندما اعتبر أن «الديمقراطية الليبرالية» قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري. وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ^(٣٧). ولعلنا هنا نعدد

مناقشة مقولة «توكويانا» التي تعرضت لانتقادات كثيرة، بل ما يهتما هو البحث في حدود وأفاق عالمية الديمقراطية والاقتصاد الموق بالاحتكام إلى التطورات السياسية والاقتصادية الفعلية التي شهدتها ، وتشهدها الديمقراطيات الجديدة في دول الجنوب وشرق أوروبا .

وبخصوص عولة الديمقراطية، فقد سبق أن اشارت الدراسة إلى بعض العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ذلك- ولكن بالنسبة لحدود هذه العولة وأفاقها المستقبلية فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- إن هناك ثلاثة مستويات- مترابطة ومتداخلة- تنظر إلى الديمقراطية: أولها، الديمقراطية كنظام القيم- وتتمثل القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والشماسج السياسي والفكري والقبول بالتنوع والاختلاف والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى إرادة الشعب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون... إلخ. وثانيها، الديمقراطية كاسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الأطر القانونية والهيكل السياسية والمؤسسية والقواعد الإجرائية التي تنظم ممارسة الديمقراطية. وهنا تبرز عناصر هذه في بنية النظام الديمقراطي تتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطات- وطبيعة النظام الحزبي، والنظام الانتخابي- وطبيعة البرلمان... إلخ. وثالثها، ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نطق حياة المجتمع. ويتم التركيز هنا على مدى توافق قيم وممارسات الديمقراطية على مستوى مؤسسات المجتمع كالأ أسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة والتأدي... إلخ.

ومن منظور قضية العولة يمكن القول إن قيم الديمقراطية تعبير ذات طابع عالمي باعتبارها قيمة إنسانية عامة وثيقة الارتباط بالتطور الإنساني. بل إن الدين الإسلامي، الذي يعتبر في نظر أتباعه بارز في الغرب، بمثابة العدو الجديد للحضارة الغربية، وذلك في أعقاب انهيار الشيوعية، هذا الدين لم يفر القيم التي تتضمنها الديمقراطية المعاصرة فحسب، بل رفع بعضها إلى مرتبة التكليف الشرعي³⁷. أما الانشغال والصيغ التنظيمية والمؤسسية التي تأخذها النظم الديمقراطية فهي متعددة ويمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى، حتى فيما بين الدول الغربية العريقة في تقييدها الديمقراطية. وفي إطار تعدد نماذج تطبيق الديمقراطية، فإن الديمقراطية الليبرالية تعتبر مجرد نموذج للتطبيق الديمقراطي، ولكنها ليست النموذج الوحيد. وتبقى العبرة في النهاية بمدى اقتراب الممارسة السياسية أو ابتعادها عن جوهر القيم الديمقراطية. ففي حالات عديدة هناك

مؤسسات وهياكل وإجراءات تأخذ من الديمقراطية شكلها دون مضمونها، مما يجعلها مجرد ديكور ديمقراطية مفتوشة أو زائفة، وهي لا تقل خطورة عن حالة غياب الديمقراطية.

ب- إن انتشار الديمقراطية على نطاق واسع نسبياً خلال الثمانينيات والتسعينيات لا يعني بحال من الأحوال أنها نظام بلا مشكلات أو عيوب، أو أنها تقدم حلولاً سحرية لمشكلات دول العالم الثالث. كما لا يعني أنها أكثر فاعلية من النظم التسلطية في تحقيق التنمية، بل إن هناك من يقول إن «النظم الديكتاتورية الأخذة بنظام السوق تحقق نتائج أفضل مما تحققه النظم الديمقراطية»^(٣٦). وبخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن عدداً من الدول الآسيوية قد حققت قفزات تنموية في ظل نظم تسلطية، وذلك قبل أن تنتقل إلى الأخط بالديمقراطية. كما لا يعني أن النظم الديمقراطية أكثر استقراراً من النظم غير الديمقراطية، بل إن الديمقراطية قد تكون معسوبة. وبخاصة خلال مراحلها الأولى. بالعديد من مظاهر عدم الاستقرار^(٣٧). ولكن مع كل ذلك تبقى الديمقراطية التحويلية أفضل صيغة سياسية عرفتها البشرية في العصر الحديث لممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع وتنظيم علاقته بالدولة.

كما أنها، أي الديمقراطية، هي التحول نظام سياسي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويملكه الهات للتصحيح والمراجعة من خلال إتاحة الفرصة للشعب بتغيير حكاه بصفة دورية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. كما أن الديمقراطية تمثل حالياً نسب إطار سياسي يمكن في ضوءه بلورة حلول للمشكلات التي تعاني منها دول العالم الثالث. وإذا كانت للديمقراطية مشكلات فإنها أهون بكثير من مشكلات الديكتاتورية، كما أن علاجها يشتمل في الغزير من الديمقراطية وتوفير ضمانات سلامة تطبيق القواعد الديمقراطية^(٣٨).

ج- إنه على الرغم من انتشار الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية خلال الثمانينيات والتسعينيات، إلا أن ذلك لا يعني أن الديمقراطية قد ترسخت وأصبحت أمراً مفروضاً منه في هذه الدول. حيث تؤكد الشواهد على أن تلك الديمقراطيات التي اصطاح على وصفها بـ «الجديدة» تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث ردة عن الديمقراطية في حالات عدة، خاصة وأن هناك خبرات تاريخية سابقة بهذا الخصوص سماها «هانتجتون» بـ «الموجات المضادة». وهي تشير إلى حالات التحوير من نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية، والتي تأتي في أعقاب موجة من التحوير إلى الديمقراطية^(٣٩). وفي هذا الإطار،

فإنه ليس المهم الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية فحسب، بل الأهم هو ترسيخ النظام الديمقراطي. ويؤيد هذا أيضاً نقاش عالمي ثري حول متطلبات وشروط ومشكلات ترسيخ الديمقراطيات الجديدة، بل إن هناك من يرى أن الموجة الحالية من التحول الديمقراطي تقترب من نهايتها⁽¹⁾. وعموماً فإن مستقبل هذه النظم يتوقف على عوامل عديدة منها: مدى قاطعيتها في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه مجتمعاتها، ومهارة النخب السياسية في بناء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قواعدها والقضايا بالنسب ومبادئ الديمقراطية في الممارسة السياسية. فضلاً عن تهيئة علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي، وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية والمجتمع المدني. ونظراً لزيادة حدة المشكلات التي تواجهها بعض الديمقراطيات الجديدة ومحدودية قدراتها على توفير كل أو بعض المتطلبات التي سبق ذكرها بشأن ترسيخ الديمقراطية، فالأرجح أن هذه الدول ستترد إلى أشكال من الدكتاتوريات العسكرية أو الفتحية. وربما تكون هناك موجة مضادة تتحول خلالها نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية. ولعل هذا ما دفع أحد الباحثين إلى التمسك، من المدى الزمني الذي يمكن أن تستمر إليه ما اسمع به، بالحقبة الديمقراطية التي يشهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية⁽²⁾.

د- على الرغم من زيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية، إلا أن السياسة الأمريكية للتعامل مع هذه القضية بنوع من البرجماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وهم ترددها في التشنعية بقيمة الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية، ويستطيع المرء أن يتتبع العديد من الأمثلة على ذلك⁽³⁾. بل إن هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحيد قيام نظم ديمقراطية حقيقية في بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منها: إغراق الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هي الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الاستراتيجية. وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات وروابط خاصة، كما تتحسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يؤدي التطبيق الديمقراطي الحقيقي في تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسية، لا تتفق مع المصالح الأمريكية أو تعارضها، إلى سدة السلطة

في بعضها على الأقل. وفي مثل هذه الحالات تتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية عملية التحول الديمقراطي، وتتحدث على استعجاب عن تمسك أصحاب الحكم، ونظير الإدارة، وتحقيق نوع من الانفتاح السياسي.

وهكذا فإن القوة العظمى الوحيدة في العالم لا تثبني قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالية، بل تنظرها كأداة لخدمة مصالحها وسياساتها الخارجية⁽¹⁷⁾. وأكثر من هذا فإن هناك من يشكك في أهلية الولايات المتحدة لتقديم نموذج للنظام الديمقراطي تحذيه الدول الأخرى، وذلك بسبب وجود بعض أوجه القصور التي يعاني منها النظام الديمقراطي الأمريكي، ويشمل أبرزها في ضعف ضمانات حقوق السود، واستمرار التمييز العنصري في النقوس رغم إلقاءه على مستوى التصويت، وتراجع دور الأحزاب في الحياة السياسية. إلخ. ومن هنا فإن هناك من يطالب بضرورة إصلاح النظام الديمقراطي الأمريكي إذا كانت واشنطن ترغب في أن تقدم القدوة للآخرين بهذا الخصوص⁽¹⁸⁾.

وهكذا فإنه من المهم النظر إلى مقولة عالمة الديمقراطية في ضوء الملاحظات سابقة الذكر، فالقصور والقيم الديمقراطية والقدرة الإيجابية، وتطبيقاتها على الأرض شيء آخر، خاصة وأن هناك العديد من الدول التي لا تزال تبحثها بيكتاتوريات شبيهة أو عسكرية، بعضها يأخذ الديمقراطية كديكور أو واجهة في الوقت الراهن.

أما بخصوص عولة اقتصاد السوق، فالؤكد أن هذا الأمر قد ارتبط بعوامل عديدة، داخلية وخارجية، لا يتسع المجال للتطوّل فيها، ولكن من المهم التأكيد على أن تزايد دور الدول الرأسمالية الكبرى، ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين، وبخاصة في أعقاب انهيار تجارب الاقتصاد الموجه مع انهيار النظام الشيوعي في شرق أوروبا قد أسهم في انتشار نظام اقتصاد السوق على نطاق واسع. وتعود الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين في هذا الإطار، أولاهما أنه لا توجد علاقة حتمية بين اقتصاد السوق والديمقراطية، حيث إن بعض النظم السلطوية طبقت، وتطبق، أشكالاً من اقتصاد السوق. وثانيتهما، أنه إذا كان اقتصاد السوق يقوم في جوهره على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فالؤكد أن الدولة القومية قامت تاريخياً بدور مركزي في توسيع نطاق النظام الرأسمالي العالمي وترسيخه، بل إنه «لم يكن الرأسمالية أن تنتشر إلا في إطار الدولة القومية»⁽¹⁹⁾. كما أن الدولة لا تزال تقوم بدور اقتصادي واجتماعي في

الانتظار الرأسمالية الغربية في الوقت الراهن. اتخذاً في الاعتبار أن هذا الدور يتفاوت من حيث حجمه وطبيعته من دولة إلى أخرى.

وخلال الثمانينيات والتسعينيات اتجه العديد من دول العالم الثالث وشرق أوروبا إلى تبني اقتصاد السوق. وظيفاً لتوصفة الاقتصادية التي يلزم بها صندوق النقد والبنك الدوليين الدول الرامية في الحصول على قروض وتسهيلات بشأن جدولة ديونها. وخلافاً، فإن تطبيق الاقتصاد المخطط يتضمن إلى جانب أشياء أخرى تحرير الاقتصاد، وتصميم دور الدولة في الاقتصاد والقطاع، وتقليص أو إلغاء الدعم، وخصخصة المشروعات العامة المتروكة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص... إلخ. ومع دخول هذه السياسات حيز التطبيق سرعان ما بدأت تظهر تأثيراتها السلبية. فتقليص الدعم وارتفاع أسعار السلع الأساسية الحق الفرضاً كبيراً بمستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل، مما ترقب عليه حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية في عديد من الدول. انصب إلى ذلك أن سياسات الخصخصة لم تؤد في حالات عديدة إلى حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعاني منها الكثير من دول العالم الثالث كالبطالة وغيرها، بل بالعكس أدت إلى تفاقمها. كما قادت هذه السياسات إلى زيادة عدم التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول. تأخيت عن تطبيق الفساد والإفساد المالي والإداري التي ارتبطت ببعض هذه السياسات. وأخيراً وليس آخيراً، فإن القطاع الخاص بدأ في العديد من دول العالم الثالث ضعفاً وهشاً وغير مؤهل للقيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية على الرغم من كل التسهيلات التي تمتد له من قبل الحكومات.

وهكذا، فإن بعض النتائج الإيجابية التي حققتها بعض الدول في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي المسندة إلى اقتصاد السوق، والمنطقة في تثبيت سعر الصرف وتقليص عجز الموازنة وزيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي... إلخ، هذه النتائج إما كانت بشأن اقتصادي واجتماعي ضخم تحمل الجوانب الأكبر منه الفقراء ومحدودي الدخل. كما أصبح من المشكوك فيه أن يتمكن القطاع الخاص المحلي من قيادة عملية التنمية في العديد من دول العالم الثالث. وذلك لضعفه المتجذور من تلبية، واعتماد على الدولة في ممارسة أنشطته من ناحية ثانية، وانطوائه بضعفه في الأنشطة الهامشية السريعة الريح من ناحية ثالثة⁽¹⁷⁾.

ونظراً للاعتبارات السابقة كافة، فقد ظهر خلال السنوات الأخيرة توجه فكري جديد يتخفظ على سياسات ما يُعرف بـ «الليبرالية الجديدة» ويؤكد على ضرورة جعل الأسواق أكثر راحة للناس، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور من ناحية، وتحقيق نوع من التوازن بين الدول والأسواق من ناحية أخرى. ويؤكد هذا الاتجاه على أن القطاع الخاص لا يمكن أن يقوم بدور بارز في عملية التنمية إلا في إطار دور محوري للدولة يتضمن إلى جانب عناصر أخرى قيامها بتوفير الأبنية، والهياكل القانونية والمؤسسية والإدارية، التي تضمن الملكية الخاصة، وتضمن توفير الأمن والاستقرار وسهولة القانون، وتخلق المناخ المناسب للاستثمار. فضلاً عن قيامها بتوفير مشروعات البنية التحتية الأساسية، وتطوير سياسات ونظم التعليم والتدريب، ونقل التكنولوجيا وخلق أسواق منافسية بعيدة عن الاحتكار، ورعاية الفقراء، ومحدودي الدخل... إلخ^(١٢٧). ولكي تقوم الحكومات بهذا الدور فإنه يلزم إصلاح أجهزتها، وتحسين أدائها، وتوفير ضمانات الشفافية، وتجارية الفساد، وكسب ثقة مواطنيها من خلال تبني الديمقراطية كمنهج للحكم. إن مطلوب دولة قوية وليست تسلطية، دولة مؤسسات وليس دولة أشخاص. دولة قانون وسلطوية وليست دولة عشائر. جزءاً من بقية، ويبدو أن هذا التوجه بدأ يجد صدى لدى مؤسسات التمويل الدولية، حيث أصدر البنك الدولي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧ تقريراً مهماً بعنوان «الدولة في عالم متغير» تناول بالتفصيل الكثير من الأفكار المشار إليها أعلاه^(١٢٨).

وهكذا فإن التحول الذي تضمنته الفترة السابقة يعكس إحدى مخرجات عملية العولمة الراعنة فإذا كانت تيارات العولمة قد أتت - مستقدياً - إلى تعجيم دور الدولة ووضع قيود على سياساتها وسياساتها، فالأمر أن تطبيق التنمية في العالم الثالث يرتكز بوجود دور بارز للدولة في تلك العملية على نحو ما سبق ذكره. ومن التأكيد أن أحد الخيارات المتاحة أمام دول العالم الثالث لتطبيق التأثيرات السلبية للعولمة يتمثل في تفعيل أثر وسياسات التكامل الإقليمي فيما بينها على نحو ما سيتم تناوله فيما بعد.

وصفوة القول، إن الحديث عن عولمة الديمقراطية والتنمية المنوق يجب تصحيحه في ضوء الخبرات والممارسات الواقعية لدول العالم الثالث وشرق أوروبا، مما يجمع بينان حدود وأفاق عملية العولمة بهذا الخصوص.

٧- العولمة وإحياء نزعات وغواير التطرف والعنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي

هناك العديد من الظواهر والمشكلات التي يشهدها العالم في عصر العولمة، وبخاصة في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا. ومن هذه المشكلات على سبيل المثال: تنامي نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي لبعض الدول والجماعات. ورغم أن هذه المشكلات ليست وليدة سنوات الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت - وتشهد - تصاعد ضلالة العولمة، إلا أنها تزايدت واكتسبت أبعاداً جديدة في ظل التحولات العالمية الراهنة.

وبخصوص نزعات التطرف والعنف السياسي والقبلي والقومي يمكن القول إن هذه النزعات لم تعد الصيغة بسبب تنوع خبره، أو يعتقد في حين معين دون سواهم. بل أصبحت ظواهر ذات طابع عالمي تعرفها دول متقدمة كما تعرفها دول مختلفة، وتعرفها دول في الشرق والغرب في الغرب، وتعاني منها مجتمعات إسلامية كما تعاني منها مجتمعات غير إسلامية. وتكفي الإشارة في هذا المقام إلى تنامي الجماعات ذات التوجهات الفاشية والنازية في المجتمعات الغربية، والتي تستهدف المهاجرين الأجانب وبخاصة من دول الشرق. كما أن هناك العديد من الانتماءات الإسلامية المتشددة المنتشرة في بلدان العالم الإسلامي، والتي تتبنى أفكاراً مبشدة تدور حول مفولات الجاهلية والتكفير والعنف. بل إن هذه التنظيمات شكلت - وتشكل - تهديداً جدياً للنظم الحاكمة في دول عديدة. وهناك التصاعد المتزايد لتيارات وقوى التطرف داخل الدولة الإسرائيلية سواء على مستوى الدولة أو المجتمع^{١٢٤}. تابعك عن تنامي النزعات القومية والقبلية والعرقية في العديد من دول إفريقيا وشرق أوروبا.

ورغم أنه لا يمكن فهم هذه الظواهر بمعزل عن ظروف كل مجتمع وتحولاته الداخلية، إلا أن بعض متغيرات عملية العولمة تسهم في تغذيتها. وعلى سبيل المثال: فإن تزايد معدلات الهجرة الشريعة وغير المشروعة من دول الشرق والجنوب إلى دول الشمال يعتبر من بين العوامل التي أدت إلى تصاعد الجماعات الفاشية والنازية في بعض الدول الغربية، خصوصاً في ظل تزايد معدلات البطالة في بعض هذه الدول. كما أن كثافة مفولات التفكك الإقليمي والمعلوماتي والثقافي الغربي العابر للحدود تعتبر من العوامل التي تغذي تيارات وجماعات التشنج والتطرف في العالم الإسلامي، والتي تنظر إلى هذا الأمر باعتباره نوعاً من الاستعمار الثقافي الغربي الذي يستهدف

الإسلام باعتباره محور الهوية الثقافية والمضمارية للمسلمين، خصوصاً وأن هناك تيارات وجماعات وأحزاباً في الغرب تنظر إلى الإسلام على أنه المحور الجوهري للغرب بعد انهيار الشيوعية. وأهل كتاب صامويل هانتنغتون الذي يحمل عنوان «صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي» يعبر عن هذه الوضعية بوضوح، حيث يؤكد في كتابه على أن الصراع القائم سوف يُلخص شكل التواجهة الحضارية بين الحضارة الغربية من ناحية والحضارات الأخرى وبخاصة الإسلامية والصينية من ناحية أخرى. وقد افرد حيزاً كبيراً للحضارة الإسلامية باعتبارها الأكثر خطورة على الغرب في رأيه نظراً لوجود الصحوة الإسلامية، والزيادة المستمرة والهائلة في أعداد المسلمين، ووجود نوع من الشرع على ثقافة الغرب وسيطرته، وتعدد النفوذ العسكري والثقافي للدول الغربية، وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية^(١٢٠). ويغض النظر عن رموز الأفعال التي أثارها، وتطبيقاتها، مقولات «هانتنغتون» عن صدام الحضارات، فالؤكد أن عمليات العولمة التي تتحكم في مساراتها الدول الرأسمالية الغربية تظهر فضماها الهوية والخصوصية الثقافية والحضارية في المجتمعات غير الغربية، وبخاصة المجتمعات الإسلامية. ولذا يتحسب «هانتنغتون» لخطورة العولمة الغربية على الغرب ذاته مؤكداً أن بناء الغرب يعتمد في جانب مهم منه على قبول الغربيين بأن حضارتهم متفردة ولكنها ليست عالمية^(١٢١).

والى جانب تداعي نزعات التطرف والعنف، فإن عصر العولمة يشهد تنامياً ملحوظاً في الانتماءات الأولية في العديد من دول القارات الثلاث، ووسط أوروبا وشرقها. وتقوم هذه الانتماءات على أسس قلبية وإثنية ودينية ووطنية. وتعكس هذه الظواهر حقيقة أزمة بناء الدولة الحديثة في تلك المجتمعات، والإخفاق في حل معضلة الاندماج الاجتماعي والسياسي وترسيخ مؤسسات الدولة وتدعيم شرعيتها. وقد تشكلت دول بالفعل في هذه المناطق، وهناك دول أخرى تواجه خطر التفكك في الوقت الراهن. ويعكس هذا الواقع إحدى مفارقات عصر العولمة، حيث تزامن عملية العولمة مع ظاهرة تنامي الولاءات الأولية ومشكلات القوميات وحالات التفكك الداخلي لبعض الدول^(١٢٢). لكن ترى ما الذي يدفع بعض القوى والجماعات إلى إحياء انتمائها الأولية التي هي نون الدولة في الوقت الذي يلجأ فيه العالم نحو المزيد من الترابط والاندماج بفعل ظواهر العولمة على نحو ما سبق ذكره؟ وما هو تأثير عملية العولمة على هذه التطورات؟ على الرغم من أن المشكلات المشار إليها سلفاً لها جذورها المرتبطة بظروف نشأة الدولة الحديثة في المجتمعات

العلمية وبصيرورة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن تيارات العولمة أضفت رُخماً جديداً على بعض هذه المشكلات، فعملية التحول الديمقراطي في بعض الدول أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في إحياء مشكلة القوميات. كما أن الموجات الإعلامية والثقافية والمعلوماتية للعولمة تعتبر من العوامل المهمة التي تدفع ببعض الجماعات في العديد من دول العالم الثالث إلى التمسك بالتمسك بالهوية الأولى حفاظاً على هويتها الخاصة التي لم تنجح سياسات الدول في ربطها أو إيمانها في إطار ولا، اسمي لدولة وطنية لتعبر عن مصالح وطموحات مختلف الفئات والتكوينات الرئيسية في المجتمع، ولقوم حلاقتها بمراقبتها على أساس رابطة المواطنة بمعناها السياسي والقانوني. وهكذا فإن الجماعات التي ظلت محافظة على انتمائها الأولى في إطار الدولة الوطنية، والتي سمحت لها هذه الدولة بتدو مشروعها من أن تطفد هويتها وبصيرورتها لحساب قوى وتيارات تتجاوز الدولة ذاتها. ومن هنا يبدو هذا التزامن الشبه الفصلي والشمولي بين ظاهرة العولمة من ناحية وإحياء الانتماءات الأولى والنفوس القومية من ناحية أخرى.

٨- العولمة وإصطناعات الاستقرار في النظام العالمي

السؤال الأساسي هنا، هل عملية العولمة التجارية حالياً سبيلها إلى زيادة حالة الاستقرار في النظام العالمي والعلاقات الدولية، أم ستقود إلى زيادة طواغيت الفوضى وعدم الاستقرار؟ ونظراً لأن الإجابة العلمية على هذا السؤال تقتضي رصد وتحليل الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الخاصة والمتعلقة للعولمة من ناحية، ودراسة حدود الاستقرار والتغير في مسار الصراعات والأزمات، الإقليمية والدولية، التي شهدتها العالم خلال التسعينيات سواء، من حيث عددها أو درجة حدتها مقارنة بالصراعات والأزمات التي وقعت خلال عقود سابقة إبان فترة الحرب الباردة من ناحية أخرى. إلا أنه نظراً لصعوبة القيام بذلك في حدود هذه الدراسة، لذا فإنها تكفي بطرح عدد من الملاحظات الأولى.

أولاً، أنه لا يوجد خلال التسعينيات ما يدل على أن النظام العالمي قد حقق درجة أكبر من الاستقرار مما كان عليه الحال في عقود سابقة، ويصحيح أن بعض الأزمات والصراعات قد تم التوصل إلى حلول وتسويات لها، إلا أن بعض الصراعات الفتية التي تعود جذورها إلى فترات الحرب الباردة لا تزال مستمرة، كما أن بعض التحولات الجديدة التي حدثت منذ أواخر

الضمانات خلقت العديد من الصراعات والأزمات الجديدة، وبخاصة في أفريقيا وبعض مناطق آسيا مثل آسيا الوسطى^(١٢٦)، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى الحديث عن فوضى عالمية جديدة أو لا نظام عالمي جديد.

وثانيها، أن زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود، وتضاعف درجة خطورتها يجعلان منها مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي خصوصاً وأن بعضها يشكل تهديدات حقيقية للحكومات والنظم في بعض مناطق العالم. وتعتبر الترتيبات العالمية الطروقة للسيطرة على تلك المشكلات أضعف من أن تحقق هذا الهدف في الوقت الراهن.

وثالثها، نظراً لأن قطاعي الاقتصاد والطومات وثيقا الارتباط بمصالحات قوة العولة في عصر العولة، فمن المتوقع أن تزداد التنافسات والصراعات بين بعض الدول لأسباب تتعلق بالاقتصاد والثقل والطومات، ورغم أن تلك الصراعات والتنافسات قد تنم من خلال أمالي غير عسكرية، لكنها ستكون بالتأكيد مؤذية. وقد سبق أن اشارت الدراسة إلى بعض المناظر التي تهدد شبكات المعلومات في الوقت الراهن.

ورابعها، نظراً للتأثيرات السلبية القاتلة والممتدة للعولة على بلدان العالم الثالث، وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وإلحاق الضرر بين الشمال والجنوب، واستمرار تدهور بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. نظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها محاصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي^(١٢٧).

وتلخيصاً على ما سبق، يمكن القول إن فرص وإمكانات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولة تبدو بصفة عامة محدودة، على الأقل خلال الأجل القصير والمتوسط، وذلك بسبب تعدد المصادر الطاعة والمحتلة لعدم الاستقرار. وسيكون الأمر في نهاية المطاف محكوماً باعتبارات عديدة أبرزها ضغط أو انضاط استجابة المجتمع العالمي لمعالجة العولة والتغيرات.

٩- العالم الثالث والتعامل مع تحديات العولة

لقد اشارت الدراسة في موضع سابق إلى أن عملية العولة لها تأثيراتها السلبية، القاتلة والممتدة، على أغلب بلدان العالم الثالث. وبخاصة تلك التي تعرضت في مواجهة قضايا التظلم

ومشكلاته. ومع التسليم بأن تأثيرات العولمة على دول ومجتمعات العالم الثالث متفاوتة، من حيث طبيعتها ودرجة حدتها، إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد إيجابيات أو مجالات وفرص للتقليص مخاطر العولمة على هذه الدول وزيادة الإيجابيات التي يمكن أن تسقطها منها. ونجدد الإشارة في هذا المقام إلى أنه من الخطر التوافق التفاضل مع العولمة بمعيار الرغض المطلق أو القبول المطلق. فالرغض المطلق للعولمة لن يمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لها لن يمكنها من جني ثمارها. ومن هنا تبدو أهمية بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجية المبركة، التي تسمح لدول العالم الثالث بأن تعظم فوائدها من عملية العولمة، ولتجهد ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات ومخاطر. وهذا لابد من التشارك والعمل على ثلاثة مستويات على النحو التالي:

1- المستوى الوطني والداخلي: : حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتنظيمي

إن الأوضاع الداخلية في العديد من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لا تزولها للتفاعل بإيجابية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته، مما يعظم ضرورة الضروع في عملية إصلاح داخلي جاد وخطيفي. ورغم أن عملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة، إلا أنه من المهم التركيز خلال المراحل الأولى على العناصر والقطاعات ذات التأثير الأكبر في دفع عملية التنمية وإعداد الدول والمجتمعات للقرن المقبل. وهذا على سبيل المثال إصلاح الأجهزة الإدارية والمؤسسية التي تمثل العصب الأساسي للدولة وذلك وفقاً لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع التطورات الجديدة. كما أن إصلاح نظم ومؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار باعتباره المفضل الرئيسي للتنمية لقرات البشر. ويخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظواهر العولمة. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوطينها والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية يعتبر من التطلعات الأساسية لتهيئة الدول لعصر العولمة. وإلى جانب الإصلاح الاقتصادي، فإن الإصلاح السياسي يمثل ركيزة أساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي. فالإصلاح السياسي القائم على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بمسيرة ديمقراطية وتركيبية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري، يعتبر هو المفضل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات. وتحقيق سيادة القانون، وترسيخ عملية صنع السياسات والقرارات¹. لكن نرى، هل النظم الحاكمة في العديد من دول العالم الثالث لديها القدرة والرغبة على تحقيق إصلاح داخلي والمعنى المشار إليه سلفاً ؟ سؤال تخرج الإجابة عليه عن نطاق هذه الدراسة.

ب- المستوى الإقليمي: ضرورة تفعيل هيكل وسياسات التكامل الإقليمي

من المقارنات أن الدول المتقدمة الأقل تضرراً من سلبيات العولمة في الأكثر حرصاً على تفعيل مؤسسات وسياسات التكامل والتكامل الإقليمي فيما بينها، بينما دول العالم الثالث الأكثر تضرراً من ظاهرة العولمة لا تولي عملية التكامل الإقليمي الاهتمام الكافي، بل إن سياسات بعض الدول تصب في اتجاه عرقلة إمكانيات التكامل. ولكن نظراً لعمل التحديدات التي تطرحها العولمة على هذه الدول، ومحدودية قدراتها على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبح ضرورة، خاصة وأن أغلب مناطق العالم الثالث لا تنفصها هيكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، ولكن الذي يلتصقها بالأمس هو إرادة التكامل، وما تتضمنه من معاني العرص والعمل المشترك على تذليل المشكلات والعقبات التي تعيق التكامل. وقد تكون التحديدات المشتركة التي تمثلها العولمة لهذه الدول دافعاً لها لاتخاذ خطوات جادة وحقيقية على طريق تفعيل عمليات التكامل والتكامل الإقليمي فيما بينها.

ج- المستوى العالمي: ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية

لقد سبقت الإشارة إلى أن دول الشمال أن تستطيع أن تعمل نفسها عن مشكلات وقضايا دول الجنوب، وأن استقرار الشمال وأمنه يرتبط في جانب مهم منه بحالة الاستقرار والتنمية في الجنوب والشرق، مما يؤكد ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية. يكون العالم الثالث طرفاً مشاركاً فيه وليس على هامشه، ويجري في إطاره ترشيد عملية العولمة ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة بعض التحديدات الزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود. وهناك العديد من التصورات والأفكار المطروحة بهذا الخصوص، وقد ورد كثير منها في التقرير الذي أصدرته «لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي» بعنوان «جورن في عالم واحد»^(١٢).

وتعبر التحرك على المستويات الثلاثة سابقة الذكر، فإنه إن يكون بحضور دول جديدة من العالم الثالث أن تتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها، ويستبقى أسيرة لمشكلاتها الزمنة، والتحديدات الجديدة التي تفرضها عليها المستجدات والتحديات الراهنة، مما سيؤدي إلى تفاقم مظاهر العنف والفوضى وعدم الاستقرار، ليس في العالم الثالث فقط، ولكن في النظام العالمي برمته، وستصبح

الفوضى العالمية هي الوجه الآخر للعملة المظلمة. حول سيكون القرن المقبل هو قرن الفوضى الصناعية العمولة:

خاتمة

إن العمولة تعبر عن مرحلة تاريخية من مراحل تطور "عالم" وهي مرحلة حافلة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والمعلوماتية التي تدفع في اتجاه تغيير العالم من خلال خلق قيم وتفاعلات ومشكلات عالمية جديدة. ونظراً لأن الدول الرأسمالية الكبرى والكومات الاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية العملاقة هي المحرك الرئيسي لعملية العمولة وبخاصة في مجالات الاقتصاد وأقال والإعلام والمعلومات فإنه لم يعد من الممكن وقف تلك العملية التاريخية. كما لم يعد بمقدور أية دولة أن تدبر ظهورها لها أو تعزل نفسها عن مجرياتها، باعتبارها عملية جارية تتجاوز في عديد من مظاهرها حدود الدول. وإن كان هذا لا يمنع بالطبع من وجود إمكانيات ومجالات لتقيس سلبية العمولة وتطويع إيجابياتها. ولكن في جميع الحالات سيكون هناك رابعون وخامسون من غير الدول العمولة. واستطوعت قلائد هذه الصورة بشكل أوضح خلال السنوات القادمة.

<http://Archivebeta.Bakhril.com>

ولقد حاولت الدراسة النظر إلى عملية العمولة من منظور علم السياسة. وذلك بهدف تبسيط الغرض على أهم التغيرات السياسية، الثقافية والمشكلة للعمولة. وبصفة خاصة على عمليات التطور السياسي وديناميات العمولة والتجمع في العالم الثالث. وفي هذا الإطار فقد أوضحت الدراسة أن عملية العمولة وما يرتبط بها من ظواهر وتيارات ومشكلات عابرة الحدود إنما تخلق حقائق جديدة تتضمن بعض القيود التي تحد من قدرة الدولة. وبخاصة في العالم غير الغربي، على ممارسة السيادة بمعناها التقليدي المعروف. كما بينت أن عملية العمولة لها تأثيراتها على مفهوم الأمن ومخاطره وأبعادها، فضلاً عن انعكاساتها على أسس ومفومات قوة الدولة - حيث أصبحت المعلومات عنصراً أساسياً للقوة وعلى هيكل القوة والتأثير في النظام العالمي التغير، وكذلك على مفاهيم وأساليب الحرب. وإدارة الأزمات. وحالات الفوضى والاستقرار في العلاقات والتفاعلات الدولية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد ناقشت الدراسة مايرتبط بعملية العمولة من ترويج وانتشار لمفاهيم

ونشأها الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق في العالم غير الغربي. وقد أثارت العديد من التساؤلات والتحديات بشأن حدود ومفومات عولة الديمقراطية وحقوق الإنسان على صعيد الواقع العملي والممارسة السياسية وليس على صعيد الخطابات السياسية والإعلامية. فالديمقراطيات الجديدة في العديد من دول العالم الثالث لا تزال حشة وتواجه مشكلات كثيرة أدت إلى حدوث ردة عن الديمقراطية في بعض الحالات. وإن لم تنجح تلك الديمقراطيات في تجاوز المراحل الانتقالية من التحول الديمقراطي بإقامة المؤسسات الديمقراطية، وترسيخها، وتحقيق قدر مقبول من الفاعلية في مواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، أو على الأقل مواجهتها بعضها والتخفيف من حدة البعض الآخر، فإن احتمال حدوث موجة من التحول إلى نظم غير ديمقراطية قائم إلى حد كبير. كما أوضحت الدراسة أن التعبير المزدوجة التي تطبيقها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعامل مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، إنما تؤثر بالسلب على عولة تلك القضية بل وللعول الضرر بصفتيها. وبخصوص «عولة اقتصاد السوق» فقد رجعت الدراسة العديد من التأثيرات السلبية التي قرنت على تطبيق اقتصاد السوق في دول عديدة، مما أدى إلى بروز اتجاه يدعو بضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور، وتحقيق نوع من التوازن والتوازن بين الدولة والسوق.

كما اهتمت الدراسة بتحليل لتأثيرات العولة على الفجوة بين الشمال والجنوب، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية. وقد رجعت الدراسة الرأي القائل إن العولة - بوضعيتها الراهنة - ستؤدي إلى زيادة تلك الفجوة، وتعميق العديد من دول العالم الثالث، وبخاصة الدول الأقل فقراً. وجعل دول أخرى أسيرة لمشكلاتها ولزوماتها الداخلية والإقليمية معاً بشكل مصدراً فزيع من الغرضي وهم الاستقرار في النظام العالمي. ومن ناحية أخرى، فقد سلطت الدراسة الضوء على ظاهرة التوازن بين عمليتي العولة والتفكك في الوقت الراهن. فليبدأ بشبه العالم نمو مزيد من الترابط والتداخل بفعل عوامل العولة وتياراتها فإن العديد من دول العالم الثالث يشهد تضاعفاً في الانتماءات الأولية القائمة على أسس عرقية وإقليمية ودينية داخلية. وهو ما أدى إلى تفكك بعض الدول بالفعل. وهناك دول أخرى مهددة بخطر التفكك. ورغم أن هذه الظاهرة لها أسبابها المتعددة إلا أن ظاهرة العولة تلعبها.

هذا ونؤكد الدراسة على أن أطروحاتها واستنتاجاتها بشأن التأثيرات السياسية للعولة هي

أطروحات واستنتاجات أولية تصب في خدمة بلورة الإسكاليات وإثارة التساؤلات وطرح الاحتمالات. ويرجع ذلك إلى سبب أساسي مفاده: أن عملية العولة لا تزال في بداياتها، وبالتالي فإن آثارها لم تكتوّر بصورة واضحة بعد. ومن هنا فإن بعض القضايا والتساؤلات التيثارها الدراسة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحصيل، وبخاصة في ضوء تشابك ظواهر العولة، واتساع نطاقها وتفاوت تأثيراتها من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

بجوت كلمة الأخيرة في هذه الخاتمة، وهي تدور حول تأثيرات العولة على البنية المعرفية لعلم السياسة، وبشيء من الإيجاز الشديد يمكن القول إن التحولات المتسارعة المرتبطة بعملية العولة قد أوجدت ظواهر وتغيرات جديدة سوف يكون لها تأثيرها على علم السياسة - والكثير من العلوم الأخرى - سواء من حيث مفاهيمه أو مناهجه أو قضاياها. ونظراً لأن المجال لا يتسع لتناول هذا الموضوع بالتفصيل، فإن الدراسة تكتفي بالإشارة إلى عدد من النقاط المهمة في هذا السياق وذلك على النحو التالي:

١- إن عملية العولة أدت، وستؤدي، إلى إعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ومنها على سبيل المثال: سيادة الدولة والحدود والسيادة الوطنية والنظام الدولي... إلخ. ومرد ذلك أن هذه المفاهيم تكسب عناصر ودلالات جديدة في عصر العولة، وهو ما يدفع إلى مراجعتها وإعادة تعريفها وتعديل أو تطوير نظرياتها.

٢- إنه نظراً للتداخل الشديد بين متغيرات ظاهرة العولة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والتكنولوجية... إلخ، فإن التكامل المعرفي والمنهجي في دراسة الظاهرة السياسية سيكتسب أهمية بالغة وفي هذا الإطار فإن تطعيم مفاهيم ومنهج البحث السياسي ببعض المفاهيم والدخل المنهجي، من حقول معرفية أخرى، سيصبح أساساً لفهم تعقيدات الظاهرة السياسية. وفي هذا السياق فإنه من التصور أن يتزايد الاعتماد بالبحوث الجماعية التي تنجزها فرق بحثية تضم متخصصين ينتمون إلى تخصصات مختلفة في علم السياسة، بل وإلى حقول معرفية متعددة.

٣- إن كثافة التفاعلات بين ما هو داخلي وما هو خارجي في عصر العولة سوف تعدد الآثار والفكرات ونظريات النظام العالمي، وسياسات الترابط في فهم التطورات والتحولات السياسية الداخلية، وبخاصة في دول العالم الثالث. فمثل هذه التحولات لا يمكن فهمها بمعزل عن التأثيرات

المباشرة وغير المباشرة النابعة من البيئة الخارجية. وفي هذا الإطار نكتفي بالإشارة إلى أن قضية «الغائبة» أو «الغدير» فيما يتعلق بانتشار النماذج من النظم والأفكار والظواهر السياسية على الصعيد العالمي، ستكون إحدى القضايا المهمة المطروحة على أجنحة البحث السياسي خلال السنوات المقبلة.

٤- إن ظاهرة العولمة أثرت، وستؤثر، على عدد من ظواهر ومتغيرات الحياة السياسية، مثل دور الأحزاب السياسية، وبخاصة في المجتمعات الغربية، حيث يلاحظ أن هذا الدور يتراجع في بعض الدول تحت سطوة أجهزة الإعلام من ناحية، وتزايد إقبال المواطنين على الانخراط في الاتحادات المهنية والجماعات ذات الصلة ببعض الظواهر والقضايا العالمية، مثل جماعات السلام وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان... إلخ من ناحية أخرى، فضلاً عن تكرراتها، أي العولمة، على عمليات صنع القرارات والسياسات، وعلى أساليب إدارة الحروب والأزمات، وعلى تنفيذ تطبيقات ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي... إلخ. وبالتأكيد فإن هذه الموضوعات وغيرها تشكل مجالات خصبة للبحوث السياسية. وعلى ضوء نتائج هذه البحوث يمكن تطوير بعض المفاهيم والنظريات السياسية القائمة، وصياغة بعض المفاهيم والأطر النظرية الجديدة.

وهكذا، فإن عملية العولمة سوف تدفع إلى إحداث تغييرات في البنية المعرفية لعلم السياسة، وذلك من خلال إعادة النظر في بعض مفاهيمه ومناهجه ونظرياته، حتى تصبح ملائمة ومصالحة لفهم وتفسير التحولات والمستجدات السياسية المرتبطة بعملية العولمة واقتربتها عليها. كما أنه سوف يكون من الصعب، في ظل تحولات العولمة، تحديد حدود علم السياسة بشكل واضح، وإذا كانت هذه العملية التاريخية تلود إلى تقليص أهمية الحدود بين الدول، فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى مزيد من الانفتاح بين الحقول المعرفية المختلفة، وتضييق الحدود بينها إلى حد كبير.

أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والمحولة؟

د. همام الخطيب*



الشهد الراهن للثقافة العربية ، تحفظ وعجز عن الإشعاع

<http://ArchiveBeta.Bakhril.com>

١- المصطلح والمُدلول

الثقافة مصطلح خلافي. يتراوح مدلوله بين اتجاهين متباينين من ناحية مروحة الاتساع. وأول هذين الاتجاهين نظري رافع يكاد يحصر مدلول مصطلح «الثقافة» بالإنتاج الفكري والأدبي والفني واللغوي. ومن هنا أتت كلمة «منقذ» بمعنى الإنسان المطلع الواعي المنتمي إلى عالم الفكر والأدب والفن واللغة. وربما الذي يحمل مسئولية خاصة تجاه مجتمعه أو وطنه، أو تجاه الإنسانية الشاملة ومستقبلها على الأرض^(١). وثاني هذين الاتجاهين يقابل هذا التضييق بتوسيع مفرط لمدلول المصطلح حتى تكاد كلمة «الثقافة» *culture*، تراكب «الحضارة» *civilization*.

* كلية الإنسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة قطر

والحقيقة أن كلمة *culture* اللاتينية ومشتقاتها المأخوذة في اللغات الأوروبية كثيراً ما تستعمل للتعبير عن الحضارة الشاملة بمؤسساتها وشخصياتها ومظاهرها وأسسها الأدبية والفنية، حيث تشمل الأمور المادية، حسب مفهوم ويسترن للطول القرن العشرين:

- تهذيب وتدريب العقل والعواطف وأدب السلوك وغيرها.

- حصيلة هذا التعريب كلمة:

- مفهومات ومعارف ومهارات وفنون وأبنات ومؤسسات... إلخ شعب معين في فترة معينة، أي الحضارة *(civilization)*³⁷.

على أن النظرة العامة للثقافة ظلت حتى زمن قريب تستلزم من تعريف إدوارد تايلور *Edward Taylor* للثقافة الذي راج في أوائل القرن العشرين، ويركز على الجوانب المادية للحضارة، فالثقافة عنده هي «كل حرك يشتمل على المعرفة والمعتقدات والأفكار والأخلاق والفنون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو الممارسات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع»³⁸.

ومن أيام تايلور حتى الآن ظهرت وتطويعت مفاهيم الثقافة، على جانب المفهوم التعريفي الذي يشمل القيم والمعتقدات والمبادئ والرموز والأيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية برز بقوة المفهوم الاجتماعي، الذي يربط الثقافة بنسق الحياة التي لمجتمع ما، والعلاقات التي تربط أفرادها، وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين لوحظ ميل إلى التركيز على المعنى الأنثروبولوجي ثم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لعب هذا المفهوم مذاهب وصفية وتحليلية وإحصائية وتقديرية بعيدة جداً، وركز تركيزاً شديداً على التصرفات الفردية والاجتماعية والمجموعائية التحليلية، وعلى المناحي السياسية، مع إصرار على ربط الثقافة بممارسات الناس وسلوكهم وقراراتهم، والعناية بالمظاهر المشتركة لدى الفئات الاجتماعية والمستويات المختلفة للجمهور. وتتضح هذه الاتجاهات في الفهم البوداني للثقافة من خلال كتاب جديد صدر بالعربية في منتصف عام ١٩٩٧، ويتضمن ترجمة لكتاب أمريكي عنوانه نظرية الثقافة *Cultural Theory*. يمكن أن يمثل خلاصة هذه الجاذبة بين مفهومات الثقافة، وذلك من خلال التوضيح التالي لعناصر الثقافة:

١- التمييزات الثقافية.

٢- العلاقات الاجتماعية.

٣- أنماط وأساليب الحياة^(١).

وبالتطبع لا يسمح لنا المجال المحدد للدراسة الحالية أن نخوض في المناقشات والمجادلات المتصلة بمفهوم الثقافة، لذلك أمر بـتفريق صفات وصفات- ولكننا لا نستطيع أيضاً تجنب العديد المصطلح لأن إبلاغ الرسالة التي يتوخاها المرسل لا يمكن أن يتم على وجهه المطلوب إلا من خلال تمديد المصطلح الذي يناسب اختيارات الدراسة الحالية.

وهذا الصدد نلاحظ أن كلمة «ثقافة» باللغة العربية تتميز تميزاً واضحاً عن كلمة «حضارة» وذلك بتركيزها على الجوانب النظرية والفكرية والمعرفية والروحية والفنية والجمالية بوجه عام أي على التواحي المعنوية من الحضارة. ويبدو أن هذا المعنى هو الذي شلكت «الخطبة الشاملة للثقافة العربية» التي اعتمدتها النسخة العربية للترجمة «والثقافة والعلوم» والتي تعتبر الآن الخطبة الرسمية لدول الجامعة العربية. مع العلم أن الخطبة لا تولى اهتماماً جاداً لتعميد مدلول مصطلح «الثقافة» وإنما بقي توضيحه من خلال طريق الترخيص والتفصيل. وهكذا تشير الخطبة إلى أن الثقافة :

«تشتمل جماع السمات المميزة للأمة من «دنية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية. وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها، وطرائق التفكير والإبداع الجماعي والفني والمعرفي والتقني، وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطرز الحياة. كما تشمل أخيراً تطلعات الإنسان للعمل الطيبة، ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن حلول جديدة لحياته وقيمه ومستقبله، إبداع كل ما يتفق به على ذلك»^(٢).

وبوجه عام يمكن القول إن «الخطبة العربية الشاملة»- تميل إلى التركيز على المدلول التعريفي- الجمالي- الأدبي، مع محاولة عدم التخصية بالمفهوم الأنثروبولوجي- الاجتماعي الأشمل.

ويطلق هذا الاتجاه المعرفي- الروحي- المعنوي- الأدبي، مع الاتجاهات العامة السائدة في المعاجم والمؤسسات العربية، فالمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية في مصر، وهو من المعاجم العربية القليلة التي تبتناها من سمات متخصصة لغوية، يعرف الثقافة بأنها :

«العلوم والمعارف والفنون التي يظلم الحق فيها»^{٢٨}، ويصادف في تلك المعجم الفلسفي الذي تبناه الجميع نفسه إذ يفرق بين كلمة «الحضارة» التي تشير إلى الطابع الاجتماعي والمادي الأشمل وكلمة «الثقافة» التي توصف بأنها «كل ما فيه استنارة الذهن وتهذيب للروح، وتنمية لشدة الفهم والحكم، لدى الفرد أو في المجتمع». ويشتمل على المعارف والمعتقدات، والفن والأخلاق، وجميع القدرات التي يسهم فيها الفرد في مجتمعه. ولها طرق ونماذج عقلية وفكرية وروحية، ولكل جنس ثقافته التي استمدتها من الماضي، وأضاف إليها ما أضاف في الحاضر، وهي عنوان المجتمعات البشرية»^{٢٩}.

وتكفل التوسعة الفلسفية العربية مع هذا التحديد الذي تمثل فيه اللغة العربية، وتشير إلى «أن اللغة العربية تتميز بوضوح بين (الحضارة) وهي الكلمة التي تدل على مجموعة المنجزات الاجتماعية، و(الثقافة) وهي الكلمة التي تمثل مفهوماً تفرقةً خاصة التقدم العقلي وحده»^{٣٠}.

على أنه يلاحظ أن استعمال المعاصر بكلمة يرمي بين الصطلحين في حالات كثيرة. وتجنباً لتعدد من الفوضى في التسميات المتداخلة حول مفهوم «الثقافة» واتساعاً مع روح الاتساق العربي فإن الدراسة الحالية تتبنى هذا التعميد الذي يبلّغه «المصطلح الشاملة للثقافة العربية». والرجعيات العربية العامة، وهو بالطرح تحديد توفيقى يحاول أن يجمع الحسنيين. ويحاول ذلك معاً من أجل الغرض النوعي للدراسة الحالية، الذي هو بعيد عن الطغوى في مشكلات التنظير للثقافة.

وأخيراً لابد من التمييز هنا بين ثلاثة مصطلحات موصوفة:

أ- الثقافة العربية

ويعني هذا المصطلح الثقافة التي ميزت نفسها بثقافتها الأمة العربية ومجتمعها المعاصر. وهي موضوع الدراسة الحالية. وبها (الأب العربي المعاصر) الذي يعد أحد أهم منتجاتها.

ب- الثقافة العربية الإسلامية

ومدلوله غير مختلف كثيراً عن المصطلح الأول، إلا أنه يعاني من قلق في التعميد، إذ إن التركيز على صفة (الإسلامية) يتفاوت من كاتب لآخر حسب مطلقاته واجتهاداته، وفي حالات كثيرة يتداخل مع مصطلح (الثقافة العربية) أو مع مصطلح الثقافة الإسلامية.

ج- الثقافة الإسلامية

ومدلوله يشمل الثقافة السعودية يهودي الإسلام وأخلاقياته وقيمه. وهو غير داخل في نطاق تحليلات الدراسة الحالية واستنتاجاتها لأنها معنية بالإطار الحالي، ومن الواضح أن مصير عالية الثقافة الإسلامية، ومعها (الأدب الإسلامي) مرتبط عضويًا بنشاط الدعوة الإسلامية ومدى امتدادها خارج حدود المنطقة العربية الإسلامية. وهذه المسألة ضرب من القول مختلف.

ومن الضروري التأكيد هنا أن معنى البحث الحالي هو معنى واقعي تحليلي من خلال منظور الحالية في الثقافة والأدب عند انشأه القرن العشرين وهو بعيد جدًا عن التواهي التخمينية والأيديولوجية، ويرجع النظر إليه من خلال أحكام الوجود لأحكام الوجود. وعلى نظره المستقبلية في النهاية مبنية من الواقع المثلج بعيداً عن الأمان والخيال.

وتخضع الأسماء والاستقصاءات والكتيبات الواردة في البروزة لهذا المعنى التحليلي الوجود من أية إيمادات تتعلق بالتفسير أو العقل.

أما مصطلح الحالية فسباني تعديده بعد قليل.

٢- نصائح أهمية الثقافة في عصر الثورة الاتصالية والعولمة

خلافاً لما هو سائد في أوساط الرأي العام حول تراجع الاهتمام بفضايا الثقافة نتيجة لزمخ التطور التكنولوجي والتقليد وسرعة وتيرة وتغالب منجزاته للغة، فإن حقبة الثمانينات والتسعينات- أي العقود من السنين الثلاثين يهودان لإطلاقة القرن الواحد والعشرين- هي حقبة خصصة بالمخاضات الثقافية، تشهد طرحاً جديداً لدور الثقافة ومستقبلها بوصفها قضية قومية إنسانية حساسة من جهة، وقضية تفصل بالتنمية الشاملة من جهة أخرى، ويسائر نشاطات الإنسان ومستقبله، وبالطريقة المشددة لتعامله مع الثورة الاتصالية والمعلوماتية والتغير التكنولوجي والتأخذ العامة معروفة طبعاً ومفادها أن كل حقبة معينة من التاريخ ذات تميز مدني أو سياسي

أو اجتماعي تصنع. بالقصد أو بالطبيعة. ثقافتها الخاصة. فالتجتمعات المعية بوجوده خسانى لا تعيش بلا ثقافة نوعية.

والى جانب الفكرين والمفكرين. تشارك المنظمات الدولية المعنية بمشراكة فعالة في استجلاء جوانب هذه القضية. وفي مقدمتها منظمة اليونسكو التي طورت- من خلال المؤتمرات والبرامج الثقافية- اهتمامها بقضية الثقافة. وخصصت- بعد مؤتمر «عالم الأرض»- العقد الأخير من القرن العشرين لسالة التنمية الثقافية. ووضعت برامج ونعومات من أجل التنمية الثقافية في مراجعة المستقبل. وكان من ذلك مثلاً مؤتمر اليونسكو حول «نور التربية في خدمة التنمية الثقافية» الذي عقد في جنيف خلال الشهر التاسع من عام ١٩٩٢^{١٩}، ثم مؤتمر كولومبيا الأخير (أب/أغسطس ١٩٩٧).

وهكذا يشهد العالم للعاصر مرحلة إعادة نظر جذرية في قضية الثقافة. بل إعادة اعتبار لها من زاوية استراتيجيات المستقبل. ولذلك أسباب عديدة تتعلق بهوية الإنسان وانتمائه وثقافته وضرورة معالجته على إنسانيته وإدراكه الداخلي. وما إلى ذلك. وتزداد الحاجة بوجه خاص إلى توطيد الهوية الثقافية للإنسان العاصر نتيجة لتطورات التطور التقني (والممكنة في سفوف البشر) وكذلك التطور الإداري للحكم الذي يجعل مستلزمات منطق المؤسسة ونجاح وظيفتها فوق كل منطق فردي أو شخصي أو وجداني. بل يجعل انتماء الإنسان إلى إدارته أو شركته أو نوع عمله فوق كل انتماء قومي أو عرقي أو جنسي وطني وقومي. وهذه الظواهر أمور جديدة بالطبع. فقد بدأت مع الثورة الصناعية الأولى (في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر). وتفاقمّت بعد الحرب العالمية الثانية. وهي الحرب التي تسطّعت منها في النصف الثاني من القرن العشرين الثورة الصناعية الثانية (الصناعات الكيماوية والبديعة وبدء العصر النووي).

ولكن هذه الظواهر الدامية - التنظيمية أصبحت هذه المئات القرن معضلة حقيقية. وتشير الدلائل الواضحة إلى أنها ستلتصمك تماماً كاملاً في جميع مظاهر حياة البشر في القرن العادي والعشرين الذي سيشهد طغيان ما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية الثالثة التي يمكن أن تخرج ضروبها جذرية عن كل ما عرفت التاريخ الإنساني في الماضي. وذلك بفضل التطورات المذهلة (الحالية والمتوقعة) في حقول المعلوماتية. والحاسوبية. والاتصالات. والسيراتية. وغزو الفضاء.

والتفسير الآلي (الآلة والروبوت). وتشير هذه التطورات إلى أنه لم يبق هناك من خيار أمام الناس الذين يريدون أن ينتموا إلى قانون الحياة المقبلة سوى أن يكونوا أرقاماً في لوحة إلكترونية تديرها أصابع خفية في مراكز قليلة محددة في عاصمة عالمية أو اثنتين أو ثلاث لا أكثر.

والطبع لا يستطيع أن يراجع أي إنسان أو شعب أو فئة ضد هذه التطورات الكبرى التي تشرع بمقتبل جديد على مستوى الإنجاز الذي والتقدم والتحكم في المجالات الصناعية والتكنولوجية. ولكن توجد مخاوف وترجسات عظيمة بالقضية لروحية الإنسان وارتباطاته الثقافي والتاريخي. إن الإنسان المقل الذي قد لا يختلف كثيراً عن (الروبوت) سيكون مجرد معمار أو مفصل (في أحسن الحالات) في العجلة التركية لخطوط الإنتاج التشابكية في المؤسسات الصناعية. وقنوات الاتصالات، ومركز البث الإلكتروني. وبراغ التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي. طاعة عن المؤسسات والتنظيمات التي تقضي طبيعة عملها صرامة متعادية في التنفيذ، مثل المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية، والمؤسسات التنظيمية كالمؤسسات الشباب والرياضة والكشافة. وحتى المباحية (التي وجدت أصلها الفرجية من الإنسان والترويج عنه) بدأت تأخذ اليوم شكلاً تنظيمياً صارماً يخطط حياة الأفراد المشتركة لتسيح تنمية صارمة في برنامج الرحلات وساعات القسوة ونوعية وأوقات الشراب والطعام والنوم والتنقل والتزويج وغير ذلك.

والى جانب ذلك تواجه الموقف الثقافي معضلة أخرى، خاصة في معضلة العولمة وطلاتها التوحدة من ناحية تقسيم العالم وإعادة تنظيمه على شكل استقطاب تصادفي في عقلية والإنسانية والمورد بين فئة الأثرياء، والفقيرين والفكرين وهي فئة محدودة جداً، مستثارة بطورات العالم فعلاً، وقد تكون محصورة في بقعة أو قطاع معينة في العالم (الشمالي أو الغربي أو الدول الصناعية)، وبين فئة المستهلكين والموظفين والكاسحين. وهم الأكثرية الساحقة في القارات الثلاث الأكبر مساحة وسكاناً، وهناك أيضاً فئة المحرومين والمستضعفين الذين يتزايد عددهم طردياً مع تطورات العولمة. ويجري بينهم خارج فوس الحياة الفاخرة، وتعرضهم يوماً للجرع أو التجهيز أو القتل الجماعي.

وهنا يمكن أن نسال مع المسائل: هل تلعب عملية إعادة رسم خريطة العالم remapping إلى حد تكريس الانقسام النهائي للعالم إلى عائلتين اثنين: عالم الإنسان الأعلى (مويرمان) الذي

يقاس بالترمية quality وعالم الإنسان المسترخس الذي يقاس بالكمية quantity وهل سيحلي ذلك نهاية حقبة من التاريخ وبدء حقبة أخرى أم نهاية التاريخ بالمعنى الذي أراده فوكوياما؟ وهذا الأمر يعني الثقافة بشكل مباشر، ويعني الثقافة العربية الحديثة بدرجة أقوى، لأنها من الثقافات التي لا ظهر لها يستعصا من قوة مادية أو علمية. وربما أيضا لأنها مستهدفة مباشرة من قوى إقليمية وعالمية.

وإذا تناولنا الموضوع من زاوية الثقافة (ومعها الإعلام)، نكاد نجد أن الانقسام وقع وانتهى، بل يتخطى يوما بعد يوم شكل هيمنة لغوية البلد الواحد من بلدان العالم على عالم الثقافة والإعلام بكامله.

لنتأمل في بعض الشكائ هذه الهيمنة:

١- معظم مواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلامية اليوم المصنعة وطني واسها الولايات المتحدة الأمريكية (الورق، الحبر، آلات الطباعة، آلات التصوير).

٢- جميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة بيد المجموعة لديها، ويتحكم فيها كليا مركز واحد للهيمنة.

٣- جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والمبرمجة وغزو الفضاء، وكذلك المواد الثقافية والترجمية والمكتبات ومراكز المعلومات بيد مركز الهيمنة.

٤- معظم مصادر البث الإعلامي والاقتصاد الصناعية ومواد تصنيعها بيد الجهة نفسها، وكذلك طرق تجارتها، والاشكالات القانونية التي تنتظمها، وإن موجة العولمة الاقتصادية والمصارف (العراق، ليبيا)، التي نطعمها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو خارجها، والتي تفرض تحت عناوين متغيرة وذرائع مبالغية يمكن أن تشمل كل هذه الجوانب، حرمانا أو ابتزازا أو تحكما في المحتوى والشكل. وهذا يعني أنه في مقدر مراكز البث والتصنيع أن تبث الأخبار والمعلومات بالطريقة التي تناسبها، (بما في ذلك إظهار البلدان المتطرفة)، وأن تشكل صورة العالم بما يوافق اغراضها أو مصالحها، وأن تتحكم في الأفكار والأدوار والأزياء، الثقافية والفنون الترفيهية بما لا يتعارض مع اغراضها، بل يمكن أن تتحكم في الاتصالات الثقافية والترجمات والانتشار الأدبي والفكري بالشكل الذي يوافق مصالح الهيمنة، وإذا كان مثقفو أوروبا، بل

المسؤولين في الهيئات الرسمية، وبمختصين الخطر الداهم وبمختصين الهممة الأخادية فكيف بدوريات البلدان النامية التي تعاني من الخطلة، والاعتماد الكلي على الآخر، ولشكوا دائما من طلة القمص المكتسب في المانة الثقافية (الأيدز الثقافي) بسبب ظروف تشكلها تحت وطأة التاريخ الاستعماري التكنولوجيالي ثم الجديد؟

٣- الثقافة العربية وموقعها في العصر

على الرغم من الاعتراف بالشروط التي قطعته الثقافة العربية على الآن في لعرف ذاتها، وتعدد هويتها، وإثبات وجودها في عالم تنافس صعب، وصمودها في وجه محاولات تجزئتها وتقسيمها، وبعبارة ثوابتها وسلطانها عن لغتها العربية، فإنه لا بد من الاعتراف بأن الثقافة العربية حارلت غارلة في معركة بناء نفسها من الداخل، وأن لديها من العوائق الذاتية الراسطة في عملية التفكير، وطرق تفكيرهم، ومصادر مرجعياتهم، وأخطأهم، وتعتق صغفهم، وهشاشته محاوراتهم، وبعد الشقة بينهم وبين الجمهور، وغير ذلك من الظواهر السلبية... ما يمكن أن يفسر أية ثقافة ناشئة أو طبعية التجذرات ولكن الثقافة العربية يشغل عوامل دينية وتاريخية وقومية وشعبية حارلت تغلف على قلوبها وتصارع عوامل تعلق ثقافية داخلية، وعوامل تفتت إقليمية سياسية واجتماعية من حولها، ولعل من أهم العوامل الداخلية نزعة مناهضة الثقافة anti-intellectualism لدى الفئتين الأساسيتين اللتين كانتا في الماضي شيطان الثقافة والأدبي والمعد، وهما فئة السيادة السياسية (الطبقة الحاكمة) وفئة السيادة الاقتصادية (القطاعية، فالجورجوارية، فقطاع الأعمال الخاص)، وهاتين الفئتان تتعاونان الآن ليس على تهميش دور الثقافة فقط، ولكن أيضا على صروف مستهلكي الثقافة (أي الجمهور المثقفي) عن أية ثقافة جادة وتزييف المادة الثقافية التي يفترض أن تطرح بين يديه وتحويلها إلى بهرج إعلامي ترفيهي وبمغشير للمخبرات الاتصالية العالقة لهذا الغرض، فالاعتماد بالثقافة موجود، ولكنه مطلوب راسا على طلب وموجه لتفسيرها للمراب والأهواء.

والى جانب ذلك يلاحظ أن معطية الثقافة العربية تضرب جذورها في بنية المجتمع العربي، وانعزاتها الثوارثة، وتباين مستويات الوعي فيها، ونهاب التفكير الرحد والفعل المشترك، وإلى ذلك يشير الدكتور أحمد الأسطر، وهو أحد المتخصصين الاجتماعيين في الثقافة من الجيل

الجديد، وبين خطورة غياب أشكال الفعل الاجتماعي الوطني السليم الذي يقوم أولاً على ضرورة الاعتراف بالأمر لئلا كان شكله وانتماؤه الفرعي ضمن الحضارة العربية الواسعة^(١٠).

ويرتبط على هذا التباين أن استجابة المجتمع العربي للتحديات المحيطة، وبخاصة الثقافية منها، تأتي متباينة ولا يكاد ينظمها نظام. ويربط الدكتور الأسطر هذه الظاهرة بتحويل خصائص السكان وينتقل منها إلى التكتيدات التي سبق أن ردها مفكرون آخرون من ناحية أن العرب لم يدخلوا القرن العشرين، أي أن امتية زكي نجيب محمود (التي ستجري الإشارة إليها بعد قليل) لم تتحقق حتى في نهاية القرن:

«... يوجد التحليل العميق لخصائص السكان في موضوع مسائل هجينة، لعل من أهمها أن المواطن العربي لا ينتمي حقيقة إلى القرن العشرين، فالتقسيم الأكبر من معلوماته وإرائه ومشاعره وأحاسيسه ونفسي إلى قرون ماضية... فالمواطن العربي لا يتقارب مجتمعه في تضاريسه الأساسية، ولا قضايا بلاده المعاصرة، وينطبق الأمر أيضاً، ولكن بدرجات مختلفة، على أصحاب السلطة المعنوية بالفعل السياسي»^(١١).

وعلى المستوى الإنشائي هناك أيضاً التناقض العالمي بل الحضاري العالمي الذي يفرض على الثقافة العربية من خلال قوة الثقافات الأخرى، حيث تبدو الثقافة العربية، كالأمة التي تمتثلتها، في موقف دفاع وتنازل وتخليق وتراجع بل وهجوم عن أية مقاومة إبداعية، وذلك على الرغم من انتشارها الكمي (النسبي) الذي لا ينكر.

في وسط هذه المعوقات التي السطورتنا للاكتفاء، بعلاوةها الرئيسية، لابد أن نتساءل بالطريقة السليمة التالية :

«... وماذا عند الثقافة العربية من إسهام خاص تقدمه في حلبة الثقافة العالمية بوسط لعبة الصراع، ولامتلاك الثقافات الهيمنة للوسائل القادرة للبحث الثقافي، ولتصاعد المعلومات، والقوة الانتشار اللغوي، وللاتصال المباشر بالتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وأخيراً التسمية السياسية والاقتصادية التي توفرها لها قوى الهيمنة؟ إن الثقافة العربية لا تصارع اليوم الثقافات القوية فقط، ولكنها من خلال عصر المعلوماتية والثورة الاتصالية والتفجر التكنولوجي تصارع

أيضا قوة الثقافة. يضاف إلى ذلك ضعف الروح المعنوية لدى رموز هذه الثقافة. وإن قراءة بعض تقييماتهم لحال الثقافة العربية كفيلة أن تصيب الإنسان بالهلع والجزع والاحباط.

وبما أن مواقف الكتّاب منهم تتغير صعوداً أو هبوطاً فإِنَّه يحسن أن نأخذ فكرة عن أضر ما توصل إليه أكابرهم. ونهيدا لذلك، لا بأس بأن نذكر بموقف واحد من شيوخ مفكري العصر، وهو زكي نجيب محمود. وتغيرات موقفه الفكري خلال ربع القرن الماضي من أقصى قائل الفكر العلمي الوضعي إلى طائفة التصالح مع الدين، مشطوبة بتأكيدات حول خواء الفكر العربي الحديث. وليس في هذه التلاخطة أي إيمان، بالتقييم السليم أو الإيجابي. وإنما هي تقرير واقع. ويزكي نجيب محمود نبأ، المستعرض بعد ذلك مواقف مفكرين غرب آخرين وشهاداتهم فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية للثقافة العربية المعاصرة.

زكي نجيب محمود (توفي آب ١٩٩٣ م)

في مطلع عام ١٩٧١ كتب زكي نجيب محمود مقالا مستوحى من حوادث الطلاب في القاهرة جاء في مستهله:

«إنني أقولها صريحة ورناني على الله، وفي أننا على درجة من التثقل أمام الله لا تطول معنا بحيث ندخل عصرنا هذا. وعظمتي أننا لو استطعنا أن ندخل القرن العشرين في آخر أهرامه لكان ذلك طيرا نحمد الله عليه.»^(١)

ويستفاد من تعليقاته في هذا المقال أن ذهن العربي مكلل بالتثقل، ويطغى بالثاقية والتهويم، عاجز عن التماس مع الواقع، وقاصر عن إدراك ما يجري على المستوى العالمي.

وبعد طرد من الزمن منح زكي نجيب محمود مع الفكر التونسي محمود السعدني جائزة الثقافة العربية. وفي احتفال تسلمهم الجائزة الذي أقامته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قدم كل منهما كلمة احتفالية كان واضحا فيها أن الرصيد الوحيد للثقافة العربية في وهما هو الصعود في وجه المزامرات على الأصالة الثقافية واللغة العربية. وبدا زكي نجيب محمود أقل إيمانا حتى بالمصيلة الفعلية للغة العربية. «إننا نعيش من الهدف النهائي الذي هو -كما أراء- أن نكسب كل مقومات العلم والأدب والفلسفة الشائعة في هذا العصر، في لغة عربية».

وقد اصبر على أن يعرف على إثر القصور : وسائل اعرف عليه ما بقي من حياتي. اعني تكون صوتاً خافتاً يشارك أصواتاً أخرى. اعني واقر، في إنهاض اعتقاد، وأنا أريد لهذه الأمة نهضة. الأولى أن تعود الأمة العربية رائدة كما كانت. والنهضة الثانية هي أن تتغير. إنني أعتقد. وأؤمن. ووسائل أؤمن أنه لابد من تغيير السياسة التي يري عليها المواطن العربي. فالمواطن العربي الآن ينشأ في المدارس والجامعات على الحفظ يحفظ التوروث أنا ويحفظ الوافد من الغرب أنا آخر. أما أن يدع. أما أن يبتكر. أما أن يشارك في موكب الحضارة فهذا لم يحدث. أو على الأقل لم يحدث بالنسبة التي كان لابد لها للعربي لكي يتكافأ مع تاريخه وحضارته ومجده وعظمته. إنني أؤمن إيماناً شديداً أنه لابد من تضاعف جهود الأدباء والفكرين وأهل القوة على التفكير في وضع صيغة للعربي الجديد» (١٢)

وفيما بعد تغير الموقع الفكري لهذا الرجل الذي وقف حياته لقضية واحدة هي قضية النهوض الثقافي للأمة العربية. ولكن تغييره الحاصلة الفكرية العالية للثقافة العربية لم يتغير. بل ربما كان انطلاقه الفكري. باتجاه الدين والتراث. اعترافاً بمميز كل تلك الجهود الكبرى التي بذلها في معركة الخلافة من موقع التعريب على أنشاد القرن العشرين.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Bakhrif.com

فؤاد زكريا

ومن المؤكد أن حالة زكي نجيب محمود في إنكار دخول العرب القرن العشرين ليست فريدة في بابها بل هي موقف شبه إجماعي لرموز الفكر العربي. فانتقل منه إلى مفكر من جيل قال هو فؤاد زكريا الذي ظل على امتداد فترة طويلة بشور زويعة من المجدالات براءته التي لأعوادة فيها ولا مهادنة. وبمناوول باستمرار تفصيل المجدالات والمعاريات على القصص المروية يومها لأنها فعلاً تكشف عما نسمي إليه من التوصل إلى خلاصة تفهيمية (غير ملطقة) لحصيلة تجربة الفكر العربي المعاصر على لسان أمه وأبيه. ففي مقابلة له مع مشرب جريدة الحياة عام ١٩٩٤، بهاجم وحدة وبسراوة كلا من الفكر البيهني الديني والفكر اليساري الماركسي على حد سواء. ويتهكما بالمعقم والعرفية النعصية. ويلحق بهما الفكر الوسطي التوفيقوي ويصفه بأنه: «أحد الأسباب الرئيسية للبلاء الذي نعيشه اليوم. وبخلافه الحقيقية لم تكشف بعد... وهو يلف حجر عثرة في وجه كل تغيير أو تنوير. علاوة على أنه يصيب الرؤية ويروج الأمور». ويكاد لهجمة على هذا التيار بفوق قلعة منجعة على كل من اليمين واليسار. وفي ذلك يقول:

«التوفيقية أو التعادلية أو الوسطية كلها مصطلحات زائفة تتبع من شوع من الخوف الكامن عند من يدعونها، وهذا الخوف الذي ربما لم يكن يشعر به البعض عن وهي تشاماً هو الذي يدفع إلى وضع هذه الصيغ أو المصطلحات الغضاضة والمطاعة التي لا تعجب الطرفين معاً».

والشكل أنه هنا لا يقيم ولا يحلل ولكنه يتهم تهمة أخلاقية، إذ أنه يؤكد كاذبة أن التوفيقية تيار إرهابي هروبي يقضي شر المشكلات ويقضي أي موقف محدد.^(٣١)

ولكن هؤلاء زكريا لا يفسف عند هذا الحد، إنه ينبغي أيضاً أي إبداع عن الثقافة العربية ولا يستلني صغيرة أو كبيرة، ويشمل اليمن واليسار وحتى الطرف المستنير.

دأباً أزمة الإبداع، فحدث عنها ولا حرج، وتظهر أهمية «الإبداع» عندما يلجئ مدار العالم إلى التقليدية، وفي عصر لتجدد فيه مطوماتها كلها كل عشر سنوات نجد الحاجة ملحة إلى الإبداع.

وأقول بصراحة: لا يوجد إبداع عربي، ليس فقط هذا التصار التراث الذين يتصورون أنه الحل، وإنما الأمر مختلف أيضاً لدى الطرف الآخر الثقافي المستنير.

فالمعجز أمام انهيار النظام الاشتراكي ومن الأجهال والجهل في مجرى الحوادث هو الذي ينسبنا إلى الاعتقاد أن كل الشرير التي مؤمنة هي من صنع النظام العالمي الجديد. هذا الاعتقاد قد يرمينا لفترة من التعمق بما حدث بموسوعة، وبعيننا محاولة البحث عن الأسباب الحقيقية لما أتت إليه الأمور.^(٣٢)

حسن حنفي

وليس حسن حنفي باقل نقمة من هؤلاء زكريا، ولكن ربما كان موقف التسديد على الدولة يختلف نسبياً، فهو يخلط من أرضية لرائية شخصية، ويشبع بنظرة تمييزية في موضوع التراث، ويخطئ مواقف عامة مع إحالات عينية محددة.

ويلاحظ منذ البد، أن مفهومه للثقافة قريب جداً من المعنى الذي ارتضته لنفسها الدراسة العالمية. وفي آخر محاضرة له في باريس (جنيران ١٩٩٧) يحدد الثقافة على أنها «معناها الراسع تشمل الفكر والأدب والفلسفة والعلوم الاجتماعية ومطامعة التراث»، مع فارق غير بسيط يمثل في أن الدراسة الحالية اعتبرت هذا المعنى هو المعنى الصحيح للثقافة، ثم إنه لا يشير إطلاقاً

إلى الفنون، والنواحي السلوكية الأخرى. وهكذا يحدد موقعه الثقافي من خلال محاولة التمييز من داخل المفاهيم التقليدية. وأهم النقاط التي تفضلنا في هذه الدراسة:

- ١- يؤكد وجود بعض السمات المشتركة في الثقافة العربية على الرغم من الخصوصيات القطرية، وهذه السمات تشكل بنية الثقافة العربية وإنظام سلوكي المنطق والمواطن العربي.
- ٢- يصيب سيطر تقيت على الإمام الغزالي ويعتبره أساس البلاء، لأنه جعل السلطان والحاكم والفقيه بمنزلة الإله، وكل له حق الطاعة، وكفر المعتزلة وكتب الباطنية والفلاسفة. ويستفاد من كلام حسن حنفي أن هذه الآثار سبغت عليها على الثقافة العربية الإسلامية من العصور الماضية حتى العصر الحديث.

٣- يصيب نقلة مثالية على رواد النهضة العربية الذين بدأوا وسطيين وانتهوا لغربيين، ودعوا إلى فصل الدين عن الدولة، واتخذهم ن طرفاً سلامة موسى.

- ٤- يهاجم حرية الثقافة الفقهية، ويدعو إلى الثقافة كبنات جديدة إلى التيارات السبع: «بعضاري فقهياً من فقهائهم، السحر، أهداف التيارات التالية: التجديد الأوسع كبيرة، والفكر كبيرة، والهجرتة كبيرة، والتمذيب في التسجون كبيرة، والتمهيد للفرق كبيرة، ويخرج الهوية كبيرة، وسكوت الناس على الجوان وهم تحركهم ونحن أكثر من مليون مسلم كبيرة.»^{١٧}

٥- يشير إلى أن الثقافة العربية الحديثة خارج التاريخ، وقد تكلمت وتحدثت، وتقدس، كما أنها واقعة تحت ظل السياسة التي تعمل على إبقاء الواقع كما هو عليه:

«مستقبل الثقافة العربية مرهون بمن يستطيع أن يعطيه من رجا عضويّاً، إبداعاً، ويخرج من هذا القفص الذهبي، أي من هذا السجن الذي تعيشه الثقافة العربية في هذه المجهيزات الثلاث: القديم والجديد... الماضي والحاضر، الواقع والمستقبل. وبالتالي لأجل مستقبل الثقافة العربية خارج التاريخ، تكلمت تحدثت تخلصت، كلام القدماء أصبح مقدساً بالنسبة للمسلمين، وكلام الغرب مقدس بالنسبة للعلمانيين. والسياسي يريد أن يترك الواقع للعاصر كما هو لا يغيره، الدفاع عن كرسي الحكم... هناك نوع من الجمود الثقافة العربية والحل هو إعادتها للتاريخ... إعادتها لحركة الزمان».

٦- ويرتد على ذلك في رأي حسن حنفي- أن مستقبل الثقافة العربية مرهون بالتصريح من النص والاطلاق في عالم الأبداع، وإذا ظلت أسيرة للتخصص فسنبقى وكدة، وعليها أن تدع خصوصاً جديدة في الفكر والثقافة والأدب والعلوم:

مطالنا أن الثقافة العربية ثقافة نصوص نقلها عن القدماء، أو من العرب فسلبت ثقافة نص وثقافة تداول وثقافة إعادة إنتاج، وكنتي لا أستطيع أن أنظر إلى العالم مباشرة دون أن أضع بيني وبين الواقع نصاً

أريد للثقافة العربية أن تدع خصوصاً جديدة في الفكر والثقافة والأدب والعلوم... وأن تنظر للواقع تنظيراً مباشراً، وأن تضيف إلى الثروات القديم والثروات العربي مجموعة أخرى من النصوص.^(١٩٤)

٧- يلاحظ جمود الرسائل الجامعية واعتمادها على أفكار الآخرين، ويعتبر حصيلتها مجرد إعادة إنتاج تقليدية، منتقياً في ذلك مع الاتجاه العام للمفكرين العرب، وهذا يعني طبعاً وضع علامات استفهام حول المستقبل، وإمكان الخلاص على يد جيل جديد لا يعرف معنى الابتكار^(١٩٥).

عبدالله عبدالدايم

<http://archivebooks.bakhril.com>

ومعلما لكثرة في السبيل، أعني الدراسة الحالية بأحدث تطورات الفكر الثقافي العربي، وقد ألفت نظرياً بورقة الدكتور عبدالله عبدالدايم قدمت إلى مؤتمر مستقبل الثقافة العربية- الذي عقدته المجلس الأعلى للثقافة ووزارة الثقافة في القاهرة بتاريخ ١١-١٢/٩/١٩٩٧، وتحمل هذه الورقة عنواناً يتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية وهو «العالم ومستقبل الثقافة العربية»، وبما أن كتابها وقف جل حياته على البحث في قضية الثقافة، وعمل في مجالات الثقافة العربية والدولية ظهر رأياً التوقف عند الأفكار الرئيسية التي تدور حولها هذه الورقة مع لفت النظر إلى أهميتها الخاصة في مجال وضع الثقافة العربية في إطار المشهد الثقافي العالمي.

- مشكلة الثقافة العربية مشكلة عربية وعالمية معاً.

- حدثت في هذا العصر تطورات مهمة بشأن معنى الثقافة ووظيفتها ودورها، حتى وصل دورها إلى التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة، فأصبحت منذ مؤتمر المكسيك، بوجه خاص (١٩٩٢) غاية التنمية، وليست وسيلة لمسيب.

- تشكل الصراعات الثقافية في العالم، ولم يؤد الحوار الثقافي إلى نتائج إيجابية بل «سادت العزلة ومعانقا الضيق والرحسني بدلاً من النزعة العالمية الإنسانية» وطلعت على شتى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية...»

وفد أفاض المحاضر في توضيح خطر العزلة على الثقافات بوجه عام، وبين أن النظام العالمي السائد يهدد الثقافات العالمية جميعها بما فيها ثقافات الدول القوية.

وانتقل بعد ذلك إلى الثقافة العربية وقدم تفسيرا لواقعها الحالي بالعبارات الأساسية التالية:

- ١- «الثقافة العربية الإسلامية لم تنجح منذ أكثر من قرن حتى اليوم في صنع حداثة». «الثقافة العربية الإسلامية ثقافة غريفة، هذه العرافة تمنحها القوة والقدرة على البقاء» ولكنها كثيرا ما تكون صيدا قهولاً ومعزلاً للتجديد والتجديد».
- ٢- «ازدهار الثقافة العربية الإسلامية ينسب إلى ما قبلها البعيد»... «وهذا يخلق نوعاً من الانتماء للماضوي والنزعة للماضوي».
- ٣- «المشاركة الجماهيرية في بناء الثقافة العربية الحديثة المرجوة لتزال محدودة جداً».
- ٤- «محاولات تحديث هذه الثقافة لم تتم في معظم الأحيان انطلاقاً من داخلها، بل تسب غالباً بحكم الاصطدام بالثقافة الغربية»... «وتكونت منذ ذلك الحين ثقافتان منفصلتان لا تتلاقيان، ثقافة تنحني على التقليد وتلتف حوله وتتفرع في داخله، وثقافة تؤثر الجديد ولم تسجد من أجله بالتقليد. أما الثقافة التي حاولت التوفيق فلم تفلح في مهمتها حتى اليوم، كثيراً ما انحلت إلى التقليد أو التمسق بدلاً من الدمج العضوي».
- ٥- النظام الحالي الجديد وعزلة الاقتصاد والمال والاتصال تؤدي إلى هجرة شريحة على الخصوصيات الذاتية الشعوب «وعلى الأمة العربية الإسلامية بوجه خاص، والتي لا يكتمل هدف العزلة إلا بالسيطرة على مواردها الفنية».

وأخيراً يقدم المحاضر بضع ملاحظات عامة للثقافة العربية المنشودة، وينتهي مطالعة بالتكيد

التالي:

ومن خلال مثل هذه النظرة ينبغي أن ينطلق المشروع الثقافي العربي المستقبلي المشترك. فمن طريق التعاك المتبادل بين الثقافات العالمية والثقافة العربية الإسلامية بعد أن تعي ذاتها، نستطيع أن نفكر في أنفسنا تفكيراً جديداً، حين نفكر في غيرها، ونستطيع أن ندمو إلى ما هو إنساني شامل من خلال إدراكنا الثقافتين ورسالتنا^(٢٩).

آراء جديدة بالجملة

كانت الوظائف الأخيرة الإفريقية السابقة متفاداة لنفسى، جوانب متكاملة من نظرة المفكرين والمثقفين العرب إلى حقيقة القيمة الثانية للثقافة العربية الحديثة، ويقدر ما يمكن أن تسهم به في مسيرة الثقافة الإنسانية المعاصرة في ظل عالم جديد مثل مع القرن الجديد.

ويالطبع لا يستطيع أحد أن يزعم أن الآراء التي قدمت سابقاً تمثل حرفياً موقف الثقافة العربية المعاصرة وقيمتها. ومن أجل استكمال الصورة جزئياً متابعة حقيقة مؤتمرومستقبل الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٧/٤/١٤-١٦، الذي ضم بالفعل مجموعة كبيرة من أبرز المثقفين العرب. وقد تبين من جملة التطلعات التي قدمت أنه في المستقبل أن التقديم العلمي العام لواقع الثقافة العربية يكاد يكون مطروفاً بل إن هناك محاضرين لم يروا يوماً مشتركاً للثقافة العربية. وقد تحدث أغلب المحاضرين عن سلوكيات الثقافة العربية، ولم يكد يلمس الإنسان أية ناحية إيجابية، فالشروع التتويجي لطف، واليمين لطف، واليسار لطف، والثقافة معزولة عن الجمهور وعن العالم وخير ذلك. ووضع أطولهم شروطاً للتنمية الثقافية وبناء المستقبل، لم يلم أي واحد منها على الاعتراف بوجود خبرة يمكن تطويرها، وكأننا المطلوب هو البدء دائماً من جديد. ووضع استراتيجيات شاملة، وبد، التفريق بين التخریب والتحديث، ووصل الثقافة العربية بالجمهور، وتحريرها من قيود السلطة، ومن قيود التقليد والتخلف، وأعلى، قيم الحرية والديمقراطية، والتركيز على إطلاق الإبداع من عقله، وضرورة الاتصال بالمدى العالمي، وخير ذلك من المبررات التي لتكرر في كل مؤتمر. ويمكن أن يلخص ذلك كله في تركيز توفيق بكار من ناحية ضرورة القيام بمراجعة نظرية للتأديم والفكرات السائدة في الثقافة العربية التي تعاني العقم الحضاري. وأتينا يجب أن نضع الإبداع شرطاً لتصور المصير.

ومع ورقة توفيق بكار جاءت استازلات برهان غليون حول «أي مستقبل لتقافتنا»، وفيها مراجعة من الألف إلى الياء.

معاهي مشكلات الثقافة العربية وهل هناك تفسير لاسبابها؟ وماهي التحديات الجديدة التي تطرحها العولمة على الثقافة عموماً وهي ثقافتنا بوجه خاص؟ وهل نستطيع أن نطور أسئلة نحدد أجوبتها استراتيجية ثقافية؟ وهل المثقفون هم فعلاً غير والفشل من يتكلم عن الثقافة؟.

وكان أفضل دافعه المؤثر الكبير أنه لم يمتنع عن بيان مشتركنا والحق أنه لم يكن ممكناً التوصل إلى بيان مع كل هذه الأسئلة والمراجعات والقصود إلى البدء من جديد والمراجعة الجزئية لأجندات الثقافة العربية المعاصرة (٣٠).

أونيس شهادة من الفكر الإنسي

وبعد هذه الشهادات العنيفة من الفكر العربي الطائفي، وفيما أن الغرض المحلي هو طبيعة وطبيعة وانتقائية وليس تعميمياً، فلا بد من إكماله بمثال من التفكير الإنسي جرى استقاؤه السبب متعدد هو أن صاحبه الشاعر أونيس يعتبر من أفضل الأدباء الذين اعلموا بتسريح تعريتهم الأدبية الخاصة من الناحية الفكرية والثقافية، وربما تكشف شهادته عن مدى التفاعل العمودي للفكر الغربي حتى فيما يتعلق بالثراث، وبتجديد فهم الأدب العربي القديم هو الذي اشتهر بالثورية الأدبية والحداثية والاتصال الوثيق مع الفكر الغربي والأدب الغربي، وفيما يلي شهادته الملية فعلاً، بل اعترافه.

يقول أونيس في المحاضرات التي ألقاها في الكوليج دو فرانس بباريس (أيار ١٩٨١) والتي يفترض أنها كتبت بروح حالية من المسؤولية لأنها تقدم ثوب ثورية الفكرية-الأدبية:

«أحب هنا أن اعترف بأنني كنت بين من اختاروا بلغة الغرب، غير أنني كنت، كذلك، بين الأوائل الذين مالوا إلى تجاوز ذلك، وقد تسللوا برعي ومفاهيم تنكهم من أن يعيدوا قراءة مبروتهم بلغة جديدة، وأن يحفظوا استقلالهم الثقافي الذاتي. وفي هذا الإطار، أحب أن اعترف أيضاً أنني لم اتعرف على المحادثة الشعرية العربية من داخل النظام الثقافي العربي السائد وأجهزته التعريفية. فقرأت بولوز هي التي غيرت معرفتي بأبي نواس، وكشفت لي عن شعره وحداته. وقرأت سالارميه هي التي أوفضت لي أسرار اللغة الشعرية وأبعادها الحديثة عند أبي تمام.

وقراءة رامبو وورفال وبيروتن هي التي قادتني إلى اكتشاف التجربة الصوفية بفرادتها وبعثاتها. وقراءة النقد الفرنسي الحديث هي التي ملّني على حداثة النظر النقدي عند الجرجاني، خصوصاً في كل ما يتعلق بالشعرية وبخاصيتها الغوية-التعبيرية^(٣١).

والدرس المستفاد من كل ما تقدم هو أن الاستناد الأدبي إلى التراث العربي يعني من ثلاثة صيغ: أولاً الاكتنا، على الإنتاج الأدبي والعزوف عن التراث الفكري، والثاني هو الأسلوب الاقتطاعي التلخيصي في التقرب من الروائع القديمة، والثالث هو التسليح بمفاتيح التفكير الغربي في عملية إعادة اكتشاف التراث، مما يعرض الموقف بأكمله إلى أن يظل إلى مجرد تصيد لأسئلة وشواهد تراثية تنتزع من سياقها لتؤكد وجود سبق تراثي للمردودات الراهجة (الجرجاني والقنوية مثلاً) ويرجى أن يفهم من هذا التعليق على انطويوس أنه يعبر عن محاولة لتقرير واقع قائم وتحليله بعيداً عن أية عوام تبشيرية. ولأنهما ضد مبدأ الإفادة من التيارات الفكرية الأدبية والعمالية، التي يبدو أنه يشكل ضرورة حيوية لأمرنا فيها^(٣٢).

خلاصة

وهكذا يستفاد من تجربة مقارنات أصول الثقافة العربية أن الثقافة العربية مازالت مشغولة بتصرف ذاتها وتعميد قوتها وتضخيمها الداخلي إلى حد أن بعضهم يشك في وجود قوام مشترك يمكن أن يطلق عليه تسمية الفكر العربي الحديث. وفيما يلي خلاصة مركزة للصورة التي تتجسم للإنسان من خلال مطالعة الآراء التي جرى عرضها في هذا الباب مقرونة بأراء كثيرة لم يتسع المجال الحالي لاستيعابها:

- ١- انتفاء أية فكرة جوهرية ذاتية للثقافة العربية الحديثة.
- ٢- انسحاب حالة النظم على جميع التيارات السائدة في الموقف الثقافي الراهن من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مع جملة خاصة على التيارات الوسطية القويقة.
- ٣- انبثاق الثقافة العربية عن حركة الزمن ولجئها وعجزها عن مجاراة روح العصر، بل عن دخول القرن العشرين.
- ٤- معاناة الثقافة العربية من الدونية، إما من ناحية تبعيتها للثقافة الغربية ولعجزها بالنقص إزاءها، وإما من ناحية استئصال ذاتها أمام حالة التراث والناضي الشديد وعجزها عن تجديد مآلاتها بالمعرفين.

٥- معاناة الثقافة العربية من الانقطاع عن مجتمعاتها، وإثر بها من مواجهة مشكلاته المعاصرة وتقديم الرائد الروحي المطرب.

٦- غياب الإبداع بمختلف أشكاله في الثقافة العربية، وهذه ظاهرة يشترك فيها تاليفها معظم رموز الثقافة العربية المعاصرة.

٧- وأخطر من ذلك كله الإجماع على عدم الرسالة التي تؤيدها الجامعات العربية، ويعني ذلك بوضوح فقدان الأمل بالجيل الجديد الذي ينشأ في ظل هذه الجامعات.

وبالطبع يجب أن نتخطى هذه الشهادات الصارخة، ولكن هناك عاملين اثنين على الأقل يمكن أن يخلقا على المرء ولوح الصدمة بل حول الصدمة، وهما:

١- حقيقة أن الشهادات الثقافية عند جميع الأمم وعلى امتداد التاريخ الثقافي، وبوجه خاص في الأزمنة الحديثة، كانت دائماً أميل إلى التشاؤم والميلية، وهذا لأن من طبيعة الثقافة الميل إلى الانتقاد والتعلق بالظواهر البعيدة وعدم الاستئناس إلى معطيات الواقع.

٢- حقيقة أن الحوار الحي والصريح الذي يدير في أوساط الثقافة المعاصرة اليوم والمصحوب بفضة لأبسط به من الصراحة والحرارة النسبية، هذه الحقيقة التي لا يمكنها شيء في تاريخ الثقافة العربية في الماضي، من شأنها أن تبقى باب الأمل مفتوحاً.

ولكن لو أضفنا المسألة من زاوية الحقيقة العامة القابلة للتصديق إلى مستوى العالمية فإن الإنسان يضطر إلى الاعتراف بأنه حتى لو توافقنا للثقافة العربية اليوم كثرة البعث اللازمة، فإن الحياة الثقافية المتاحة يصعب أن تكون لها قيمة بذاتها *استراتيجية*.

ويجب أن نعترف هنا أيضاً أنه بفضل المال العربي والتنافس الإعلامي (التمثل في العقد الأخير من القرن العشرين في الشبكات الفضائية العربية) لا يجوز للثقافة العربية أن تسكن من ضلالة المنابر المتاحة بالقياس إلى ما يحدث في تارات مختلف الثلاث. فمن أحسن حظاً من غيرنا، والحقيقة أن الشكوى الواجدة لم تعد تتمثل في التدهور الفنون بل من تكرارية ورتابة الحياة الثقافية والفكرية التي أتيح لها أن تقدم على المنابر الاتصالية الحديثة في الوطن العربي.

القسم الثاني ،

الأدب العربي الحديث ، بصيص من إشعاع ووعود باتجاه العالمية

٤- العلم والفن والأدب عند العرب في ميزان العالمية

دار الحديث في القسم السابق عن الثقافة بالمعنى العام، وانتهى إلى النتيجة المؤسفة بأن الثقافة العربية المعاصرة ليس عندها ما تكفي من زاد أصيل مبتكر يمكن أن يسلم من خلال قيمته الدافئة لتطعمها العالمية. وكانت لهجة الضمادات التي قدمت والاستنتاجات التي استخلصت ذات طابع عام، ولم تغل في تفاصيل الاتجاهات الثقافية للمجتمع وهي متعددة طبعاً، والأغرب أن المقصود بالبيانات السابقة يتناول بالدرجة الأولى الفكر الخاص وبشتاتة فلسفية وتنظيرية، وقد يشمل العواصم الإنسانية. وقد جرى التطرق للإبداع العربي وبغى وجوده . ونعتقد أن الصيقل كان يبغي أيضاً بالإبداع الفكري والفناني الخاص ولا يكاد يخلو على أشكال الإبداع

الأخرى كالإبداع الأدبي والفني

وتشبيهاً مع الظهور الذي رأيناه الأديب مثيلاً لا يغير عنه مصطلح الثقافة في اللغة العربية، نرى أن الصورة العامة التي رسمت لواقع الثقافة العربية عند نشاط القرن العشرين ينبغي أن تكمل ولم من خلال استعراض بسيط لواجهات الثقافة الأخرى، ولا سيما العلمية منها والفنية والأدبية. ذلك أنه لا يجوز لأي حديث عن الثقافة أن يفتي دون إشارة، ولو بسيطة، إلى العلم والعلم بذاته أو بمصطلحاته أو بالسلوكيات العقلية والعلمية التي يفرضها في المجتمع لا يمكن إلا أن يكون جزءاً عضوياً من ثقافة المجتمع وواجهات أساسية من وجاهاته العالمية. وعلى الرغم من وجود إجماع يدعي على أن العلم العربي الحديث غير موجود أصلاً حتى تتساءل عن بعده العالمي الممكن، أو عن أية فرصة مناقشة لأي جانب منه باتجاه الإشعاع خارج حدوده المحلية، فإنه من اللطيف دائماً إبقاء مشكلة العلم العربي ماثلة في تضاريس أي تصور لمستقبل الثقافة العربية وفرصتها العالمية.

ولعله مما يزيد من أهمية هذا الموضوع في المرحلة الحالية من التخطيب العربي مع العالم أن التراث العلمي العربي بدأ من جديد يستعيد مكانته العالمية، وأخذت معاهد التراث العلمي العربي

ومؤسساته ومؤسساته للشغل حيزاً معقولاً من اهتمام المختصين في الوطن العربي وفي العالم، وحيزاً مقبولاً نسبياً من اهتمام الراي العام العربي والعالمي. ومن المنتظر أن يعطى هذا الموضوع باهتمام مطرد وأن تكون له استجابات إيجابية وبخبرة عربية وإنشائية. غير أن قضية التراث العلمي العربي بالمقارنة مع قضية التراث الأدبي العربي - وكذلك وإلى حد بعيد قضية العلم العربي الحديث (المقترضى) بالمقارنة مع قضية الأدب العربي الحديث تبدو محدودة السقف والحد، بمعنى أنه مهما امتد الإعجاب العلمي والعالمي بالتراث العلمي العربي، وتأثيره في المسيرة الطويلة للعلم الإنساني، فإنه يبقى في حدود الإعجاب بتراث عظيم وملئ مجيد واستلهامه واستنساخه، غير، لا الدروس - منه. ولكن يصعب أن نتوقع نظيراً له في إسهام عرب هذا العصر في قضية الابتكار العلمي الحديث. وذلك أننا - فيما تشير الدلائل الواضحة - سنبقى إلى مدة طويلة، شائناً شأن معظم البلدان النامية في العالم، أقرب إلى موقع المتقصر والناقل والمقلد منا إلى موقع المبتدع والمؤثر في مسيرة العلم الحديث. بل ستكون مستقرين جداً لو أننا من فرصة العقل والاقتباس ووظفناها من أجل مرحلة مقبلة من الانطلاق. كما نطقت بعض الشعوب في عالمنا المعاصر. وتدل الدراسات والإحصاءات العصرية عن الإطبيقات المالية ومراكز البحث المتطعمة أن الإسهام العربي في مسيرة العلم المعاصر لا يتعدى.

<http://ArchiveBeta.Bakhril.com>

ويبدو أن الفن العربي (إن سمحت التسمية) ليس أفضل حالاً من العلم في العصر الحاضر، ذلك أن مميزات وإسهامه العليا معظمها مستقلى من عالم الغرب وعلى الرغم من وجود نقوش بارزة وأصالة إلا أن المصنعة العامة في فنون مثل الرسم والنحت والموسيقى والرقص والتصوير ما زالت في مرحلة النمو. وإذا كان الفن العربي يشبه العلم العربي في واقع الحال المتواضع فإنه أيضاً يشبهه من ناحية أن ذلك هذا الفن، ولا سيما فن العبارة وفن الخط والزخرفة، كان له تأثير عظيم في الماضي، وما زالت أفكار مستمرة الإثارة حتى يومنا هذا.

أما في المجال الأدبي فتبدو الصورة معكوسة، ذلك أن التأثير العلمي لأدبنا العربي في تاريخ التجربة الأدبية الإنسانية ظل السبر اعتبارات مختلفة، ولم يتضح له أن يتوهج إلا في مناسبات تاريخية معينة. مثل فترة التأثيرات العربية الإسلامية في أدب عصر النهضة الأوروبية (ولاسيما التأثير في الكوميديا الإلهية لداكني، وفي نشأة الشعر الطائفي الأروبي-البروفنسالي أو التروبادور وفي قصص الشطار والعماريون فيما بعد)، وفي نطاق رقعة جغرافية محددة هي

الجنوب الأوروبي من جانب، والعالم الإسلامي المحيط بالوطن العربي من جانب آخر. ولو لمزنا بين مايمكن أن يكون القيمة العالمية الحقيقية لأدبنا العربي القديم، والفرصة العالمية التي التبت له في الماضي لوجدنا أنه لم يستغل كل خراصه، وأنه يفتقر من الجهد والقرارة المستثيرة، يمكن أن يطور آلياتاً جديدة لأختراق السور العالمي. كما أن غنى التجربة الأدبية العربية المعاصرة، وانفتاحها على مختلف الآداب العالمية، وقوة دافعها الإنساني والاجتماعي وجراتها في التجربة الفنية كل هذه العوامل لترسخها -ولو نظرياً أو بالقوة- لأن تحتل مكانة عالمية، إذا تكاملت مسيرتها وتغيرت لها الأسباب التقنية الفاجعة ووسائل الاتصال الثقافي اللازمة ليلوغ الساحة العالمية.

وفي سجل التجربة الأدبية العالمية المعاصرة أمثلة لإمكان بلوغ المستوى العالمي من قبل مناطق بعيدة عن مركزية بلدان العالم المتقدم مثل أدب أمريكا الجنوبية وبعض الآداب الأفريقية.

وبالطبع لا يعني هذا الكلام أن ننصرف عن الاهتمام بالتراث العلمي أو بالعلم العربي أو بالفن العربي لصلصة الاهتمام بالتراث أو بالأدب العربي، وإنما يعني أن نستمر في مضاعفة اهتمامنا بإلقاء الضوء على ماخبرنا العلمي الجهد، وتاريخنا الفني الزاهر مادام الحاضر لا يحفل مؤشرات إيجابية، وكذلك أن نعرف أن مركز الاهتمام في تقسيم مسيرتنا الثقافية إلى العالم ينبغي أن يصب على الأدب العربي، وبإدراكه المعاصرة للشجوية مع مايمكن أن يكون فوقاً عالمياً أو تجلياً متجاوزاً لحدود المكان (المحلية) أو لحدود الزمان (الترجمة التاريخية)، وذلك رغبا في الوصول إلى فرصة الإثتماع الحي، والإسهام في التجربة الإنسانية للآداب العالمي.

وقد خرجنا على موضوع العلم والفن الذي يكاد يكون من المسلمات المتعارف عليها، رغبة في تأكيد المذهب إليه المطالعة الحالية من أن المرحلة الراهنة للثقافة العربية يصعب أن يكون فيها مجال غير التركيز على الإنتاج الإبداعي الأصيل في حلبة التفاسيس الأسمى والعالمية.

٥- حول العالمية في الثقافة والأدب

إن المقصود اليوم بعالمية الأدب يختلف نسبياً عن العالمية Universalité المقارنة في تصورات كتاب مثل محمد عبيد خليل أو فان نيهيم أو فرانسوا جويار، الذين كانوا مشغولين بطبيعة الناشر والتأثير في الأدب. وليس هو أيضاً مفهوم الأدب العالمي Weltliteratur الذي تصوره لغوته العظيم بدلاً إنسانياً للآداب القومية والمحلية. وقد عبر الزمن الذي كانت فيه عوامل العالمية مضمورة

بالتواهي المحدودة التي تذكرها كتب الأدب الطائفة الاجتماعية منذ مطلع هذا القرن، مثل الوسط، والرحلات والهجراد، والتغوى والتغوى وشهرة كاتب في بلد آخر وغير ذلك. ويلاحظ أن كتب الأدب الطائفة في البلاد العربية تكاد تتجاهل حتى اليوم كل تلك التطورات الاتصالية والإعلامية والتضورية التي تصنع الوسط العالمي للثقافة والأدب والأعلام من جديد، وتتلقى قوانين جديدة origines for للاتصال الأدبي والثقافي. وليس المقصود - رسماً بمصطلح العالمية مفهوم العولمة globalization الحديث الذي يركز تركيزاً شبه تام على السياسة والاقتصاد، ويجعل من حق الثقافة والأدب حقلاً استهلاكياً تابعاً لأليات الهيمنة، واستقرارات فن صناعة القناعات العلمية لدى الصغار.

إن المقصود اليوم بالعالمية في الأدب والثقافة هو «الارتقاء أدبياً كلياً أو جزئياً إلى مستوى الاعتراف العالمي العام بعظمته وفائده خارج حدود لغته أو منطقتة، والإقبال على ترجمته وتعرفه ودراسته، حيث يصبح عاملاً فاعلاً في تشكيل المناخ الأدبي العالمي لرحلة من المراحل، أو على مدى العصور».

والعن مسؤوليتي الكاملة عن هذا التعريف، والقوانين فيه الأمثلة التالية:

١- على مدى عصور التاريخ كان هناك اعتراف بجزء أدب معينة ذلك بكثير كالأدب اليوناني والهندي، وأعمال معينة ذات تأثير مثل الكوميديا الإلهية لافانتني، وأعمال شكسبير (ألف ليلة وليلة) وأشعار عمر الخيام، وذلك بصرف النظر عن قوة التأثير العامة للأدب الذي نتمنى إليه، وهذا هو المقصود بقولنا (كليا أو جزئيا) في التعريف.

٢- أسهمت هذه الأعمال، التي تجاوزت حدود اللغة أو القومية، في بناء مناخ أدبي عالمي مشترك ابتداء من العصور الحديثة، وكانت في الماضي تنحصر تحت مناطق واسعة من العالم وفقاً للتوزيع الحضاري القديم، كالمنطقة الأوروبية والمنطقة العربية والمنطقة الآسيوية وهكذا، ولكنه لم يكن يتصف بالشمول العالمي الذي نعرفه اليوم.

٣- على أن خريطة المناخ الأدبي العالمي لم تكتمل إلا في العصر الحديث إذ بدأ كما لو أن هناك زوايا عالمياً خاصاً specific mode منتشر في مختلف مناطق العالم متعايشة مع الأزياء المحلية، ومصنوعة بمعايير دولية مشتركة، وهو أشبه شيء بموجة زياء (موضة) السيدات، بل إن

مراكز تصديره وإشعاعه هي نفسها المراكز العالمية الكبرى للأزياء: باريس، لندن، واشنطن ونيويورك، موسكو (سابقاً)، وطوكيو إلى حد ما، ويتداخل هذا المفهوم مع مفهوم السيطرة الأوروبية الكارثونية على متاح الثقافة العالمية euro - centrism .

4- لا يستطيع أي أدب أن ينتشر عالمياً إلا من خلال مراكز البث والتصنيع العالمية الكبرى. وهذه العواصم المعنوية ومطاميرها تكاد تتحكم في مصير (الذي الأدبي) تحكما كاملاً. وإذا كان صحيحاً مثلاً أن معظم موجات الفاضح الأدبية كالرمزية والصورالية انطلقت طبيعياً من باريس فإنه صحيح أيضاً وبدرجة مساوية، أن مائتة من شهرة في العصر الحاضر بعض أدباء أو أعمال أدبية تنتمي إلى العالم الثالث. إنما تم عن طريق العواصم الكبرى، وأهل أوضح مثال لذلك رواية أمريكا الجنوبية في السبعينات التي انتشرت شهرتها فجأة. بعد أن اقتنعت باريس بها^(٣٣). ونحن نعرف كيف يزحف كتاب عالميون كبار وفنانون إلى باريس بالمشعرار ربما لكي يوظفوا شهرتهم أو ليقادحوا مع المناخ العالمي، على شكل مستورد أم غريبيل غارسيا ماركيز أم أدونيس؟

5- تخطط بالعامل الفني عوامل كثيرة سياسية واقتصادية وشخصية وإقليمية. يكون لها تأثيرها في عملية الترشيح العالمية ولعب الجوائز العالمية الكبرى مثل نوبل للأدب ولجونكور وبولتير (بولينز) ونولس وغيرها سابقاً) دوراً كبيراً في دفع بالكون الشهرة الأدبية للأعمال المرشحة العالمية .

ويبدو جانب كبير من هذه العملية مصنوعاً مدبراً manipulated . وإن كانت التجربة أثبتت أن مايقنع الناس يبقى وأما الزيد فيذهب جفاً . فما أكثر الذين نالوا جائزة نوبل للأدب على مدى السنين. ولم يصعدوا لآسحمان الزمن واشتقوا عن المسرح بالترجوع . ويصرخ أكثرهم من اليهود الذين نالوا الجوائز إما في ظروف التعاطف الدولي معهم بعد الحرب العالمية الثانية، وإما تحت تأثير عجلة الدعاية فوق الأدبية من سياسية وغيرها.

ومع الأسف لايسمح المجال الحالي بالتوسع في الجوانب المختلفة لطائفة (العالمية) المعاصرة . ولكن يجب أن يوضع اللز في ذهنه أن العملية ليست آلية، أي أن العمل المعلي لايقطع مرتبة العالمية بمجرد توفر صفات إبداعية فيه. وأنه يحتاج لأن يدخل في سلطنة من الأقدية النوعية والشرط الذاتية والإطارية حتى يلبأ التكانة التي توهله لها إمكاناته الذاتية.

٦ - الأدب العربي وأفق فرصته العالمية؛

١ - فرصة الأدب العربي قائمة، ولكنها تحتاج إلى رؤية واعية

ما أكثر الذين يتساقطون اليوم عن مكانة الأدب العربي بين أداب العالم، بل ما أكثر الذين يحاولون تغميض حقيقة امتدادنا الأدبي - ولا سيما الشعري منه - الذي استند بدءاً من فجر التاريخ العربي، وأعطته الفطوح الإسلامية فرصة دفقة جديدة وتمكن عميق في وجدان الشعب العربي والشعوب المتصلة بثرائه، وذلك بما أتاحت له من تفاعل مع أداب الشعوب الأخرى التي كان اعتناقها الإسلام مصحوباً بتفديس ديني للغة العربية (التي انزل بها القرآن الكريم) وتغيير نوفي فني الشعر العربي.

ويبدو أن حدة التساؤل عن القيمة العالمية للشعر العربي قد ازدادت منذ فوز الروائي الكبير نجيب محفوظ بجائزة نوبل للأدب - إذ أتى هذا الفوز - الذي يعد طبعاً اعترافاً دولياً فائقاً بمستوى تطور الأدب العربي الحديث - مفاجئاً لتسار الشعر العربي الذين كانوا يتوقعون دائماً أن يكون الشعر العربي أسهل من النشر وصولاً إلى التناهي الدولي، والرجو ألا نضلنا هذه الملاحظة في مساجلات المنظوم والمترجم فهي مجرد ملاحظة جانبية في إطار المسألة الأساسية المتعلقة بالقيمة الحقيقية للأدب العربي، وما يترتب عليها من فرض بلوغ العالمية، وهي مسألة عويصة متعددة الجوانب والمستويات ومفتوحة لشتى النظريات والاجتهادات. وقد جرى غالباً تقصصها من خلال مواقع غير مبنية على التعميل والتعليل والموضوعية والاعتدال. فهناك الموقع العربي التقليدي القديم المتجدد، الذي كان يرفع الشعر العربي (واللغة العربية) فوق أداب العالم وإغائتها جميعاً. ويؤكد أن القصيدة والسنن والبيان والإبداع في الشعر مواعيد وملكات متصلة بالجنس العربي. ويصعب تصور موازات لها عند الأمم الأخرى. حتى إن أدبياً عالمياً متصبواً مثل عمرو بن بحر الجاحظ تساقط عن وجود شعر لدى غير العرب. إن لم يكن - بكلمات أخرى - انكر وجود شعر مبدع لدى الآخرين، لأن الملكة الشعرية وقفت على العرب. وكان قد قرر فوق ذلك أن الشعر لا يترجم، ولا يجوز عليه النقل. ومعنى ترجمه سقط، ويقل موضع التعجب منه. وإذا نحن تذكرنا المساجلات بين الأوروبيين والشعوبيين نجد أن العرب كانوا يُدَلّون أكثر ما يُدَلّون بلغاتهم وأدبهم وبيئاتهم... وقد حسد هذا الاعتقاد على مدى العصور، ومازال الجواب الشفائي الفكري في وجدان الشعب العربي حول أي سؤال يتعلق بالفناتصال الخاصة العرب يدور حول تمييز العرب

بالشعر واللغة والبيان (طبعاً بالإضافة إلى القيم البدوية التقليدية كالكرم والشجاعة والنخوة...) وقد عزجنا على هذه النقطة لتجلى جانباً من الحيوية التي انتهت بعض نهزم الشعر العربي لغوي روائي نادر بجائزة نوبل، على الرغم طبعاً من تقديرهم العميق لتجريب محفوفة.

وبعداً عن ملاحظات الشعر والنثر يجب أن نذكر أن جانباً من إشكالية السقطة يعود إلى حقيقة أن يد، إحساس العالم (الغرب وفرنسا) يتأرجح بيننا وبينهم إنما تمّ عن طريق التمازج الاستشراقي، أي بمعايرة من الغرب. ومن خلال حاجته للتعرف على الشرق (أي على مسئلة الطغاة أو التروية وقتلهم). وكانت هناك خصوصاً في البدء، فئة من المستشرقين انتهكت من موقع التعصب أو العنف التاريخي أو حتى الجليل والقصور عن فهم الظاهرة الأدبية العربية، وتكونت هذه الفئة صورة معينة ذات اختيارات محددة في العالم الغربي حول العرب، ومضارهم وديهم وأديهم. ولكن هذا الحكم لا يجوز أن يقدم ليشمل جهود المستشرقين، ولا سيما إبان عصر الإحياء. فقد كان هؤلاء، إسهام لا ينكر في خلق تحقيقات كثر، وإصدار الطبعات الأولى منه، والتعريف المبني على المستوى العالمي بوجود شيء اسمه الثقافة العربية والفكر العربي والعلم العربي، ومظاهر الحضارة العربية الإسلامية الأثرية.

ويمكن أن نخضع بالتفكير مجالي التأليف في تاريخ الأدب العربي وأرجحة ميون الأدب العربي القديم إلى اللغات الأوروبية المختلفة. ومن المؤكد أن كثيرين من هؤلاء قدموا تفسيرات وأشكالات من التناقض تختلف عما افترضه مع الحضارة الأدي والتواضع. وليس من الحق أن ينسب إليهم بالجملة الدس والفساد، فقد كان العلماء منهم يكتبون للغربيين الأوروبيين وينطلقون من مظهرات الحضارة الأوروبية ومنهجها، وبينهم من الفروق الفردية ما يجعل التعصيم بشأن إنتاجهم ومواقفهم تجاوزاً علمياً. وعلى أي حال، ومن خلال التفكير العلمي هؤلاء، ومن خلال تطور التمهيد الأدبي في البلاد العربية في العصور الحديثة، ومن خلال التفاعلات الثقافية بين المنطقة العربية والغرب بدأت تتبلور معالم نيار جديد في فهم الأدب العربي ويحاول أن يلتصق في تجربة الأدب العربي ما هو ذو طبيعة عالمية وإنسانية، ومتجاوزة للطابع المحلي، وموفرة للمواصفات الفنية المقبولة عالمياً، وذلك من أجل إبراز هذا الجانب من الأدب العربي وتقديمه عالمياً ليسهم في بناء التراث الأدي الإنساني المتكامل. ولغني عن القول إن مثل هذا الموقف يتطلب قسطاً

كبيراً من الاعتدال والموضوعية والتفتح الذهني. ويخيل إلى المرء أن مرحلة التطور المعاصري للفكر العربي والجنس العربي أصبحت تساعد على طرح مثل هذه المسائل بموضوعية بعيدة عن الغفلة والاهمال الانفعالية من جهة، ومستندة إلى رؤية غير وحيدة الجانب من جهة أخرى.

ولنن تعريفكم هو متشعب ومعقد ومتشابه مثل هذا الموضوع. ولكننا نؤكد منذ البدء أن ما تحاول هذه المقالة هو فتح باب التساؤلات والمناقشات والمقترحات بشأن تشكيل مشروع رؤية متكاملة ومتوازنة لفهم طبيعة الإسكانات العالية التي يحملها أمينا العربي وللمدرة طريقة أكثر جدوى في مجال تقديمه إلى العالم وإخراجها إلى تقسيمه في الفئرات العالية من باب أدب الفرائض Hantism (كما هو حاصل بشأن ألف ليلة وليلة). أو من باب دهاليز الاستشراق، أو حرف التخصص الضيق بالدراسات العربية Arabic Studies. إلى باب الأدب الحي الفعال في المداحة العالية.

ونظراً لأن هذه المسألة شديدة الاتصال بمسائل خلافية وشائكة مثل قضية التراث، وقضية الاستشراق، وقضية القديم والحديث، فإن المرء لا يجد حرجاً في مناقشة كل من يود الإسهام في رؤية إيجابية فاعلة، أولاً بالانتماء النفسي عن الطوائف في هذه المسائل التي لا تلوح في الأفق فرصة التوصل إلى حلول إجتماعية لها في الوطن العربي (نظراً لارتباطها بالدين والأيدولوجيا والطرمية والمسياسة وغيرها...)، وثانياً بمحاولة التركيز على النطقة المشتركة من الأفكار والمفاهيم المتطلة بعالية الأدب العربي، وذلك حتى لا تشعب المناقشات والأجتهادات، وتضيع علينا فرصة بلورة موقف عربي مشترك يسمح لنا بأن نكون مبادرين في طرح أي شيء إيجابي، بدلاً من أن نكون - كما هي العادة في الأدب والمسياسة والفكر - ضحايا أو تابعين أو راضين أو مقرّنين - فيما تسير عجلة التطور في طريقها التاريخي الرسوم.

ب - لماذا الأدب العربي على وجه التحديد؟

لعل التاريخ - بالأخص أنه جرى حتى الآن التركيز على مصطلح «الأدب العربي» في إطار الثقافة العربية. وهذا الأمر قصدي تماماً. ومن المأمول أن يؤدي توضيحه إلى تبصير القارئ بمعنى المسألة المطروحة التي تتصل بالأدب العربي الحديث تحديداً، كما سيجت الإشارة. على أننا نأمل أن نقل تجربة الأدب العربي القديم مثالة في الذهن لدى معالجة تجربة أمينا الحديث.

ومن الواضح أن هناك سرقات أدبية وثقافية وإنسانية لطرح هذا الموضوع، ويخشى المرء أن يدخل في باب (التقصيعة) بمعناها الضائع إن هو وقف طويلاً عند هذه السرقات أكثر مما جرى عرضه في السابق، ويمكن أن يذكر هنا أن مرحلة النمو العربي العالي تعلم علينا أن يكون نمونا متكاملًا على مختلف المستويات من جهة، وأن يكون هذا النمو - من جهة أخرى - شديد الارتباط بالفتح العالي للعصر. وتشكل التجربة الأدبية حيزاً مهماً جداً في ساحة الصراع الفاترة في كل مكان من أجل تثبيت الهوية الخاصة أولاً، ومن أجل الانسحاب إلى روح العصر. ومن ثم الانطلاق نحو الإنسجام العالي. وبالطبع من يتصدى لموضوع كموضوع عالمة الأدب العربي لابد أن يكون منطلقاً في الأساق من إيمان بجسوى البحث في هذا الموضوع. وإمكان التوصل إلى حقائق مثبوتة فيه. على أنه كان هناك حرص بعدم السماح لهذا الإيمان القوي بالتأثير في طبيعة النتائج والاستنتاجات التي جرى التوصل إليها.

ويبدو ضرورياً التأكيد هنا أن موضوع عالمة الأدب العربي ليس موضوعاً فنياً خالصاً، وليس موضوعاً تقنياً يتفرع من البعدان الثقافي الأعم الذي هو الاتصال الثقافي Cultural Communication وإن كانت له صلة كبرى بهذين البعدين، إنه في الأصل موضوع قومي - حضاري إن صح التعبير فهو يتعلق بولائها من نفسها وفكراتها من العالي، ونطلعنا إلى إثبات وجودنا في المستوى الحضاري العاظم. ويقتل الأدب بالطبع فتاة نعمة من تلك الأتية التي تلجا إليها الأمم لتقديم الصورة التي ترضى عنها، ولتطورة إسهامها في الصرح الثقافي العالي المشترك. وقد ظل الأدب عبر العصور فتاة فعالة ومؤثرة، ويبدو أنه سيقط كذلك في المدى المنظور. على الرغم من المنافسة العلمية والتكنولوجية التي سبغت منه الزلوية التأثير حتى الآن. وشكلت تهديداً مستمراً للعالمة نوره. ويبدو أن كثيراً من البلدان النامية ستواصل الاعتماد على القناة الأدبية من أجل إحراز التأثير العالمي أو الاحتفاظ به ما دامت القنوات الأخرى (العلمية والفكرية والصناعية) مرتبطة بشروط نمو اجتماعي اقتصادي حيوي شامل لا تبعو الإسكانات متاحة لتحقيقه في المدى المنظور ومن خلال الأضرار التي حطمتها تجارب النصف الثاني من القرن العشرين. وتبدو الآلة العربية أوفر حظاً من أهم الأخرى كثرة في مجال الاختيار الأدبي. لأن عناصر هذا الاختيار أكثر توفرأ في ترانها وتجربتها وربما في وجدان شعبها... على أن يفهم هذا الحكم من حيث هو تفسير واقع (حكم وجود) وليس دعوة إلى التركيز على اختيار معين من مواقع قصدي (حكم وجوب). أي أنه ليس دعوة إلى تغليب الاختيار الأدبي على سواه.

ج - مؤشرات وأبعاد عند انطلاق القرن العشرين

ومن خلال موقف تحليلي خالص يمكن التأكيد أن مؤشرات خفاطة الانتشار العالي للأدب العربي في تسعينات القرن العشرين ليست حيلة على الإطلاق، ولكنها أيضاً ليست بالمستوى الذي يتناسب مع الإمكانيات العربية والدور العربي المنشود.

ولهما يلي بعض ملامح هذه الصورة:

١ - كان فوز الأديب الكبير نجيب محفوظ بجائزة نوبل للأدب عام ١٩٥٨ نقطة انطلاق عظيمة لانتشار الأدب العربي في العالم، وإذا كان على المستوى العربي قد أدى إلى حل ما يمكن أن يسمى عقدة نوبل العربية فإنه على المستوى العالمي أعطى إشارة الشرعية بل التحديد لشرعية نشر الأدب العربي في الغرب ومناطق العالم الأخرى. ويجب ألا يفهم من هذا الكلام أن الأدب العربي كان مجهولاً قبل تاريخ الجائزة، فقد كانت أصال طه حسين وتوفيق الحكيم والطيب صالح ويوسف إدريس وجبرا إبراهيم جبرا، وعبد الوهاب البياتي وغير شاعر السياب وصالح عبد الصبور ومحمود درويش وأدونيس وأمين معلوف وإميل نزارك الثلاثة وغيرهم، متداوله في الغرب ومعروفة، ولكنها في أغلب الأحوال كانت مخصصة بدوائر الاستشراف والدراسات العربية المتخصصة والمجلات المتخصصة بأدب هذه الدوائر، ولا سيما مجلة الأدب العربي Journal Of Arabic Literature التي صدرت في لندن بهيئته أوائل السبعينات، وظلت منذئذ مستمرة للتعريف بالأدب العربي، وتصدرت ترجمات مجلة بشكل دوري ودراسات نقدية وأبحاثاً في تاريخ الأدب العربي وما إلى ذلك.

وهكذا أتى فوز نجيب محفوظ بالجائزة تدريعاً لنمو متواصل بدأ تعديداً في الخمسينات وتصارحاً حتى نهاية الثمانينات، وتميز في مطلع السبعينات إلى جلب مجلة الأدب العربي بجهود (دار الفاروق الثلاث Three Continents Press) التي نشرت أنظر في الولايات المتحدة ترجمات لأبرز الأصايل القصصية التي نع نجسها في المنطقة العربية. ودخل قائمة ترجمات الشعر الحديث المترجم إلى الإنكليزية التي جمعها الدكتور صالح الطعمة أن التصاعد الحقيقي حدث في السبعينات والثمانينات، حيث كانت الترجمات تشمل أسماء معظم الشعراء العرب الذين يزداد منذ أوائل الخمسينات^(١). ثم أتت مرحلة الجائزة عند نهاية الثمانينات فعمدت الطريق لنقل

الاهتمام بالأدب العربي من القارئ المتخصصة إلى القارئ العامة. وشمل ذلك طبعا ترجمة معظم أعمال نجيب محفوظ إلى الإنكليزية واللغات الأوروبية الأخرى ولغات أخرى خارج نطاق الغرب. وفي المجالات الأدبية الأمريكية بالذات أصبح اسم نجيب محفوظ واردا، كما أوضحت ترجمة بحثية مستقلة مع بيلجوغرافيا قدمها أيضاً صالح الطعمة في «الكتاب السنوي للآداب المقارن والعالم، سنة 1997».

وبخلاصة القول إن مرحلة ما بعد الجائزة أسهمت في فتح الطريق أمام الاهتمام غير التخصصي بالأدب العربي، وكذلك أمام النشر التجاري الذي يصنع فعلاً ثقافياً غريباً (بخلاف النشر الحكومي وشبه الحكومي الذي يصنع الثقافة في البلدان النامية). ومن أمثلة ذلك إقبال دارين نشر ماكجيلان ولونغمانز غرين على نشر الأعمال الأدبية وكذلك الدراسات المتعلقة بالأدب العربي. وهناك إلحاح جديد بدأ يتراد عند دور النشر التجارية الغربية، وبدرجة الأولى في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، على الأدب العربي إبداعاً ودراسة. كما أن هناك دور نشر ناشئة في الغرب تعلن تركيزها على نشر أدب العربي والدراسات المتعلقة بالثقافة العربية الإسلامية ومثلها دار سيناء London في باريس التي تعرض صاحبها أنشطة صحفية منذ سنوات.

وللإنصاف يجب أن يشير المرء إلى أن النقل الأساسي في مرحلة ما قبل الجائزة كان يرتكز على جهود بلدان المجموعة الستراكية التي عرضت دوراتها الرسمية على تقديم الأدب العربي لقراءتها في ترجمات موسومة ومطبوعة ومترجمة.

٢ - كان يلاحظ إهمال غريب للأدب العربي في دوائر الأدب المقارن التي لم تترك أدباً مجهولاً في الدنيا إلا تغرقت منه وعالجته بعض جوانبه. وقد عقدت (الرابطة الدولية للأدب المقارن International Comparative Literature Association) على مدى نصف القرن الماضي مؤتمراتها في معظم أرواص العالم الصنع والنامي. وفي مختلف القارات باستثناء المنطقة العربية. ولهذا الموضوع ملايين مطبوعات يتصل بعضها بتجهيزات المركزية الأوروبية، ولها علاقة أيضاً بالسيطرة اليهودية على دوائر الأدب المقارن. ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهجرة كثير من متخصصي اللغات من شرق أوروبا ووسطها ولونهم في الغرب وفي أمريكا.

ولكن لاحظ في القصصيات ما يمكن أن يسمى صناعية باتجاه الأدب العربي، وذلك بسبب إلحاح

العام من جهة، وبسبب جهود بعض الدارسين العرب من الذين يكتبون بلغات الأجنبية. وقد ظهرت في التسعينات أعداد خاصة عن الأدب العربي في أشهر المجلات المقارنية في أمريكا وفرنسا، وقبلها كانت هناك اهتمامات جيدة في إيطاليا ورومانيا بازالت مستمرة حتى اليوم.

ومن أبرز أمثلة هذا التطور:

أ - عدد خاص من «مجلة الأدب المقارن» *La littérature comparée* « وهي القدم مجلة مقارنية في العالم (ع ١ لعام ١٩٩٥).

ب - محور خاص في «الكتاب السنوي للأدب المقارن والعالم» *Yearbook of Comparative and General Literature* « ع ١١ لعام ١٩٩٢. وقد ظهر فعلاً عام ١٩٩٥. وكان خصباً متنوعاً، ويعتبر تحولاً جذرياً في سياسة هذه الدورية المهمة جداً في عالم الأدب المقارن، وتصدرته مقبلة لربيع التحرير لتشير إلى عزم المجلة على التعويض عن إغفالها السابق للأدب العربي والإسلامي، وأعطى ذلك في صيف ١٩٩٧ إعلاناً دورياً عن إصدار عدد خاص عن العلاقات الأدبية العربية الغربية وهو العدد ١٧ لعام ١٩٩٩^(٣٧).

ج - محاور عدة واهتمامات قوية بالأدب العربي المقارن في مجلة «الأدب العالمي اليوم» *World Literature Today*، خلال التسعينات.

د - محور في مجلة «المقارن» *The Comparatist* « الأمريكية، ١٩٩٥.

هـ - عدد خاص من «المجلة الكندية للأدب المقارن» *Canadian Review of Comparative Literature*، أعلن عنه منذ عام ١٩٩٤، ويبدو أنه في حالة الإحدا^(٣٨).

٢ - وفي أي تقدير انتشر الأدب العربي عالمياً لحد من الإشارة إلى التأثيرات الأجنبية للقضية الفلسطينية والإنتاج الأدبي التعلق بها إذ كان شعراء القضية الفلسطينية من أوائل الشعراء العرب الذين ترجم لهم وترجموا إلى اللغات العربية والشرقية والإسلامية، ولطفا الانتباه إلى أدب العربي وعصق تجرته الإنسانية. ويظهر ذلك جلياً في الترجمات التي نشرت في أوروبا الشرقية قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، وكذلك في الترجمات إلى الإنكليزية التي تابعها صالح الطعمة في كتابه عن ترجمات الشعر العربي المشار إليه سابقاً.

١ - كما يعتبر التفوية بمشروع (بروتا *Prota*) الذي تقوم على إدارته في أمريكا وبريطانيا

الشاعرة سلمى الخضراء الجيوسي، التي يجهزها المثابرة استطاعت أن ترفع من السوية الفنية لترجمات الأدب العربي المنشورة بالإنكليزية، وأن توسع دائرة الاهتمام بالأدب العربي لتشمل المقومات الأوسع للثقافة والحضارة، أو ما يرافقه مفهوم الأدب *Belles-lettres* الفرنسي.

« - كما يلاحظ تزايد قوي جداً لترجمة أدب المرأة العربية، ولاسيما إلتاحتها الروائي، ومن الواضح أن هذا الاهتمام بالأدب النسائي العربي يؤول الاهتمام بأدب الرجال كأنها هناك رغبة في معرفة هذا العالم النسوي المظني أو الخاص الذي كان موضع تساؤلات عالمية بسبب ما نشرته قصص ألف ليلة وأيلة من تصورات وخيالات تتعلق بمفردة عالم العربي. يضاف إلى ذلك أن النشاط المتصاعد للحركة النسائية *Feminism* في الغرب وتطورات (المراسم الانثوية *Feminine Studies*)، بالإضافة إلى عامل الغرائبية، ساعدت كلها في انتشار اهتمام خاص بالكاتبات العربيات. وذلك يتر كثر أن معظم الكاتبات العربيات المعرفات في العصر الحديث قد ترجمت أعمالهن وقرئت باللغات الأوروبية. ويقدم تفضيلات كثيرة حول هذا الموضوع⁽¹⁾.

وهناك تضاماً أخرى كثيرة في نطاق عالية الأدب العربي لا يتسع لها المجال الحالي، وكل ما قدم هنا ليس إلا مجرد مؤشرات بسيطة، نرجو أن تتيح لنا الأيام استكمالها. ولهم أن الدراسة الحالية تستند عن خبرة وقناعة بأن ترجمة الأدب العربي للأنشطار العالمي جيدة، وهي كفيلة بإعادة صياغة صورة العربي التي تعرضت للتشويه والتحقير على امتداد العصور الحديثة، إذا ما قدمت بين يديها الإمكانيات اللازمة.

الهوامش

- (1) انظر الترجمات المتفردة المعروفة، المقدم في: محمد عبد الوهيوم، *إشكالية الثقافة العربية بين الأمس والهاضر*، القاهرة - 1991، ص 15، 6.
- (2) *Western's New Twentieth Century Encyclopedia*, Macmillan, 1973.
- (3) هذا التعريف شائع، ويصل مراجعته في كتاب *الحق القديم الذي يعود*، إلى عام 1971 حول الثقافة البدائية *Primitive Culture* وقد كتبه/ياكتايس التعريف من كتاب *نظريات الثقافة*، ترجمة د. علي سيد المصري، مراجعة د. الطيفيق زكي يوسف، الكويت، عالم المعرفة - 1997، يوليو/أغسطس 1997، ص 7.
- (4) *المصدر نفسه*، ص 6. والمصدر الأساسي للكتاب هو: Michael Thompson, Richard Ellis, Aron Wadensky, *Cultural Theory*, Newseries Press, Boulder, San Francisco USA and Oxford UK, 1990.
- (5) *الثقافة العربية الحديثة والثقافة والطريق*، الهيئة العامة للإعلام العربية تونس - 1991، ص 17.
- (6) *مجموع لغة العربية*، النجوم الوسيط، ج 1، القاهرة - 1977، ص 94. وهو تعريف أكثر الجمع.

موسولوجيا الترفيه في التلفزيون

د. ادبب ظهور^١

أولاً: المدخل النظري للبحث واستراتيجيته المنهجية

سيطرت بحوث الاتصال التجريبية (الإنشائية) *Empirical Research* في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل عوامل متعددة أبرزها التنسيق الدقيق مع الفكر الاجتماعي الأمريكي المهيمن، ونتج عن ذلك الخطوط القوية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، وتبعية البحوث للواقع الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي بدلاً من قيادته وتوجيهه^(١).

يتركز النقد الذي يوجه للبحوث الإعلامية الإنشائية في أنها: تركز المفهوم الخطي الكلاسيكي للاتصال، وتنطلق من التفسير الميكانيكي للاتصال، وبالتالي من الاعتقاد بأن السلوك البشري يمكن تقسيمه إلى مجموعة من المتغيرات التي تحددتها القوى السببية. الأمر

الذي يجعلها أحادية البعد، وعاجزة عن مواجهة الواقع الديناميكي والعقد، وبالتالي عن الكشف عن المعالم الأساسية لظاهرة الاتصال⁽¹⁾.

نميل إلى الاعتقاد أن واحدة من السمات السلبية للبحوث الإعلامية العربية تكمن في سيطرة النزعة الإمبريقية (يشكلها ومضمونها وأدائها ومفاعيلها وربما أهدافها الأمريكية)، إننا نرى ضرورة إعادة الاعتبار للبحوث النظرية، وإلى تحقيق نوع من التوازن بينها وبين البحوث الإمبريقية، وذلك نظراً لأهمية البحوث النظرية، وكونها الأسلوب الأمثل لتبويب النظريات والمفاهيم ومناهج البحث الإعلامية، وبالتالي لإثباتها، وربما الإضافة إليها. أرجو أن ينظر إلى هذا البحث في هذا الصدد، والسياق.

مشكلة البحث وأهدافه ومنطلقاته

تزداد موجة الترفيع الذي يقدمه التلفزيون قوة وكثافة، وتكثر التسارلات حول مضمون هذه الموجة الترفيحية وأهدافها وآثارها، امتدت مسؤولية الإعلام الأمريكية لهذه الظاهرة، وانخفضت الدراسات، وظهرت تفسيرات نظرية مختلفة للظواهر، المشكلة لهذه الانتفاضة الجديدة في تقديم الترفيع. تعكس هذه التفسيرات التيارات الفكرية والنظرية السائدة في تسوسيولوجيا الإعلام الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

تتميز الجهد البحثي على المعايير التالية التي تشكل موضوع البحث بمكوناته المختلفة:

- محور تحديد مفهوم الترفيع وتعريفه وتصنيفه.
- محور «صناعة الترفيع»، واستراتيجياتها الاقتصادية والأيديولوجية.
- محور الإشكاليات النظرية التي يثيرها الترفيع: حقيقة وجود الترفيع، وطبيعة علاقة الترفيع بالواقع، ومفوله «حياد الترفيع»، والآثار التي يتركها الترفيع.
- الترفيع الذي يقدمه التلفزيون في البلدان النامية، بنموه المحلي والمستورد، ماهي خصائصه؟ وفي أي سياق اجتماعي - سياسي - اتصالي يتحقق؟ وما هو مضمونه، وأهدافه، وآثاره.

ينطلق البحث من التسارلات البحثية التالية:

- حجم مواد الترفيه التي يقدمها التلفزيون استجابة وتطبيقاً وترسيخاً لمفولة إن الوظيفة الأولى والأساسية للتلفزيون هي التسلية.

- التبدلات البنيوية التي طرأت على تطور وتطور نظريات الناقد، وبرزت نظريات الناقد التراكبي، والتأثير غير المباشر... وخاصة نظريتي الغرس الثقافي والاستخدامات والإستراتيجيات.

- تراجع مقولة إمكانية الفصل بين ما هو إيديولوجي أو معرفي أو قيمي أو تعليمي، وما هو ترفيهي، وبرزت مقولة وحدة الإطار المرجعي للمواد التلفزيونية بغض النظر عن شكلها التلفزيوني.

- ازدياد أهمية الجانب الاقتصادي (خطة الاستثمارات، وبالتالي إشباع الأسواق) لصناعة البث الفراع عموماً، وللإنتاج السمعي - البصري خصوصاً، الذي يشكل ترفيه التلفزيوني حقله المركزية.

- تزايد استهلاك البلدان النامية لمواد الترفيه الغربية لامعيات ذاتية وموضوعية، وتراكم وتطور الآثار الاقتصادية والأيديولوجية لهذه الظاهرة.

أما بمصعد الإجراءات المنهجية فقد حرص البحث على الاستفادة من أساليب وتقنيات بحثية مختلفة، فقد استفاد من تقنيات العرض التوضيحي والتوضيح الظاهري ومن أسلوب التحليل لتفكيك الظاهرة، ثم من منهج الاستنتاج بعض التعميم وإعادة بناء وتركيب الظاهرة، كما لجأ إلى استخدام أسلوب المقارنة عند الحاجة.

ثانياً: الترفيه في سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية

١- تحديد المفهوم ومعايير التصنيف

لا توجد إجابات كافية للإجابة عن أسئلة مهمة مثل: ماهو الترفيه؟ وماهي المادة الترفيهية؟ وماهو تأثير الترفيه؟ وكيف يمكن التعرف على المادة الترفيهية وتحليلها وتصنيفها؟ يؤكد باحثون أمريكيون حقيقة أنه ليس ثمة أي اتفاق على تعريف الترفيه، أو على ماهية تأثيره على الفرد أو الجماعة، كما أنه ليس ثمة تصنيفات أو معايير متفق عليها لتحليل الترفيه^(١). ثمة اهتمام كبير بهذه المسائل ولكن ثمة معلومات مؤكدة قليلة عنها. الأمر الذي جعل مفهوم الترفيه يبدو مرافقاً، وتعريفه إشكالياً، وفيما يصح تأثيره مستقلاً عليه، (ليس هناك أي اتفاق حول تأثير الترفيه على المجتمع، وعلى الرغم من أنه يجري بحث وتحليله وتقدمه في جميع أنحاء العالم)^(٢). وتأتي صعوبة

تعريف الترفيه من تعدد جوانبه، ومن اختلاف النظرة إليه، ومن تعدد وتنوع واختلاف الأبعاد والوظائف والمهام التي يقوم بها. (قد يكون الترفيه أبرز الأنشطة التي تقدمها وسائل الإعلام الجماهيرية... ومع ذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحليل الترفيه الذي تقدمه هذه الوسائل لأن تعريفه بالغ الصعوبة¹⁹). وعلى الرغم من ذلك نلاحظ سيادة التعريف الذي تركز على تأثير الترفيه وليس على مضمونه. يعرف قاموس ويستر الترفيه بأنه: الفعل الذي يملئ أو يرفه أو يجعل الوقت يمر بطريقة مبهجة. (ويُعرف الباحث الأمريكي فلاديمير الترفيه بأنه: «كل ما يمنح أو يورث أن يمنح نوعاً من الارتياح من حقائق الحياة الكثيرة والرتيبة». ويرى البعض الترفيه بأنه مجرد «انقطاع في نشاط مترابط».

كما تعود صعوبة تصنيف مواد الترفيه إلى الأسباب التالية:

● تسمية الترفيه: ليس ثمة ترفيه مطلق. وإن ما هو ترفيهي لشخص ما، أو لمجتمع ما، أو لفترة زمنية ما، قد لا يكون بالضرورة كذلك بالنسبة لغيره. الأمر أو النشاط ليس أو لفترة زمنية أخرى.

● صعوبة الدراسة للتعرف على المادة وتصنيفها: ثمة مناهج متعددة للتعرف على مادة ما وتصنيفها بأنها ترفيهية.

- حسب قصد المنتج (الكاتب والممثل أو الفنان معاً). يمكن اعتبار مادة تلفزيونية ما ترفيهية إذا ما كتبت وأخرجت وقصدت بقصد الترفيه. ولكن ماذا لو فشلت هذه المادة في تحقيق هدفها، وماذا لو حوزت عن أن تكون ترفيهية بالمسبة للمتلقي. إن الاعتماد على هذا المنهج في التحليل يحذف التلقائي نهائياً. وهذا يتناقض مع حقيقة أن المادة الإعلامية لا تكتمل - وربما لا توجد - إلا بتلقاها.

- حسب مضمون المادة: ولكن ماذا لو كان المضمون شبيهاً، وكيف تم إخراجها وتقديمه شيئاً آخر مختلفاً تماماً. إن الاعتماد على تحليل المادة فقط يستبعد خصوصية الوسيلة (التلفزيون هنا). ويؤكد على عنصر واحد من المادة وهو «المس» أي «الآثام».

- حسب إدراك المتلقي: إن طبيعة إدراك المشاهد للمادة، وطبيعة التأثير الذي تحدثه هذه المادة عليه، هما السائلان اللذان تحددان طبيعة هذه المادة. تؤكد دراسات عدة أن كثيراً من المواد «الترفيهية» (بمعنى التي قصد إرسالها أن تكون ترفيهية) لم يدركها المشاهد هكذا، وبالتالي فإن تأثيره بها لم يكن ترفيهياً.

عالم الفكر

● تنوع السلوك إزاء الترفية، يتم التمييز بين السلوك الشخصي (النسبية المنعزلة)، وبين السلوك الجماعي (النسبية الاجتماعية).

● صعوبة التوجيه والتنظيم، يلحق التنظيم الرافض لتقديم مواد الترفية في التلفزيون شكل أوامر أو توجيهات أو تعليمات شديدة العمومية، بحيث يصعب تطبيقها في حالات محددة، ولا توجد طلبات محددة عند خرق هذه الأوامر.

● اختلاف طبيعة واليات التأثير: على الرغم من أن أبحاث لايفنور (١٩٧٠) وكيندي (١٩٧٢) لم تتحقق من صحة تأثير الترفية عموماً - والفتاكة خصوصاً - على تذكر المعلومات، وعلى الرغم أيضاً من النتائج السلبية التي توصل إليها تايلور (١٩٩١) فيما يتعلق باستخدام الفتاكة في نقل المعلومات، فإن أبحاث غروتر أكدت أهمية الترفية في تقليل مقاومة الأشخاص للرسائل الإعلامية، نظراً لقدرتها على خلق حالة مزاجية أفضل في أوساط الجمهور. كما أكدت أيضاً مقدرة الترفية على دفع الجمهور لتقبل المصدر - القائم بالاتصال - ومن ثم تقبله لما يقوله^(١٢).



الترفية حاجة أساسية لدى الإنسان تحقق حلًا شاملاً لمشكلة عبر تاريخه. هذا النوع من الترفية صحي ونظيف ومطلوب، لأنه يعزز إنسانية الإنسان وحقوقها، ويوجهه إلى غرائزه النفسية والمتطورة، ويساهم في تشكيله وتحليل سماته النفسية والعقلية، وفي إمتاعه وتنشيطه وتجديد نشاطه. هذا النوع من الترفية يعتبر هدفاً جوهرياً لدى مختلف المجتمعات، وهو أكثر من مجرد وسيلة للتسلية أو الترفيه عن الشغور، إنه أيضاً وسيلة لكي تصبح اجتماعيين وتتعلم الأنوار والقواعد والقيم، علاوة على أننا نغير في لهوتنا عن أنفسنا وإحساننا، كما يحدث في الرقص والرياضة والطبوس والاحتفالات^(١٣).

الترفية السائد في التلفزيون هو نمط آخر مختلف. لقد تم إضعاف وتراجع الترفية الصحي والتنظيف، ليحل محله ترفية نمطي، يتكرر الوافعة الواقع، ويسمى بشكل منهجي ومخطط ومدرس، ويعتمد لتقديم صورة زائفة عن هذا الواقع. ومخاطبة الغرائز غير المتطورة لدى المشاهد، وذلك بقصد تسليح هذا المشاهد وتشغيله وتخديره، بهدف إبعاده عن الاهتمام بقضايا الأساسية، وإغشائها بمحتواه وهاله ومصرره، كاستراتيجية ملبسة بلبثت الوضع الراهن، ومنع أي تغيير.

والفك فإن المصود في هذا البحث هو هذا النوع من الترفية التلفزيوني المشعور بالظلمة والأيديولوجية، والتمهت في تحقيق وظائف ومهام بالغة الخطورة والأهمية الأمر الذي جعله يتحول

إلى أكثر المواد «جسدية» في التلفزيون، والذي تسمح له بمثل: العروض التمريرية والأفلام والمسرحيات والمسلسلات والمنوعات والسباقات والأغاني والكلمات المتقاطعة والأبراج والألعاب وحتى الرياضة.

٢- طبيعة الوسيلة

تزداد رسوخاً مقولة أن التلفزيون هو الوسيلة الرئيسية للتسلية، وإن الناس تتعرض للتلفزيون أساساً من أجل التسلية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يعود هذا - إن صححت المقولة - إلى طبيعة التلفزيون ذاته، أم إلى الطريقة التي يتم فيها استخدام التلفزيون؟

لقد حاول التلفزيون في بداياته المبكرة أن يكون تعليمياً وتنقيطياً، وحتى تكاملياً في بعض الدول. كما حاولت بعض البلدان استخدامه لأغراض التنمية والتعبئة والتعليم، ويلاحظ في كلتا المحاولتين نقصاً من إغراض الجسود. الأمر الذي زاد حدة الاندفاع باتجاه تكريس مفهوم التسلية. يرى العديد من الباحثين أن هذه الاندفاع تعود إلى الأسباب التالية:

● طبيعة التلفزيون ذاته: تؤكد الأبحاث العلمية أن وسيلة الانتساب الأبدي القائم على التفاعل والعاطفة والسيطرة الرمزية، تتماشى مع طبيعة التلفزيون وخصائصه. وبالتالي فإن التعليم الوحيد الممكن في هذه الوسيلة هو الذي يتم عن طريق التعليلية التي تدخل فيها المؤثرات الحسية والانطباعية^(٦).

● إن بنية التلفزيون التي تسلك على دعائين مركزيين: الصورة الصوتية والمعلومة التفاعلية، جعلته مناسباً أساساً للتسلية. الصورة التلفزيونية صورة صوتية، باهتة، وصغيرة الحجم، وإغفر إلى القيمة الفنية والتأويلية. وبالتالي تفتقر إلى ما يعرف بما فوق التواصل، أو «التواصل اللاحق» أي إلى المعاني الخفية للمصاحبة للرسالة الظاهرة، تنبع عن تلك محدودية القوة الدلالية والاتصالية للصورة التلفزيونية.

أما بالنسبة للمعلومة، فإن جميع ما يعرض في التلفزيون مرتبط بظنفة السرعة. فالحدث - أي حدث - يدخل في الزمن الذي يمر، وهنا تتحول المعلومة الثابتة على نمط أبدي إلى معلومة دينية على نمط حسي انطباعي. لذلك من الخطأ اعتبار التلفزيون منيراً تحمل منه المعلومات «القيمة» والفاهيم العقلانية. المعلومة السريعة تتحول إلى انطباع، تصبح فوق الصواب أو الخطأ، وتتجاوز التفكير الأبدي^(٧).

● حصل في الغرب عموماً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، تلاق بين الفنون المعاصرة التي ترى مصلحتها في تثبيت الوضع الراهن- وبين القوى المالية والتجارية الباحثة عن الربح، وبين التركيبة التواصلية الخاصة بالتلفزيون، نتج عن لقاء الأطراف الثلاثة هذه القضايا، على أكثر ابراز نقل الثقافة كملاً (التلفزيون)، وإرفاقه على تقديم محتوى فكري مجهض وحقير، ثم بشكل منهجي ومبرمج تحويل التلفزيون إلى نظام مركزي للتنشيط، وتم ترسيخ مقولة أن الوظيفة الأساسية للتلفزيون هي الترفيه والتسلية وفق المفهوم الذي حددته هذه القوى.

● ترسيخ مقولة «عصر الصورة» والزعم أن سمة العصر اكتساب المعرفة من خلال مشاهدة الصورة بالاعتماد على الوهم الإيميريقي القاتل، إن الواقع مرئي، ولعرفته يكفي أن تنظر إليه، الأمر الذي مهد للانتفاخ باتجاه التقليد الترفيهي للصورة. هذا الزعم يتناقض مع حقيقة أنه لا يمكن إطلاقاً استقبال الصور بفرادة، بل ينبغي معرفة قرائنها. يلزم على ذلك حقيقة مهمة أخرى، وهي أن رؤية أو مشاهدة حدث ما ليست كافية للفهم¹⁰.

● إن ضخامة الاستثمارات في مجال صناعة بؤلة الترفيه التلفزيوني، ويزور إمكانية التأثير الأيديولوجي من خلال مواد الترفيه، جعلاً من المستهلك أن تكون إمكانية السوق الوظيفية - الطوعية لإطعام الاستثمارات، وبموجبها الرغبة أو الاستعداد لادخول الوسيلة في مجال التأثير الأيديولوجي في عصر العولمة، الأمر الذي يحتم الانتفاضة الترفيحية التلفزيونية لتفتح السوق العالمية، وتوسع التكن.

3- إشكاليات الترفيه في سوسيولوجيا الإعلام الغربية

3-1 : وجود الترفيه

تثير مسألة وجود الترفيه في التلفزيون الكثير من الأسئلة، فإذا الترفيه أصلاً ولماذا بهذا الصيغ وبهذه الترميز؟ وهل يأتي وجوده استجابة لحاجة؟ بمعنى، هل ثمة طلب على الترفيه في أوساط الجمهور، وأن كل ما يطلعه التلفزيون هو أن يستجيب لهذا الطلب ويستجيب؟ وإذا صح ذلك، لماذا هذا الإقبال على الترفيه؟ وماهي دوافعه؟ أم أن القوى المالكة والموجهة للتلفزيون هي التي تخلق عالمها وهمياً متخيلاً، وحاجات وهمية، ثم تقدم الترفيه ليشبع هذه الحاجات، التي هي في الأصل وهمية؟ فيما يتعلق بالإجابة عن هذه الأسئلة يمكن التمييز في سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية بين نظريتين:

- النظرية النفسية: تفسر هذه النظرية علاقة الفرد بالترفيه التلفزيوني بالشروط النفسية لهذا الفرد. الشاهد يقبل على مواد الترفيه لأنه يتوهم أنه يجد فيها ما يبحث عنه. ويتوهم أنه يشبع حاجاته. أكد واضعوا هذه النظرية (كافز وفولكر) الأهمية الاستثنائية للخصائص النفسية للفرد، وعلى حالة الاضطراب والتلاؤم التي يعيشها الفرد في المجتمع الجماهيري (ابعد الصناعي)، وأيضاً أن التفرغ يمكن أن يتم عن الشعور بعدم القدرة أو التفاعلة أو الشعور بالانعزال الأيديولوجي. هذا التفرغ يخلق الرغبة في الترفيه والهروب من الواقع، ويكون الترفيه الذي يقدمه التلفزيون أساساً أداة لتلبية هذه الرغبة. إذن، في البداية كانت الحاجة، وكان الطلب. ثم تقدم الترفيه التلفزيوني ليحقق هذا الطلب. من الواضح أن هذه النظرية تعطي مكانة خاصة للمشاهد. إذ ترى أنه هو الشخص الذي يلعب عليه تأثير مواد الترفيه، وفي الوقت نفسه هو الشخص الذي يلف وراء وجود المواد المثيرة لإحداث مثل هذا التأثير. وفي اللحظة التي يعتبر فيها تقديم هذه المواد استجابة لطلب الشخص-المشاهد، فإن هذا المشاهد يصبح في آن واحد سبب العملية وموضوعها، إنه الفاعل-والذي يلعب عليه الفعل⁽¹¹⁾.

- النظرية الاجتماعية: يطرح اصحاب هذه النظرية مشكلة الترفيه التلفزيوني على أرضية اجتماعية محددة بدقة، وأولس على أرضية **نفسية فردية**. ويرى ديفيس مكاي، أبرز واضعي هذه النظرية، أن طلب الترفيه لا يعود إلى حيز واحتياج الفرد، ولا إلى حاجة اجتماعية. ينطلق مكاي من البنية الاجتماعية التي تميز المجتمعات المعاصرة، فيؤكد أن ثقافة ليس سوى الاستجابة المناسبة لتعزيز التطلعي واحتياجاته الأصلية، ولكن التطلعي ثقافة ليس من الشرائع الفلسفي، أي ليس الفرد، بل من النوع الاجتماعي، أي المجتمع، وبذلك يبرز مكاي مفهوم الطابع الاجتماعي للترفيه. ليس الفرد هو الذي «ترب» بل الجماعة هي التي تم تربيها. التفرغ هو الذي يؤكد الرغبة في الترفيه. ويخلق الحاجة إليه، ثم يرضي الترفيه التلفزيوني استجابة لهذه الرغبة وإشباعاً لها.

كتب ديفيس مكاي: إن بنية غالبية المجتمعات المعاصرة هي وضع جعل الأقلية الواسعة محرومة من الطيرات النادرة، ولا تستطيع أن تحقق هدف تمسين أوضاعها الذاتية. في هذه الحالة يمكن أن يتم تعويض تلبية هذه الحاجة بتقمص شخصيات نجوم وإبطال عالم الترفيه، أو بالمشاركة الزائفة في حياتهم الناجحة. بعض عناصر هذه الثقافة قدمت مراً، وأدخلت في صياغات عدة (الترفيه، والتقمص بالتعويض) التي تعتبر كوظائف النجاة ترفيه الجماهير. لكن الفكرة ذاتها تم تشييدها مؤخراً في معرض التأكيد بقوة على السياق البنيوي الذي يعطي معنى المفهوم⁽¹²⁾.

يمكن في هذا السياق فهم ووضوح نظرية الاستخدامات والإشاعات -Uses and Gratification... الطلب أولاً لم الحاجة إلى الإشباع. ترى هذه النظرية أن أفراد الجمهور نشطون

في تعاملهم مع وسائل الإعلام. وفي استخدام وسائل الاتصال. وهم يشاركون بإرائهم التعرض لوسائل والوسائل التي يردونها. وبالتالي فإن الفرد يعتبر مسئولاً عن دوافعه الاتصالية. وعن درجة إشباعها⁽¹⁾.

نقد ومناقشة نظريات «أسبقية الطلب»

يُمكن جذر المشكلة في حقيقة أن سوسيولوجيا الإعلام الأمريكية السائدة لاتجد في الغالب تفسيراً لوظيفة الإعلام ولما يشهده (ومنه سواء الترفيه التلثوني) في بُنى التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية المعقدة. بل تبحث عنه وتجده في الإنسان- الفرد ذاته. ويعود هذا حقيقة - وكما أظهر أكثر من باحث أمريكي - إلى هيمنة القوى التي تقاوم تفسير الممارسة الإعلامية في سياقها الاجتماعي-الاقتصادي. الأمر الذي يفسر حقيقة أن بحوث الإعلام الأمريكية. وخاصة بحوث الخدمات الهادفة إلى تحسين الوسائل من أجل إنجاز المهام المحددة، غالباً ما توجه القوم للفرد وليس للنظام الاجتماعي.

تعرض الباحث الفرنسي جان ماري دوام لوزة وفهم السوسيولوجيا الأمريكية الإشكالية وجود الترفيه وأسبقية الطلب. ووجه لها الانتقادات التالية⁽²⁾: يعتقد البعض أن السيكولوجية الفردية هي الهيمنة (النظرية النفسية) ويعتقد آخرون أن الوظيفية الاجتماعية هي الهيمنة (النظرية الاجتماعية). ويعتقد آخرون أن بنية المجتمعات المعاصرة هي الهيمنة. إن هذه العناصر، حتى وإن اختلفت الطلب وجهاً مستخدماً كل مرة، وحتى وإن اختلفت عليه طابعاً نسبياً. فإنها بالمقابل عاجزة عن صنع طلب إلا يكون نقطة انطلاق التحليل السوسيولوجي. لأنها جميعاً ترى أن وسائل الإعلام لا تتدخل بشكل دائم إلا باسم التعرض عن النفس الذي من المنطق أن يسبق تلبية.

يبدو وكأن السوسيولوجيا الأنجلوساكسونية. على الأقل تلك التي تلجأ إلى مفهوم الترفيه. قد نفلت وإلزام كبير في طبيعة الطلب. وفي التحديدات التي تبرز بثقلها عليه. من دون مساهمة مكانة الطلب في بنية التشكيلات - الاقتصادية. تفصل هذه السوسيولوجيا بين الأشخاص وبين وسائل الإعلام. وتتصور أن الشخص يأخذ من وسائل الإعلام ما يحتاجه. وكان هذه الوسائل غير معينة أو غير منهكة في منحه شيئاً ما. وفي تقديم مادة محددة له من أجل تحقيق أهداف وطمعة مصالح معينة. هذه السوسيولوجيا ترى أن المشاهد مغترب. وأن هذا الاغتراب ناجم عن حالة عدم توازن فردي أو اجتماعي. لذا هو يشاهد كثيراً مواد الترفيه. ولكن من أين يأتي هذا الاغتراب؟ تكاد الإجابة أن تغري بالقول أنه يأتي من وسائل الإعلام. ولكن سيولة هذا الجواب لا تعالجها إلا انعدام جديته. لأن الرد على الذين يفسرون العلاقة التي تربط المشاهد لذة الترفيه بالاقتراب

فالتنظيم إلى وسائل الإعلام هي التي تفرض هذا الانحراف. هذا الرد لا يقبل سوى أن يعيد لهم انتميتهم دون الخروج من إسكتاليتهم. بمعنى أننا لا نعرف أن عامة الترفيه هي التي تؤدي إلى الانحراف أو أن الانحراف هو الذي يؤدي إلى الترفيه. عندما نتجمل وسائل الإعلام هي السبب. فإتينا مثال التعداد بواسطة الفاعل الإنساني (سواء كان فرداً أم جماعة) إلى محدودات بواسطة الفاعل الأسطوري (وسائل الإعلام). والتي من المفروض أن توجد مرة أخرى في شكل مجرد ومطلق، ويعزل عن كل حالة إلى نوع من التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية التي توجد فيها وسائل الإعلام. لقد تم فصل الفرد حتى يتسنى له الالتقاء بوسائل الإعلام بشكل حصص. ثم تم فصل وسائل الإعلام وجعلها مستوراً لسلطة قوية غامضة. وهذا ما دفع بيلر بورديو وجون باسرون لرد على هذا المؤلف بقائل بوضع عنوانه مضمونه «سوسيولوجيا الميثولوجيا» وميثولوجيا السوسيولوجيين. ثم تضع السوسيولوجيا الأمريكية وسائل الإعلام ضمن هيئات التشكيلات الاجتماعية. بل قدمت هذه الوسائل خارج الهولكل وتهدد الأمور في النظرة الأمريكية لوسائل الإعلام. وكان هذه الوسائل لا علاقة لها بالسلطة التي تمنح للتشكيلة الاجتماعية طابعها الخاص. تظهر الخطأ في السوسيولوجيا الأمريكية يعود إلى عجزها عن رؤية وسائل الاتصال باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر التتشكيلات الاجتماعية.

ARCHIVE

٣-٩: حياة الترفيه

<http://Archivebeta.Bakhril.com>

تؤكد القوى الهيمنة ومنظورها على مقولة أن الترفيه التلفزيوني محايد وبيرو. ولا يتضمن أية معلومات أو أفكار. ولا يمتلك أي إطار مرجعي. وبالتالي هو متاج واقعي لا يسعى إلى تحقيق أية أهداف. إنه مجرد شكل ومجرد ملء فراغ.

يحضر كثير من الباحثين الأمريكيين هذه المقولة واكتروا عدم واقعيته، وأبرزوا القضايا التالية:

● الترفيه والمعلومات والتأثير الأيديولوجي: يعتقد الباحث الأمريكي ميلفن ديفيد أن يجب النظر إلى مواد الترفيه (وإلى التسلية عموماً) وفق الفهم العلمي للمصطلح الإعلامي «المعلومات». تلك المصطلح الذي يعني الإشارة إلى إنتاج وتوزيع جميع أنواع المواد (أو الرسائل) الإعلامية، وإلى الطرق التقليدية التي توحي بأن «الأخبار» هي، منطلق بالمعلومات في حين أن التسلية ليست كذلك. هي فروع مختلفة. وتفرض مثل هذه الفروق أن الناس يجمعون شيئاً فشيئاً المعلومات التي نواجه عملية إنشائها المعاني بصفة أساسية من الأخبار. يرفض ديفيد هذا الطرح لأنه^{١٣٤}:

يتجاهل هذا الأسلوب في التفكير الطرق التي يستخدم فيها الأشخاص محتويات التسلية لفهم أنفسهم وعالمهم أو العوالم الأخرى. التي تتجاوز تجربتهم المباشرة. ولترجيح أعمالهم وتفاعلاتهم

الثقافية مع الآخرين إن قصور فكرة المعلومات على الأخبار مثلاً سوف يوحى بأن مايتعلمه الناس من التسلية ليس له أية شائخ مهمة على المعاني التي ينشئون بها، ويصنفون بموجبها، أو على تعليمهم في التوضيح.

يؤكد المؤلف ذاته الباحث الأمريكي و. رسل نيومان حين يوضح أن النقطة الغائبة أحياناً في معظم الدراسات الأمريكية لمصممي الأخبار والقضايا العامة، هي أن الرسائل المباشرة في وسائل الإعلام الأمريكية موجودة بالفعل ذات في الشكل الترفيهي، إن تقديم وجهة النظر الرسمية في نشرات الأخبار الشائعة للسيطرة الحكومية يمثل أحد الجوانب، هذا أمر يفكره المثالي ويفسره بسهولة، لكن المثيرات الأكثر دقة لتعميد ما هو مقبول وما هو غير مقبول سياسياً مما يطرح كجزء من مسار رئيسي من الإعلانات، والترويجية والتسلية ذات الاتجاه العنصر، يمكن أن يكون أكثر تأثيراً^(١٧).

يخلص المؤلف إلى القول بهذا ... نفضل المفهوم الأوسع للمعلومات، الذي يعتبر أن كل الرسائل لها إمكانية التأثير على التغطية التي ينشر، ويظهر، وتصرف بها الناس.

إن الترفيه الترفيهي ليس أكثر من مجرد شكل (أسلوب، وربما تقنية أحياناً) لتقديم محتوى ما. وهذا المحتوى يتم انتقاؤه ومعالجته وتوزيعه وتوضيحه من الإطارات المرجعي ذات الذي تنتقل منه ونشر المواد الأخرى (السببية والاجتماعية والاقتصادية).

● أما بخصوص علاقة الترفيه بالمعلومات يرى الباحث الأمريكي الفروم وغيره من أن مايتعلمه الطفل من التلفزيون يكون بمثابة كسب والتي ضمن البرامج المتعددة للترفيه^(١٨). ويؤكد الرأي ذاته الباحث الأسترالي غ. تويل، ذكرت جميع الأبحاث التي قامت بها، وعلى نحو متكرر، أن الأطفال يتعلمون من برامج التسلية والترفيه أكثر مما يتعلمون من البرامج التعليمية^(١٩). وربما كان هذا هو السبب الذي دفع الباحثة البريطانية الجادة، غيميلوايت إلى التأكيد على حقيقة أن الأطفال يتعلمون من مواد التسلية والترفيه أضعاف مايتعلمونه من المواد ذات الصلة التعليمية الباهرة والواضحة. ولذلك تدعو هذه الباحثة إلى عدم جعل البرامج إلى تعليمية وتعليمية وترفيهية، لأنها جميعاً ذات مهمة تعليمية، كما تدعو إلى ضرورة استخدام جميع مقومات نجاح البرامج الترفيهية لمعالجة الموضوعات التعليمية^(٢٠).

● تتماشى العديد من الترفيهي والأيديولوجي، ويميز نوع من الاعتماد المتبادل بين الترفيهي والتأثير الأيديولوجي، ويوضح التناقض الظاهري ما بين هاتين الوظيفتين^(٢١). صحيح أنه قد توجد دعابة صرفة، كما قد يوجد ترفيه صرفة، إلا أن منطقة تقاء الترفيهي والأيديولوجي هي التي تكسب الآن أهمية متزايدة، وعلى الصعيد العام، حيث تعامل وسائل الاتصال الجماهيرية

كافة لترسيخ هيمنة الفكر السياسي الحاكمة. فإن الممارسين الأيديولوجية الأساسية تجد تعبيراً لها في قطاع الترفيه.

وهذا النوع من «التلقين الذهني» indoctrination القائم بواسطة الترفيه هو الطائفة التقليدية لما يسمى بـ «الدعاية السوسيوولوجية» المصطلح الذي ابتكره النظر الفرنسي جاك إيلو (Eliot)، والذي يعني تلك الثقافة -الفعاليات التي يسعى مجتمع ما بواسطتها لتحقيق تكامل أكبر عدد من الأفراد، وتوحيد سلوك أعضائه وفقاً لنموذج معين- ونقل طراز حياته إلى الخارج، ومن ثم إلى الهيمنة على المجتمعات الأخرى.

يوضح إيلو أن مادة الدعاية السوسيوولوجية هي طراز الحياة، مأخوذاً كمختصر سياق اجتماعي أوسع، ومربوطاً بصورة وثيقة بالبيئة الحضاري والثقافي الذي يكون الأرضية اللازمة لعملية تعظيمه الكامل. وبالتالي يصبح هذا الطراز مادة الدعاية السوسيوولوجية ليس بسبب قيمه الثابتة، بل لأنه يجمع في بيئته المبادئ الأساسية لرؤية معينة للمجتمع. أما صلة الاجتماعية فلها تعني أن طراز الحياة هذا، موضوع الدعاية يمر بصورة متكيفة عن مفهوم معين للنظام الاجتماعي القائم في إطار أيديولوجية معينة، والذي يريد فرضه النماذج السلوكية التي تتميز عن غيره.

تتميز هذه الدعاية بلا سياسية مضماري الطرح، فهي تتجنب البهتان السياسي المكشوف، وتستلهم بدلاً من ذلك أنشطة غير أيديولوجية وغير سياسية عادية، أنتج جميع إطار ماسية علماء الاجتماع هندسة العلاقات البشرية، الرغبات، التقنيات، العادات، تصحيح انحراف من الشخصية سبل مختلفة للشهرة...). وهكذا تتم عملية تدنوع جوهر الثقافة السياسي، الذي يعتمد على التفاعل الأيديولوجي الذي يتم عن طريق وسائل تمثل السياقات الاجتماعية للأيديولوجيا.

كما تتميز هذه الدعاية بأنها ذات وجهين: داخلي (موجه إلى مجتمعاتها) تكون وظيفته السعي إلى تحقيق التكامل، وصهر الفرد في المجتمع، وخارجي (موجه إلى الخارج - تصدير الثقافة) يهدف إلى طرح صورة مثالية لمجتمعها، وفي المقابل تفكيك، وزعزعة الأنظمة الثقافية والاجتماعية الأخرى... وبالتالي تشكل المحور الأساسي في «الإمبريالية الثقافية» تهاجم الدعاية السوسيوولوجية أعين طبقات الوعي لتبليغ أسس الثقافة التي تكون سائدة ومتبقية في وجه الأنواع الأخرى من التأثير، مما يعني أن مفعولها لا يتحقق على الفور^(٢١).

في ضوء ما تقدم نتضح حقيقة أن الترفيه الذي يقدمه التلفزيون لا يقع خارج العملية الاجتماعية، ويصبح ممكناً بالتالي فهم آراء الباحث الأمريكي أريك بارنو (الذي يوصف عادة بأنه مؤرخ التلفزيون الأمريكي) التي توضح وثائق امتلاء مواد الترفيه بمضمون أيديولوجي. وكذلك فهم وصف الباحث الأمريكي المرموق هيربرت شيلر لقوة أن الترفيه لا ينطوي على أية أهداف

تربوية أو تعليمية، ينبغي النظر إليها باعتبارها أكبر المدخ في التاريخ، وثالثهما: «أن البرامج التربوية هي في الواقع أشكال تربوية... وأشكال تربوية أيديولوجية»^(١٢٦). وفي السياق ذاته يأتي قول الباحث الأمريكي ميلفن ديفلور: «يمكن رؤية الاعتماد القوي لوسائل الإعلام على النظام التربوي بسهولة أكثر في تعديل القيم والقواعد السلوكية»^(١٢٧).

٣-٣: الترفية والواقع

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: هل يعكس الترفيه التلفزيوني الواقع، أم أنه يخلق واقعاً جديداً غير اختصار موضوعات معينة، ومعالجة هذه الموضوعات بأساليب معينة، وبشخصيات معينة، وتقديمها بأشكال فنية معينة، من أجل تحقيق أهداف معينة؟

منذ عام ١٩٦٢ أوضح أحد رواد الفكر الاتصالي والفكر اليعلماني في كتابه «الراي العام» أن الصحافة تخلق صوراً في رؤوسنا، أو أرقاماً، وأن هذه الصور تقدم لنا معرفة الواقع الذي يشكل سلوكنا^(١٢٨). وجاءت في المصيبيات نظرية الفرنسي Céloration Theory لتؤكد أن وسائل الإعلام لا تعكس ما يحدث في العالم الخارجي، وإنما تعرض هذه الوسائل عالمياً يبدو حقيقياً، أو يتحول إلى واقع بالفضية للمشاهدين، وهذه تخلق المفارقة هذا الواقع لكنه غير واقع بالعمليات التي تحدث لخلق هذا الواقع. وإنما يشكو طوط بكوت وعرضي النضلة ويعبر ذلك بصح العالم الذي خلقه وسائل الإعلام حقيقياً في الأعتناء، وقد ألتستطيع البعض أن يميز بين هذا العالم المصطنع، والعالم الواقعي، وتري هذه النظرية أن مشاهدة التلفزيون، ولغات طوط، تأتي لدى المشاهد اعتقاداً بأن العالم الذي يراه على الشاشة ما هو إلا صورة كاملة للعالم الواقعي الذي يعيش فيه^(١٢٩).

ويوضح الآن أكثر فالكتر أنما مثل الرجال في كهف أفلاطون (الذين لا يرون سوى الظلال وليس الواقع) تقوم فعلاً بتركيب معان مطلق عليها للواقع على أساس ما تقدمه وسائل الإعلام، وإنما أصبحنا نشاهد بالزبداء عالم مشوه ووسائل الإعلام أكثر مما نشهد الحقيقة نفسها... وأتأ نرى مثلياً للواقع وليس الواقع نفسه. وتؤكد نتائج أبحاث أوبنهايم وسميث وديفلور المتعلقة بالمستلزمات الإذاعية والتلفزيونية: «أن وسائل الإعلام تقدم للجمهور صورة عالم معاد الياء He-constructed World وإن المواد الترفيحية لا تضع مثليتها أمام إيراد صححيح للواقع»^(١٣٠). ويسمي جيرينر العملية التي يملأونها التلفزيون كي يعرض نسخة مفتركة وموحدة للواقع الاجتماعي (بناء الصورة الموهمة)... ويصبح العالم الذي يقدمه التلفزيون نتيجة هيمنة الصورة أولاً، وهذا النوع من الصورة ثابتاً، عالمياً، وليس له إلا علاقة وأهمية مع الواقع الاجتماعي^(١٣١).

كيف استطاع التلفزيون تجريد الواقع من واقعيته؟

حقق ذلك أساساً من خلال تحويل الواقع إلى استعراض Spectacularisation. اعتمد سوسيولوجيا الإعلام الغربية - والفرنسية خاصة - بدراسة هذا الظهور، حيث يمكن التعهيد بين موقفين مختلفين:

- موقف يفسر الاندفاع التلفزيوني باتجاه الاستعراض بطبيعة التلفزيون ذاته، إذ يرى إيل إن التركيب الخاص للصورة في التلفزيون، والعلمية الحسية، جعلاً المشاهد يعيش علاقة خاصة مع هذا الجهاز، وعلى الرغم من كثافة العرض - وبسببه ربما - فإن المشاهد لا يرى كثيراً، ولا يستمع كثيراً. لذلك تم تحويل كل ما يعرف، وكل ما يلتفت، على شاشنة الاستعراض. إننا نحاطب اللذة ونحاطب الأحاسيس فنحلب اهتمام الجمهور، ولنجذب بالتالي اصحاب الإعلان ويرجال السياسة أيضاً. كل شيء، يصبح قابلاً للاستعراض. فمعين هذا الإطار تدخل البرامج الترفيهية والترفيهية والسياسية والاجتماعية بهدف التسلية. أما آلية الاستعراض فتقوم على التكلف والإخفاء، في أن معاً، كشف السمات وإخفاء التعالي، اللمم الإشارة إلى الإشارة. وبصبح سمة التلفزيون بالتالي نشر ثقافة استهلاكية فوامها الاستعراض والإثارة. لذلك تتطلب الصورة التي ينشرها التلفزيون إلى معرفة سطحية وثانية ومنه، يزيد بها طموح، فهو يهدف، وما يهدف، وما يهدف في الوصول إلى الجماهير بالتالي هو النشاط العامة والضيافة الشخصية¹⁷⁸. يتراجع تلفزيون الإبداع وسيطر تلفزيون التفاعل.

- الموقف الثاني، يربط الاستعراض بالمشاهد ذاته، يرى الباحث الفرنسي جون كزانوف أن الوظيفة الأساسية للتلفزيون للجسد في تحويل الواقع إلى استعراض. الاستعراض ليس الواقع، ولكنه يحاكي الواقع، لأنه يشبهه، لكنه ليس الواقع لأنه ليس سوى شبهه. الحاضر حاضر بقوة وفي الوقت ذاته غائب بقوة¹⁷⁹. الاستعراض إذن هو الواقع والتخيال معاً، هو الواقع المستلهم من قبل التخيال، أو التخيال المزج بالتقاليد. الواقع الاستعراض يعارض الواقع، ولكنه لا يكون استعراضاً إلا إذا كان من الواقع، أو بالتحديد شكلاً منوراً عنه. وفي هذا الخط بالذات يقوم الاستعراض بوظيفته الأنثروبولوجية التي تلخص الحاجتين: الحاجة للانغلاق داخل الظروف الإنسانية، والحاجة للانفتاح منها. من هنا يقرر كزانوف إلى استنتاجه المعروف، وهو أن هذا الاستعراض يأتي استجابة للحاجة الإنسان، ولواجهة طرفه الإنساني. يطلق الاستعراض الأسطورة، ولكن هذه الأسطورة متجذرة في طبيعة الإنسان، وفي الحركة المتناقضة المحددة لطرفه الإنساني¹⁸⁰. مرة أخرى - وبموجب هذه السوسيولوجيا - يكون الإنسان الفرد هو

التصويب في الخرافة الجديد الذي يضيفه كزائوف أنه يطلب هذا الإنسان - التداخل والتفدي - أن يمارس مسئولياته، وأن يتمكن من السيطرة على الآراء ويجعلها في خدمته، لأنه هو المسؤول أيضاً عن تحريره (يرغب في أن يتخضع قارة بأكملها من الواقع من خلال الاستعراض، ويصبح صانع ترفيحه الفكري، لكنه حين يعود إلى ذاته يتدارك نفسه ويمارس مسئولياته، ويكتف عن السيطرة في المنحصر).

- أطراف الثالث: يرى الاستعراض ويظهره ضمن استراتيجية القوى المهيمنة على التلفزيون، وسعيها لخدمة مصالحها من خلاله. إن عملية خلق الأساطير مسالة تخدم الفكر المهيمن. وفي هذا السياق يقدم الاستعراض التلفزيوني إنساناً لا زمنياً، ومختصاً لا يعرف الصراع الطبقي، ولا التناقضات الأيديولوجية الهامة إلى إعادة تحويل العلاقات الاجتماعية. كل ما يظهر على الشاشة الصغيرة عبر الاستعراض لا يتعلق بالممارسة الأيديولوجية، بل يرتبط بالشروط الإنسانية. يعزز كزائوف مسئولية تشويه الانعكاس إلى حالة غير شخصية (إنعز)، بذليل قوله إن المشاهد لا ينتج الأسطورة بلحمه الخاص، ولكنه مشاهد لغير ما تقدمه له مطبقاً. لكن السؤال المهم هو من الذي يقدم له إيتا لا تفرده أبداً، ليس لأن كزائوف ينسى أن يقدم لنا الإجابة، بل لأن مفهومه عن الإنسان للتداخل لا يطرح هذا السؤال أساساً، وبالتالي فإن الآراء المهيمنة بالنسبة له ليست آراء الطبقة المهيمنة. كما أن اعتراضه للثورة بأن الواقع موجود بملاقات السلطة لا يأتي في وقته، بل متأخر كثيراً³⁷¹. يتجاهل كزائوف أن المادة التلفزيونية عبارة عن خطاب أيديولوجي يتحرك في ظروف معينة، وينتج قوى معينة، وتوجه الجمهور معين من أجل تحقيق أهداف معينة.

ولماذا اندفع التلفزيون في هذا الاتجاه

يستطيع الباحث أم يميز بين ثلاث مدارس في استخدام التلفزيون: التلفزيون الخدمة (بريطانيا في البداية وبعض الدول الأوروبية الأخرى)، التلفزيون الترفيهية من أجل التمتعة (العديد من البلدان النامية)، التلفزيون التجاري (الولايات المتحدة الأمريكية أساساً). تؤكد التجربة التاريخية للممارسة أن هدف التلفزيون صوماً كان - وعلى الرغم من اختلاف المدارس - تثبيت الأمر الراهن وخدمة النظام الاجتماعي - الاقتصادي السائد.

اعتلت تيارات مهمة داخل السوسيولوجيا الإعلامية الأمريكية بتحليل هذه الظاهرة. وكتب عنها الباحث الأمريكي دانيال برين: «مباشرة، وأيضاً يتحول التلفزيون... إلى أداة لتثبيت النظام القائم، يخسر دهانه كميديان للصراع على السلطة، ويتحول إلى أداة لإنتاج هذه السلطة، وتجديد وتطوير

الثاني - ميكانيكياتها، ويصيح التلفزيون مهيأ لتقديم صورة مبهرجة عن الواقع، وعن القوانين الموضوعية التي تحكم الحياة نظور هذا الواقع. يبدأ التلفزيون بالضرورة والضرورة أيضاً تقديم معلومات وأفكار لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي. يبدأ، بالضرورة والعشية أيضاً، عملية تضليل Manipulation، وعملية التضليل هذه هي أداة للظهور وسيلة لتطويق المصاهير - بسيطر الإنتاج النمطي - القوالب الجاهزة Stereotypes على الإنتاج التلفزيوني، شكلاً ومضموناً وإغاة وتعجيز - بالتالي - المادة التلفزيونية عن مساعدة المشاهد على فهم قوانين تطور المجتمع، وإبراز العلاقات المتبادلة بين الظواهر المختلفة، وتخلل المادة التلفزيونية، بالتالي، في تكوين تصور نمطي لدى المشاهد. ولذا، خبرة العقود الأربعة الماضية كيف أدى التضليل الإعلامي دوره بنجاح. وكيف تحول (إفعل) عوامل كثيرة ومطبعة أهمها التطور التكنولوجي وتعميش وأجهز وسائل التثوير الأخرى) إلى الأدلة الأساسية للمهمة الاجتماعية، وكيف انتقلت العناية إلى تدابير جديدة⁽³⁷⁾.

تصبح المهمة الأساسية لوجبة الترفية التلفزيوني الرافعة، والتي تستمد مرجعيتها من الإطار المرجعي ذاته للأطوار والمواد الأخرى، وسيلة لتعزيز وجهات النظر، وإتباط السلوك المؤسساتية السائدة، وأداة البقاء على الوضع القائم. وبصريح، بالتالي، أمراً يمكننا فهم مقولة أريك بارنو الترفية الشعبي هو في الأساس نداء تروج الوضع الراهن⁽³⁸⁾. وهي المقولة زانها التي اكدها بارنو في بحث سابق. ولكن على نحو أوضح وأعمق، الترفية هو وظيفة تخدم لدعم الأفكار المقبولة والمقررة. وهناك مكافئة عاكسة صليمة تنشأ عن الترفية، هي تضليل التثوير. ولكن الفعل النهائي هو تجديد قبول تلك الأفكار، فالمقولة هنا تكون ضليمة⁽³⁹⁾.

كيف يمكن الخروج من هذا «المازق» وكيف يمكن تصحيح المسار؟ يوضح الباحث الفرنسي جان ماري بيام أن سوسيولوجيا الإعلام الغربية تبرز عموماً ثلاثة تيارات أساسية في معرض الرد على هذا السؤال. يمثل التيار الأول مايسمى باليمين الإعلامي، الذي يعترف ويقر بكل مايقابل من تلفزيون الثقافة والتضليل وتزييف الواقع واسطرته. ولكنه يعزو الوضع الحالي للتلفزيون عموماً إلى أسباب تتعلق بالهيروفرطية، وغلبة الطابع التجاري، وسيطرة الثقافة الجماهيرية، وضعف الإبداع عموماً. أما التيار الثاني فتتلمذ الاتجاهات اليسارية المتعددة والمختلفة، والتي ترفض هذا الواقع التلفزيوني، وتدعو إلى تحويل التلفزيون إلى أداة تضالفة لممارسة الصراع الاجتماعي. أما التيار الثالث فيرفض رؤية وتفسير وحلول التيارين السابقين، ويعتقد أنهما يتجاهلان حقيقتين أساسيتين: أولاً، أن التلفزيون ليس منعزلاً عن المجتمع، بل هو متجذر في صلب التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية، وفي قلب السلطة التي تحمي لهذه التشكيلة طابعها الخاص. أما الحقيقة الثانية، فهي أن التلفزيون ليس مجرد أداة للصراع، بل هو ميدان الصراع وموضوعه، وبالتالي فإن التلفزيون ليس مجرد وسيلة لغرض أيديولوجيا البلية (أو

الطبقات) الهيمية. إن النظرة إلى التلفزيون كمجرد أداة، لا تتم من فهم عملي، وهي نظرة محدودة وخفيفة. وذلك لأنها لا تفهم السلطة إلا في تكرار ميكانيزماتها، وليس في إنتاج ذاتها في ظرف تاريخي محدد. إن سلطة الطبقة الهيمية موجودة دائماً هناك، وتمثل وظيفة التلفزيون في إعادة إنتاجها، والحفاظ على هيمنتها⁽³⁴⁾.

3-1: آثار الترفيه

تحول الترفيه إلى صناعة، وظهرت وترسخت صناعة الترفيه، وخطمت هذه الصناعة - كغيرها من الصناعات - لقوانين الاقتصادية (العامة والعالية) التي تتحكم بعملية الاستثمارات المضممة. ظهر التركيز على الصعيد الوطني أولاً، ثم الدولي، وظهرت التجمعات - الاحتكارات (الشركات مافوق القومية) المتعلقة، المتعلقة مع قوانين ومتطلبات السوق من جهة، والالتزمة بالتالي بتحقيق الأرباح، والمتعلقة أيضاً بقوى النظام السائد، والملتزمة بالتالي بتطبيق مهام ذات طابع سياسي-اجتماعي-ثقافي.

يستطيع الباحث أن يميز في سوسيولوجيا الإعلام الغربية بين اتجاهين رئيسيين بخصوص تحديد طبيعة ومضمون تأثير مواد الترفيه التي يلقبها التلفزيون **● يرى الاتجاه الأول، وهو السائد عموماً، أن مواد الترفيه تشترك أساساً سلبيات على الفرد والمجتمع. ويمكن تحديد أبرز هذه الآثار على النحو التالي:**

- تؤدي مواد الترفيه بتلقيها إلى الانفلات من الواقع. يرى هذا التقليد أن إحصائه بالواقع ينتهك، فيصبح أقل مقننة على مواجهة مشاكل الوجود اليومي، فيندفع بالجاه اللامبالاة. وقد تحدث الباحثان الأمريكيان لازمنسليد وميرتون عن «الوظيفة المنومة للاتصال» التي تكرس التخدير لا اليقظة.

- تكرس مواد الترفيه السلمية وتقتل الإبداع. يحرف الترفيه انتباه الناس عن الشؤون الاجتماعية المشتركة، وعن المشاركة الفعلية في شؤون المجتمع، ويحطهم تابعين سلبيين للتسلية، ولم يعدوا يشعرون بأية متعة أخرى، ويتحولون إلى منجمين سلبيين لمواد الترفيه التلفزيوني.

- تكرس مواد الترفيه التلفزيوني عزلة الفرد وعزلة الجماعات. وتصبح الحياة الأساسية للفرد في المجتمع الجماهيري هي العزلة. والفرد المعزول أقل مقارعة، وإقناعه أسهل.

- كما تؤدي مواد الترفيه التلفزيوني إلى إضعاف الرغبات لدى الفرد، ذلك الرغبات الذي منه ينطلق التفكير في التغيير الاجتماعي. إن التلفزيون، وهو يفعل ذلك يساهم في ميلاد المجتمع ذي

بعد الواحد⁽³⁷⁾. إن اللهو غير الخلاق هو في المحصلة الأخيرة، كالعمل غير الخلاق، نتاج سلطة وسيطرة، والهدف منه إخضاع الآخر فكرياً وثقافياً. وهكذا يتحول التلفزيون ليصبح الأداة المثلى لتحويل الجماهير إلى جمهور متعزلة، مغلفة، غير خلاقة، تهدف إلى الجهد الأقل، وتتصور نمو انماط هادئة من الاستهلاك الترفيهي. كما يتحول التلفزيون ليصبح أداة لنيل الفعل، وليس لنفع الفعل، وإلى أداة إيمان على استهلاك البرامج، كل البرامج، بما فيها المسلة. بزاد التعلق بتسل هذه البرامج، ويزداد الطلب، وتتوسع مقولة أن آلية التلفزيون هي آلية قائمة على الإغصاع

- يكرس الترفيع التلفزيوني النمطية والتماثل. إن دخول وسائل التلاعب الأيديولوجي المختلفة إلى السوق، يجعل الثقافة مقتصرة على تنظيم العقول، وجعلها متماثلة، وتحويلها إلى عامل مساعد على التملص والهروب والقبول. إن التماثل والهروب طريقتان لإبعاد العقول عن كل إسهام مبدع في الحياة العام⁽³⁸⁾. تحول التلفزيون إلى آلة متحركة للسيطرة على العقول لأنه نجح في إقامة اتحاد قائل ما بين برامج مسلوطة الحيوية بصورة متعقدة (الثلاثة المظففة للوهي والسببية للفوائد)، ومابين تكنولوجيا تبعت على الفنتور (الانكسار وطرق التعرض لها)، وما بين همود جيني - عطلة (مطوس التعرض)⁽³⁹⁾.

- وأخيراً يكرس الترفيع التلفزيوني نوعاً مدمراً من الطفولية السلبية والاستكالية الغامضة والتسوية. يجري إعداد أكثر البرامج في أمريكا من أجل جمهور شعبي، وهذه البرامج لا تتخاطب إلا الجانب غير الشاضج لدى البالغين. ولقد سبب هذا التطوير الترويجي للمسئول الثقافي في البرامج الكبرى التوجهة إلى الجمهور، طغوية فعالية لديه، ويسر التلاعب، وكما لاحظ بومسغان في كتابه «تسوية حتى الموت» لم يبق في هذه البرامج سوى تركيبة وظيفية من الحكايات البسيطة، وصحافة شعبية، وبرامج منوعات مهيمنة على الهضم لتخطلها إعلانات تدعو الناس إلى شراء منتجات لا فائدة منها، ولها متجو هذه البرامج - حتى لا يكون لدى الجمهور أي حس نقدي - إلى استخدام «الإيجاز» أو «القصير» ويقولون لهم بطريقة ما: نحن نعرف أن هذا البرنامج طامح ونحن نعرف أيضاً أنكم نعرفون أنه كذلك، ولكن تعالوا نلهو. وتتسلى⁽⁴⁰⁾. وتتمهد النعنة السلبية لاستعراض الصور طريق التروير من الطفولة المتطورة إلى المخطوطة السياسية⁽⁴¹⁾.

● الاتجاه الثاني في سوسيولوجيا الإعلام الغربية، يرى أنه يجب ألا نعتبر المضمون هو العامل الحاسم في التأثير نظراً لعدم وجود صلة وثيقة بين المضمون والتأثير. يرى الباحثان كاتز وبولكر (منظرا هذا الاتجاه) أن انحصار نظرية الاتصالات الاجتماعية يستثبطون التأثير وسائل الإعلام من طبيعة مسلوها، ويؤكدان أنه - وبالعكس - لا يوجد أي ارتباط متباين وضروري بين مادة ترفيحية وآثار الترفيع. إن محظي المضمون يكتشفون بكل تأكيد عن تشويه كبير في تشويه الواقع.

يبد أنه لا يمكن الاستنباط ألباً أن التشويه يؤثر سلباً على الأشخاص الذين يتعرضون. كما عارض الباحثان مانيك وروبي الاتجاه الأول ورفضا أن التشويه يقوم في بعض الظروف بتدوير إبتاهي⁽¹¹⁴⁾. كما تحفظ الباحث الأمريكي نيومان على مقولات أصحاب الاتجاه الأول. وأكد أن وسائل الإعلام الجديدة سوف تفسح المجال أماما العودة إلى الديمقراطية السياسية التي شهدتها الأزمنة السابقة⁽¹¹⁵⁾.

كما برزت في موسيولوجيا الإعلام الأمريكية آراء متعددة بخصوص تأثير الترفيه التلفزيوني. يمكن وضع أبرزها على النحو التالي:

- تراجمت وسائل الترفيه التقليدية الشعبية (بريما انتشارت تهايا رواة الحكايات. والفريق الجوال. والمغنون الشعبيون...) ليهل مطلقاً إنتاج أكثر تخصصاً وتبرعاً وجاذبية. تقدمه وسائل الاتصال الجماهيري بأسهل وأرخص الطرق. تمت عملية «تقنين» الترفيه. وتم ربطه بإحكام بالاستراتيجيات الكبرى المالية والايديولوجية للأنظمة والوسائل.

- ازدهر الطابع الأمريكي. وازدادت ظاهرة «إبركة» الترفيه العالي. فإن جعل الثقافة العامة الأمريكية وخاصة الثقافة التي تقدم لشباب العالم شي. وأصبح من المنظر القلوف للشباب في أية عاصمة من عواصم العالم الثالث. ولم يزلون الجوائز الأولى (ريشون الكوكاكولا. ولفون أحدث أواني الراديو⁽¹¹⁶⁾). وتحتس هذه الظاهرة الوزن السياسي والاقتصادي والاتصالي الأمريكي. كما تعكس تكثيف الجهود لتخريف الترفيه في أنظمة الاستراتيجيات الكبرى للأنظمة والوسائل. تعود إلى الأذهان نبوة ماركس وهان من حتمية التجانس الثقافي حين يؤدى التطور التقني إلى إيجاد شروط جديدة للحياة حيث تزول الشروط القديمة للثقافات التقليدية. وتظهر إلى الوجود حاجات جديدة. تقود في بدايتها. ثم تصبح عامة. على مستوى ثقافة الجماهير. ماهر سليف في رؤية ماركس وهان التنبؤية (بريما التي تتحقق) أنها تتحدث عن تجانس ثقافي في عالم تتعده فيه الثقافات المحلية. وأن الثقافة الوحيدة السائدة ستكون بالضرورة الثقافة الأمريكية شكلاً ومضموناً. وفي النهاية يمكن القول إن ظاهرة التجانس هذه ليست سوى شاح عيالي التطور الاقتصادي والتكنولوجي لا حدود لها⁽¹¹⁷⁾. وفي ضوء ذلك نلهم حديث شيلر عن وجود منظم - مؤامرة للسيطرة على سوق العالم الثالث عبر ترويج إنتاج هائل من البرامج الأمريكية التي تحلق أهداف الترويج للمنشجات الأمريكية. وتكون النتيجة النهائية لسيطرة التسلية الأمريكية هي نفوذ وسائل الاتصال الأمريكية⁽¹¹⁸⁾.

- فخر الإنتاج الترفيهي الأمريكي (الجناب والرخيص والمثلث والشفرج. والمجاني أحياناً) الأسواق العالمية. وسيطر على شاشات التلفزيون في أنحاء العالم كافة. بدأت المظروف من

«الأمركة» تظهر وتتصاعد. وبدأت الجهود للحد منها (وخاصة في أوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا). عبر انتقاء الأفضل، وتشجيع الإنتاج المحلي نوعاً وكماً. ولكن الظاهرة تزداد ترسخاً في البلدان النامية. وذلك نظراً لعدم امتلاك هذه البلدان للقرار الملمس للحد من هذه الظاهرة، ولتعدد ثلثين التوليد القارية والبشرية الثقافية لتطبيق ذلك. وهذا ما يفسر لماذا أصبحت دول كثيرة في مهمة الحد نسبياً من ظاهرة الأمركة، في حين أن معظم بلدان العالم الثالث فشلت في ذلك.

- دفعوا المنافسة، واستعمال تعاطف وشراصة التزعة التجارية، وتعاظم التكاليف، باتجاه تقليد الأعمال الترفيهية الناجحة. الأمر الذي فاقم مشكلة التشابه، التي أصبحت السمة الغالبة على الإنتاج الترفيهي والتلفزيوني منه خاصة. وهذا من شأنه أن يوسع الطابع النمطي لهذا الإنتاج، ويحد من إمكانات الإبداع فيه. تزداد الآثار السلبية لهذه الظاهرة في البلدان النامية بسبب إقدام الكثير من الأعمال الترفيهية التلفزيونية المحلية على تقليد الأعمال المستوردة وخاصة الأمريكية منها.

- أدى الإصرار على إعطاء مواء الترفيهي - وخاصة الأمريكية منها - وعلى الأخص تلك المواد المنتجة خصيصاً للتصدير إلى أسواق البلدان النامية، إلى التقلبات التجارية و السياسية والاقتصادية، إلى بروز ظواهر سلبية كثيرة ما يتم الحديث عنها (مثل الانحدال والسطحية والنمطية والفضوض - البغ). ولكن الظاهرة الأكثر خطورة (والتي كان ما يتم إيرادها) تتمثل في العمق الثقافي لهذه المواد. وإعجابها من قبل أي شيء، عن الثقافات المحلية لتدوّل التي تأتي منها. ساد إنتاج مواد الترفيهي التلفزيوني (وخاصة الأمريكية منها) وفق قانون «بخصاص نجاح المنتجات الترفيهية عكسياً مع وجود ويزور ظاهرها الثقافي المحلي المظهر». ولذلك لابد من تخفيف، وصلياً «تطهير» هذه المواد من أي مشغول ثقافي «محساري أصيل محلي وخاص». تحول النجاح عملياً إلى «سلعة» موجهة إلى «مطلق» نوع. قد نجد من يبرر ذلك ويعزّيه إلى تشابه الأنواع (وخاصة في المجتمعات ذات المستوى الحضاري المتقارب). ولكن من المؤكد أن هذه الظاهرة رسخت نمطية وسطحية (وربما أحياناً ثقافية) تسم كغير من منتجات الترفيه، وأخذتها شحنة الإبداع، والقدرة على أن تكون جسراً للتواصل بين الثقافات، وللتعارف بين الشعوب. أصبحت تقدم «منازع» شائعة (حسب الطلب كما يزعمون). لا تمتلك أية هوية ولا أية خصوصية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة مع تزايد الطابع العالي الترفيهي، الناجم بدوره من ازدياد الحفا العالية للعالم ولوسائل ووسائل الاتصال. وكذلك مع تزايد انتشار ظاهرة الإنتاج الشفراء التي تساهم هي أيضاً في إضعاف السمة الثقافية المحدودة للترفيه.

- يؤدي الإصرار في تقديم الأفضل (والثقافي أحياناً)، وخاصة في الإنتاج المحلي، إلى تقديم

صورة ودياً عن الواقع، ولكنها صورة هشّة، سرعان ما تنطمح هذه أول اتصال مع الواقع الحقيقي.

- أدى استخدام مواد الترفيه من أجل التأثير عبر المعلومات إلى إخضاع، حتى المعلومات إلى متطلبات الترفيه، وإلى متطلبات الوسائل المختلفة لإيصال الترفيه. تبرز هذه الظاهرة خاصة في برامج المسابقات والألعاب، ويزداد التركيز على هذه البرامج نظراً لتزايد مقبولها التثريّة.

- تؤكد أبحاث إعلامية كثيرة حقيقة أن الأثر التراكمي للترفيه (بالإحصائيات التجارية المعروفة) يؤدي بالتأكيد إلى إبعاد المثالي عن مشاهدة أية مادة جدية. ويدفع التقدم التكنولوجي، الذي يؤدي إلى اتساع مجال الاختيار، وبالتالي التعرض، باتجاه تقليل تنوع المشاهدة. ويصبح المشاهد قادراً على تعميق إيمانه لمواد الترفيه التي تعرضها قنوات كثيرة، والتي يمكن استبدالها، في حين أنه في ظروف سابقة (وجود قناة واحدة أو اثنين) كان يكتفي بالقدرة المحددة من مادة الترفيه، ويحسّر - لمشاهدة مواد أخرى.

- تعاطف القدرة الإنسانية للترفيه: تتأثر الآراء التي تعتقد أن المشاهد ينظر إلى التلفزيون (وإلى مواد الترفيه خاصة) نظرة غير جدية، وبالتالي فإنه لا يأخذ ما يشاهده مأخذاً جدياً، بل يراه عبارة عن متعة أهية. الحقيقة لا تختلف في تأثير الوسائل المختلفة.

- تؤدي كثافة الإنتاج الترفيهي، وكثافة التبادل عليه إلى أن تصبح الرسالة الإعلامية (المادة الترفيهية هنا) هي العامل القوي والسيطر، بينما تبدو الوسائل الإعلامية التي تحملها وتقلها (التلفزيون، مطبوع أو إلكتروني، فيديو، مسرح، مجلة... إلخ) مسألة ثانوية، على حد تعبير شيلر. وهذا من شأنه أن يقلل الرسائل لأنه يحرمها من الإمكانيات الهائلة والفنية المتصوصة اللغة التعبيرية للوسائل المختلفة.

- تركز مواد الترفيه التلفزيوني، وخاصة المسلسلات والتمثيليات، أسلوب الانفعال في معالجة الواقع، وتعمد رموز الفعل، وذلك نظراً لأن هذه المسلسلات غالباً ما تقدم مادتها بطريقة انفعالية، تقتصر إلى هذا الحد أو ذاك إلى التحليل والتفسير.

- يؤدي إخضاع المادة الترفيهية التلفزيونية بشكل مطلق لمعيار المرافعة والقدرة على جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين إلى أن يكيف الكاتب التلفزيوني مادته (موضوعها ومعالجتها وطرق عرض وتقديم) مع متطلبات العن ومزاج المشاهدين.

- بدأ المد الترفيهي العارم يترك آثاراً سلبية على وسائل الاتصال ذاتها. ويعد الباحثون الأثر الذي يمكن أن تتركه صناعة الترفيه على وسائل الاتصال على النحو التالي: سوف تلعب

جميع وسائل الاتصال دوراً متعاضداً في مجالات الترفيه. إن الأعداد المتزايدة من المستهلكين يتوقعون من هذه الوسائل أن تزودهم باللمعة والارتقاء والترويح، وليس بالمعلومات فحسب. إن تعزيز هذه التوجهات يهدد بإمكانية تشجيع التفاعلات الأخرى تعزيز استخدام أوقات الفراغ على نحو يفي بالحاجات الحقيقية الثقافية للأفراد والجماعات بدلاً من السماح بأن تسيطر عليها المصالح التجارية ويصعد بشكل مألوف^{٢١}.

٣-٥: جمهور الترفيه التلفزيوني

هل يمكن الحديث عن جمهور خاص للمواد الترفيهية التي يقدمها التلفزيون؟ نحاول استعراض الحقائق التالية:

- تؤكد الأبحاث الإعلامية أن ثمة دوافع عديدة للإقبال على مشاهدة التلفزيون. ولكن دافع التسلية هو أقوى الدوافع. وبالنسبة لمختلف الشرائح، كما تؤكد الأبحاث أن الشغلي يبحث عن التسلية في مختلف وسائل الاتصال. ولكنه يأخذ تسلية من التلفزيون أكثر مما يأخذ من الوسائل الأخرى. مجتمعاً، وهذا مايفسر لماذا يقضي أمام التلفزيون وقتاً أطول مما يقضيه في التعرض لوسائل الاتصال الأخرى. مجتمعاً، وتوافق نتائج الأبحاث أيضاً أن أكثر أفراد التلفزيونية جماهيرية هي مواد الترفيه.

- ثمة نزوع فطري في الإنسان نحو الاستمتاع والتسلية. ومرد ذلك حقيقة أن المنظومة الذهنية ليست هي للوجه الوحيد لرغبات وبنوافع وسلوك الإيمان وقيمه. هناك منظومة عاطفية - نفسية تلعب دوراً كبيراً في حياة الإنسان. ولتجده يقبل على الترفيه بدوافع نفسية أساساً.

- يشكل الترفيه القاسم المشترك الأعظم للشرائح المختلفة لجمهور التلفزيون. ويختلف بدرجة بالغة مستوي المنظومة الفكرية في مجال العلم أو العمل أو التخصص من فرد إلى آخر. أو من شريحة اجتماعية إلى أخرى. ولكن هذا الاختلاف يوجد بشكل أقل من المنظومة العاطفية والنفسية للفرد أو للشريحة الاجتماعية. تفسر هذه الحقيقة إقبال الجمهور عموماً، بمختلف شرائحه، على الترفيه.

- أكدت أبحاث كثيرة (ميكافيتش ٨١، وماران وشويزي ٩١) أن النظم، وبالتالي وسائل الإعلام قد تختلف. ولكن استنادات الناس تبقى واحدة (أو الأقرب إلى الواقعية تبنى متشابهة) بغض النظر عن طبيعة النظام. كما أكدت هذه الأبحاث أن أنواق الجماهير العرضية متشابهة إلى حد بعيد.

وخاصة في المجتمعات المتفارية من حيث السقوى الحضاري. وهذا ما يفسر سعة انتشار مواد الترفيه، واتساع عوامل نجاحها في دول ومجتمعات مختلفة. كما يفسر تشابه النتائج التي توصلت إليها الدراسات الغربية والسوفيتية (سابقاً) بخصوص المكون الاقتصادي للجمهور⁽¹⁴⁾.

4- دراسات تطبيقية

4-1: المسلسل التلفزيوني

● في الشكل السرد

المسلسل (كما يقول أبرتهشتاين، وروافقه الكثيرون، وفكره الممارسة) ليس ناقلاً محايداً للمضمون، بل إن الشكل كالتصميم شاملاً، صنع من التزام في الكتابة المرتبطة بالتطبيقات الاجتماعية وبصرها، وذلك عبر دأنا أيديولوجي، والأيديولوجيا لا تدخل بعد انتهاء المسلسل (أو البرنامج) بل هي تدخل أول غير شكله. الأمر الذي يؤكد حقيقة أن الشكل الذي تلغظه السلسلات التلفزيونية ليس ناقلاً محايداً للمعنى (المرحلة - المحتوى).

- إن أبرز ما يمكن ملاحظته على السلسلات التلفزيونية هو هيمنة أسلوب السرد، بل هيمنة نوع محدد من السرد، هو سرد المثلث والامتداد، والتلفي. أي السرد بمعنى الحكاية، وليس إطلاقاً السرد الهادف إلى إنتاج معرفة، أو السرد الذي يبرز العلاقات السببية، ونتاج فيه، بالتالي، الأسباب والنتائج، أي أنه سرد غير خطي إطلاقاً، بل سرد يجعل المسلسل يضاهي عملية التصوير الأيديولوجي للشرح الذي يوظفه القاصون بالسرد أنفسهم.

تفرض هيمنة هذا النوع من السرد، وتستدعي نهجاً معيناً من القراءة النقدية، يحصل المشاهد على أهم التركيز على مضمون القطعة أو المشهد أو الحلقة أو حتى للمسلسل ككل، بل أن ينصرف كلها إلى متابعة، وتوقع، وتحليل ما سوف يلي، ناسخاً وبسطةً بذلك علاقات الاستمرارية في المسلسل قبل أن يكتشفها، وقبل أن يدركها، كما يدفع المشاهد إلى التعرف السطحي على الحدث- الواقعة، ويصعد عن الاهتمام بمعنى ومغزى ودلالة هذا الحدث - الواقعة. المسلسل، بمعنى ما عبارة عن وقائع، والوقائع التي تلغى ومشهد هي مادة السرد، وهي المعنى الذي يصوغه السرد، ويريد إبراز أسسه الأيديولوجية. هذا المعنى لا تلغى الوقائع الموضوعة، بل تلغى حركة السرد، وتصبح، بالتالي، حركة السرد في السلسلات التلفزيونية ليست تفكيراً بواقعة، بل إنتاجاً لوجية نظر محددة. المهم هو الطريقة التي ينتج بها الخطاب التلفزيوني⁽¹⁵⁾. ويؤكد شيلدر أن

ما يعكس الطابع السلمي لهذا النوع من السرد الجوهري من الأساس طريقة التقديم التي تعتمد سياسة التفتت (Fragmentation)، والتي تصل إحدى ذراعا وقطع حتى الحلقة الواحدة من السلسلة بعدة فواصل إعلامية. وكذلك بأسلوب المعالجة الذي يقوم على أساس النظرة البصرية Focalized View، التي تقدم المشاكل في بؤر، بدلا من رؤيتها وتقديمها بوصفها أبعادا في كل واحد⁽¹⁴⁾. يضع هذا النمط التهيمن العلاقة كشكل وليس كخطاب، ويقوم على قبولها وليس على معادلتها.

يوضح الباحث الأتاني ولذكائك أبرز أن علاقتنا بالأعمال الفنية السموية تختلف بشكل أساسي عن علاقتنا بالرسم أو التصوير. فالتوحة الفنية، بالكلية، في مقابلتنا في وقت واحد، ولكن الوقت الوحيد الذي نجرب فيه رواية بالكلية أو فيلمًا بأكمله هو حين نكون قد انتهينا من تجربتهما. أي حين لا نعلم فرائضهما. وبدلاً من أن يكون القارئ خارج العمل متأسلاً إزاء بوصفه كلاً، فإن قارئ السرد يستخدم ما يدعوه أبرز «وجهة نظر مشقة»، موضعها متغير على نحو مستمر، داخل النص نفسه، أي أن أي سرد ينسفن حركة القارئ، (أو المشاهد) خلال النص من جملة أو نقطة أو مشهد إلى الذي يليه... **يوهي مصطلح وجهة النظر المتحركة**، ويؤكد على البعد التعاقبي (الحاصل بمرور الوقت). ويصف أبرز هذه العملية بأنها شارب بين الاستقبال (أو التوقع)، وبين الاستيفاء (ما نذكره حتى تلك اللحظة). وتقدم نظرية أبرز «فائدة الفرات» بوصفها ملء الفراغ بين الأجزاء، والمشاهد، على تمييز سيميولوجي بين التنظيم الترابي والتنظيم التعاقبي... ربما أن السرد التخييلي (وهو ما يعني في هذا البحث) لا يعطينا أية مواقع مرجعية مادية تنظم بواسطتها زواله، فإننا نكيف على نحو متواصل، سنورثنا عنه لتلازم مع المعلومات الجديدة التي يقدمها لنا النص... إن الصفة المميزة في الأنلام والبرامج التلفزيونية هي - على نحو أكيد - أن معدل (مترعة) قرائتنا إياها، بخلاف قرائتنا للأدب، هو من معدل النص (الشريط) ذاته، لا من فعالية قرائتنا، وتطلق الصور بسرعة حسب معدل مرور صديقاً لا يمكن تغييره⁽¹⁵⁾.

- تتميز المسلسلات التلفزيونية بالعلاقة في التركيز على البعد النفسي في السرد كإرضية تتحرك عليها العلاقات بين الشخصيات. الأمر الذي يجعل المسلسل يحصل الواقع إلى مجرد استعراض لا يعرف الصراع، وبالتالي يجعل المشاهد يعتقد أن كل ما يحدث على الشاشة لا يتعلق بالممارسة الاجتماعية، بل بالمشروط النفسية والإنسانية لهذه الشخصيات المتحركة. وبالتالي لا تعبر تصرفات الشخصيات عن بنية العلاقات الاجتماعية التي تعطيها معنى. بل تدور عن صورة مفعو نفسي وشخصي في تركيب هذه الشخصيات. تؤدي هيئة البسيكولوجيا على تنظيم العالم المشغول إلى توظيف الاجتماعي كذريعة فقط للسرد، وإلى تقديم للمشاكل

الاجتماعية ليس باعتبارها مشاكل فعلية ملموسة، بل باعتبارها مشاكل روائية مختلفة لضرورة السيناريو⁽¹⁷⁾.

- يأخذ السلسل التلفزيوني طابعاً واقعياً شكلياً أو نظرياً فقط يتم تغييب الواقع (الواقعي والحقائقي)، ويتم إبراز واقع مطهري- شكلائي، لا واقعي. يأخذ السلسل خصائص سطحية- مطهرة من الواقع، كما يأخذ شحنة من معطيات الواقع من خلال لباس أو سلوك أو أسماء الممثلين، ومن خلال نوعية الديكور المستخدم، أو المشاهد وأماكن التصوير المختارة، ولتحول الدراما إلى رومانتاج مصور، تظهر فيه الصور - بالضرورة - الأشياء من الجملة، وأشياء من الواقع المعيش، وتحاول إعادة إنتاج الواقع نظرياً. وهذا ما يجعل المشاهد يعيش في وهم المعرفة التكميلية، بينما يكون السلسل، وبشكل واضح ومتعدد غالباً، يقوم بمهمة تدريب والتأثير أيديولوجيين محددين سلفاً⁽¹⁸⁾.

- تهيمن على السلسلات التلفزيونية غالباً كتابة التلخيص، وتتم الاستفادة إلى حد كبير من معطيات نظريات النموذج للتأثير غير المباشر والرموز إلى. أثبتت الأبحاث الإعلامية ضخامة التأثير الذي تحدثه السلسلات التلفزيونية على سلوك المشاهدين من خلال الآلية التالية لنظرية النموذج: يلاحظ أحد أفراد الجمهور شخصاً (نموذجاً)، ثم يركز اهتمامه عليه، ويسعى للمشاكل معه، ويحصل المشاهد بذلك، وعبر برامج إلى استنتاج لا واضح بين النموذج (سواء كان شخصاً أو موقفاً أو سلوكاً أو فوجاً) الذي يسعى التمثال معه سيكون مفيداً وبالتالي له، ولذلك فهو يذكره عندما يواجه ظروفًا مشابهة، وبذلك، بالتالي، السلوك ذاته⁽¹⁹⁾.

- تقدم السلسلات التلفزيونية غالباً إما رؤية أو معالجة مسطحة لقضايا مهمة وجدية ومعقدة، أو تقدم قضايا فردية أو عاطفية أو مثقطة «مفرككة»، وهي في هذا كله تقدم صورة مزورة عن الواقع، ويساهم في تكوين وهي زائف لدى المشاهد.

- تقدم السلسلات التلفزيونية غالباً شخصيات نمطية - مسطحة، شخصيات توجد، وتطور، «كبسة زر»، ولا تمتلك القفود، الذي يجد في البنية الدرامية للسلسل المناخ والأرضية اللذين يجعلان الشخصية متعاسكة ومنطقية ومقنعة وواقعية. فكما تم تطويع الواقع من واقعيتها، والقضايا والظواهر من مضمونها، كذلك تم تطويع الشخصيات من لوانتها، وتغريدها، وتكويناتها، وتم تحويلها إلى رمى كرتونية.

- تطورت عملية تقديم النماذج، وأخذت أبعاداً جديدة، مع تبلور المهمة الجديدة للسلسلات التلفزيونية والمثقلة في تجسيد وتقديم وترويج «نماذج حيوان» يوضح المفكر الفرنسي جاك إيل في نظريته عن «الدعاية السوسيوإيجيولوجية»⁽²⁰⁾، أنه يتم الاختيار على إظهار نماذج معينة لنماذج الحياة

غير صورة يونانية للمجتمع، كانت قد رسمت وفق تقليد المرد الواقعي الموهود. وهكذا تكون التمازج ملموسة، فهي تظهر بنية سلوك فعلي الأشخاص، وليس كبنى نظرية أو تجريدية. كما هو الحال في العلم أو في الكتابات النظرية. بمعنى أن هذه التمازج التي يتكون منها طراز الحياة هي أساساً عناصر لما يسمى بالصورة الميكولوجية للفرد، والتي تكون بدورها عنصراً هيكلياً لصورة التخصصية الاجتماعية، التي لا تتفصل عن الصورة الأوسع للخطية الاجتماعية.

تشكل الصورة الميكولوجية للفرد والصورة الاجتماعية المرد الرئيسي لتقديم طراز الحياة في الدعاية الماركسيولوجية. ويتطلب هذا تقديم الفرد-النموذج لغير معزول عن محيطه الاجتماعي، بل مغروصاً بقوة في الواقع، أي ينبغي أن تكون الصورة التي يقدمها للسلسلة صورة فرد متكاملة مع صورة الخطية الاجتماعية. وتمتلك العلاقة بين الصورة والخطية طابعاً جدلياً، وداخلياً، وديناميياً، وهي تتجسد من مصادر أيديولوجية، وتسعى لتحقيق أهداف أيديولوجية. تسعى الصورة الفردية، عبر صلتها مزج الواقعي والمثالي والأسطوري، إلى توفير عامل الانسجام بين مصداقية الواقع والواقع الأيديولوجي. تتكون صورة الخطية الاجتماعية من:

● الأشياء الثابتة، وتتكون من تجهيزات المجتمع المضافة، وتشمل حالة الإشباع الفعلي، نظراً لأن الظواهر الثابتة تلعب دوراً جوهرياً في الدعاية لطراز الحياة، فهي مؤثر لمستوى الحياة ونوعيتها، وهي رمز للقيم.

● الشخصيات والأدوار يتم توفير ثلاث صفات للشخص: المثالية والمصادقية والتوازن العصري، وذلك من أجل ملج الشخص جانباً للكل مع روح الثقافة الجماهيرية.

● المؤسسات الاجتماعية: يعتبر حضور مؤسسات النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الشاشة مطلباً رئيسياً للدعاية الماركسيولوجية. نظراً لأن تقديم طراز الحياة يتطلب تحديد مكانة الفرد في المجتمع، وعلاقته بالمؤسسات الرئيسية للنظام القائم.

في ضوء ذلك نرى أن النموذج الذي تسعى للسلسلة التلفزيونية للضغط لتقديمه لم يعد فرداً، بل أصبح جماعة. وبالتالي فإن القيمة التي يعرضها النموذج، لا يجعلها ولا يدعوا لها الفرد - بطل الحكاية، بل يجعلها ويندر إليها أيضاً محيطه الاجتماعي. الأمر الذي يحاول أن يوحى بأن طراز الحياة موضوع الدعاية الماركسيولوجية يأتي لتفج الجمهور، وليس أن يدعوا إليه فقط.

- تستخدم السلسلة التلفزيونية العنف والجش، وتخضعهما لاعتبارات تجارية. وتسعى من خلالها إلى تحقيق ثلاثة أهداف: الإشباع المثالي لواقع محيط أو تقديم بديل لما هو مكتوب، إثارة الانتباه وتحويله إلى السلع العلن منها عند قطع السلسلة.

- تقديم الأرقام والأحلام كانت المصنعا فوس الرهان في الخمسينيات والستينيات، وكانت هوليوود «صانع الأحلام والأرقام المصنوعة والمصنعة بمواصفات محددة، وطبقاً لنظام محدد ومدرس جيداً، تبثت الصورة الآن. تجسد موجة الترفيه التلفزيوني العارمة الرائدة انتقال مهمة صناعة الأرقام من المصنعا إلى التلفزيون، وهذا ما يفسر انشغال أكثر من 80٪ من طائفة استوديوهات هوليوود الإنتاجية بهذا النوع من الترفيه التلفزيوني الذي تشكل التواد الترفيهية المنتجة فقط من أجل التصدير إلى البلدان النامية قسماً مهماً منه»⁽¹⁴⁾.

- يكرس الترفيه الذي يقدمه المسلسل التلفزيوني النزعة الاستهلاكية وغيرة حب التملك والهدف الأساسي من ذلك حُرّف اهتمام الجماهير عن أهم القضايا الاجتماعية، وإغراقها في بحر من تعطيل القادة اليومية الصغيرة. ومن هذه الناحية لا تكاد المسلسلات التلفزيونية تختلف كثيراً عن الإعلان العادي، نظراً لأن نتائج تأثيرهما على المشاهد واحدة، لأنها تؤثر لدى المشاهد - تماماً كما يفعل الإعلان - الرغبة في اقتناء الأشياء، والتواد التي شاهدها في المسلسل⁽¹⁵⁾.

4-7: برامج الأطفال التلفزيونية، والت ديزني نموذجاً

الحلقة الثانية التي تركز عليها الأبحاث الإعلامية، هي تلك النوع من الترفيه الذي يقدم للأطفال عبر البرامج والمواد الترفيهية، ويقتل الوقت المصنوع لهذا النمط من الترفيه الأمريكي أعمال والت ديزني. الأمر الذي يفسر تركيز الأبحاث السوسيولوجية عليها.

أطن والت ديزني مراراً أنه يقدم التسلية ولاشيء، غير التسلية، ولا شيء، أكثر من التسلية، وبالتالي فإن شخصياته لا تعرف السياسة ولا الأيديولوجيا. ولكن الإمبراطورية العظمى لصناعة الترفيه التي أقامها والت ديزني، والتي جعلته يستحق من جدارة لقب «هزري فورد» صناعة التسلية، جعلت مجلة فوربس Fortune، الأمريكية تؤكد أن إمبراطورية التسلية التي أقامها ديزني تعد واحدة من أكبر المشاريع الصناعية في أمريكا، وعلى أساس هذه الإمبراطورية تم انتطاب ديزني (مع هزري فورد وبيلجود ووكيلي) كواحد من أكبر عشرة رجال أعمال في التاريخ الأمريكي.

وفي صر، هذه الحقيقة يمكن أن نعلم لماذا وصف ماكس راقيرين - المراقب الأسبق للتعليم في كاليفورنيا، والمعروف بعقلية الصانعة والمفترمة - والت ديزني بأنه «العظم الأول في هذا القرن»، وفي الصور، ذلك يمكن أن نعلم لماذا منعت مؤسسة الحقوق، وهي مؤسسة أمريكية محافظة جداً، جانزها الكبرى لعام 1967، ميدالية جورج واشنطن لوالد ديزني. وكذلك قول الترابوس الأمريكي الأسبق برايد أيزنهاور، الذي قام بملعبه الجائرة «والد ديزني هو سفير الحرية

للولايات المتحدة الأمريكية... من أجل جهده الفطري الذي لا يعرف الكلل في سبيل الأشياء الأعظم أهمية... الكرامة الإنسانية، والمستولية الشخصية، من أجل طبيعته الخلاقة والتمسك في توصيل أصال وطموحات مجتمعاته الحر إلى أركان كونها البعيدة⁽¹⁴⁾. إذن ليست أعمال والدت ديزني تسلية صرف، بل هي «تعليم، وسياسة، وإيديولوجيا» وهذه الطريقة أبرزتها الدراسات السوسيولوجية الأمريكية الحديثة.

حلل الباحثان الأمريكيان أرييل دور فمان وأرماند ماتيلارت أعمال والدت ديزني في سياقها الفني، الذي يقدم «عالمًا ليس فيه صراع اجتماعي... عالمًا مليئًا بالسعادة» وكتب ماتيلارت: «تمثل الطفولة الضخالية التي تخصص بها ديزني الهوتوبيا السياسية لطيفة ما... ففي كل الهزليات، يستخدم ديزني الحيوانية والصيبانية والبراءة لتغطية التضييق المتشاك من المصالح الذي يؤلف نظاماً مستوحاً من الوجهة الاجتماعية والتاريخية متجسداً في الواقع القموص» أي إمبريالية أمريكا الشمالية⁽¹⁵⁾. وأظهرت تحليلات دور فمان وماتيلارت لحيالات «دونالد دك» أن بطلها إمبريالي - قصصوي - استعماري.

قدم الباحث الاجتماعي برنارد بيرد بردي قراءة نقدية لشمسية ميكي، أكد فيها أن ميكي لا يوجه الطموحات نحو مجتمع مثالي ونموذجي، بل بقولها نحو مجتمع مستلهم اجتماعياً وثقافياً من البلد الذي أنتجته، ويرتكز هذا الاستلزام على الهزليات الطفولية الملكية، والسلطة، والأمن. يروج ميكي للملكية الخاصة، ويدافع عنها، ويجعلها شرط الأساسي لإحراز أي تقدم والسلطة في حكايته ميكي هي سلطة فرعية، الفرد الذكر هو الحكم المطلق، الأمن يظهر دائماً مستتباً وثابتاً، وإذا ما تزعزع لأي سبب، فإن المؤسسات تتحرك لإرجاعه إلى حالة الاستقرار.

ويرى هؤلاء السوسيولوجيون أن منتجات والدت ديزني يجعلها تمثل نموذجاً للتكامل بين التسلية والتجارة والتعليم، وأن مغزى أعمال ديزني الفنية الطفولية يتمثل في تجريد العنصر الاجتماعي من صفاته المميزة، وتعزيز وترسيخ الوضع الراهن⁽¹⁶⁾.

ويشاهد أكثر من باحث، إذا كان ديزني محطاً، فما نوع التعليم الذي تقدمه؟ وعلى كنان التعليم متعللاً عن نسق القيمة إن التسلية هي التعليم، والتعليم هو الإيديولوجية. ويشير روبرت شايرين، مدير التلفزيون في إل «سترايدي ويطور» إلى أن برامج التسلية تلعب الجمهور بالطريقة التي يتعين أن يتبعها في تحديد ما هو جدير بالاحترام في مجتمعاته، والتكيفية التي يتصرف بها. إنها في الواقع أشكال من التعليم، ومن تلقين المبادئ⁽¹⁷⁾.

ويؤكد أكثر من باحث أمريكي أن أفلام وبرامج الأطفال تعكس إلى حد كبير القيم والتعبير السائدة، ولا يكتفينا - بالتالي - أن تكون محايدة، وهي تهدف إلى تسهيل عملية التكيف في إطار

الحياة الاجتماعية. وإذا نظر إلى برامج الأطفال التلفزيونية باعتبارها الأداة الفاعلة في عملية تشكيل الأطفال سياسياً، نلاحظ اليوم أن الرسوم المتحركة والبرامج الأخرى، تمارس تأثيراً مهماً على تشكيل المفاهيم السياسية في شكلها الأولي^(١٤).

كما يجدر تذكّر أن مسألة توجيه مواد التسلية الموجهة للأطفال مشكلة لها تاريخها الطويل. افتتح الفلاسون الجولة الأولى في النقاش الجدلي حول الضائقة والكاسب الاجتماعية للثقافة الجماهيرية. كانت وجهة نظر فلاسطين هي أن الثقافة الجماهيرية تمثل خطراً على عقول الصغار، وإسأل: إذن، هل سوف نسمح ببساطة لأطفالنا بالاستمتاع إلى أية قصص ألفها أي شخص من تسويج خياله، وبذلك تستقبل عقول الأطفال أفكاراً غالياً ما تتعارض مع الأفكار التي نعتقد أنه ينبغي عليهم أن يعرفوها عندما يصبحون شيئاً بالغين؟ لا قطعاً... إذن، يبدو أن اهتمامنا الأول موجه ينصب على الإشراف على تكييف الحكايات والأساطير بحيث ترفض كل ما هو غير مقبول. وسوف نمثّ المزيّنات والأشياء على أن يقتصر على أطفالهم تلك الحكايات التي وافقنا عليها فقط، أما معظم الحكايات المستعمدة حالياً فينبغي التخلي عنها^(١٥).

ثالثاً: الترفيه الذي يقدمه التلفزيون في البلدان النامية

ARCHIVE

١- السياق العام

<http://archivebeta.bakhril.com>

لم تكن الصحافة منظورة وجماهيرية في البلدان النامية. وكانت مهامها أساساً تنويرية وتثقيفية. ولم يكن الترفيه محسوساً فيها، وفي مرحلة لاحقة خلقت الإذاعة في هذه البلدان نوعاً من التوازن بين «التعبئة» و«الترفيه». وبمثل التلفزيون إلى هذه البلدان بقرار سياسي، وليس استجابة لحاجة اتصالية موضوعية. وزعمت أنظمة هذه البلدان، التي تمسك النماذج التلفزيونية وتوجيهها، أنها بحاجة إلى التلفزيون أساساً لتحقيق برامج التنمية الشاملة. ونحن أخذت هذه الأنظمة تترك مدى تأثير التلفزيون، الذي انبهرت به الجماهير الواسعة التي لا تملك أية خبرة اتصالية صحفية أو حتى إذاعية. تزايد اهتمامها بالتلفزيون على حساب الوسائل الأخرى. وتم ذلك كله على قاعدة ناد بنية متطلعة (عدم انتشار الكهرباء، مثلاً)، وفي ظروف مادية فقيرة (ضعف الموارد المتاحة). وفي مناخ التخلف الثقافي (التشغيل والصيانة)، وكذلك التخلف الإعلامي (الانتظار إلى الكوادر الصحفية المتخصصة).

تولدت عوامل عدة، أدت مجتمعة إلى إضفاء شحنة الإحراج في القواد التلفزيونية في البلدان. وإلى تراجع جماهيرية هذه المواد. أبرزها: الانتظار إلى الكوادر الفنية المتخصصة في الإنتاج

التلفزيوني بمرحلة مختلفة ومجالاته المتعددة، والتركيز على الجوانب التقنية، وإعمال العنصر البشري المتمثل في تشغيل الكوادر، وبروز وترسيخ طواهر خطيرة مثل الانتهازية والشيق المادي وابتعاد (أو إبعاد) العناصر الجديدة، وظهوان الإنتاج السريع والسطحي، وقد تم تجهيز ذلك كله لصالح المواد الترفهية المستوردة.

تتمكّن في الإنتاج التلفزيوني في غالبية البلدان النامية مجموعة عوامل أبرزها: عدم الاستعداد لإسخال التلفزيون وتأمين صمغياته، ثم عدم تشغيله (وفيها بعد التوسع في البث) بما يتناسب مع الإمكانيات المحلية (التقنية والمادية والبشرية)، واستغراقه أساساً للتصعيد والتعبئة، بالإضافة إلى صعوبة الإنتاج التلفزيوني وتعبئه وارتفاع تكاليفه.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى طلة الإنتاج المحلي التلفزيوني الترفهية، وهنّ هذا الإنتاج عن مواكبة احتياجات التوسع في البث، وإلى وجود مادة تلفزيونية محلية فقيرة فنيًا، وسيطرة الإنتاج الشعائري والسطحي والصوري، وتراجع الاهتمام الثقافي والمعلوماتي لهذه المواد. تمت عملية تعريب الإنتاج التلفزيوني عن الواقع، ثم تمت عملية تعريب المشاهد من هذا الإنتاج، أيضًا تم تجهيز ذلك كله (موضوحاً وخائفاً) لصالح المادة الترفهية المستوردة.

٦- موضوع المادة التلفزيونية الترفهية في البلدان النامية

<http://Archivebeta.Bakhril.com>

تحاول مواد الترفيه أن تسليد من

- التاريخ: يشكل التاريخ القومي مصدراً مهماً ومادة درامية فنية للإنتاج التلفزيوني في البلدان النامية. يملك البلد الذي يوجه لاستعادة الدراما التلفزيونية من التاريخ - الانتصار على جعل التاريخ مجرد خلفية للأحداث، وإلقاء إسقاطات معاصرة تفسر الحادثة التاريخية بما يتلاءم مع الفكر السائد أو المصالح والتوافق الآني، والجزئية، والتكتيكية، والظهور غالباً إلى التاريخ على أساس إمكانيته في رواية القصة وفقرته على جذب قطاع عريض من الجمهور، نظراً للقيمة العاطفية للمادة التاريخية، وإنّما ما يكون القصد في مثل هذه الأعمال هو الترفيه، بمعنى تعليم التاريخ للمشاهدين من خلال التسلية.

- الواقع الراهن: لم يعد بإمكان الدراما التلفزيونية (إنّما كما حصل بالنسبة للأفلام السينمائية) أن تتجاهل الموضوعات الراهنة، والفضائيا والظواهر والتطورات المعاصرة. لم يعد بإمكانها أن تدير ظهرها لما يشغل بال الجمهور واهتمامه، وإذّلك تراجعت الموضوعات القديمة

(الضيافة الزوجية، ومشاكل الزوج والعشيق، والشباب الغني والحبشية الفقيرة أو العكس... الخ)، وتقدمت الموضوعات «المساخنة» نقد الذي يوجه إلى الدراما التلفزيونية في البلدان النامية في هذا الصدد أنها تقدم معالجة سطحية (وربما متحيزة أحياناً) لهذه المشاكل. وبالتالي تساهم بشكل متعمد في تقديم وهي زائف بها، وتساهم بالتالي في تقديم صورة موزونة (مضللة ومضادة ربما) عن الواقع.

- التراث بشكل التراث مصدراً غنياً لمواد الترفيه التلفزيونية. ويسعى الكتاب في البلدان النامية إلى تليب صفحات هذا التراث لأختيار ما يرويه مناسباً، تتم عملية الاختيار (الانتقاء) هذه وفق معايير محددة، ويتم معالجة هذه الموضوعات لتطبيق أعداد محددة. وهذا ما يفسر وجود عناصر أو موضوعات تراثية في غالبية مواد الترفيه. توجه إلى محاولات الاستفادة من التراث في الترفيه التلفزيوني الانتقادات التالية:

● تتم عملية التلجؤ، إلى التراث في كثير من الأحيان كتمهولة للهروب من معالجة ما هو معاصر وراهن. وتصبح المادة التراثية المنتقاة على هذا الأساس، مادة ترفيهية تساهم في إبعاد المشاهد عن واقعه. ومن فهم واستيعاب للمشاكل التي تواجهه. وتصبح بالتالي مادة تقوم بجملة التفضيل، وذلك سواء فحيد أو زمن أو مضموناً. فالدراما لم يفضله، ويساهم عملية هذه المادة في تطويره وهي الشاهد.

● تخضع عملية الانتقاء (أو الاختيار) إلى معايير ذاتية (وهذا نادراً ما يكون العامل الحسم للاختيار)، أو إلى معايير خارجية متعلقة في طبيعة الثقافة المحلية المرتبطة عضواً بطبيعة النظام السياسي - الاقتصادي السائد (وهذا غالباً ما يكون العامل الحاسم). تتم عملية إخضاع التراث لمنظليات الآن. وتجري عملية إسقاط قسرية. تتم في سبيلها مصداقة منطق التراث وفق المنظليات المحلية للنظام السائد.

يؤدي هذا إلى تشويه التراث، وتشويه رؤية المشاهد لهذا التراث. ويشعر المشاهد أنه أمام عمل مصطنع «مفبرك» لجأ إلى التراث انتهازياً، لجعل التراث يقول ما يريد هو. يشعر المشاهد أنه غريب عن هذا «التراث» الذي تقدمه هذه البرامج. تماماً كما يشعر بالغيرة حين تقدم له المواد الترفيهية «الواقعية» صورة زائفة عن الواقع. تتم إذن عملية منهجية لتقريب المشاهد عن واقعه وعن تراثه، وتركه وحيداً أمام ركاز من الترفيه اللاعقلاني واللامنطقي. تتولد بالتالي لدى شرائح واسعة من المشاهدين العامين (الأقل ثقافة ووعياً) مواقف ومنظليات معاكسة لما تريد المادة الترفيهية «التراثية». ومتناقضة مع ما تريد السلطة الرسمية والمتحكمة بالتلفزيون. وفي ضوء ذلك

يمكن فهم الأسباب العميقة (الاقتصادية والطبقاتية، ولكن المصادفة) التي تهيئها هذه الشرائح لإزاء هذه الأعمال، وجنوح هذه الشرائح نحو بديل تعلق أو لتوهم أنه الأفضل. وغالباً ما يكون الجنبياً مستوراً، توفره تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

● تؤدي عملية الانتقال من التبريد إلى انقراض أجزاء (الأحداث، مواقف، شخصيات، مناسبات) من سياقها العام، وتقديمها كجزئيات معزولة عن ارتباطاتها وعلاقاتها، وبالتالي مجرّدة عن سفرها وديالتيها. ويتم هذه العملية إما بشكل واضح ومقصود - وربما - وبسبب محدودية الكاتب وعجزه عن فهم الغزير والعميق - لثم عملية تفتيت - تهمزة - تمزق - تمزق الأحداث إلى صيف، والإنجازات إلى «مجزرات»، والتمولات الكبرى إلى «مخارق» والشخصيات الفعالة (السياسية والعسكرية وحتى العلمية) إلى «سوبرمانات». وتكون النتيجة الحتمية لهذه العملية تعمية المشاهد وإخفاء وتفصيله. تحشو للمادة الغرامية (ولغير الغرامية طبعاً) ذعن المشاهد، بوقائع ومعلومات، ولكنها لا تعطيه إمكانية فهم هذه الوقائع والأحداث. وفي الوقت ذاته تعطيه نوعاً من الإحساس بأنه ليس فقط يعرف، بل يفهم ويردك أيضاً. تصبح أمام المشاهد يتوهم أنه يعرف ويردك. ولكنه في الواقع يعرف فقط أجزاء، أو تتأق «مجزرة أو استمداد أو وقائع، أو في أفضل الحالات يعرف صورة جزئية. هذا هو أحد مسببات تكرس السطحية وإيهام المشاهد بالسطح.

- الثقافة العالية بلحاظ كتاب الغراما (ولغيرها من مواد الترفيه التلفزيوني) في البلدان النامية إلى الاستفادة من الإبداع الثقافي العالي، كاختصار الاستقلاء المستوفات والمعلومات والوقائع وتضمينها في نتاجهم. يؤخذ على هذا النتاج - عجزه عن تطويع النص الأصلي إلى متطلبات اللغة التعبيرية التلفزيونية، وإرضائه في عملية تقديم وإبراز المداور الأساسية في النص الأصلي التي تحمل الضموم الحقيقي للعمل. وأحياناً طمس وإضاعة هوية النص الأصلي من أجل تحقيق وظائف ليست وظيفته بالأساس، أو قول أشياء لم يقلها أصلاً.

- النماذج: تصور المواد الترفيهية التي يقدمها التلفزيون في البلدان النامية نماذج بشرية اجتماعية متنوعة تصل مقدرة التلفزيون على التأثير من خلال النماذج إلى إحدى ذراها الشاهدة في الأعمال الترفيهية، وبخاصة الغراما التلفزيونية، وبرامج التوعان والمسلطات. يلاحظ على النماذج التي تقدمها المادة الترفيهية في البلدان النامية أنها:

لعاني من خلل كبير، تتمثل في عدم تقديم متوازن للنماذج الاجتماعية - البشرية المتواجدة في المجالات المختلفة. الإغراط في التركيز على النماذج التي نجحت (والإغراط بالمقابل في إهمال النماذج التي نجت - ولكنها لم تصل)، وتبسيط الأنواء، على حالة أو على وضع النماذج، مع

اهتمام قليل ومباير (وأحياناً من دين أي اعتنائي) بتقنيات النجاح، ومنهجية وأسلوبية، والمبالغة في تقديم النماذج الإيجابية، وكان النماذج السلبية قليلة (أو غير موجودة أساساً).

- **الأسكنة:** المكان (بمعنى البيئة أو الوسط أو مسرح الأحداث) ليس محايداً في العمل الترفيهي التلفزيوني، وخاصة الدراسي منه، إنه أحد عناصر التجسيد الفني للمادة التلفزيونية، وهو يعرف من الإطار المرجعي ذاته الذي تعرف منه التخصصية أو المعلومة أو السلوك... إلخ.

يرتبط على المادة التلفزيونية المحلية (وبخاصة الدراسية منها) التي تقدمها شاشات البلدان النامية، عجزها عن الاستفادة من إمكانية التوظيف الدراسي للمكان. إن المكان ليس فقط ذلك الفراغ الذي يبرز الشخصيات، أو تلك التلقية المحايدة التي تجري عليها الأحداث، هذه رؤية سطحية وميروناجية للمكان، تتم عن قصور في فهم الإمكانيات الدراسية للمكان. إن الإحساس بالمكان يجعل تحويله ممكناً إلى عنصر مرابي، إلى عنصر تجسيد فني، فني ومعبر للمادة الدراسية (والترفيهية عسراً). المكان بمعنى ما، هو عنصر من الموضوع (وأحياناً يكون صلب الموضوع)، وهو بالتأكيد يترك تأثيره الخاص والوحي على الشخصيات. البيئة الحضرية مثقوبة وغنية، الغابر الأحياء والشوارع وحتى الباني، لا يتم هكذا صدف. البيئة من طرف أساسي في المعادلة الفنية. البيئة الريفية لا تتم لها دلالة وتؤثر ما يعطياها. لماذا نسيخ وتحول إلى مجرد أرضية أو خلفية باهتة للمادة البيئية الطرية (أو القليلة) أيضاً معاً، مؤثرة وجذابة. لماذا تقدم وتغزل وتشكال (بالمس أو حياء أو جمال) لا تتصل من الواقع إلا شكلياته؟

٣- المادة الترفيهية المستوردة

يقدم التلفزيون في البلدان النامية مادة ترفيهية مستوردة، تختلف كميتها من بلد إلى آخر، وتزد في الغالب من المادة الترفيهية المحلية. ويعود ذلك أساساً إلى الأسباب التالية:

- وجود فراغ تلفزيوني ضخم، يعجز الإنتاج المحلي (لأسباب التي أشرنا إليها سابقاً) عن ملئه. ويكون بالقلبي مغرباً لاستيراد إنتاج تلفزيوني أجنبي متقدم فنياً، ورخيص (إذا ما قورن بتكاليف الإنتاج المحلي)، ومتنوع، وجاذب للعرض فوراً، وجماهيري (بمعنى أنه غالباً يتقبل جماهيرياً على نحو حسن). كلما ازداد اتجاه البلدان النامية إلى التنمية الجادة يقل اهتمامها على الاستيراد. والتأثير المستورد هنا أنه كلما كانت الدولة أكثر فقراً زاد اهتمامها على الواردات الأجنبية الخاصة بالتسلية.

- سياسياً: وجود قيادات تلفزيونية (وسياسية أيضاً)، تميل فكرياً ومصلحياً وفنياً للخارج

(الغرب عموماً، وأمريكا خصوصاً) شجع هذه القيادات الأمور باتجاه عرقلة وتقليص الإنتاج المحلي وتشجيع وتزوين استيراد الأجنبي، وخاصة الهابط منه.

- تقنيا: الضعف التقني - بالمقاييس المعاصرة - للثقافات الوطنية التي قد تكون قديمة ومرسبة بذاتها، ولكنها تعيش الآن مطابقة تاريخية تتمثل في تكيفها المتزايد على ذاتها، وميزتها من استهلاك مستوربات المواد الترخيصة المستوردة، وميزتها أيضاً عن إنتاج مواد محلية خاصة بها فائدة على أن تنافس المادة المستوردة، وأن تخلق فعالية أقوى في أوساط الجماهير.

٣-١: تأثير المادة الترفيفية المستوردة

قدم الباحث السويسري لوجي جوركي نابيا (من الجيوري) تحليلاً شاملاً للموارد الترفيفية التلغونية الأمريكية، أوضح فيه أن هذا النموذج من الترفيق يبرز ويؤكد مايلي:

- البيئة هي مجتمع استهلاكي غارق في الرخاء المادي، ويخال من التناقضات والصراعات.
- القيم الأساسية المعروضة هي: الفردية والإنانية المفرطة والمنافسة عنيفة.
- اقتناح والسعادية في الحياة أن تكون فوق الآخرين فيما يتعلق بالرخاء المادي المتاح في امتلاك الأشياء، والاستمتاع بالخدمات وهذا ما يخلق البيئة والاضطراب والظنون.
- المجتمع يكافئ، هؤلاء الذين يكسبون هذه الحياة، ويحارب الذين يخسرونها.
- هؤلاء الذين يظنون خامسين، يجب أن يرشوا بتصميمهم على أنه من صنع القدر، والظلمة والطبيعة العليا، ونتيجة لعدم كفائهم، وقلة مواهبهم، ويجب بالتالي أن ينقسم سلوكهم بالتقسيم والرضوخ، وليس بالتمرد والعصوية، لأن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء، ويجب ألا يتغير^(٢٣).

ما الذي يمكن استخلاصه من هذا التحليل؟

- تتناقض المادة التلغونية الترفيفية المستوردة مع القيم (الفكرية والأخلاقية والاجتماعية والدينية والسياسية) السائدة (أو التي كانت سائدة) في البلدان النامية، تتميز هذه البلدان بغير كبير من التنوع، التنوع ديني (إسلام، ومسيحية، وهندوسية في الهند، ويونانية في جنوب شرق آسيا)، وتنوع في السلالات والأعراق واللغات، وتنوع في الحضارات القديمة، وتنوع في الثقافات، وتنوع بشري (ناجم عن تقسيمات استعمارية متغلغلة)، وتنوع في مستويات الدخل، وتنوع في توزيع الثروة، وأخيراً تنوع في الأنظمة السياسية والاقتصادية. ولكن هذا التنوع لا يخفي حقيقة وجود منظومة قيمية عامة راسخة وثابتة، ومجسدة في فكر، وعقائد، وسلوك... إلخ. كبريا

الجنوبية مثلاً، ولد حارق في النهاية الكونغولوشيسية (أو كان غارقاً)، التي تؤكد على الوحدة المتسجمة للجماعة، كوحدة العائلة، واحترام الكبار، والفصل الصارم بين الجنسين، والفضيحة بالنفس في سبيل مصلحة الوحدة الكبرى... كيف تستطيع الجماهير التكوينية أن تستقبل المواد الترفيحية التلفزيونية الأمريكية، التي تؤكد على الفردية والاستقلالية والتحرر الجنسي؟

ما تقدم يؤكد مايلي:

- صعوبة انطراق البنى القديمة في البلدان النامية، لأنها هي البنى الراسخة والمستقرة، والمسيطر (حتى لو كانت السلطة ذات مية مختلفة).

- تمييز المادة الترفيحية المستوردة بمسؤوليتها، ونسبتيها، وهذا ما يجعلها غير قادرة على مواجهة الترويج الفيلسوفاتي في البلدان النامية.

- لا يمكن الركون إلى الجماهيرية التي تغطي بها هذه المواد المستوردة في البلدان النامية، لأن النظرة المصفاة إلى هذا الإقبال تكشف أنه يحدث نتيجة لعوامل متعددة (الرفض السياسي والاجتماعي والأخلاقي، وتحقيق الشذو السرية - الطردية، وسيف ورنابة وقلة الإنتاج المحلي، والانتهاز والغرب والهروب من الواقع المؤلم باتجاه الحلم الغربي... إلخ)، وذلك أكثر مما يعود إلى القوة الغاشية لهذه المواد. كما تؤكد الأبحاث شروق الطراف للفرح ثامة محلية يرى فيها ذاته ومشاكله وواقعه^(٢٤).

<http://Archivebeta.Bakhrif.com>

يستطيع الباحث أن يميز بين ثلاث استراتيجيات لاستخدام مواد الترفيه المستوردة من الغرب (ومن الولايات المتحدة الأمريكية غالباً) في البلدان النامية:

- استراتيجية (أولى)، استخدمت مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة (وخاصة الأمريكية غالباً) لتحقيق التحديث (طبعاً كما تقيمه وترده)، ولانطراق البنى القديمة، وتغيير النمط القيمي التقليدي، وذلك كخدمة أو كرسيلة لتحقيق الموضع الذي الواحد، والوحد ثقافياً وقومياً وحضارياً، وأبرز من يمثل هذا الاتجاه إيران في عهد الشاه، التي شاع أكثر الأسلة تطرفاً في العالم على محاولة التوسع بسرعة في وسائل الإعلام، الإلكترونية منها على الأقل، لقد حاول الشاه استخدام التلفزيون كسلاح لدعم سلطته، وإخفاء الهيمنة، وتزوين البيروقراطية، وإبراز ثقافة قومية واحدة، وبصفة عامة حاول الشاه أن يوحد ما بين شخصيته ومنصبه، وبين النمط والهيئة القومية، ويعملها شيئاً واحداً، (شكلت المسلسلات الأمريكية نسبة ٧٠٪ من البرنامج العام للتلفزيون الإيراني عام ١٩٧٣)^(٢٥).

- استراتيجية ثانية، استخدمت مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة لتطويع وتجنيد جماهيرها

وإنتاجها المحلي، وسارت بشكل بطيء، نسبياً، ولكنه منهجي وصارم، للتطبيق قدر من التشابه الذي يبلغ حد الوحدة والتماثل الكامل بين الإنتاج الترفيهي التلفزيوني المحلي والمستورد. أبرز من يمثل هذه الاستراتيجية كوريا الجنوبية (وتايواند أيضاً)، والعديد من دول أمريكا اللاتينية. استطاع النظام الكوري الجنوبي أن يطور التلفزيون الكوري (شأن في ذلك شأن الجوانب الأخرى في كوريا الجنوبية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية...) إلخ) على النمط الأمريكي، حيث لم يعد هناك أي تناقض قبيح بين الإنتاج المحلي والأمريكي. كذلك تطور الإنتاج التلفزيوني الترفيهي في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، الأكثر قرباً ولاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح ممكناً القول (...) إن معظم البرامج التلفزيونية المنتجة في أمريكا اللاتينية نفسها، تصعب التمييز بينها وبين البرامج المثلجة في الولايات المتحدة الأمريكية^(٦٧).

- استراتيجيات ثالثة، حاولت إقامة نوع من التوازن بين المواد التلفزيونية الترفيهية المحلية والمستوردة، مع العمل الرامي والمخطط ليل هذا التوازن لصالح الإنتاج المحلي. وقد نجحت هذه الاستراتيجيات في الكثير من البلدان النامية التي كانت إنها ترفض طريق التطور الرأسمالي. استطاعت هذه الاستراتيجيات، التي استندت معايير مختلفة لاكتفاء المادة التلفزيونية للمستوردة، وبخاصة ما أمكنها من الموارد لتشجيع الإنتاج المحلي كما وتراً، أن تحقق إنجازات مهمة في فترة صعود هذه الأنظمة. ذلك يعود، الوسيط بتأثير قوة حركة القوم الوطني والاجتماعي في هذه البلدان. ولهذا فإن هذه الاستراتيجيات تشهد انحداراً طويلاً من أجل المبادرات العاصفة التي حدثت وتحدثت على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ومع تلك التغيرات، بقيها موجودة. وتقاوم بهذا الشكل أو ذاك، لك الترفيهي الأمريكي الزاحف، ومارلنا نرى الأعمال التلفزيونية النشطة التي يقدمها مبدعوها، حين تتوفر لهم الظروف المناسبة.

● تسعى المادة الترفيهية التلفزيونية المستوردة إلى إيجاد وتكريس نزعة استهلاكية متناقضة مع الإكراهات المادية للأغلبية الساحقة من الجماهير، إن ما تقدمه هذه المواد أساساً هو أسلوب الحياة على الطريقة الاستهلاكية (وهي السمة الأساسية للسلسلات التلفزيونية). تتلق مواد الترفيه طموحات وريجات وهمية (وغير واقعية، وصعبة التحقيق)، وتدفع المشاهد (بمساعدها في تلك الإغراء) لأن يقتنع أن هذه الطموحات والريجات واقعية ومشروعة، وأن يسعى إلى تحقيقها بهذه الطريقة أو تلك. يتم انتزاع هذه المواد الترفيهية المنتجة أساساً لبيئات خاصة، ولجماهير خاص، ويتم تقديمها لبيئات مختلفة، ولجماهير أيضاً مختلف.

● تساهم مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة عملياً (وإغالياً) في تثبيت الوضع الراهن، ويتعلق لها ذلك من خلال إغراق المشاهد بموسوعات، وقضايا، وأحداث بعيدة عن مشاكله وهمومه

الخطيئة، ونشغل لديه بالتفاني اهتمامات بعيدة عن واقع، وتبعده عن الإحساس، والفهم، والاستيعاب للمشاكل التي تواجهه، والتي يعاني منها، ومن محاولة المساعدة في التصدي لهذه المشكلات وحلها. وفي هذا الصدد، يمكن فهم بعض أسباب لك الترفهي العارم، الذي انطلق من الولايات المتحدة الأمريكية ليعبر العالم، وإن فهم أيضا الانشغالية (بجرجان مقاولة) لهذا لك في جميع البلدان النامية. إن ما تدعو إليه مواد الترفيه هو قبول الوضع الراهن (على مستوى الفرد والمجتمع) باعتبار أن ما هو قائم هو أفضل ما يمكن تولعه أو التطلع إليه. استطاع حكماء روما أن يحافظوا على الوضع القائم لذلك بالاستمرار في إشباع المواطنين الرومانيين بالطعام والمتعة عن طريق تسهيلات عظيمة لتقديم الترفيه كالطبقات الرياضية والساحر الكبيرة^(٦٧). الإنشغال المعاصر لفهم هذا النص سفر جدا.

٢-٢: الآثار العامة للترفيه المستورد على الجمهور

- الشعور بالحرمان

تشعر جماهير البلدان النامية وهي تشاهد مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة (وخاصة الأمريكية منها) بفقر كبير من الجرماني، وهي تلاحظ (حتى في اللاوعي) بين واقعها المناسقي (الادبي والسياسي) وبين الأجواء التي تقدمها وتصورها عنه العالم.

ينكر الباحث الكندي شارل مانكلوهان في كتابه «الوسيلة في الرسالة» أن الرئيس الكنديسي الأسبق أحمد سوكارتو قد فهم، أثناء زيارته لنيويورك، الخطاب السهيم بالهم «لوار غير وحين أنهم كذلك» وذلك لأن الثلاثة تظهر بشكل أو بآخر في جميع أفلامهم. وقد أثار هذا فضول مشاهدي السينما في كندا، وتصادفوا مع هذه الصفات في البيضاء الكبيرة، وعندما اكتشفوا فائدها طبعوا أنفسهم معها. ونقل عن سوكارتو أنه قال: هكذا شرون أنه في بلاد حارة مثل بلانا تكون الثلاثة زمراً شرباً. ويمكن لأي فيلم من أفلامكم في خلال ساعات أن يحرر الرغبة في امتلاك عدد من الثلاثة يزيد على ما يمكن كندايسيا أن تشبه في عشرين عاماً^(٦٨). وهذا بالضبط تمكن بيرة «شوة الترفعات الزائدة» التي تؤدي إلى شوة الإحباط الزائد» كتب ن. روجوسكي «إن مشكلة الجماهير الطفولة في البلدان النامية ليست في غياب التغيير، وفي بعض الحالات ليست في عدم كفاية التغيير السريع، لأنه في السنوات الأخيرة حقق العديد من البلدان التقلبات معدلات نمو شيرة... ومع ذلك تنشأ مشكلتهم من شعور متزايد بالحرمان النفسي من أشياء يزيد شعورهم بها من طريق انتشار التعليم والاتصال... وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا الانكفاء السلبي إلى انطوائيات نشطة للعصب غير موجهة^(٦٩). وهذا ما يفسر لك النوع من «الصداح» الذي تسببه

بعض مواد الترفيه التلفزيوني ذات الطابع الاجتماعي، لرجال السياسة في البلدان النامية الذين أخذوا يظهرين قسراً من التساهل والتشجيع لواء الترفيه التلفزيوني الأمريكي التي تدور حول العنف والجنس خاصة.

- تشجيع الهروب: توفر مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة والنسبة لشرائح واسعة من مشاهدي البلدان النامية - الجنوبيين والمحيطيين والحد - من من ومماثل ترفيهه أخرى بديلة، والمحدودي الخبرة اتصالية - فرصة كبيرة لممارسة شتى أنواع الهروب من الواقع

- الترفق والانتقاء: إلى الماضي استخدمت بلدان نامية كثيرة وسائل الاتصال الإلكترونية (وخاصة التلفزيون) كوسيلة من وسائل تحقيق التحديث. طبعاً وفق مفهومها الخاص للتحديث. تلك المفهوم الذي يتضمن: تكريس النظام السائد - وإلغاء - مسحة من الحداثة تقتصر على الطواغر والظهور، واستخدام «الثقافة الجماهيرية» بالعلمي للبعد لها والاراد للتسطيح والتشويه والتناقص مع الثقافة الأصلية، وبثها عبر التلفزيون على شكل مد عارم من مواد الترفيه المستورد (أفلام المصلي)، عناصر المساعد، ومجيد، ومن ثم يفرقه.

أدى هذا الشكل من التحديث إلى ترسيخه في أذهان المشاهدين وكأنه للعامل الموضوعي القادي لثقافة الوطنية، والبيئة الترمية، القيم والعارف، والتقاليد، والهاول، إلى مسيح أية ملامح خاصة أو مميزة للبلد أو الشعب.

وتؤكد التجربة القارضية أن ثمة شرائح (بمختلف حجمها من بلد إلى آخر) اجتماعية متنوعة، وأوضاع نفسية أو سياسية أو اقتصادية، ترحب بهذا «التحديث» وتدعم المواد الترفيهية التلفزيونية المتاحة لهذا التحديث. تضم هذه الفئات شرائح وفئات قلقة وغير مستقرة (الشريحة عموماً)، وفئات طفولية (إنجار ومدرسة ومعهديون)، وفئات من الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة (حديثي الثروة، موظفون بيروقراطيون، مشرفون)، وفئات من الشرائح المسيرة والغنية.

في ظروف كهذه تتحول مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة إلى إحدى المساعدات التي يظهر فيها، ويحتم عليها الصراع ما بين النظام الهادف إلى مزيد من تثبيت وجوده، ومزيد من ترسيخ ارتباطه بالغرب (وأمريكا أساساً)، وبين الجماهير الواسعة التي تتناقص مصالحها مع هذا النظام، ولكنها ونظراً لعدم وجود قنوات سياسية مشروعة (أو ربما غير مشروعة) لإظهار والممارسة ولتحقيق متطلبات هذا التناقض. ونظراً للمعار مواجهة النظام بشكل صدامي، فإنها ترى في رموز هذا النظام، وما يسعى إلى ترويجه من خلال برامج ومواد الترفيه التلفزيوني (والاستوردة أساساً)، الخطر الذي يهدد وجودها، وتقاتلها، وقيمتها، وتلقاها... الخ. لم تكن الجماهير معادية للتحديث ولاحتلال موقع متقدم في العالم (في تايلاند مثلاً، كما تؤكد

الباحثة الأمريكية ديانا لانكستر)، ولكن ما أزعجها أن ذلك الواقع المتقدم سوف يكلفها، من ضمن ما يكلفها، ميراثها الثقافي. يؤكد الحقيقة ذلكا الباحث الأمريكي روبرت شاربون: «إن الدارسين للتلفزيون الدولي معتادون على سماع صرخات السبعة والاستغاثة والمقاع صاعدة من اسم مصممة على حماية ثقافتها الوطنية الأصيلة المكتشفة الظهر من الطعنات التي يوجهها لها المصورون الأمريكيون الذين يلتهمون سوق التلفزيون الدوائية، ويغذونها ببرامج رخيصة الثمن في دول الضغط من أن تستطيع مقاومة الغزو الثقافي»^{١٢٠}.

ينقلب السعر على المساح، ويخسر النظام رهانه. تفشل عملية التجميع، وتراجع مظاهر «الهراب» واللاحيات، ليحل محلها ذلك الغضب العارم ضد سياسة «التحديث» للمنطقة في مواد الترفيه التي تقدمها وسائل الاتصال، وبخاصة التلفزيون، وبالمقابل ما يرافق هذه الموجة شعور متزايد بالحرمان والإحباط.

لم تستسلم التقاليد في إيران الشاه، بل استهوت برامج الترفيه التلفزيوني (والأمريكية أساسا) في إيجاز شعور بالحرمان عندما لم يتحلق مسترئ حفيضة أعلى للفرداء في الفن والرفق. وعندما اندمجت الجماعات العريضة الصلة الوثيقا بين برنامج التحديث الذي ينفذه الشاه، وبين تخريب القيم الدينية والثقافية والوطنية^{١٢١}. «هذا كانت النتيجة تم التخلي الكامل عن السعي إلى التحديث، جنبا إلى جنب مع التخلي الكامل عن الشاهزادعية، بدأت واضحا أن الثقافة الإلكترونية (وما تقمصه وسائل الاتصال الإلكترونية، إذاعة «الفزيون، فيديو) بغض النظر عن تقديمها فليما، إنما هي شيء رائد غير مرغوب فيه، وإنما خدعة، وإنما ثقافة تجعل بذور الصراع، وفادعة من وراء البحار، قد تروق فئة معينة من طبقة القوم ذات ميول غربية (فكرا ومصلحة)، ولكنها لم تشرق، ولا يمكن أن تشرق الثقافة بالكلية. (في بلدان أخرى ككندا وكوريا الجنوبية لم حل التناقض باتجاه معاكس، بل إن عملية التجميع قد نجحت، مؤقتا على الأقل).

«العنف والجنس يوجد العنف والجنس بشكل مكثف في المواد الترفيهية التي تستوردها البلدان الغنية من الغرب، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. وتكثر مسألة العنف والجنس في هذه المواد (وربما أكثر مما تثار في بلد الشاه) فدرأ كبيراً من الجدل. وهذا ما يفسر كونها محور أحداث يومية، وشعر الكثير من الجمهور والدراسات الإعلامية الجادة. إن موضوع العنف والجنس يمكن أن يخضع لمعالجات مختلفة، ومن مواقف مختلفة، ولتحقيق أهداف وإلهابات مختلفة. هذا ما يجب البحث عنه. وهذا هو النهج الوحيد لمعرفة كيف تتم عملية توظيف العنف والجنس في المواد الترفيهية التلفزيونية. الموضوع في حد ذاته قاصر عن إيفاح مفسمون واتجاه التأثير (إن وجد أصلا).

من المؤكد أن مواد الترفيه التلفزيوني المستوردة هي من أكثر المواد جماهيرية في البلدان النامية. ومن المؤكد أيضاً أن مواد العنف والجنس هي من أكثر المواد جانبية من بين مواد الترفيه. وهي من أكثر الدوافع المتعددة قوة للاقتناء، تكنولوجيا التصالية متطورة، لتحقيق مزيد من التفرغ لأكثر كم من هذه المواد. لم نجر بعد الأبحاث الضرورية لمعرفة مدى وبهمج وطبيعة تأثير هذه المواد على مشاهدي البلدان النامية، ولكن من الواضح أنها تؤثر. وربما تؤثر بقوة كما يزعم البعض، وأن طبيعة هذا التأثير ليست ناتجة عن القوة الذاتية لهذه المواد. بطر ما هي ناتجة عن الظروف الاجتماعية والنفسية والسياسية التي يعيشها شرائح مختلفة من مشاهدي التلفزيون في البلدان النامية.

يريد هذا البحث أن يلفت الانتباه إلى مدى جدية، الترفيه التلفزيوني، وإلى إظهار الجوانب المتعددة لخطورة هذا الموضوع. إنه إحدى المساحات التي تكلف معطيات الخريطة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للبلدان النامية، والتي تظهر عليها نتائج التفاعلات والتغيرات. ثمة جوانب نظرية لا بد من تكثيف البحوث لكتفها وفهمها، وثمة جوانب وسياسات عملية وإجرائية، لا بد من اتخاذ قرارات مناسبة بمعيها. أياً كان لا نقول شيئاً عن الترفيه التلفزيوني، كما لو كان موضوعاً لا يستحق أية دراسة جادة. هذا البحث يهدف إلى إظهار أن المجتمعين الاجتماعيين والإعلاميين العرب للتوقف عن أعمال إنتاج الترفيهي، والرفع عن درجته ورجاه. كما أنه دعوة للمستهلكين العرب للتوقف عن الهروب من مواجهة الواقع، واللجوء إلى أساليب الفصح نارة والبالغة في رفع الشعارات غير الواقعية نارة أخرى. أو الجمع بين الأسلوبين نارة ثالثة.

مستمر اللائقون (والمعزوني في ذلك أصحاب نظرية «المؤامرة» أو «الغزو الثقافي والإعلامي» الذين ينجحون مطقة أنه لا أحد يزعم البلدان النامية على أن تستورد تلك ما في مستوردات الغرب من مواد ترفيه تلفزيوني، بل تشريها وبالعدة الصعبة). ويستمر إقبال جماهير البلدان النامية على المواد الترفيهية التلفزيونية المستوردة (بخاصة الأمريكية)، وربما الثقافية والمسطحية والنسبية. (لح) طالما بقيت البلدان النامية عاجزة عن إنتاج مادة محلية مناسبة وقادرة على المنافسة. وإلى أن يتحقق ذلك (وهو مهمة صعبة لأسباب ذاتية وموضوعية) يبقى ممكناً التطبيق في معايير اختيار وانتقاء المادة المستوردة، وفي توفير الشروط (المادية والبشرية والسياسية) المطلوبة والعربية الضرورية لإنتاج محلي أفضل، يحترم خصوصية التلفزيون، ويتوقف عن النظر إليه كغذاء مطبخ. ولكن عظيم.